مذكرات

الجزء الثالث

تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

ائق وتاريخ مصر المعاصر



صرية العامة للكتاب

مذكرات سعد زغلول

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات سعد زغلول

الجزء الثالث

تحقيق

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

قام بقراءة الكراسات :

سامى عزيز

ايزيس راغب

محمد حجازى

مصطفى الغاياتى

استيرة غالى

الإخراج الفنى والتنفيذ :

هاشم الأشمونى

ويل لى من الذين يطالعون
من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)

تقـــديم



بعد أن قدمت الجزءين الأول والثانى من مذكرات سعد زغلول فى عامين متوالين ، هما عاما ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، يسعدنى أن أقدم للقارىء العربى الجزء الثالث فى هذا العام ١٩٨٩ ، وهو يتناول يوميات الزعيم الخالد فى الفترة من ١٩ ابريل سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، وهى التى تتضمنها الكراسات رقم ١٧ و ١٦ و ١٣ و ١٨ ـ حسب الترتيب الزمنى للكراسات ، وليس الترتيب الرقمى .

ويرجع السبب فى صدور هذا الجزء الثالث فى هذه الفترة القياسية ، إلى نفس العامل الذى جعلنا نصدر الجزء الثانى فى فترة قياسية مقاربة ، وهى عام ونصف ، وهو الرغبة القوية فى تجديد أمل القراء فى قراءة كامل المذكرات فى فترة زمنية معقولة ، بعد أن فقد الكثيرون هذا الأمل عندما علموا أن تحقيق الجزء الأول وحده استغرق خمسة أعوام ـ أى من عام ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦

ويتناول هذا الجزء أخطر حدثين هزا مصر فى تلك الفترة ، وهما محاولة مد امتياز شركة قنال السويس ، ومصرع بطرس غالى باشا . وقد كتب سعد زغلول قصة مد امتياز شركة قنال السويس كاملة ، ومن الداخل ، وبأسلوب درامى مؤثر يلقى كل الضوء على موقفه ، وموقف زملائه ، وموقف رئيس النظار ، وموقف الخديوى عباس حلمى ، والأمراء ، والانجليز ، وممثلى الأمة . كما كتب قصة مصرع بطرس غالى من نافذته الخاصة .

وفى خلال ذلك كله كان سعد زغلول يتناول الأحداث اليومية بصراحته الفريدة ، ويتناول فيها صراعاته مع المستشار الانجليزى لوزارة المعارف دنلوب حول صبغ التعليم فى مصر بالصبغة الوطنية ، وتعيين الوطنيين بدلاً من الانجليز ، وعلاقاته مع المعتمد البريطانى فى مصر ، السير إلدون غورست ، وعلاقاته مع الخديو عباس ، وينفث غضبه وآراءه النقدية فى كل ما يراه ويتعرض له من أحداث ووقائع ، ويوضح رفضه لكل مظهر من مظاهر الاعتداء على اختصاصاته كناظر وطنى ، والذى يذهب فيه إلى حد كتابة استعفائه بالفعل . ويؤكد فى كل صفحة من يومياته الفريدة ـ التى كتبها لنفسه ، ولم يكتبها لكى يقرأها الغير ـ أنه كان الوزير الوطنى الغيور الذى يعمل لمصلحة بلده بكل ما يملك من قوة ، على حساب صحته وأعصابه ، ولم يكن ذلك الطراز الذى حاول المفترون تصويره تحت ستار البحث العلمى ، وأرادوا به اغتيال شرف ووطنية هذا الزعيم المصرى الكبير .

وقد اتبعنا فى تحديد نهاية هذا الجزء نفس القاعدة التى اتبعناها فى الجزء الثانى ، وهى قاعدة التقسيم الكمى ، وليس التقسيم الموضوعى . بمعنى أننا لم نستطع الوقوف عند حدث معين لانهاء الجزء ، بعد أن وجدنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت كبير فى حجم

الأجزاء ، فتزيد صفحات بعض الأجزاء إلى حد لا يحتمله كتاب ، وتقل صفحات البعض الآخر إلى حد يخل بالحجم المعقول لكتاب .

لذلك وقفنا عندتاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ . وهو تاريخ قلت بعدها يوميات سعد زغلول فجأة إلى حد كبير ، وبدرجة تثير الدهشة ! وقلت متابعته للأحداث على نحو دعانا إلى الشك فى اختفاء كراسة أخرى كان يكتب فيها مذكراته ، بل اختفاء كراسات ! .

ويكفى فى ذلك القول بأن يوميات سعد زغلول فى الفترة من ١١ يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، قد شغلت نحو ٣٥٠ صفحة من الكراسات ، بينما لم تشغل هذه اليوميات فى فترة مماثلة ــ أى من٢ يوليو ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ ــ أكثر من ٣٣ صفحة فقط ! وذلك دون سبب معقول ، إذ لم تقل أهمية الوقائع فى تلك الفترة السابقة ، بل إنه فى تلك الفترة اختفى جورست من المسرح السياسى فى مصر ، بوفاته فى ١٢ يوليو ١٩١١ ، وظهور اللورد كتشنر مكانه ، ووصوله إلى مصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩١١ ، وانتهاء سياسة الوفاق .

وأكثر من ذلك أن طريقة كتابة سعد زغلول يومياته تغيرت ، فبعد أن كان يتبع طريقة التفصيل ، والكتابة اليومية ، حتى تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ ، أخذ يتبع طريقة الاجمال ، والكتابة عن عدةأيام مرةواحدة . ونلاحظ أن ذلك حدث بعد عودته من أوروبا ، التى سافر إليها فى يولية ١٩١٠ ، وهو عادة لا يكتب يومياته خارج مصر اللهم إلا نادراً جداً ، كما سوف يرى القارىء فى هذا الجزء ، وباللغة الفرنسية . فهل استمرت عادة عدم كتابة يومياته فى الخارج معه بعد عودته ؟ هذه مجرد تكهنات ، لأن سفر سعد فى يولية ١٩١٠ لم يكن هو السفر الوحيد ، بل سبقه سفره كل صيف ، وكان يعود فى كل مرة ليستأنف كتابه يومياته .

على كل حال ، فان عادة سعد زغلول فى كتابة يومياته فى أكثر من كراس واحد فى وقت واحد ، قد تسببت فى أن هذا الجزء الثالث سوف يتضمن وقائع يرجع تاريخها إلى الجزء الأول ! أى إلى وقائع كتبها فى الكراسة العاشرة . كما أنها سوف تتضمن وقائع كتبهـا فى الكراسـة العشرين ، التى سوف تصدر فى الجزء الرابع ! .

والوقائـع الأولى كتبها سعـد زغلول فى الكراسـة ١٨ من هذا الجزء ، من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ، وقد سقطت من سياقها الذى ورد فى ص ٥٢٢ من الكراسة العاشرة ، وتمثلت فى واقعتين :

الأولى ، فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتختص بفكرة انشاء مجلس نيابى فى مصر . وقد تتبع فيها سعد تطور هذه الفكرة فى مجلس شورى القوانين ، وفى الصحف الوطنية ، وموقف الحكومة الانجليزية منها ، ووصل إلى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، حين انقسم مجلس شـورى القوانين بين فريقين : الأول ، يطالب بانشاء مجلس نيابى ، وقد ذكر سعد زغلول من أسمائه : إسماعيل أباظة ، ومحمود عبـد الغفار ، وعلى شعراوى ، وأحمد يحيى . والثانى ، ويطالب بتوسيع اختصاص المجلس ، والاشتغال فيما يمكن ويغنى ، وإحالة المسألة على اللجنة التى تشكلت فى المجلس لأجل النظر فى تعديل القانون النظامى ، وانتظار مـا تفعله الجمعية العمـومية ، التى كـانت قد سبقت فـأبـدت هـذا الطلب . وقد تغلب هذا الفريق المعتدل على الفريق المتطرف بأغلبية أحد عشر صوتاً ضد عشرة أصوات . وعند ذلك أخذت الصحف الوطنية تـطرى العشرة المتـطرفين لموقفهم ، وهاجمت الأحـد عشر عضواً ، ونسبتهم إلى خيانة الوطن . وقد أسمى سعد زغلول هؤلاء العشرة باسم « العشرة الكرام » . وأكمل فى هذه الكـراسة الكـلام عنهم .

أما الواقعة الثانية ، فهى واقعة استقالة مصطفى فهمى باشا ، وتعيين بطرس غالى باشا فى منصبه رئيساً للنظار . وهى واقعة عاد سعد زغلول إلى تناولها فى صفحات هذه الكراسة ، كما أنه تناولها أيضاً فى الكراسة التاسعة بتفصيل أكثر .

وقد كتب سعد زغلول هذه الصفحات الجديدة بخط يده فى أجندة أفرنجية ، وفقاً للترتيب الأفرنجى ـ أى من الشمال إلى اليمين ، ونسيها ـ أغلب الظن ـ عندما أراد إملاء يومياته على سعيد زغلول ، التى تبدأ من يوم أول فبراير سنة ١٩١٠ ، فتصور أنها كراسة جديدة ، نظراً لأن صفحاتها من اليمين حتى قبل نهاية الكراسة هى صفحات بيضاء . أو أنه أراد الاستفادة من الصفحات البيضاء فى الكتابة ، فأملى فيها هذه اليوميات ، وفقا للنظام العربى ـ أى من اليمين إلى الشمال ، حتى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ .

وبذلك أصبحت هذه الكراسة (١٨) تحتوى على أحداث جديدة من صفحة ٩١٥ إلى صفحة ٩٤٩ ، وأحداث قديمة من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ! وهذا ما اكتشفته عند تحقيق هذه الكراسة ، وكان من العسير اكتشافه قبل ذلك ، بسبب عدم إتمام قراءة الكراسات ، ولأن تحقيقها يتم أولاً بأول ، ويتم نشره فور الانتهاء منه .

والمهم أننا رأينا من الأصوب أن نبدأ هذا الجزء الثالث بتلك الصفحات ، على الرغم من فوات سياق الأحداث ، لأننا إذا أوردناها فى ترتيبها فى هذا الجزء ، نكون قد فعلنا ما هو أسوأ ، إذ نكون قد قطعنا سياق أحداث هذا الجزء بأحداث ترجع إلى الجزء الأول . فضلاً عن ذلك فان ايراد واقعة تعيين بطرس غالى باشا فى منصب رئيس النظار ، بعد أن يكون القارىء قد انتهى من قراءة واقعة مصرعه ،

سوف يجافى المنهج العلمى بقدر ما يجافى الناحية الفنية فى الكتابة التاريخية .

أما الوقائع الأخرى التى يرجع تاريخها إلى الجزء الثانى من هذه المذكرات ، فهى التى تتصل بمشروع اعادة العمل بقانون المطبوعات . وقد تناول سعد زغلول أحداثه فى الكراسة الخامسة عشرة ، التى أوردناها فى الجزء الثانى ، ثم لاحظنا عند فحصنا للكراسة العشرين ، التى ستصدر فى الجزء الرابع ، أن سعد زغلول تناولها بشكل آخر فى الصفحات من ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ (عداً تنازلياً) . وكان سعد زغلول مهموماً بهذه القضية نظراً لردود الفعل الشعبية الغاضبة لاعادة العمل بهذا القانون . وكان سعد زغلول معارضاً له ، ثم قبله انقاذا للخديوى عباس حلمى أمام الاحتلال — أو على حد قوله : « ليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديوى ، ونصبر على ما يصيبنا منها » (ص ٧٩٩ من الكراسة ١٥) .

وبطبيعة الحال فلم يكن لنا أن ننتظر صدور الجزء الرابع من المذكرات لنورد هذه الصفحات التى تتكلم عن قانون المطبوعات ، فآثرنا اصدارها فى هذا الجزء ، وصدرناه بها ، تالية لما ورد فى الجزء الأول من الكراسة الثامنة عشرة .

وقد ترتب على كل ذلك أن ترتيبنا الزمنى لكراسات مذكرات سعد زغلول ، الذى أوردناه كملحق للجزء الأول ، يجب أن يطرأ عليه التغيير الآتى : إذ يجب أن تنقسم الكراسة الثامنة عشرة إلى قسمين ، فيتلو الجزء الأول ، وهو من ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ (من صفحة ٩٥٣ إلى صفحة ٩٥٠ عداً عكسيا) — الكراسة العاشرة .

ثانياً ــ يتلو الجزء الأول من الكراسة ٢٠ ، وهو من ١٧ مارس ١٩٠٩ إلى ٢١ مارس ١٩٠٩ (من صفحة ١٠٥٥ إلى صفحة ١٠٤٩ عدأ عكسيا) ــ الكراسة ١٥ . ويمكن للقارىء الذى يملك الجزء الأول أن يجرى هذا التعديل .

وعلى كل حال فقد آثرنا فى هذا الجزء الثالث أن ندع شكل كتابة سعد زغلول للمذكرات على ما هو عليه ، مثل كتابة « ألا » على شكل « أن لا » عندما يكون اللفظ الواقع بعد « أن » فعلاً لا اسماً ، وكتابة الهمزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، بدلا من نبرة ، مثل « مسئول » التى يكتبها سعد « مسؤول »أو كتابة « مسألة » على شكل « مسئلة » . ليعيش القارىء فى جو المذكرات . على أنه بالنسبة لكتابة الألف الممدودة على شكل أ ا ، ــ أى بهمزة على ألف وألف ممدودة ــ فقد آثرنا تغييرها إلى ألف واحدة عليها علامة المد .

وفى نفس الوقت اتبعنا نفس القواعد التى اتبعناها فى الجزءين السالفين فيما يختص بكتابة أرقام الصفحات الجديدة فى نفس السطر بدون انقطاع ، بعد تمييزها بتغيير البنط من بنط ١٦ أبيض ــ وهو بنط السطر ــ إلى بنط ١٨ أسود .

وفى نفس الوقت أتبعنا هذا الجزء أيضاً بكشاف للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات ، وكنا فى الجزء الثانى قد أعددنا الكشاف ليشمل الجزء الأول والثانى ، نظراً لما لاحظناه من أخطاء كثيرة فى كشاف الجزء الأول .

ويلاحظ قارىء الجزء الثانى أننا مضينا بترقيم صفحاته من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول . وقد رأينا أن نتبع هذه القاعدة بالنسبة للجزء الثالث ، ولكن مع الجمع بينها وبين القاعدة الأولى ، فنمضى بترقيم الصفحات من حيث انتهى الجزء الثانى ، من جهة ، ويكون

مكانها أعلى الصفحة ، ونفرد للجزء الثالث ــ من جهة أخرى ــ أرقامه الخاصة التى تبدأ برقم «١» وتنتهى بما تنتهى إليه . وبذلك يمكن للقارىء أن يتابع عدد صفحات ما صدر من الأجزاء ، وفى نفس الوقت يتابع أرقام صفحات الجزء الواحد مستقلا . وسوف تكون أرقام الكشاف هى أرقام صفحات الجزء الثالث ، وليس الترقيم العام .

وبمناسبة الترقيم فانه لا مفر لنا أن نذكّر القارىء بما كتبناه فى مقدمة الجزء الأول من المذكرات ، وهو أن سعد زغلول كتب يومياته بدون علامات ترقيم ، وبدون فقرات بالمعنى العلمى المعروف ــ وانما هى صفحات من الكتابة المستمرة ، التى لا يتضح منها انتهاء كلام أو ابتداء كلام آخر ، ولا انتهاء موضوع وابتداء موضوع آخر ، كما يختلط فيها الكلام المباشر وغير المباشر ، وتختلط الضمائر أيضا ، فلا يُعرف ما يعود إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب ! لأن سعد زغلول لم يقصد أن يكتب لغيره ، بل كان يكتب لنفسه .

ومن هنا فان جزءا كبيرا من جهد التحقيق انصرف الى تقسيم الفقرات وتقسيم الجمل والعبارات بعلامات الترقيم ، وكان قرار وضع فصله بدلا من نقطة ، أو العكس ، يستغرق وقتا أكثر مما يتصور القارىء ! وأعتقد أننى أرحت ضميرى العلمى فى هذا الصدد لحد كبير وغيرت « شكل » المذكرات تغييرا شاملا ، بينما احتفظت بكل حرف كتبه سعد زغلول بدون مساس .

وقد صدّرنا كل كراسة بأهم ما احتوت عليه من قضايا ومسائل تناولها سعد زغلول فى مذكراته ، لمجرد التنبيه إليها ، وان كنا نعلم أن هذا العمل قد يكون مضلِّلاً ، إذ أن يوميات سعد زغلول تحتوى على عشرات ومئات النقاط التى لا تقل أهمية للباحث أو المتخصص ،

وتتطلب ــ بالتالى ــ قراءتها قراءة شاملة متأنية وفاحصة . ونعتقد أن كشاف الأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات الملحق بهذا الجزء يمكن أن يستكمل هذه الخدمة العلمية بشكل أشمل .

على كل حال فانى لا أملك فى نهاية هذا التقديم إلا أن أقدم خالص الشكر لكل من أسهم فى اخراج هذا العمل العلمى إلى حيز الوجود ، خصوصاً صديقى الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس مجلس إدارة هيئة الكتاب ، الذى وضع كافة إمكانيات الهيئة فى خدمة هذا العمل ، كما أعطاه الأولوية على أية أعمال علمية أخرى ، تقديراً لأهميته . وفى الوقت نفسه فلست أعتقد أننى أستطيع أن أفى الأستاذة سميرة عرابى ، رئيس الادارة المركزية لشئون المطابع ، حقها من الشكر لتذليلها كل الصعوبات وتقديمها كل الامكانيات لاخراج هذا العمل فى هذه الصورة المشرفة . وأشكر أيضا الأستاذ يوسف عتابى وقسم الجمع التصويرى الذى يرأسه ، للعناية الفائقة التى بذلها فى تنفيذ كل التوصيات المطبعية التى لا غنى عنها لاظهار هذا العمل فى الصورة العلمية الجديرة به ، وسرعة الجمع والتصحيح ، بما وفر كثيراً من الوقت ، وقرَّب ظهور هذا الجزء قبل الموعد الذى كنت أتوقعه ببضعة أشهر .

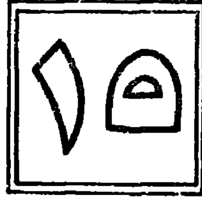
وفى نفس الوقت فانى أشكر مجموعة العمل فى هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، التى تتكون من كل من الأستاذ سامى عزيز والسيدة استيرا غالى والأستاذ مصطفى الفاياتى والآنسة هويدا عبد العظيم رمضان ، وأخص بالذكر الأستاذ سامى عزيز ، الذى كان الساعد الأيمن لى ، والذى تحمل العبء الأكبر فى دفع العمل فى المجموعة إلى الأمام . وقد كان له ولكل من السيدة استيرا غالى

والأستاذ مصطفى الغاياتى الفضل فى عمل كشافات هذا الجزء . كما أوجه الشكر للسيدة أميرة خواسك لتطوعها بمساعدتى فى مراجعة بروفة الكتاب على أصل المذكرات ، رغم ما فى هذا العمل من مشقة .

على أنى أعلن أنى أتحمل وحدى المسئولية عن تحقيق هذا الجزء ، الذى هو مهمتى الأساسية ، وعن مراجعة بروفات الكتاب على أصل الكراسات ، والتحقق من مطابقتها لما ورد بها من اليوميات مطابقة حرفية ، وقد أرضيت بذلك ضميرى ، وأملى أن أكون قد أرضيت الخالق،الذى أخشى وحده مراقبته،والذى عليه وحده أعتمد وأرجو الجزاء .

مصر الجديدة فى ٣١ مايو ١٩٨٩ .

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب ــ جامعة المنوفية



الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

الكراسة الثامنة عشرة

الجـزء الأول

من ص ٩٥٠ إلى ص ٩٥٣

(عداً تنازلياً)

يوم ١٠ نوفمبر ١٩٠٨

محتويات الكراسة :

- فكرة انشاء مجلس نيابى فى مصر
- استقالة مصطفى فهمى باشا وتعيين بطرس غالى باشا فى منصبه

[ص ٩٥٣]

سمعت[١] أخيرا أن سَوْرة[٢] العشرة الكرام خفت ، وأنهم هدءوا[٣] ، وعدلوا عن طلب الدستور الى توسيع الاختصاص . وقال قوم : إن ذلك حصل بسعى الجمعية ، لأنها إتفقت مع الجمعية على تغيير الوزارة فى مقابلة أن يسعى هو فى ارجاع أعضاء الشورى عن طلب المجلس النيابى .

أما استعفاء الوزارة ، فان مصطفى باشا فهمى كان يفتكر فى هذا الأمر من ثلاث سنوات - أى من قبل خروج اللورد كرومر بسنة تقريبا - ولكنه كان يريد أن يكون استعفاءه تخليا عن الوظيفة ، بدون أن يحدث رجة ولا ضجة ، ولا أن يكون منسوبا الى حادث معين .

وعقب استعفاء اللورد كرومر ، فاتح جورست فى المسئلة ، فرجاه أن لا يفعل ، ووعده بكل مساعدة ، فعدل . ولكنه رأى الأحوال جارية على غير نظام : فجورست يتشاور مع الخديوى ،

(١) فى الأصل : « وسمعت » .

(٢) هكذا فى الأصل : « سوْرة » ، ومعناها : « قمة » ، تقول : سَوْرة المجد » ، أى ارتفاعه ، وسورة الغضب . وقد تُقرأ « ثورة » .

(٣) فى الأصل : « هدأوا »

ويستأثرا بالأمر معا من غير أن يكون له علم به[٤] ، والجناب العالى أخذ يظهر سلطته ، ويتداخل فى المسائل تداخلا معيبا . ومن جهة اخرى فانه قد يحصل أن الحكومة تتفق مع جورست على أمر ، وتتشدد فيه ، ثم بعد ذلك يلين جورست ، ويترك الحكومة فى تشددها ! .

وقد حصل أن جورست انتخب متشل[٥] مستشارا للداخلية بالاتفاق مع الخديوى ، ولم يخبر مصطفى الا بعد انعقاد الاتفاق ، فوجد نفسه مصطفى فى مركز حرج للغاية ، ولذلك كاشف متشل به ، وهذا بلّغه الى جورست ، فلم يعارض فيه ، وانما كان الأمر مؤجلا الى ما بعد الاجازات .

وقد سافرنا من هنا ونية الباشا معقودة على هذا الاستعفاء ، ولكنى كنت أراجعه فيه ، واجتهد فى إثنائه عن عزمه ، فلم يؤثر فيه .

وبعد المأمورية التى قام بها أباظة باشا فى لوندره ، وبعد الانقلاب فى تركيا ، قلت له : الأحسن أن لا تتعجل فى الأمر ، اذ ربما كان فى هذا الانقلاب ما يحمل على ارضائك . فلم يعدل . وكتب بعزمه كتابا الى جورست .

ولما عاد [ص ٩٥٢] من اجازته فى ١٩ اكطوبر ، مكث بالاسكندرية الى يوم ٢١ منه ، ثم فى يوم ٢٢ زار جورست ، وأخبره بما كتبه اليه ، فتأسف جورست ، ولكنه لم يهتم بإثنائه عن عزمه ، لكنه[٥م] قال له : الأحسن أن لا تستعجل ، وأن تؤجل الى ما بعد العيد . فاتفقا على أن يكون الاستعفاء عقب عيد الملك ـ أى فى يوم ١٠

---

(٤) قراءة تقريبية .

(٥) Mr. Machell ، مستشار الداخلية .

(٥ م) فى الأصل : ولكنه .

نوفمبر سنة ٩٠٩ . وقد كان مصطفى أخبر زوجته وصهريه : محمود[٦] وسرهنك[٧] .

ويظهر أن جورست سارٌ[٨] بالأمر الخديوى ، فأخذ المقربون من الخديوى يشيعون الاشاعات عن تغير الوزارة ، وذكروا أسماء النظار الجدد . ولكن جريدة المؤيد ، التى تستقى أخبارها عادة من المعية ، كذّبت الخبر فى اليوم التالى ، وقالت إن الأمر سيحصل عقب العيد بلا مهل .

وفى يوم أول أمس ـ ٩ نوفمبر ـ طلب مصطفى مقابلة الخديوى ، فحدد له الساعة أربعة من بعد ظهر أمس ، ثم حدد له الساعة ٣,٢٠ . فحظى بمقابلته ، وأعرب له عن قصده ، وأبدى أسفه على أن سنه وصحته لا تساعدانه على دوام خدمته ، وأن يعفو عنه اذا كان وجد منه تقصيرا فى الواجب أو عملا لا يرتضيه ، فان ذلك لا يكون منه بسوء قصد . فلاطفه الخديوى ، وجامله ، وأظهر له أسفه ، وعزمه على مراجعته عند الحاجة ، وجعْلَه مشمولا على الدوام برعايته ، وانصرف .

ولم اكن أعلم بتغيير ميعاد المقابلة ، فكنت أرسلت اليه ساعيا فى الساعة ٤ يخبره بأنى منتظره فى البيت ، فعاد الساعى مخبرا بأنه وجده خرج من عابدين ، لأنه حضر فى الساعة ٣,٢٠ .

---

(٦) هو : الدكتور محمود صدقى ، عديل سعد زغلول .

(٧) هو : اسماعيل باشا سرهنك ، عديل سعد زغلول ، وهو ضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار ١٨٩٦ ـ ١٩٢٣ » .

(٨) فى الأصل : « سر » ، وهو خطأ ، لأن الفعل : « سارٌ » أى : أفضى بسر .

ثم حضر عندى عزيز بيك كحيل وفتح الله بركات ، وحضرت الجرائد ، وفى المؤيد ما يدل على علمه بمقابلة مصطفى باشا ، والغرض منه ، وبأن جورست قابل الخديوى قبل مصطفى ، وفى نيته أن يقابله بعده أيضا . وأن الوزارة ستُحل بعملية[١٢] الاستعفاء ، وتتركب وزارة أخرى . فقلت : حسنا إن الباشا فعل ذلك .

ثم مضيت الى الجزيرة ، فلم أجد الباشا عاد الى منزله . فسرت فى طريق عودته ، فلم أصادفه . فعدت فوجدته ، فقص على ما تقدم ، وقال لى إن جورست كان عنده الآن ، وأوصاه بأن يكتم الخبر ، لأن المخابرات [ص ٩٥١] جارية بينه وبين حكومته ، وأنه رجا[١٣] الخديوى أن يكتمه كذلك . فقلت : ولكن « المؤيد » نشره !

ثم قال إن جورست أخبره بعد ذلك بأمر أحزنه جدا ، ولا يعلق عليه . قلت : ماذا ؟ قال : لا يمكن أن افضى به اليك ، لأنى وعدته بذلك . فقلت : هو تعيين بطرس مكانك ! فبهت ! وقال : ومن أين عرفت ؟ قلت من الحالة ، لأن جورست لم يتغير[١٤] فى البدء عندما اتفقت معه على الاستعفاء ، مع أن هذا كان من أشد ما يلزم[١٥] . فقال : حقيقة هو هذا ، وإنهم يتخابرون الآن مع الحكومة الانجليزية . فقلت هذه كوميديه[١٦] أن جورست صامت لا يخاطب حكومته إلا الآن ، وألم يتكلم مع الخديوى على عزمك ؟ إن هناك

---

(١٢) قراءة تقريبية .

(١٣) فى الأصل : رجى .

(١٤) كلمة « يتغير » قراءة تقريبية ، والمعنى فى هذه الحالة ـ أن جورست لم يتأثر .

(١٥) قراءة ترجيحية .

(١٦) قراءة ترجيحية

قرائن قاطعة تدل على خلاف ذلك ! ولكنى لست محزونا متعكرا من هذا التعيين ، وأراه مناسبا للحالة الحاضرة ، لأن بطرس ينكشف للناس ، وتظهر حقيقة سياسته ، ولابد أن يغضب الخديوى عليه عاجلا أو آجلا ، عندما يراه عاجزا عن ارضاء كل شهواته . ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين ، لأنه ضد الأغلبية ، وتنكسر به خواطر المسلمون عموما ، وإن كان فيهم كثير ممن لا يقبلون ، ويجلّون بطرس ويحترمونه ـ ثم قال لى ان جورست ترجاه أن لا يصرح لزملائه أيضا بالاستعفاء ! ـ قلت : إن هذا غاية فى الحماقة ، واسمح لى سعادتك أن أقول بأنه كان من الواجب عليك أن تخبر زملاءك[١٧] بالأمر قبل حصوله ، لأن التضامن فى الاستعفاء يوجب ذلك . وتَذكر أنى قلت لك ذلك ، وألححت عليك ، قبل أن تتوجه الى عابدين – بأن تخبر اخوانك ، فلم تقبل ، بحجة أن هذا ليس استعفاء ، ولكنه حوالة على المعاش . قلتُ : إنى لا أجد فرقاً بين الأمرين . ولكنه مع ذلك أصر على رأيه . وأضفت على ذلك بأنه يلزم أن تجمعهم غدا ، وتخبرهم بما كان ، وتعتذر لهم عن عدم اخبارهم من قبل . واتفقنا على أن يدعوهم للاجتماع عنده غدا الساعة ١٠ صباحا ، وكان ذلك فى يوم ١٠ نوفمبر .

[ص ٩٥٠]

ثم انصرفت من عنده الى الكلوب الخديوى ، فأخذ القوم يسألوننى ويتساءلون فيما بينهم ، فكنت أسكت تارة ، وأجيب بما لا يفيد فى الأمر يقينا تارة أخرى . وعلمت ـ بعد ذلك ـ أن بطرس مرشح لرئاسة النظار ، وأن الاشاعة بذلك تدور على ألسنة الكثير من

(١٧) فى الأصل : « زملائك » .

الناس . وقرأت فى « الجريدة » « ولا بورس، ايجبسيان » باستعفاء مصطفى باشا . وقد عدت الى منزلى ، وحضر فتحى وآخرون ، وأخذنا نتحادث الى ما بعد نصف الليل .

ولم أذق طعم النوم فى هذه الليلة ، وكانت الفكرة ، التى تتردد علىّ ، هى[١٨] سقوطى - مع غيرى - فطيسا ، وأحس من نفسى الأسف الشديد على ذلك[١٩] . وقد أصبحت ولم أجد فى نفسى همه على الذهاب الى الديوان ، فمضيت الى مصطفى باشا ، وأخبرته بكل ما سمعت .

وفى الساعة ١٠ ، حضر بقية الزملاء - الا مظلوم فانه كان باسكندرية . ولما تجمع عقدهم ، قال مصطفى باشا : إن حالة صحتى وان كانت أحسن فى هذا العام من قبل ، غير أنها لا تتحمل شقاء الأعمال . وكان فى نفسى أن أخرج من الوزارة طلبا للراحة فى وقت هدوء وسكون ، ولم أجد وقتا أنسب من ذلك . ولم أخبر سعادتكم[١٩م] من قبل بهذا العزم ، لانى رأيت أن يكون الاستعفاء قاصرا على شخصى ، ولا يتناولكم . وإنى متأسف لفراقكم بعد أن عشت فيكم ١٣ عاما مع تمام الوفاق والوئام .

فقال فخرى باشا : كان يلزم إخبارنا من قبل ! قال مصطفى :

---

(١٨) أضفنا : « هى » لتستقيم العبارة .

(١٩) كتب سعد زغلول فى موضع آخر (ص ٣٨٣ من الكراسة التاسعة) يقول : « لم يكن يؤسفنى من السقوط إلا حصوله ضمن سقوط الكل ، لأنى أحب أن يكون خاصاً للأسباب الخاصة التى قامت بى ، ولا تزال قائمة ، وتستمر كذلك حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعا » .

(١٩ م) فى الأصل : « سعاداتكم » .

ذلك ما حصل ! وكل من الحاضرين تمتم ببعض كلمات . ثم انتهى الاجتماع .

وجلست مع الباشا برهة ، ثم عدت الى منزلى فى الساعة ١١ قبل الظهر ، وجلست على المائدة اكتب ما هنالك ، واذا بمحرر « لوجورنال دى كير » قد دخل ، واستفهم عن الحال ؟ فقلت : لا أدرى شيئا ! وكل الذى أقوله لك إن استعفاء مصطفى باشا قد حصل وسلَّمه ، ولكنه لم يَصِرْ الى الآن رسميا . فقال : إن هناك اشاعة قوية بأنك أنت الذى ستعين رئيسا للوزارة ! قلت : لا أصل لذلك ، وأؤكد لك أن هذا لم يحصل . ثم انصرف .

وقد حضرت بعض الأوراق من الديوان ، وعرضها فؤاد[٢٠] علىَّ ، فانهيتها وأمضيتها .

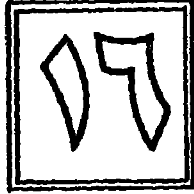
وكانت الاشاعات ـ بعد ذلك ـ تكثر وتختلف وتتكون[٢١] فى كل آن ، ورشحوا للوزارة كثيرين ، وأسقطوا منها الكثير . ومن المرشحين كان سابا باشا ، (   )[٢٢] باشا وسرهنك باشا ، وشفيق باشا ، والرئاسة لها فخرى باشا .

---

(٢٠) يقصد فؤاد : الكاتب .

(٢١) وقد تقرأ : « وتتلون » .

(٢٢) اسم غير مقروء ، وقد يكون زكى .



الكراسة العشرون

الجزء الأول

الكراسة العشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٥٣ إلى ص ١٠٤٩
(عداً تنازلياً)
ومن ص ١٠٥٥ إلى ص ١٠٥٤
(عداً تنازلياً)

من يوم ١٧ مارس ١٦٠٩
إلى يوم ٢١ مارس ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

[ص ١٠٥٣]

وضع بطرس ، بمساعدة المستشارين الخديوين ، مشروع قرار وزارى من مجلس النظار ، بتنفيذ بعض نصوص قانون المطبوعات ، الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ . ومهد لهذا القرار بأن الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ طلبت وضع قانون للمطبوعات ، ومجلس شورى القوانين طلب تنفيذ القانون المذكور فى سنة ١٩٠٤ ، وبأن ضرورية الصحافة تزداد يوما عن يوم .

وكتم الإشتغال بهذا المشروع عن زملائه ، ولم يعرضه على أحد منهم الا فى يوم الأربع الماضى ١٧ مارث ، حيث اجتمعنا لديه فى منزله للمداولة فى قانون المعاشات ، وبعد أن انتهينا منه مد بساطا أخضر على طاولة أمامه واتكأ عليها بكوعيه ، وانشأ يقول :

« إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات من مدة عام ونصف ، وفى الصيف الماضى حصل التكلم فيها مع « جراى » ، وسعى جورست لدى حكومته فيها فى الصيف الماضى ، وحمل اللورد كرومر على أن يخطب فى شأنها ، وانتهى الحال على وضع هذا المشروع ! » - وتلاه .

فأخذنا نتناقش فيه مدة طويلة ، ولكنه[٢٣] لم يكن يناقش مناقشة

(٢٣) أى : بطرس .

الزميل للزميل ، ولا العارف بالحقيقة مع الباحث عنها ، بل مناقشة الآمر للمأمور . ولذلك كان يكثر من القول : « كل ما قيل ، إنه من فِكْـر خطر عـلى البال ، هـو ومثله ، وأهم منه وأكـثر ، فلا تتعبـوا أنفسكم ، هكذا يراد ، أنا عارف الذى ستقوله ! » . . الخ .

وأخيرا أراد أن يصدق مجلس النظار على المشـروع المذكـور فى جلسة الغد ـ أى الخميس ١٨ مارث ـ فرجوناه أن يؤجلها ريثما نتأمل فيها . وبعد جهد جهيد قَبِل السعى فى التأخير . فانصرفنا من لدنه دهشين من المشروع ، ومن المعاملة !

وبعد أن وصلنا منـازلنا ، افتكـرت ـ مع سعيـد ـ أن نجتمع للمشاورة . فاجتمعنا بعد الساعة ٩ ، وأخذنا نتداول الى الساعة ١ بعد نصف الليل ، وقررنا المعارضة فى التفاصيل ، فاذا لم يقبل أعطينا رأينا بعدم القبول[٢٤] .

[ص ١٠٥٢]

اتخذنا هذا الاحتياط خيفة أن الخديوى يفاجئنا بالتصديق على المشروع ! وكان فينا حشمت ، ولكنه لم يكن معنا قلبا ، بل قالبا فقط على ما يظهر !

فلما أصبحنـا ، واجتمعنـا بعـابـدين ، لم يحصـل ذكـر لهـذا المشروع . ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس فى شأنه ، فهز كتفيه

---

(٢٤) فى يومية سعد زغلول يوم ٢٦ مـارس ١٩٠٩ ، فى الكراسـة الخامسـة عشرة ، التى تناول فيهـا هذا المـوضوع ، قـال : « وتداو لنـا فى الأمر طويلاً ، ثم قررنا تأخيره ؛ فإن وجدنـا اتفاقـاً على امضـائه ، رفضنـاه بتاتا » . وفى هذه الرواية يظهر أن المعارضة فى التفاصيل اتخذت ذريعة لتأخير المشروع .

وقال : إنها مسئلة سياسية ! فانقلب رشدى الىّ يقول : كأن لسان حال الرئيس يعنى بكونها مسئلة سياسية : إما القبول أو الإعتزال ! – وكان موهوما .

ثم جاء سعيد ، فقال لبطرس : ان هذا مشروع صعب ، ولا يصح تنفيذه ! – فهب فيه ، وامتعض ، ومنعه من مكالمة أحد من المستشارين الخديويين .

ثم حصلت عدة إجتماعات بيننا نحن الثلاثة تارة ، ومعنا حشمت تارة أخرى ، ومع بطرس مرة ثالثة . وقد طاف الشيخ على يوسف بنا يوم الخميس ويوم الجمعة ، وتكلم مع الخديوى ، وقال لى : لا تتوقف(٢٥) ! ليس أحد معك ! فأظهرت له عدم الاستحسان .

ودعا(٢٦) الخديوى حشمت وسعيد ورشدى يوم السبت ، ثم دعا(٢٧) الاثنين يوم الأحد ، وكلموه فى الأمر ، فأحال(٢٨) على بطرس . وفى اليوم الثانى أثرَّ الكلام فيه ، وعدل عن رأيه ، ونبه عليهما أن يعلنا ذلك لبطرس .

وكنا عند هذا(٢٩) مساء السبت ، فلم نزل فى مناقشة إلى الساعة الثامنة . وانحط الرأى على أن تتولى لجنة فى الداخلية : من مستشارها ، والمستشار القضائى ، والنائب العمومى ـ لاعطاء رأيهم عن كل حادثة . وتكلف بطرس بمخابرة غورست بذلك .

---

(٢٥) أى : لا تقف فى وجه المشروع .
(٢٦) فى الأصل : « ودعى » .
(٢٧) أضيفت : « دعا » لسلاسة العبارة .
(٢٨) أى : فأحالهم .
(٢٩) أى : عند بطرس .

وفى الصباح أبلغنا بعدم قبول هذا الرأى ! فأظهرنا الاستياء من المشروع ، وقلنا : إنا نميل إلى رفضه . واستمهلناه للتفكر ، فأمهلنا .

وتقابل رشدى مع جورست ـ بناء على دعوة منه . ثم عاد من لدنه مشوش الفكر ، مضطرب الخاطر ، وقال : إن غورست مستعد فى تنفيذه ، وإنه قال[٣٠] إنه اشتغل من سنة فيه ، حتى تحصّل على رضا حكومته : فإما قبول ، أو رفض . وأشار إليه عن ضعف عزيمتنا ، وخشيتنا من تحمل المسئولية ، [ص ١٠٥١] وأظهر أن عدم مخابرتنا فيه إكتفاء بمخابرته بطرس[٣٣] ، وفهم منه رشدى أنه يرجو أن يأمر[٣٤] بتنفيذ القانون ، اللهم إلا إذا فضل تجربة الطريقة القضائية . وقد أخذنا فى أن نكتب العبارة المناسبة لهذا الأمر ، متمسكين[٣٥] بالسرية ، وأخذ هو يترجمها[٣٦] ولكنه أبطأ ، وتلعثم كثيراً .

وأخيراً اتفق الرأى على العبارة الآتية : أن لا ينفذ قانون المطبوعات إلا بعد السير فى الطريقة القضائية ، وتبين عدم نجاحها . وحضر الجلسة على يوسف ، ولم يحضرها حشمت خلافاً لوعده ! وبقينا لحد الساعة ٢ صباحاً . وأرى الوقوف عند هذا الحد .

كنت أنا الذى أجمعهم ، وأنا الذى أتولى المناقشة عنهم أمام بطرس ، إلا فى يوم الأحد ، فقد خرج سعيد إلى بطرس ، وقال له :

---

(٣٠) فى الأصل : « وقال » .

(٣٣) والمعنى أن السبب فى عدم مخابرته النظار ، إنما كان لاكتفائه بمخابرة بطرس فى المشروع .

(٣٤) أى : بطرس .

(٣٥) قراءة تقريبية .

(٣٦) قراءة تقريبية .

إن المشروع خيانة ! وبطرس قال : إن هذا كلام من(. . . . .)[٣٧]
أى انتهينا من عند بطرس على مسئلة[٣٨] . . .

[ص ١٠٥٠]

كان أول اجتماع فى منزل بطرس يوم الأربع ١٧ مارث سنة ٩٠٩ ، وانتهينا فيه على الاتفاق على تأجيل المشروع فى الغد - ١٨ منه - حتى نتمكن من التحقيق فيه . واجتمعنا فى المساء بعد الساعة التاسعة عندنا ، واتفقت الكلمة على رفضه إذا لم يؤجل . وفى الصباح لم يجر له ذكر فى مجلس النظار . وطلب رشدى من بطرس مباحثة المستشارين الخديويين فيه ، فلم يقبل ، وقال إنها مسئلة سياسية . وأخذ رشدى يؤ ول[٣٩] معناها بأننا إما أن نقبل المشروع أو نستقيل . وأراد سعيد أن يقول فيه كلمة ، فهز كتفيه وولى عنه مدبراً . واجتمعنا فى المساء عندنا على غير طائل .

وفى الصباح ، حضر عندى على يوسف ، وفهمت أنه على علم بالمسئلة . ورأيته غير نافر كل النفور منها ، ولكنه يستحسن التلطيف فيها . وذهب على أن يتوجه إلى الخديوى . ثم عاد فى المساء مخبراً بأن هذا أحاله على بطرس ، فلم يجده .

واجتمعنا نحن الثلاثة ، وقررنا عدم الموافقة على المشروع أصلاً . ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتناقشنا من الساعة الخامسة إلى الساعة الثامنة ، وكنت أنا أول المناقشين . وقد أظهر إخوانى ضعفاً . وانتهينا

---

(٣٧) عبارة غير مقروءة .
(٣٨) انقطع الكلام فى الأصل .
(٣٩) فى الأصل : « يؤل » .

بقبول المشروع ، على شرط أن يُكوَّن فى الداخلية قومسيون[٤٠] مؤلف من مستشار خديوى ، والنائب العمومى ، ومستشار الداخلية ، لفحص مسائل المطبوعات ، ويعرض رأيه للناظر فيها . فوعد بطرس أن يخابر غورست فى هذا الشأن . وانصرفنا .

وفى العودة ، قال لى سعيد : إننا سنعمل عملا قيما ! فسكتُّ مسافة ، ثم قلت : ولماذا لم تتكلموا ؟ لقد[٤١] [ص ١٠٤٩] تركتمونى وحدى فى المناقشة ـ نعم إن رشدى همس الىّ فى أثنائها مضطرباً : إنا نتبعك ! ولكنه كان[٤١م] يوافق ـ أكثر الأحيان ـ بطرس !

ولما أصبحت ، وجدت نفسى غير مرتاحة لهذا القرار ، فدعوت رشدى وسعيد صباحا ، واجتمعنا ، وقلت لهما ما فى نفسى ، فوافقانى ، وتمنينا لو رفض غورست القومسيون ، فنتخذ ذلك حجة على رفض المشروع !

ثم توجهنا لبطرس فى الظهر ، فأخبرَنا بأن غورست لم يقبل تشكيل القومسيون ! قلنا : اذن نرفض المشروع ! قال : هذه آخر كلمة لكم ؟ قلنا : لا ، نريد أن نفتكر ! ثم انصرفنا .

وقد دُعى سعيد ورشدى الى القبة ، فتكلما مع الخديوى وأورياه شر المشروع ، فعدل عنه . . . الخ ما قيل فى غير هذا الموضع .

وكان رشدى تكلم مع مكلرث ، فورد إليه مكتوب منه ، يبين له فيه أن غورست مستعد لمقابلته الساعة ٧ مساء ، فذهب اليه .

---

(٤٠) أى : لجنة .

(٤١) فى الأصل : « ولقد » .

(٤١ م) فى الأصل : « وكان » . وقد أضفنا « ولكنه » ليستقيم المعنى .

[ص ١٠٥٥]

إن(٤٢) قانون ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لا يسرى على الأجانب ، لعدم أخذ رضاء دولهم عنهم . واذا تساهل بعض الدول فى تطبيقه على التابعين لهم ـ لمصلحة وقتية ـ فلا يتساهل الباقى . ولا يمكن للمحاكم المختلطة أن تطبقه بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، تكون محاولة تنفيذه على الوطنيين ظلما واضحا ، ولا يترتب عليها أقل فائدة . أما الظلم فواضح ، وأما عدم الفائدة فلأنه ليس أسهل على الوطنيين من أن ينشروا جرائدهم تحت أسماء أجنبية ، ويكتبوا(٤٣) فيها ما يشاؤ ون من الأفكار والأخبار التى تتضرر منها الحكومة الآن .

فالوزارة التى تسعى فى هذا الأمر ، تعرض نفسها للسخط العام ، بدون أن تتحصل على الفائدة المقصودة . وأقل ما يقال فيها إنها لم تستعمل السلطة التى تُركت لها إلا فى الاضرار بالبلاد بالضغط على حريتها ، وإنها رجعت ـ فى حكمها ـ الى القوانين التى وضعت قبيل الثورة العرابية ، فلم يكن من نتيجة تطبيقها الا المساعدة على إشعالها .

---

(٤٢) أملى سعد زغلول هذا الكلام على سكرتيره ، ويبدو أنه نتيجة بحثه القانونى لمشروع اعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، والذى بطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ ، ورؤيته للنتائج السياسية التى يمكن أن تترتب عليه (انظر ص ٩٤٢ من الجزء الثانى من المذكرات) وواضح ان اهتمامه بهذا الموضوع ، كان يؤرقه ، حتى إنه كتب روايته فيه عدة مرات : فى هذه الكراسة ، وفى الكراسة رقم ١٥ .

(٤٣) فى الأصل : « ويكتبون » .

وإن كرومر - على سعة نفوذه وشدة استبداده - لم يجرؤ (٤٣م) على تنفيذ هذا القانون ، بل عمل على تعطيله . ولكن الوزارة الوطنية أقدمت على ما أحجم عنه ، مستسلمة لارادة الخديوى والمحتلين .

نعم إنه لا يمكنها أن تقاوم هاتين الارادتين ، ولكن يمكنها ألا تكون آلة فى الاضرار بحرية ، هى سندها الوحيد ، وملجؤها(٤٤) الأعلى . على أن الحكومة اذا توصلت - بهذا الحق - الى تقييد حرية المطبوعات ، فلا يمكنها أن تقيد حرية الاجتماعات والخطابات(٤٥) ، لأن قانون ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ ، الذى تريد تنفيذه ، لم يشتمل على حكم مختص بها .

قيل إن هذا القانون يطبق على الأجانب إداريا ، بمعنى أن الحكومة - اذا رأت فى جريدة أجنبية شيئا مكدرا للراحة - تقفل هذه الجريدة ، ولا تتأخر الدولة التابعة لها هذه الجريدة فى مساعدة الحكومة على ذلك . نعم ، إن المحاكم المختلطة ربما حكمت بتعويضات لصاحب هذه الجريدة ، غير أن الحكومة تتحمل هذه الأحكام فى سبيل حفظ الراحة العامة .

ولكن هذا خطأ ، وفيه إضرار بالحكومة ، لأن المحاكم المذكورة لا يمكنها أن تطبق هذا القانون على الأجانب ، لعدم قبول الدول له ، ولا يمكنها أن تطبق غيره إلا بعد البحث فى السبب الذى حمل الحكومة على القَفْل - وفى هذا تعريض أعمال الحكومة [ص ١٠٥٤] كلها لمراقبة المحاكم المختلطة . وكثيرا ما تحكم بخطأ الحكومة ،

(٤٣ م) فى الأصل : يجرأ .

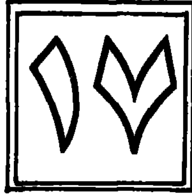
(٤٤) فى الأصل : « وملجأها » .

(٤٥) أى : حرية الخطابة .

وبصحة(٤٥م) الطعن الموجه ضدها ! ويترتب على ذلك أنه - بعد أن يكون الطعن صادرا فى شخص مفرد ، ليس له مقام رسمى - يصبح مؤيدا بحكم هيئة قضائية معتبرة !

هذا بفرض أن قانون سنة ٨١ باقٍ نافذ المفعول الى الآن ، ولكن هذه المسألة مشكوك فيها !

(٤٥ م) فى الأصل : وصحة .



الكراسة السابعة عشرة

الكراسة السابعة عشرة

من ص ٨٤١ إلى ص ٩١٤

من ٩ ابريل ١٩٠٩

إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- اعتراض سعد زغلول على تعيين المدرسين والمفتشين الانجليز .
- رغبة سعد زغلول فى ترجمة أمهات الكتب الى العربية .
- قضية لغة التعليم فى مدرسة الحقوق .

- اعتراض سعد زغلول على تدريس اسماعيل بك حسنين فى الجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول الجامعة المصرية .
- مشكلة مدرسة المهندسخانة .
- مشكلة اكتشاف خطأ فى امتحان الشهادة الثانوية .
- معارضة سعد زغلول فى التفرقة بين المصريين والانجليز فى الترقيات فى الميزانية .
- مسألة البعثات العلمية من مدرسة المعلمين .
- غضب الخديوى على مصطفى ماهر باشا مدير الأوقاف ، وحمدى سيف النصر .
- قضية توسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية .
- اكتشاف كتاب فى الأدب الانجليزى يمس الدين الاسلامى .
- السعى لدى الحكومة العثمانية للموافقة على استقراض مصر ما تحتاج من مال ، لتكبيلها بالديون .
- مسألة مد امتياز قنال السويس .
- الخلاف بين سعد ودنلوب حول شغل المحلات الخالية بمن زاد سنهم على ١٧ سنة من التلاميذ .
- مشروع انشاء مجارى القاهرة .

[ص ٨٤٢[(٤٦)]]

٢٢ ابريل سنة ٩٠٩

عرض على المستشـار فى الأسبوع المـاضى انشاء تسعـة فصول بالمدارس الثانوية ، فى السنتين الثالثة والرابعة . وقال : إن زيادة هذه الفصـول تستلزم تعيين خمسـة من الانجليز لتعليم التـاريـخ واللغـة الانجليــزيــة . فقلت : إن الأولى تعيــين المــدرسـين الانجليـز للرياضة[(٤٦م)] فى السنة الثالثة ، مدرسين للغة والتاريخ ، عوضاً عن جلب مدرسين جدد من بلاد الانجليز .

فقال : إن من مدرسى الرياضة فى السنة الثالثة اثنين سيتعينان لتعليم الرياضة باللغة العربية ، كما قررنا ذلك سابقاً . قلت : إن هذا القـرار معلق تنفيذه عـلى ما يـظهره الاختبـار من اقتدارهمـا ، وعلى الاستغناء عنهما فى تعليم المواد التى تعلم باللغة الانجليزية . ولم يظهر الاختبار اقتدارهمـا ! والحاجـة شديـدة إليهما لتعليم التـاريخ واللغـة بالانجليزية .

---

(٤٦) ص ٨٤١ لا توجد بها مذكرات .

(٤٦ م) يقصد مدرسى الرياضة الانجليز .

قال : ولكنا نريد تشجيع الانجليز على تعلم اللغة العربية ، التى قصدنا بتعليمهم إياها أن يعلموا باللغة العربيـة . قلت : إن هذا لم يكن قصدى ، وأرى الاشتغال به غير مفيد ، لأنه لا يمكن لانجليزى أن يتأهل لتدريس العلوم باللغة العربية إلا بعد زمان طويـل جداً . ولقـد سئلت فى مجلس النظار عن هـذه المسألـة - عند تقـريـر مبلغ التعـويض اللازم اعـطاؤه لمن يعلّمون من الـوطنيين اللغـة العربيـة للمعلمين الإنجليز - فقلت : إن هذا ليس فى قصدنا ، ولكن ذلك لا يمنع من تعيين من يوجد - بالصدفة - من الانجليز بارعاً فى اللغة العربية ، ومقتدرا على التدريس بها .

فقـال : ولكن ليس فى الـوطنيـين من فيهم أهليـة لتـدريس الرياضيات(٤٧) باللغة العربية ، فى الفصول المزمع إنشاؤها. قلت : إن لم نجد أصلاً ، تعين علينا أن نتحمل تعيين هذين الانجليزيين . قال : ومع ذلك فإن هذين المدرسَيْن ضعاف فى اللغة الانجليزية ، فلا يجيدان تعليمها . قلت : وهمـا بالـطبع فى العـربية أضعف منهـما فى الانجليزية !

ثم فكرت ، ورأيت أن الأحسن الاقتصاد فى انشـاء الفصول ، وهذا يتأتى بجعل عدد التلامذة فى كل الفصول بـالمدارس الثـانويـة واحداً ، وبناء على ذلك أمكن اقتصاد خمسة فصول .

ولما كاشفت المستشار بهذه الفكرة ، تلعثم ، وقال : إن التلامذة لا يقبلون أن ينتقلوا من مدرسة إلى أخرى ، إذا استلزمت التسوية بين الفصول هذا الانتقال . قلت : لاجبار للتلامذة فى هذا الأمر . على أنا لم نعبأ بإختيارهم فى إلزام الكثير [ص ٨٤٣] منهم - خصوصاً من

---

(٤٧) فى الأصل : الرياضات ..

تجاوز سنهم سبع عشرة سنة - بالدخول فى مدرسة اسكندرية . فأخذ الحسبة[٤٨] التى تحررت عن عدد الفصول ، وانصرف يتجسس من السكرتير على من حررها ! ثم جمع المفتشين ونظار المدارس ، وأخذ يتداول معهم فى هذا الأمر .

ولقد صممت على أن لا أزيد عدد الانجليز الموجودين الآن بالمدارس ، ولو أدى ذلك إلى تنقيص عدد التلامذة المستجدين بالمدارس الثانوية ! وأفضل طريقة أن لا نقبل فى المدارس الثانوية - فيما عدا السنة الأولى - تلامذة من المدارس الحرة ، أو من منازلهم ، إذا ترتب على قبولهم زيادة فى الفصول .

فى يوم الاثنين ١٩ ابريل ٩٠٩ ، قال لى « ولز »[٤٩] إنه يود أن يتكلم معى فى ميزانيته قبل أن يتكلم فيها مع المستشار المالى . ثم عرض تعيين مفتش انجليزى فى الدرجة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه ، للتفتيش على أعمال النسيج الذى يرى ضرورة إدخاله فى المدارس الصناعية ، إجابة لرغبة الكثيرين ، وفى مقدمتهم البرنس حسين . ثم تعيين مدرس انجليزى لمدرسة المهندسخانة ، لضرورة زيادة التعليم العملى فيها .

فقلت : إنه لا فائدة من تعيين المفتش الانجليزى ، لأنه يجهل اللغة العربية ، والتلامذة الذين سيتعلمون النسيج لا يعرفون الانجليزية ، وليس هناك معلمون لهذا الفن . والرأى عندى أن يخصص عدد من تلامذة الارسالية لتلقى هذا الفن ، حتى إذا نبغوا فيه ، عادوا إلى بلادهم فعلموها . وإذا احتاج الأمر بعد ذلك إلى أن

---

(٤٨) يقصد : الاحصائية .

(٤٩) المستر سيدنى هربرت ويلز ، مدير المدارس الصناعية . (لزيادة الاطلاع انظر كشاف الجزء الثانى ص ١٠٧٠) .

يكون عليهم مفتش انجليزى فلا بأس من تعيينه . كما أنى أرى - إذا لم يمكن تعيين وطنى لدرس العمليات فى المهندسخانة - تأخير زيادة العمليات(٥٠) فيها ، حتى ينبغ من المصريين فى أوروبا من يمكنه تعليمها .

ويحسن بنا أن نسير على هذه الطريقة ، لأن طريقة الإتيان بأساتذة من انجلترا قد جربت فى أزيد من ربع قرن ، ولم تأت بالنتيجة المطلوبة ! فإنه ـ بعد هذه المدة الطويلة ـ لم يوجد من المصريين من فيه الكفاءة للتعليم . ولهذا وجب علينا أن نعدل إلى تجربة طريقة أخرى .

فقال : إنى أميل لرأيك ، ولكن ماذا نصنع ؟ ثم عرض إنشاء ثلاث درجات من ٦٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه ، لترقية ثلاثة مدرسين انجليز ، ومنح مبلغ ٨٠٠ جنيه لترقية جملة من الموظفين فى مدرسة الصناعة . فعلقت النظر فى ذلك على مقدار ما تجود به المالية فى هذا العام على المعارف .

[ص ٨٤٥]

٢٩ ابريل سنة ٩٠٩

فى يوم الثلاث أخبرنى المستشار بأن غورست مصرّ على تعيين المدرسَين الانجليزيين للتدريس باللغة العربية ، واستغرب من معارضتك فى تعيينهما ! وسيخبر بالأمر بطرس باشا . وأن السبب فيما عرضه « ولز » لتعيين مفتش للنسيج ، إلحاح البرنس حسين على إدخال هذه الصناعة فى المدارس الصناعية . وأما إنشاء وظيفة بمدرسة المهندسخانة ، فهو نتيجة التقسيم الذى حصل فى بروجرام هذه المدرسة فى العام الماضى . ويقول غورست انه سيتعين فيها

(٥٠) يقصد اضافة درس العمليات.

« رودك » ، الذى كان موظفاً بديوان الأشغال ، وهو وإن لم يكن أهلاً للادارة ، خبير بفن البناء الذى سيكَلَّف بالقائه . وإنه فى المسائل الفنية ، يجب الاعتماد فى كفاءة الأشخاص على ذوى الخبرة فيها .

فتبسمت قليلاً ، وقلت : إن « رلز » عندما عرض علىّ إنشاء وظيفة للتعليم العملى فى مدرسة المهندسخانة ، لم يتكلم عن « رودك » . ولو تكلم عنه لكان الرفض أشد ، لأنه سبق أن عرض علىّ تعيينه فرفضت ، بالنسبة لكونه خرج من نظارة الأشغال لعدم كفاءته ، ولا يجوّز أن تُنشأ الوظائف لمنفعة الأشخاص . وسأقنع البرنس حسين فى مسألة النسيج . أما مسألة المدرسَين الانجليزيين ، فإنهما[٥١] أضعف من أن يلقيا الدرس بالعربية . ومع ذلك ، فهاك المفتشون أمامك ، إذا قدموا تقريراً بأهليتهما للتدريس بالعربية فإنهما يتعينان .

[ص ٨٤٤]

وقد تبين[٥٢] من أوراق تعيينهما أنهما ليسا رياضيان ، بل حاملين لشهادة البكلوريا فى الأدبيات : أحدهما : شوبروج من أكسفورد ، والثانى روبسن من كمبردج . وتعين الأول بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٤ ، والثانى بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٠٤ ، بصفة مدرسَين للغة الانجليزية وما يدرس بها . وأنهما تحصلا على الشهادة فى نفس السنة التى تعينا فيها ، وكان سن أحدهما ٢١ سنة ، والثانى ٢٣ !

---

(٥١) فى الأصل : « فانه » .

(٥٢) فى الأصل : « تبين » وقد أضفنا « قد » . والفقرة إضافة كتبها سعد زغلول فى الصفحة المقابلة .

[ص ٨٤٥]

فى يوم ٢٨ استدعانى بطرس ، وقال : إن غورست تكلم معه فى هذه المسألة ، بأن لهذين المدرسين حقاً مكتسباً فى تدريس الرياضة باللغة العربية ، وأنهما تعينا مدرسين للرياضة ، ولا يقبلان التدريس فى غيرها .

فأفهمته الحقيقة ، فطلب أن نعود إلى الكلام فيها بعد الظهر .

وانطلقت إلى غورست ، وفاتحته فى هذه المسائل السالف ذكرها . فأعاد علىّ ما كان قاله لى فى شأن هذين المدرسين فى شهر أكتوبر الماضى ، وأنه يريد أن أشجع الانجليز كما شجع هو المصريين ! وأنه إذا كان لنا أن لا نكثر من عدد الانجليز الموجودين ، فإن علينا أن نشجع بالترقى الموظفين[٥٣] منهم . قلت : علينا ذلك بمقدار ما ينفع تلامذتنا !

فأطال القول فى هذا الموضوع كثيراً ، وقال : إننا تساهلنا فى تعيين المصريين للتدريس - مع ضعفهم - حتى ليصح[٥٤] لنا أن نقول : إن درجة التعليم انحطت من يوم تعيينكم فى نظارة المعارف !

فقلت : من ذا الذى قال ذلك ، هل تقدم لسعادتكم [ص ٨٤٦] احصاء عن نتيجة التعليم فى هذه المدة ؟ قال : لا ! قلت : إنكم إذا قلتم ذلك كان خطأ ، وأنا لا أنكر أن فينا ضعفاً ، ولكنه لابد من هذا الضعف فى البداية .

---

(٥٣) هكذا فى الأصل : والمعنى ينصرف الى المتفوقين .

(٥٤) فى الأصل : حتى يصحّ » .

وقال إنه فيما يختص بالوظائف ، يمكنك أن تبحث عن الضرورة الداعية لانشائها ، أما اختيار الموظف الصالح لها - بعد الحكم بضرورتها - فانه يُرجع فيه الى رأى آل الخبرة . وأطال القول فى هذا الموضوع .

وقصصت عليه مسألة « رودك » ، وقلت : إنى عارضت فيه ، لأنى سمعت من « ولز » نفسه أنه ترك « الأشغال » لعدم كفاءته ، فربأت بمدرسة المهندسخانة أن يشاع عنها أن وظائف التدريس تنشأ فيها لتعيّش[٥٥] من لم تكن فيهم أهلية تساعدهم على العيش فى مصلحة أخرى . قال : إن كانت المصالح تدار بملاحظة ما يقال ويكتب فى الجرائد ، تعطلت المصالح .

قلت : إنى أول من لا يبالى بالمطاعن الغير العادلة ، ولكن المطاعن التى أحس بعدالتها ، وأوجهها لنفسى قبل أن يوجهها إلى أى انسان ، لا يمكننى تحملها . وإنى أعتقد اعتقاداً جازماً بضعف هذين الانجليزيين فى اللغة ، فلذلك لا يمكننى أن أتحمل النقد فى تعيينهما .

ثم تكلمت معه فى شأن وجوب ترجمة أمهات الكتب إلى اللغة العربية . فهرب من الموضوع ! ثم تكلمنا فى مدرسة الحقوق ، واللسان الذى يجب التعليم به فيها .

فقال : إنك ترى أن يكون التعليم بالعربية ، ورشدى باشا يرى أن يكون بالفرنسوية ، ويقول هو ويطرس باشا إن العربية لا تصلح لتدريس علم الحقوق ! فقلت : إن هذا خطأ ، والعربية ، مثلها مثل سائر اللغات ، يمكن أن يُعلّم بها كل فن ، إنما يلزم أن يكون مع ذلك ترجمة أمهات الكتب كما قدمنا .

---

(٥٥) هكذا فى الأصل : وهى عربية صحيحة .

وهنا انقطع الكلام فى هذا الموضوع ، وعدنا إلى الكلام فى مسألة المدرسّين ، فقال : إنى أريد تشجيع الانجليز . فقلت - عند الانصراف - نشجعهم بمقدار ما نستفيد منهم .

ثم انصرفت بعد أن استغرقت المحادثة نحو الساعة ، حضر فى اثنائها بطرس ، فاستقبله فى حجرة أخرى ، ولم يمكث معه سوى دقيقة ، ثم عاد مخبراً بأنه كان يحدثه فى مسألة الأزهر .

وبعد الظهر من هذا اليوم ، اجتمعنا كالعادة فى بيت بطرس باشا ، ولم يكن سرى باشا(٥٦) حاضراً ، فحكيت لهم كل ما جرى تفصيلاً . وقال بطرس إنه وجد غورست منفعلاً إنفعالاً شديداً ضدى ، وإن الذى ملأه غيظاً دنلوب .

وتكلمت معهم فى مسألة الترجمة ، وفى جميع المسائل السالف ذكرها ، فكان كلهم من رأيى . وقال سعيد : إن بطرس باشا [ص ٨٤٨] يجب عليه أن يعضدنى . وقال بطرس باشا : سنرى فى ذلك .

ولكنى أحس بأنه لا يفعل شيئاً ، وأنه أضعف من أن يحاول مقاومة هذا السيل !

[ص ٨٤٧]

تبين الآن سر غضب غورست ، وشكواه لبطرس باشا من معارضتى فى تعيين الانجليزيين للتدريس بالعربية ، ذلك أنه كان كتب فى تقريره إلى ناظر الخارجية الانجليزية ، بتاريخ ٢٧ مارس ، أن هذين

(٥٦) اسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية (لمزيد من المعلومات أنظر كشاف الجزء الثانى ص ١٠٥٥) .

الانجليـزيين يُـدَرِّسان بـاللغة العـربية ، وأن غيـرهمـا من إخـوانهما سيحذون(٥٧) حذوهما قريباً !

وقد قدم برادة تقاريره عن كل منهما ، وذكر فيها أنهما يرتكبان خطأ فى العربية ، ولا يتحريان الصواب فى تقدير درجات التلامذة . وأن حالتهما مُرضية على العموم بالنسبة لما يقومان به من تدريس التطبيقات الهندسية ، ولا مندوحة الآن من تعيينهما .

فى يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ ، بسراى رأس التين ، بعد قدوم الخديوى من سياحته بمديرية البحيرة ، فى الساعة ١١ صباحاً ، جلسنا بحضرته ، ما عدا بطرس ورشدى اللذين تأخرا لخـطأ فى فهم ميعاد عودة الخديوى من سياحته . فقال سعيد للجناب العالى ، إنى أخبرت سعد بحكاية بطرس باشا فيما يختص بالمدرسين الانجليزيين . فقـال له : حسناً فعلت . وأعادها ، كما حكاها سعيد .

فعرضت عليه وقائعها ، وقلت : إنى مستعد لأن أقول ذلك أمام بطرس نفسه . فقال : لا لا لا . . لا تشعل النار بعد اطفائها . ثم قال لى إن السير إلدن غورست حكى له مسألة هذين المدرسين ، وأنهما يجب تعيينهما للتدريس بـالعربيـة ، لأنهما جازا امتحـانها ، ولأن اثنين من الانجليـز رفتا لعـدم تعلمهما إيـاها . فقلت : انهما مضَيـا الامتحان حقيقة ، ولكن لم يكن الغرض من هذا الامتحان الحصول على الأهلية للتدريس باللغة العربية ، لأنه مقرر قبل الشروع فى التعليم بها بزمان طويل ، ولأن مواده قليلة جداً . قال : ولكن المسألة انتهت ! قلت : إنها لم تنته إلى الآن ، لأنها موقوفة على ما يظهرُ من تقارير المفتشين ، ثم حصل الكلام الذى أشرت إليه فى موضع آخر .

---

(٥٧) فى الأصل : سيحذوا .

[ص ٨٤٨]

أحضرت برادة ، وسألته عن المدرسَين المذكورين ، فقال : إنهما لا يعلِّمان سوى التطبيقات الهندسية ، وهى لا تحتاج فى تعليمها إلا لألفاظ قليلة . وهما ــ إن أمكنهما استعمال هذه الألفاظ ــ فلا يمكنهما استعمال غيرها من الألفاظ اللازمة لتعليم الرياضة ، على اختلاف أنواعها . وإنه يؤكد بأنه لا يمكن أن يُعهد إليهما بالتدريس لفصل فى الرياضيات النظرية ، بل لا بد أن يُجرَّبا فى القليل منها تحت إشراف مدرس عربى ــ كما هو حاصل الآن معهما فى التطبيقات . وقال : إن شوبرج أقر له اليوم (الأربع ٢٨ ابريل سنة ٩٠٩) بذلك .

فقلت لبرادة : هل يمكن أن أنقل عنك هذه العبارة ؟ قال : يمكن !

وقد كنت أطلعت على التقارير التى قدمها برادة واستوْرت فى شأنها ، وعنفت برادة تعنيفاً شديداً على أنه أغفل فى تقاريره الاشارة إلى عدم اختبارهما فى تصحيح كراريس التلاميذ ، وإلى اقتصارهم[٥٨] على تدريس التطبيقات . ومن ضمن ما قلت له : إنكم تتصرفون فى الأشياء بغير شعور ! ألا تعلم أن الغرض هو اعطاء الوظائف لمثل هؤلاء المدرسين ، وأن يُحكم على التلميذ المصرى بأن لا يفهم ما يلقى عليه : إما لأنه لا يفهم لغة المعلم - كما كان الحال فى السابق - وإما أن المعلم لا يحسن لغة التلميذ ، كما يراد أن نصير إليه ! إنى لا أريد أن نكون متعصبين ، ولكنى أريد أن نكون يقظين ، وأن نحسب مايترتب على أقوالنا قبل إبدائها ، وأن نبحث ما نكلف بالبحث فيه - خصوصاً

(٥٨) فى الأصل : « اختصارهما » ــ وهو خطأ

فى الموضوعات الخطيرة – من كل جهاته ، لا من جهة واحدة فقط فاعتبر[٥٩] ووعد باتباع هذه النصايح .

أخبرنى سعيد أن بطرس باشا قال للخديوى بأنه كلفنى أن أضع له تقريراً عن مسألة المدرسَين الانجليزيين ، وأننى لم أفعل[٦٠] وذهبت إلى غورست فاتفقت معه على تعيينهما ! فقال سعيد للخديوى : إن هذا لم يحصل ، وإن المسألة عرضت علينا يوم الأربع ، ومكثنا نتداول فيها نحو ثلاث ساعات ، ولم يبد بطرس ما يدل على تأثره ، وإن الذى أعلمه أن المسألة لم يبت فيها أمر لحد الآن . فقال الخديوى : إنه قبطى !

[ص ٨٥٠]

٨ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم الخميس ٦ مايو سنة ٩٠٩ ، تكلمت مع ولز فى شأن التقرير الذى رفعه الى بخصوص تعيين مسيو رودك فى المهندسخانة ، فأقنعته بعدم مناسبة تعيينه ، وتم الاتفاق على تعيين انجليزى سواه .

كما تم الاتفاق على انشاء تعليم النسيج بمدرسة الصنايع فى السنة المقبلة ، ويتبع ذلك تعليم تأثيث المنازل وتنسيقها ، بحيث يتم التناسب بين اشكالها ومفروشاتها . ولم أرد أن أعارض فى ذلك ، مع علمى بأن الحالة لم تكن شديدة إليه الآن ، وأنه من الصعب الاستفادة منه لعدم وجود المعدات اللازمة له – خصوصاً التلامذة – لأنى وجدت

(٥٩) يقصد سعد زغلول بكلمة : « فاعتبر » ، « فاقتنع » ، أو تعلم الدرس أو العبرة .

(٦٠) فى الأصل : « فلم أفعل » ، وقد أجرينا التعديل لسلامة العبارة .

نفسى عارضت فى كثير من الأشياء فى هذه الأيام ، ونجحت فى بعضها ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بتوسيع الصناعة وترقيتها ، فالمعارضة فيها تعد معارضة فى الاصلاح ، ويتخذها الأعداء وسيلة لترويج غاياتهم .

[ص ٨٤٩]

ومن أغرب ما جرى فى هذه المحادثة ، ما أجاب به ولز - عند اعتراضى عليه بأن رودك لم يكن معه دبلوم هندسة(٦٠م) ، وأن كل(٦١) ما بيده عبارة عن شهادات من أشخاص خبيرين لا من مدرسة - من أنه لم يتعلم الفن الذى سيكلف بتعليمه فى مدرسة ، بل فى بعض مكاتب المعماريين ! قلت : إذن الخطب سهل ؛ وما علينا إلا أن نحتذى مثاله ، ونضع التلامذة الثلاث فى مكاتب المعماريين ليتعلموا ! فقال : ولكنْ تغير الحال الآن فى انجلترا ، وصار هذا الفن يعلم فى المدارس تلقينا ، لا فى المكاتب تقليدا . قلت - مبتسماً - : وهل(٦١م) المراد - حينئذ - أن نتعلم الطريقة الحديثة من صاحب الطريقة القديمة ؟

ثم قال : إن الناس يظنون أن البايات التى سقطت كانت من تصميمات رودك ، وهو ظن باطل . قلت : وهل يمكنك أن توضح لنا أثراً صالحاً من آثار رودك فى نظارة الأشغال ؟ فهرب من هذا السؤال !

وأخيراً تم الأمر على ذلك الاتفاق ، وقال بأنه سيكتب للسير إلدن غورست بهذا المعنى . ثم أخبرت المستشار بذلك ، فاصفر ، وقال :

(٦٠ م) فى الأصل : « هندسية » .
(٦١) فى الأصل : « وكل » .
(٦١ م) فى الأصل : « وهو »

إن ولـز لم يخبـره ، مـع أنـه تكلم معـه فى أشيـاء تختص بمـدرسـة المهندسخانة .

[ص ٨٥٠]

أخبرنى المستشار بأن المستشار القضائى وضع نفسه تحت تصرفى بـالنسبة لامتحـان مدرسـة الحقوق . فقلت : إذن تُكتب الجـوابات اللازمة للممتحـنين . ثم تكلمنا فى مشـروع لائحة الامتحـان بهذه المدرسة ، واتفقنا على التعـديلات التى أدخلتُهـا ــ ماعـدا ما يختص بتعيين اللسان[٦٢] الذى يكون به الامتحان ، حيث أهملنـاه منعا لمـا يترتب على الكلام عنه من المناقشات .

وقد أشرت إليه بأن دفاعنا عن منع الامتحان باللغة العربية يكون ضعيفاً ، لوجود كثير من رجال القضاء والمحاماة ، والذين يظن فيهم الأهلية للقيام بمأموريـة الامتحان كـما ينبغى ــ خصوصـاً وأن أغلب الممتحنين فى السنوات السابقة كانوا منهم ، وهـم لا يقلون كفاءة عن الأجانب الذين يُنتخبون الآن للامتحان .

أخبرنى بأن الـدكتور سميث ، المـدرس بمدرسـة الطب ، دُعى لوظيفة أخرى بإنجلترا ، وأثنى عليه ثناء جميلاً ، حتى قال إنه فـريد عصره فى فنه ، وإنه يريد مكافأته بتسهيل الانتقال عليه . فلم أر فى ذلك مانعاً ، ووافقته عليه .

١٠ مايو سنة ٩٠٩

عينت ثلاث لجان لتحضير ميزانيـة السنة المقبلة ، ونبهت عـلى

(٦٢) يقصد : « اللغة » .

رؤساتها ــ فى خطاب تعيينهم ــ أن يتداولوا معى بعد إتمام أعمالهم ــ وقبل عرضها رسمياً ــ فى موضوعها . فلم يفعلوا ذلك ، وقدموا ما أتموا إلى برنـاربك ، الـذى بنى عليه [ص ٨٥١] وضـع مشروع للميزانية ، وطبعه . وعرض علىّ المستشار خلاصة مطبوعة منه !

فكتبت إلى هؤلاء الرؤساء ، بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٩ ، استفهم منهم عن الأسباب التى حملتهم على مخالفة ذلك التنبيه ؟ فأجاب منهم عبد الرحيم أحمد بما لا يلاقى السؤال . ولمّا يُجب إلى الآن باقيهم ! ويلغنى أنهم كتبوا سراً إلى المستشار - عند وصول السؤال إليهم وهم مشتغلون بالامتحانات ، يستشيرونه فيما يجيبـون به ؟ وقـد طلب هو ترجمة إجابة عبد الرحيم بك .

١١ مايو سنة ٩٠٩

بلغنى أن المستشار رغب إلى إسماعيل بك حسنين(٦٣) أن يدرس فى الجامعة ، فأجابه بأنه يمكنه أن يُلقى بها درسين فى الأسبوع ، وإنه تحرى مقابلتى للتكلم فى هذا الخصوص ، فلم يجدنى .

كثـرت الشكوى من صعوبـة الأسئلة فى امتحـان البكـالـوريـا بقسميه ، ونشرت الجرائد من ذلك شيئاً كثيراً . كما ورد الىّ كثير من

(٦٣) اسماعيل بك حسنين ، تخرج من مدرسة المعلمين ، وأرسل فى بعثة الى فرنسا فى سنة ١٨٨٥ ، وأتم الدراسة فى مدرسة المعلمين بسـان كلو ، وحصل على شهادة التدريس ، ونجح بتفوق فى العلوم الطبيعية ، وكان ترتيبه العاشر من بين ٢١ طالبا انتخبوا من ٢٥١ أتـوا من كافـة أنحاء فرنسا . وعند عودته الى مصر عين مدرسا من الدرجة الثانية لكفايته ، وترقى الى وكالة وزارة المعارف فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .

الخطابات المجهولة الاسم بهذا المعنى . ويلزم البحث فيما إذا كانت حقيقةً صعبة ؟ وفيما إذا كانت الصعوبة بمقدار واحد فى القسمين ؟ وفى جميع المواد سواء ما يعلم منها بالعربية أو غيرها ؟

١٣ مايو سنة ٩٠٩

أخبرنى أمس المستشار بأن السير إلدن غورست يرى عدم مس نظام التعليم فى المدارس الثانوية بالنسبة للغة الفرنسوية ، وذلك لأن تقسيم الدراسة الثانوية إلى قسمين : أدبى وعلمى ، بعد السنة الثانية ، لم يبتدىء إلا فى سنة ١٩٠٦ ، ولم يتعلم التلامذة اللغة الفرنسوية فى القسم الأدبى إلا من هذا التاريخ . فتلامذة الحقوق الذين تخرجوا فى العام الماضى ، وسيتخرجون فى العام القابل ، وفى العام بعده ، ليسوا من الذين ابتدأوا تعلم الفرنسوية من ذلك التاريخ ، وقد زيدت على سنى دراسة الفرنسوية بمدرسة الحقوق سنة ثالثة ، فالأحسن انتظار نتيجة هذا النظام ، ولا تظهر هذه النتيجة إلا بعد ثلاث سنوات على الأقل . وأشار إلى أن رشدى باشا أبدى رأيه بدون أن يبحث التلامذة ، وبأنه يميل إلى أن يكون التعليم بهذه المدرسة باللغة الفرنسوية .

فقلت : إنى لا أميل هذا الميل ، وأرى أن يكون التعليم باللغة العربية . قال : ولكن المستشار القضائى يرى أنها لا تصلح للتعليم ، وأن التعليم بالإنجليزية مفيد ! قلت : الذى أعلمه عن هذا المستشار أنه يبدى استغرابه من تعلم الحقوق باللغة [ص ٨٥٢] الانجليزية ! وهو ليس(٦٤) بحجة فى اللغة العربية ، فلا يعتد بقوله فيها .

(٦٤) فى الأصل : « وليس » ، وقد أضفنا : « وهو » لسلاسة العبارة .

على أنه لم يعد معنى لهذا البحث بعدما تقرر مبدأ جعل التعليم باللغة العربية بالمدارس على اختلاف درجاتها . وقد أيد ذلك السير إلدن غورست فى تقريره الأخير ، حيث قال : إن الغرض الذى نرمى إليه هو جعل التعليم أهلياً – أى باللغة العربية – فوجب علينا حينئذ أن نسلك الطرق الموصلة لهذا الغرض . ومن هذه الطرق – وهو الأهم – تكوين معلمين وطنيين .

فيلزمنا فى أن نفتكر فى أن نرسل هذا العام بعض الحقوقيين ، ليكملوا دراستهم فى فرنسا ، حتى يبلغوا درجة الأجراجيه[٦٥] ، أو على الأقل الدكتوراه[٦٦] . ولا يصل الليسانسيه الى الدرجة الأولى[٦٧] إلا بعد خمس سنين على الأقل .

فقال : إن الجامعة أرسلت من هذا النوع ، فلننتظر نتيجة عملها ! قلت إنه لا علاقة لنا بالجامعة ، ولا يصح أن نعلق مشروعاتنا عليها . قال : وهل يوجد فى المصريين من يرغبون فى[٦٨] تخصيص أنفسهم لتدريس الحقوق ، مع أنه يمكنهم أن يصيروا قضاة ومستشارين فى الاستئناف ؟ قلت : يوجد ، وتأهيلهم للتدريس لا يمنعهم من الترقى بعد فى وظائف القضاء . على أنه يلزمنا أن نفتح الباب أمامهم ، فإذا لم يدخله أحد فلا لوم علينا .

فاصفر وبهت ، وقال : إن هذا النظام وضعه اللورد كرومر جزءاً فجزءاً[٦٩] . قلت : وهو كذلك ، ولكن انعقد الاتفاق على الوصول

---

(٦٥) يقصد : ان يحصلوا على درجة الـ « Agregation " ـ أى الأستاذية .

(٦٦) فى الأصل : « الدكتورا » بدون هاء مربوطة

(٦٧) أى يصل الى درجة الـ Agregation

(٦٨) فى الأصل بدون « فى » ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٦٩) فى الأصل : « فجزأ » ـ وهو خطأ

إلى تلك الغاية ، ولا يمكن الوصول إليها بدون ذلك . قال : سأتكلم فى هذا الشأن مع غورست .

وأخبرنى بأنه طلب تأجيل مشروع قبول غير تلامذة الحقوق فى الامتحانات ، حتى تتاح له فرصة ينال بها فائدة بواسطة هذا المشروع من القناصل . قلت : إن هذا المشروع لا يصلح أن يكون وسيلة لهذا الغرض ، إذ ليس فيه مَزِيَّة للأجانب ، ولا لحكوماتهم ، بل مزيته تنحصر فى المصريين . وقنصل فرنسا إنما يريد أن يكون للامتحانات التى تحصل فى مدرسة الحقوق الفرنسوية بمصر ، أو بفرنسا ، اعتبار لدى الحكومة المصرية . فلا ارتباط بين الأمرين .

أخبرنى بأن يعقوب أرتين[٧٠] دعاه لزيارة الجامعة ، فزارها ،

(٧٠) يعقوب أرتين باشا ، تولى وكالة المعارف فى عهد وزارة نوبار باشا التى تألفت فى ٩ يناير ١٨٨٤ ، وكان ناظر المعارف محمود باشا حمدى الفلكى ، واستمر من أول أبريل ١٨٨٤ الى ١١ يوليه ١٨٨٨ ، وعاد الى وكالة المعارف فى ١٤ مايو ١٨٩١ . وكان ناظر المعارف محمد زكى باشا ، ورئيس النظار مصطفى فهمى باشا . واستمر حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حين تولى نظارة المعارف سعد زغلول باشا ، فاستقال يعقوب أرتين باشا ، بعد أن أمضى فى وكالة النظارة فى المدتين نحو عشرين عاما ، كان فيها مطلق اليد فى أعمال النظارة ، نظرا لأن ناظر المعارف كان يتولى فى نفس الوقت نظارة الأشغال ، وكان لا يحضر لنظارة المعارف سوى مرتين فى الأسبوع ، فأتيح ليعقوب أرتين باشا وضع مناهج التعليم كلها ، وسن سنة عن تقديم تقرير سنوى لحاكم البلاد عن حالة التعليم فى البلاد ، كما سن لوائح الشهادات والدبلومات (أنظر : : أمين سامى باشا : التعليم فى مصر (القاهرة ١٩١٧) وقد أخطأنا فى تعريفنا ليعقوب أرتين باشا فى الجزء الثانى من المذكرات ص ٧٠٩ ، لأنه تعريف لأرتين باشا ، ترجمان محمد على ، وهو غير يعقوب أرتين .

وقابل بها البرنس فؤاد[٧١] ، وطلب منه أن يلقى اسماعيـل حسنين بعض الدروس فيها ، وأن يباشر بعض موظفى المعارف الامتحانات التى تحصل بها فى السنة المقبلة .

ويظهر أن فى الأمر دسيسة ، وأن غرض يعقوب أرتين من ذلك تـأييد سيـاسته فى التعليم بـالمعارف ، بـاظهار الاحتيـاج إلى دنلوب ومعـاونيه ، [ص ٨٥٣] حتى فى الامتحـانـات[٧٢] ! فقلت : إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا فلا نعرفها ، والأحسن لنا ولها عدم التداخل فى شأنها . والأولى لاسماعيل حسنين ـ إن كان عنده سعة من الوقت ـ أن يتكفل باعطاء بعض الدروس فى مدرسته .

---

(٧١) البرنس فؤاد ، هو البرنس أحمد فؤاد ، الذى أصبح سلطانا ثم ملكا لمصر فيما بعد . وهو سادس أبناء الخديو اسماعيل ، وقد ولد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ ، وتعلم فى الكلية الحربية فى ايطاليا ، وعين بعد تخرجه ضابطا فى جيشها لمدة ثلاث سنوات ، ثم عينته الحكومة العثمانية فى عام ١٨٩٠ ملحقا حربيا بسفارتها فى فيينا ، وبقى بها مدة سنتين ، ثم استدعاه الخديو عباس حلمى الثانى بعد توليته فى عام ١٨٩٢ إلى مصـر ، وعينه كبيـرا لياورانه . ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥ ، وتفرغ للشئون العامة ، فرأس مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨ . واعتلى العرش بعد وفاة أخيه السلطان حسين فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ . وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واعلان الاستقلال ، اتخذ لنفسه لقب ملك مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ . وقد شهدت الفترة منذ تأليف وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٦ صراعا ضاريا بينه وبين حزب الوفد حول الحكم ، وهل يكون فى يد الأمة أو فى يد الملك . حتى توفى فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ .

(٧٢) يجدر ملاحظة أن يعقوب أرتين باشا حين دعا دنلوب الى زيارة الجامعة قد دعاه بصفته عضوا فى مجلس ادارتها الأول ، وكان رئيس مجلس الادارة هو الأمير أحمد فؤاد .

ثم تكلمنا فى مسألة التلميذ عباس حلمى ، المرفوت من المدرسة الخديوية بسبب المظاهرات ، وقلت : إن والده يُلقى المسؤولية فى ذلك على الأحزاب والجرائد أولا ، ثم على الحكومة التى أهملت شأنهم ثانيا . قلت : وله الحق فى ذلك . قال : يعنى أن الحكم الذى أصدرته المحكمة على ابنه فى غير محله ! فنظرت اليه شذرا ، وقلت : هل عندك شىء آخر تريد الكلام عنه ؟

ثم خضنا فى الحديث عن بعض الأعمال اليومية ، وأهمها مسألة الأراضى التى يطلب بعض الأجانب من الحكومة أخذها لبناء مدارس عليها . ورأيت منع ذلك ، لاختصاص هذا التسامح بالكتاتيب .

١٧ مايو سنة ٩٠٩

نبهت على اسماعيل حسنين ، يوم الأربع ١٢ مايو سنة ٩٠٩ ، بأن لا يقبل التدريس بالجامعة .

وتوجهت إلى غورست يوم الخميس ١٣ منه ، وتكلمت معه فى الموضوعات السالف التكلم مع دنلوب فيها ـ ماعدا الجامعة . فشدد فى عدم العفو عن التلميذ عباس حلمى ، حتى لا يفهم التلامذة الضعف فى الحكومة . وقال : إن دنلوب هو الذى ألفت نظره إلى لزوم انتظار نتيجة تقسيم الدراسة الثانوية . ثم قال إنه[٧٣] يشك فى أن يوجد من يرغب من النبهاء فى[٧٤] تكميل دراسة الحقوق بفرانسا[٧٥] . وسألنى فى هذا الموضوع نفس الأسئلة التى كان وضعها دنلوب ، وقال : إن

(٧٣) أضفنا : « ثم قال » ليستقيم المعنى .

(٧٤) أضيفت « فى » .

(٧٥) هكذا فى الأصل .

رشدى يرى أن يكون التعليم فى مدرسة الحقوق بالفرنسوية !

فقلت : إن رشدى أخبرنى بأنه لم يعبر عن مراده كما ينبغى . وإنى[٧٥م] أؤكد بأن العربية – مثل غيرها من اللغات – تصلح لتعليم كل علم . والقانون موضوع باللغة العربية ، والتحقيقات فى القضايا أمام المحاكم الأهلية بها ، والمرافعات تجرى بها أيضا .

فلم يخالف فى ذلك ، وقال : يلزم النظر فى الجهة المالية . قلت : إن هذا أسهل ما يكون ، ولا نريد زيادة عما سيخصص للرسالة الأوروبية . على أنه إن استدعى هذا المشروع زيادة مائة جنيه أو مائتين ، فالخطب سهل !

قال : ولكن الانجليز يقولون بأن التلامذة ضعاف فى المواد التى يتلقونها بالعربية ! قلت : إنه يمكننى أن أُكذِّب تكذيبا صريحا هذه القضية فيما يختص بالمواد التى تعلَّم بهذه اللغة فى مدرسة الحقوق . وحكيت له نتيجة [ص ٨٥٤] الأبحاث التى أجريتها فى هذا الموضوع بمناسبة تقرير المستشار القضائى عن الامتحان فى السنة الماضية . قلت : وأما بالنسبة للمواد الأخرى فى بقية المدارس ، فلم أعلم شيئا عنها . ومع ذلك فلا أدعى بأننا علماء كغيرنا من الأجانب ، ولكن يجب علينا أن نعمل على تكوين العلماء . والموضوع الذى نحن بصدده هو من هذا القبيل . وقد كثُر الحاح الناس علىّ ـ خصوصا بعد اطلاعهم على تقرير جنابكم الأخير ، وتبينهم أنكم تؤيدون مبدأ جعل التعليم فى المدارس أهليا ـ أى باللغة العربية .

قال : حقيقة إنى أؤيد هذا المبدأ ، وأسعى اليه مثلك ، ولا فرق بيننا إلا فى السرعة والبطء ، فأنت تريد الوصول إلى هذه الغاية

(٧٥ م) فى الأصل : « قلت وإنى » وقد حذفنا « قلت » لزيادتها فى الجملة .

سـريعا ، وأنـا أريد بلوغهـا بالتـأنى . وهناك قـوم ـ وهم الانجليز ـ لا يودون القرب منها ، وينتقدون علىّ فى السعى اليها كما ينتقد الأهلون عليك فى التباطؤ عنها !ـ واستشهد « بالايجبسيان جازيت » التى طعنت عليه لأنه سمح بتعيين وكلاء للمدارس الثانوية من الوطنيين . فقلت : إن مثل هذه الانتقادات لا يُعبأ بها ، وانى مسرور جدا من كونك على هذه الفكرة .

وأخبرنى بأن « ولز » كتب اليه بالعدول عن تعيين رودك ، وأنه هو لم يكن متشبثا فى تعيينه ، وفوض الرأى الىّ فيه . قلت : إننا أحسنا فى ابعاده . ثم تكلمنا فى مسألة ادخال النسيج فى مدرسة بـولاق ، وفى لائحة معافاة المدارس الصناعية من القرعة العسكرية ، فلم أجد له رأيا خاصا فيها . وانصـرفت ، بعد أن استغـرقت محادثـاتنا سـاعة وعشرين دقيقة .

وفى يوم الأحد ١٦ منه ، حضر عندى حمزة بك فهمى ، الموظف بالمعية السنية ، وبيده عريضة بعنوانى من بعض التلامذة ، يلتمسون منى فيها العفو عن التلميذ عباس حلمى . وقال : إن الجناب العالى اطلع عليها ، وأمر بتقديمها اليك لتنظر فيها .

فحكيت له ما جرى فى هذه المسألة ، وأخذت العريضـة منه ، ووعـدته بعـرض مفصلاتهـا عـلى الجنـاب العـالى عنـد التـوجـه إلى اسكندرية . ثم تقابلت أمس مساءمع بطرس فى فـرح يكن ، وقلت له على كل ما جرى فى هذه المسألة . فقال : اتركها الآن إلى مـا بعد ! فقلت : كيف تُترك ؟ سأتكلم فيها مع الجناب العالى عند توجهنا إلى اسكندرية .

أشرت فى هذه الحفلة ـ فى حديث مع البرنس حسين ـ إلى سوء معاملة البرنس فؤاد بالنسبة للجامعة . فقال : إن فى المسألة كلامـا

كثيرا . ورجانى أن أذهب اليه اليوم فى الساعة ستة ونصف بعد الظهر ، للخوض فى هذا الموضوع .

ذهبت اليه فى الميعاد ، والموضوع مفصل [ص ٨٥٥] فى محل آخر .

٢٦ مايو سنة ٩٠٩

فى يوم ٢٥ مايو سنة ٩٠٩ ، حضر سعادة اسماعيل باشا سرى ، وقال : ان دنلوب أخبر « وب »(٧٦) ان الراغبين فى المهندسخانة لايتجاوزون ٢٦ طالبا ، وان هذه حالة سيئة ، لأنهم محتاجون لكثير من مهندسى الرى فى هذا العام وفى الأعوام المقبلة . فإذا لم تقم هذه المدرسة بتخريج العدد الكافى من المهندسين ، لزم احضارهم من الأجانب .

قلت : إن لهذا الإدبار ـ فيما أظن ـ سببين ، أولهما : ما شاع فى العام الماضى من أن الحكومة تريد خفض هذه المدرسة إلى مدرسة صناعية ، وتفضيل المتخرجين من غيرها عليهم فى المرتب والترقية . والثانى : سوء ادارة مديرها . ولقد اجتهدت فى ازالة السبب الأول ، وأكدت أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها ـ غير أنه يظهر أن أثرها لا يزال عالقا بالأذهان . وأرى أن يبين لهم وللكافة ، الدرجات التى يصعدون اليها فى نظارة الأشغال ، والمستقبل الذى ينتظرهم .

واتفقنا على زيارتها معا ، وأن يتولى سعادته هذا البيان . وقد استعفى ناظرها الحالى ، وفى النية تعيين وكيلها .

طلب منى أن آذن لناظر مدرسة المنصورة أن يتوجه ـ مدة الاجازة ـ

(٧٦) مستروب مستشار بنظارة الأشغال ، أنظر الجزء الأول ص ٥٠٨ .

مـع اثنين من مهنـدسى الاشغال ، لأمـلاك الجناب العـالى بالـدولة العلية ، لاجراء أعمال هندسية فيها ، تتعلق بريها وإصلاحها . ولكنى علمت ـ بالاستعلام ـ أن أجازة هذه المدرسة لا تبتـدىء إلا بعد ١٥ يولية . وكنت علمت من سعيد أن الخديوى طلب موظفا من الداخلية لمثل هذه الغاية ، ولكن « شيتى »(٧٧) يعارض فى ذلك .

تكلمت مع المستشار فى شكوى الناس من صعوبة الامتحـان ـ خصوصا بالنسبة للسؤال الأول فى الحساب ، والثالث فى الهندسة ، فى امتحان القسم الأول . فقال : ولكن الممتحنين يؤكدون غير ذلك ! قلت : إنه لا ينتظر منهم غير هذا التـأكيد ، ولهـذا يجب تحقيق هذه المسألة . فتعهد به .

عرض علىّ ترجمة اعلان معدّ للنشر فى جرائد انجلترا ، بخصوص خلّو وظيفة بمدرسة الطب لتدريس « الأناتـومى »(٧٨)، مشتملة على بيان أن الماهية ٨٠٠ جنيه ، وأن يُكشف طبيبا على الراغب ، وأن من يرغب زيادة الاستعلام يمكنه الاطلاع عند الدكتور كيتنج على المنشور [ص ٨٥٧] المشتمل على البيانات اللازمة .

فطلبت الاطلاع على هذا المنشور أولا ، ورغبت أن يضاف إلى تلك البيانات : الشهادةالتى يلزم أن يكون الطالب حاملا لها ، ومدة الممارسة التى يكون مضّاها .

فحاول فى ذلك ،(٧٩) وقال إن الدكتور كيتنج يريد أن يسافر هذا

---

(٧٧) هو أرثر شيتى ، مستشار نظارة الـداخلية من ديسمبـر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (انظر أيضا الجزء الثانى ص ٨٣٠) .

(٧٨) علم الـ Anatomy ، وهو علم التشريح .

(٧٩) يقصد أنه حاول، إثناء سعد زغلول عن اضافة هذه البيانات .

الاعلان غدا . قلت : كان يجب عليه أن يَعرض هذا الأمر فى الوقت اللائق ، ولا ضرر فى تأخير الأمر أسبوعا . فوعد باجراء اللازم .

كتب إلىَّ « ولز » مضمون الشروط ، التى يلزم بيانها لمن يريدون أن ينتظموا فى سلك الارسالية المصرية بانجلترا ، من التلامذة التابعين لادارته . وفيها أن الحكومة تصرف عليهم ، وتعينهم معلمين بمدارسها عند عودتهم ، ويلتزمون بالاستمرار فى خدمتها سبع سنوات ، ويجب عليهم أن يردوا ما صرف عليهم إذا تخلوا عن العمل قبل تمام هـذه المدة . فكتبت اليه أن يضيف إلى هذا البيان : المرتب الذى يبدأون بتناوله ، والدرجات التى يمكن أن يترقوا اليها .

١٢ يونية سنة ٩٠٩

تكلم الناس فى امتحان الدراسة الثانوية بقسميه فى هذا العام ، ونشرت بعض الجرائد كلاما فى بيان الخطأ فى الأسئلة التى وُضعت له - خصـوصا أسئلة الـرياضـة فى امتحان القسم الأول . وتقـدمَتْ إلىَّ عريضة من شخص قبطى يدعى (   )[٨٠] يؤكد فيها أن المسألة الثالثة الهندسية يؤدى حلها إلى نتيجة غير معقولة ، وهى أن وتر الدائرة أكبر من قطرها !

فحوَّلْتُ هذه العريضة على رئيس الامتحان « بويد كاربنتر »[٨١] فاستكتب جوابا عليه من اسمـاعيل بـك حسنين واستيـوارت ، بأن المفـروض فى السؤال قطر ووتـر من دائرتـين مختلفتـين لا من دائـرة واحدة !

ثم قدم إلىَّ محمود بك عبد الغفار تقريرا يشير إلى هذا الخطأ بعينه

(٨٠) بياض فى الأصل .

(٨١) المفتش الأول بنظارة المعارف .

فى هذا السؤال ، وإلى كون المسألة الأولى من الحساب خارجة عن البروجرام ، وإلى عدم وجود أسئلة نظرية بجانب المسائل التمرينية - بخلاف ما حصل فى الجبر . وطلب تحقيق ذلك ، وازالة ما ترتب عليه من الضرر .

فاستشرت - فى المسألتين الأوليين - سرى باشا وغيره ، فحققوا حصول الخطأ فيهما ، وبينوه لى بيانا تاما ، واقتنعت به كل الاقتناع ، ولكن المستشار حاول ستره .

[ص ٨٥٦]

وأخيرا عينت كلا من اسماعيل حسنين بك ، وعاطف بك ، ليبحثا فى أوراق الامتحان عما إذا كان هناك من تأثر بهذا الخطأ ؟ فوجدا سبعة يمكن أن يكون للخطأ فى مسألة الحساب الأولى دخل فى سقوطهم ، وقدما لى تقريرا بذلك . وأخبرانى بأنهما وجدا مائة وتسعين تلميذا لم ينالوا فى الهندسة الا صفرا ، وأن ذلك نتيجة عدم وجود نظريات بين أسئلة الهندسة .

فدفعت هذا التقرير إلى بويد كاربنتر ، فبحث ما فيه ، بمعاونة لجان الامتحان ، وقدما إلىّ تقريرا بأن أولئك السبعة من بينهم ثلاثة لم يتأثروا بهذا الخطأ ، وأربعة تأثروا به . وطلب قبولهم فى الامتحان التحريرى ، وامتحانهم شفهيا .

ولما أعلمت بذلك المستشار نازع فى الخطأ ! [ص ٨٥٧] فطلبت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية فى هذا الشأن ، وتبدى رأيها فيه ، لأنى أريد أن أعلن رأيها للملأ تطمينا للخواطر الهائجة . فأخذَتْ فى البحث [ص ٨٥٩] فيه ، ولكنها انقسمت على نفسها ، ولم يتم للآن الاتحاد بين أعضائها .

ولقد حقق الكثير إلىّ[٨٢] وقوع خطأ كثير فى الامتحان ، منه أن اللجان لم تكن سائرة على قواعد متحدة فى التقدير ، وأن المصححين فى الرياضة ، لما شعروا بخطأ المسألة الأولى فى الحساب ، أعطوا لكل من حلها أعلى درجة ـ ولو لم يكن حلها مطابقا لحقيقة السؤال ! وعلمت أن هذه المسألة بعينها كانت من ضمن أسئلة البكالوريا فى بعض الأعوام السابقة ، ولكن على الطريقة البسيطة ، وهى : ما هو أصغر عدد ، إذا ضرب فى العدد كذا ـ لا إذا أضيف .

١٦ يونية سنة ٩٠٩

أخبرنى المستشار بأن اللجنة العلمية لم تهتد إلى حل ، وأنها منقسمة . فقلت : إن أفضل طريقة هى الطريقة التى أشرت بها أولا ، من اعتبار الأربعة الواردة أسماؤهم فى تقرير كاربنتر مقبولين ، ثم امتحانهم شفهيا . فانصاع ، وتنفذ ذلك فعلا ، ونجحوا جميعا فى الامتحان الشفهى ماعدا واحدا سقط .

ثم عاد المستشار إلىّ أمس ، وقال : إن الانجليز هنا يرون أنه لا خطأ فى المسألة الأولى ـ ومنهم كلارك مدير الحسابات ـ و ( )[٨٣] بمصلحة المساحة . قلت : ان الخطأ واضح ، لا يحتمل الجدال ! وإذا كان هؤلاء الانجليز يعتقدون صحة ما يقولون ، فليتجاسروا بالاذن بنشر آرائهم تحت أسمائهم ، لأن المسألة هامة ، والناس مشتغلون بها كثيرا ، وكلام مثل هؤلاء الحجة فى فن الحساب ، مما يهدىء الخواطر !

قال : ولكن ليس هناك عادة بالنشر ! قلت : إن النشر هنا

---

(٨٢) أى : أكد الكثير لى .

(٨٣) بياض فى الأصل .

ضرورى ، لأن هناك شكوى يجب علينا الاجابة عنها ، وقد سأل عنها مجلس شورى القوانين ، فمن الواجب احاطته بنتيجة تحقيقها . والأحسن لهؤلاء الانجليز أن يسكتوا ، وأن يشكرونى على الحل الذى وفقت اليه بهذه المسألة !

وكان جاء فى كلامه أنه يود عرض المسألة على السير إلدن غورست ، بصفة كونه حسابيا . قلت : لا بأس فى ذلك ، ولكنه لا يغير حقيقة المسألة فى شىء .

[ص ٨٥٨]

وقد خاطبنى السير إلدن غورست فى هذه المسألة ، فى يوم التشريفات بوداع الخديوى باسكندرية ، واجتهد بأن يقنعنى بأن ليس فى المسألة الأولى الحسابية خطأ . فأفهمته بأنها ليست خطأ فى ذاتها ، ولكن وضعها هو الخطأ ، بسبب أن حلها يتوقف على قواعد لم تكن داخلة فى البروجرام ، وقد أدرك الممتحنون أنفسهم هذا الخطأ فتساهلوا فى تقدير النمر ، وأعطوا أعلاها لمن حلها ، ولو بغير الطريقة المقصودة . قال : ولكن إعادة الامتحان فيه إضرار بالاحترام الواجب لقرارات الامتحان . قلت : محل هذا فيما إذا كان القصد الطعن فى تقديرات الممتحنين ، ولكن الموضوع هو أن المسألة وضعت خطأ ، والممتحنون قبلوا أولئك الأربعة من أنفسهم بدون أن يلتزموا بذلك . قال : إن كان الأمر كذلك فلا بأس .

[ص ٨٥٩]

تشتغل نظارة المعارف بتحضير الميزانية فى شهر مارس من كل سنة ، وقد اجتمعت لديها طلبات نظار المدارس ورغباتهم فى نهاية

الشهر المذكور ، وتعينت قومسيونات لفحصها وتمحيصها ، وكتب[٨٤] الىّ رؤ سائها أن يتفاوضوا معى فيما يقررونها قبل تقديمه رسميا ، [ص ٨٦٠] فلم يفعل ذلك منهم أحد ، ورفعوا ما قرروه إلى مسيو برنار ، وأخذ هذا يشتغل بتحرير الميزانيـة ، حتى أتمها . وأخبـرنى المستشار بذلك ، وبـأنه سيعـرضها علىّ فى اسكندريـة،وأنه ـ لهـذه الغايـة ـ سيستصحب معه مسيو برنار ، الذى حضّرها .

سافرنا إلى الاسكندرية بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٠٩ ، ولم يعرضها علىّ ! ثم عدنا ، ووعد بأن يعرضها علىّ باسكندرية عند العودة اليها فى يوم ٢٩ منه ، وأخذ أيضا - لهذه الغاية - مسيو برنار معه ، ولم يحصل أيضا واستمر الحال على ذلك ، حتى يوم ٩ يونية الجارى قدم الىّ نوته[٨٤م] عن الميـزانية ، وهى النـوتة التى تُحـرر عادة شـرحا للميـزانية الجديدة . فأخذت أقرأها ، وأمعن أبوابها . ثم سألنى عنها يوم الأحد ١٣ يونية سنة ٩٠٩ ، فقلت : إنى وجدتها - على الاجمال - لا بأس بها . وحددنا جلسة ١٩ منه لانعقاد المجلس الأعلى ، للنظر فيها وفى غيرها من المواد .

وقد أُرسلتْ إلىّ أوراق المجلس الأعلى ، بما فيها نسخة من نوتة الميزانية المذكورة ، فقلّبت بالصدفة بعض صفحاتها ، فوجدتها مخالفة للنسخة التى اطلعت عليها ، من جهة تفصيل الترقيات فى الثانية ، واجمالها فى الأولى ، حيث وُضع مبلغ للترقيات من غير تعيينها !

فاستغربت جدا من هذه المخالفة ! وفهمت أنه فعل ذلك ليخفى عن اللجنة العلمية الادارية ومجلس المعارف الأعلى ترقيـة المدرسَـين

---

(٨٤) فى الأصل : « كتب » .

(٨٤ م) نوتة ، أى مذكرة .

الانجليـزيين شـوبروج وروبنس ـ خصـوصا وأنى كنت - قبـل ذلك بيومين - أظهرت له عدم استحسانى لذلك ، وقلت له :

« إن مثل هذه الترقية مما يزيد السخط على نظارة المعارف ، ويقلل الثقة فيها ، ويثبط هم رجالها العاملين . فان المعلم المصرى ، الذى مكث فى وظيفته أزيد من عشرين سنة ، والذى يراقب ذلك الانجليزى فى درسه ، لم تبلغ ماهيته أزيد من أربعة وعشرين جنيها ! حالة كونك تريد(٨٥) أن هذين المدرسَين يترقيان إلى الدرجة من ٣٥ إلى ٤٥ فى مسافة خمس سنوات !

« إنه لا شىء يؤثر فى النفوس أكثر من هذا الامتياز . وقد جربت هذا فى نفسى ، فإنى كنت رئيسا على انجليزيين فى محكمة الاستئناف ، لا يعرفان من القانون شيئا ، ولا من لغة البـلاد وعوائـدها ، فكنت أدْرس جميع القضايا ، وأحرر جميع الأحكام التى تصدر فيها ، وحمَّلنى ذلك أتعابا جساما ، حتى أصبت بالمـرض الذى أعـالجه الآن(٨٦) . وخلفنى رشدى باشا فى رئاسة هذه الجلسة ، فتعب تعبى ، ولم يسْلَم من مرضى ! وكنا كلما افتكرنا فى هذا الامتياز ، الذى لا سبب له الا صفة الانجليزية ، كلما اشتد بغضنا للسياسـة الانجليزيـة ، وحنقنا عليهـا . فإذا كـان الانجليز يـريدون أن يستميلوا المصـريـين [ص ٨٦١] اليهم ، وجب أن يُبطلوا هذه الامتيازات التى لا معنى لها ، وأن يوزعوا المزايا على قدر الكفاءات .

قال : إنى أريد ذلـك ، ولكن الميزانيـة لا تساعـد على ذلـك ! قلت : لماذا تساعد الميزانية على مثل تلك الترقية ، ولا تساعد على ترقية

---

(٨٥) يقصد أن يقول : « بينما أنت تريد » .
(٨٦) يقصد : « أعالَج منه الآن » .

المصريين ؟ إن لم يكن فى الميزانية سعة الا بمقدار تلك الترقية ، فالأولى توزيعها على المستحقين !

كل هذا تكلمت به له قائلا : إنى أعبر فى ذلك عن شعور جميع المصريين . وإذا كتموه عليكم ـ لسبب أو لآخر ـ فهو يجيش فى نفوسهم ، ويغلى فى صدورهم ، ويتحدثون به فيما بينهم ، ولا يبعد أن يجاهروا به فى مجلس شوراهم .

فلهذا غيَّر تلك النوتة بنوتة أخرى ، جعلها مجملة ، وهى التى عرضها على اللجنة العلمية الادارية . وعلمت منه ، ومن غيره ، أن اسماعيل بك حسنين طلب منه تفصيل ذلك المجمل ، فامتنع عن اجابته ! ولما أشرت اليه عن هذه المخالفة بين المذكرتين ، تجاهل الأمر ابتداء ، ثم اعترف بأنه فعل ذلك حتى لا تطلع اللجنة العلمية على التفصيل ، وكذلك المجلس الأعلى ! فقلت : ولكن المجلس الأعلى ربما طلب هذا التفصيل . قال : إذا طلبه أقدمه اليه . ولكن الأحسن أن لا نلفته إلى المناقشة فى هذا الموضوع !

ولكنى رأيت أن وضع الميزانية بهذه الكيفية غير موافق . فتكلمت معه بعد ذلك فى تأجيل النظر إلى ما بعد الاجازات ، وقلت :[٨٧] لأنى لم أتمكن من الوقوف على طلبات المدارس المختلفة ، ومقارنة المهم منها بغيره ، لعدم عمل رؤساء اللجان بما نبهت عليهم به سابقا . فقال : وأنا كذلك . قلت : إذن لا معنى لتقديم الميزانية بيننا[٨٨] نجهل نحن الاثنين حقيقتها !

واستطردت من هنا إلى الكلام عن عدم تنفيذ رؤساء اللجان

(٨٧) فى الأصل : « قلت » .

(٨٨) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

ما أمرتهم به فى شأن الميزانية ، وعن عدم اجابتهم - لحد الآن - عن السؤال الذى وجهته اليهم عن أسباب عدم التنفيذ ! فعاد فى اليوم الثانى مخبرا بأنه عندما وصلهما هذا السؤال استشاراه فى الجواب عنه ، وهو عدَّل فيما عرضاه عليه بعض التعديل ، وكان يظن أنهما أرسلا هذا الجواب من ذلك العهد ! وقال إنه[٨٩] لم يمنعهما إلا الاشتغال بالامتحان ، كما فهم منهما ذلك ، وأنهما سيحضران لتقديم اعتذارهما .

تكلمنا فى الارسالية إلى أوربا من مدرسة المعلمين ، فقلت : إن الأفضل عندى أن يكون الارسال من متخرجى هذه المدرسة ، لا من تلامذتها . وأن يدخل المرسَلون فى احدى الجامعات بانجلترا لينالوا شهادتها . وأنه[٩٠] فى مدة هذا العام ، وما بعده ، ينبغى أن نرسل من حملة البكالوريا ، ممن نرى فيه الأهلية لذلك ، لأنا محتاجين لتلامذة مدرسة المعلمين من [ص ٨٦٣] جهة ، ومن جهة أخرى لأن[٩١] تلامذة السنة الأولى منها لا يفوقون بكثير حاملى البكالوريا .

فتكلم فى الماهية التى يجب أن يبتدىء بها حامل البكالوريا بعد عودته من انجلترا ، وقال إنها يجب أن تكون مثل الماهية التى يبتدىء بها المتخرجون من مدرسة المعلمين . قلت : إن هذا لا أهمية له فى نظر المصريين ، والمهم هو أن يُعلَّموا ، ويتقرر فى نفوسهم أن الحكومة معتنية بهم ، وتقدر المستحق منهم قدره ، وأن أمامه مستقبلا عظيما . وقد ابتدأت الحكومة تعمل على رعاية هذه الحقيقة ، وأخذ الناس يفهمونها ، ويسرنى أن أقول لك بأنى عند محادثتى للفتيان الذين أريد أن أرسلهم إلى فرنسا لدراسة الدكتوراه فى علم الحقوق ، لمحت عليهم

---

(٨٩) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٩٠) فى الأصل : « وانهم » ، وقد عدلت ليستقيم المعنى .

(٩١) فى الأصل : « أن » .

الرغبة الشديدة فى التعلم لحيازة درجة عالية فى العلم ، بقطع النظر عن مستقبلهم فى الحكومة ، إذ كنت أقول لهم : إن الحكومة لا ترتبط معكم بشىء سوى تعليمكم ، ولكنها غير مسؤولة بعد عن توظيفكم ، فقد يجوز أن تغير فكرتها ولا توظف أحدا منكم ، ويجوز أن لا تجدوا وظيفة خالية تشغلونها ـ فكانوا يقولون : بعد أن نتحصل على تلك الدرجة على نفقة الحكومة ، سواء علينا توظفنا أم لم نتوظف ،[٩٢] والشكر للحكومة على كل حال . وهذا يدل دلالة تامة على أن المصرى الآن ابتدأ يطلب العلم للعلم ، لا للوظيفة .

وكان يتغير لونه عند سماع هذا الحديث !

اشتغلت بانتخاب شبان الارسالية الفرنسوية ، وعرض على ناظر المدرسة ـ فيمن عرضهم ـ شاب يدعى عزيز حبشى ، وهو أول المدرسة فى امتحان هذا العام ، موصوف بالذكاء والنباهة والتحصيل . غير أنه خفيف مضطرب الحركات ، لا يحمل الغير على احترامه ، بل يبعثه على الاستخفاف به . وكان « هِلْ » يشدد فى انتخابه ، فاستبعدته .

فقال لى الوكيل : ربما تأول استبعاده ـ مع كونه أول المدرسة ـ إلى تأويلات مذهبية[٩٢م] ! قلت : لا يهمنى ذلك !.وكلمنى فيه المستشار ، فرفضته . فقال : الأحسن أن يُقَدم إلى الكشف الطبى ، وإذا لم يقبل فيه كانت المسئولية بعيدة عنا . قلت : الأحسن أن تكون قريبة منا !

وكنت طلبت شيرون لأتكلم معه فى شأن الارسالية ، فتكلم

---

(٩٢) يقصد : « يتساوى لدينا أن نتوظف أو لا نتوظف » .

(٩٢ م) أى دينية ، بسبب أن عزيز حبشى قبطى .

فيه(٩٣) أيضا ! مع أنه ظهر لى أنه لا يعرفه . وفهمت أنه محمول على هذا السعى .

[ص ٨٦٢]

١٧ يونيه سنة ٩٠٩

حضر إلىّ رشدى باشا البارحة ، وتكلم معى بخصوص الشاب المذكور ، وقال ان ماكلريث تحدث معه فيه ، فتعهد له بأن أقبل إرساله مع المرَسلين . قال : والأحسن أن ترسله ، لأنه أول المدرسة ، وفى عدم ارساله مَجْلبة للقال والقيل .

فتأثرت،وشددت الكلام معه ، لأنه لم يكن ينبغى له أن يتعهد بشىء لا يعرف حقيقته ـ خصوصا وأن تعهده بهذه الكيفية ، يضعف من شأن معارضتى . وأخيرا اتفقت معه على أن نرى الشخص المذكور .

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، ورأيته محيطا بكل المسألة ، وشعرت بأن مسعى رشدى آت من جهته . فقصصت عليه القصة جميعها ، وقلت : إن أهم سبب يُبدونه لاقناعى بارساله هو ابعادى عن تهمة التعصب . ولا أبالى بهذه التهمة ، لأنى مقتنع ببراءتى منها ، لأن القصد من عملى الصالح العام ، وأن لا تكون الارسالية فى المستقبل حجة علينا ، لا لنا . فيتحتم أن لا نرسل إلا من نتأكد فيه صفات الكمال . وإذا كان ما يقولون صحيحا من أنه أكفأ من المتحنين ، فالأحسن أن نعينه من الآن مدرسا بالمدرسة ، وانى مستعد لذلك ! إن

(٩٣) أنى تكلم فى مسألة عزيز حبشى .

« هِل » قال لى : إن الخفة التى فيه ربما زالت بالزمان ، فالأحسن أن يتأخر ارساله حتى نرى فعل الزمان فيه .

فقال : الأحسن أن ترسله الآن ، وإذا لم يتحسن فى السنة القابلة ، تستحضره ! فضحكت ! . وقال : لأن الكلام كثير فى المذاهب والأديان ، بسبب ما يثيره مرقس سميكة ! قلت : إن هذه حالة تسىء الأقباط أكثر مما تنفعهم . وأفضل شىء فى تأكيد الصفاء بينهم أن لا يُتناقش فى هذه المسائل علنا ، وأن لا يَتداخل العموم فى المباحثة فيها .

ثم أفضنا فى حديث غيره ، أهم ما فيه تعيين خلف للسيد البكرى وللقاضى [ص ٨٦٤] فى مجلس شورى القوانين . ومما قال : إنه[٩٤] لا يحب الافتخار ، وإنه يجادل كثيرا غورست فى كثير من المسائل ـ ومن ذلك كلامه مع هَرْڤى فى شأن البنك الزراعى ، وإلحاحه عليه فى ايقاف مطالبة مدينيه ، وإنظارهم[٩٥] إلى ميسرة .

من ضمن ما قاله رشدي ـ فى تلك الجلسة ـ إن المستشار القضائى يريد أن يعرف اللغة التى يعلّم بها من يتعين من المصريين فى مدرسة الحقوق ، بعد حصولهم على الدكتوراه[٩٦] ، وإنه يعارض فى الارسال إذا كانت هى اللغة العربية . وإنه[٩٧] اجتهد فى أن يؤجل هذه المسألة إلى حينها .

---

(٩٤) أى بطرس باشا .
(٩٥) أى : إمهالهم .
(٩٦) فى الأصل : « الدكتورا » بدون هاء مربوطة ، والقصد : بعد حصولهم على الدكتوراه من الخارج .
(٩٧) أى : رشدى باشا .

فقلت له : إن الأحسن أن يعرفوا من الآن بأن التعليم سيكون باللغة العربية ، وأن الأولى العدول عن الإرسالية إذا كان التعليم بغير اللغة العربية .

ثم قال : إنهم[٩٨] قبلوا هذه الارسالية ضد ميلهم ، وهم يتلمسون كل سبب لاحباطها .

[ص ٨٦٣]

ألح المستشار فى عرض الشبان ، المراد إرسالهم ، على الصحة . ولكنى رأيت عرضهم على طبيب المعارف ، لأنه لا معنى للالتجاء إلى مصلحة أخرى مع وجود مثلها للمعارف . فانصاع بعد مناقشته .

[ص ٨٦٥]

وعرض[٩٩] على الغاء اللجنة العلمية الادارية ، لأنه لم يعد لها فائدة ، ولأنها معطلة ــ كما يرى هو ويرى غورست أيضا ! فقلت : الأحسن أن تكتب مذكرة بالأسباب التى تبعث على إلغائها ، للنظر فيها بعد الأجازات .

تكلم معى غورست فى هذه المسألة ، فقلت : الأحسن تأجيلها إلى ما بعد الأجازات . ورأيته مائلاً إلى الغائها . ثم تكلم فى حذف تشويق من يراد انتخابهم من الانجليز للتدريس ، إلى تعلم اللغة العربية ، من الاعلان عن انتخابهم ، فقال : إنا نريد أن يفهم هؤلاء الانجليز اللغة العربية ، لا لأجل أن يدرسوا بها ، بل لكى يسهل

(٩٨) أى : الانجليز .
(٩٩) فى الأصل : « عرض » .

التفاهم بينهم وبين المصريين فيما إذا تعينوا فى وظائف أخرى .

قلت : الأصوب - حينئذ - أن ينصحهم أصدقاؤهم بذلك ، لا أن تصدر هذه النصيحة من نظارة المعارف ! لأنه يظهر لى أن بين جعل المدة التى يتعين الانجليزى لها سنتين فقط ، وبين تشجيعه على تعلم اللغة العربية ، تناقضا ! .

قال : إن تشجيعهم على تعلم هذه اللغة الغرض منه ما يمكن أن يتعين فيه من الوظائف الأخرى ! ولما رأيته ملحاً فى ذلك ، لم أشأ التشبث فى هذه المسألة التافهة .

تكلم فى مسألة عزيز حبشى . فشرحت له أسباب المعارضة ، ثم قلت : إنه إذا كان لابد من إرساله ، فليكن فوق العدد الذى قررناه للارسالية[١٠٠] ! .

تكلم فى أن كينشى ، أحد مستشارى محكمة الاستئناف المختلطة ، ينصح بارسال تلامذة الحقوق إلى لوزان . فقلت : سأستعلم عن هذه المسألة ، وعن الدراسة فى جامعة لوزان .

ثم عدت وتكلمت فى المسألة مع دنلوب ، واستفهمت عن هذه الجامعة ؟ فقيل أن ليس بها درس للدكتوراه[١٠١] . ثم ورد لى[١٠٢] تلغراف من ماكليرث بأن غورست استحسن إرسال أربعة تلامذة إلى لوزان ! فرأيت أن أجتمع بمكلريث فى الاسكندرية ، للمداولة فى هذا الشأن . وحصل ذلك فى يوم ٢٢ يونيه سنة ٩٠٩ ، وفهمت من محادثته أنه لا رأى له فيها .

---

(١٠٠) يريد سعد زغلول بهذا الاقتراح حفظ حق من يستحق ارساله من المبعوثين ، فلا يضار بارسال عزيز حبشى . وهو اقتراح ذكى وعادل .

(١٠١) فى الأصل : « للدكتورا » بدون هاء مربوطة .

(١٠٢) فى الأصل : « وردنى » .

وتكلمنا فى موضوعات شتى ، منها اعادة امتحـان الساقـطين فى مدرسة الحقوق ، فلم أجد منـه معارضـة . ورأيت أن دنلوب أساء الوساطة بيننا فيها ! فاتفقنا على أن لا نوسط أحداً فيما يختص بالشؤ ون التى تستلزم مبادلة آرائنا . وتبين لى أن كل ما كان يرغبه أن تكون اعادة [ص ٨٦٦] الامتحان بمعرفة اللجان التى تم أمامها ابتداء .

ثم اجتمعنا فى اليوم التالى بالسير إلدن غـورست ، فى الساعـة الحادية عشرة(١٠٢م) صباحا . فلم يقبل ما اتفقنا عليه فى هذه المسألة ، ورأى تأجيلها هذا العام . وتقرر ــ بعد الأخذ والعطاء ــ أن أبحث حالة جامعة لـوزان ، وفيما إذا كـان هناك خـطر من وجود التـلامذة بمركزها ، وأنى اذا تحققت من وجود هذا الخطر ، أو شككت فيـه ، وجب أن يكون الارسال الى فـرانسا . ثم تكلمنـا فى مسألـة اباحـة الامتحان فى الحقوق لغير طلاب مدرستها ممن يدرسون فى غيـرها ، فوافق عليه مبدئيا .

وكنت تكلمت معه ــ فى الجلسة السابقة ــ بشـأن عدم عـرض مشروع مجالس المديريات على نظارة المعارف ، لتبدى رأيها فيما يختص بها منه ، فقال : إن سعيد باشا يطلعك عليه إذا شئت . وتكلم بكلام ركيك فى هذا الموضوع .

ثم تكلم عما نشرته جريدة النوفل (Les Nouvelles) من أنى أخبرت محرر الأهرام ــ فى محادثة جرت بينى وبينه ــ بأن الحكومة كانت تريد إقفال اللواء ، وانى عارضت فى هذا القرار ! وطلب منى أن أكذب هذه الراوية . فقلت : إن المحادثة التى نشرت فى الأهرام خالية عن ذلك ، وإن النوفل (Les Nouvelles) اخترعها اختراعا ! .

(١٠٢ م) فى الأصل : « الحادية عشر » .

وتأييدا لذلك ، بعثت لـه فى اليوم نفسـه بكل من الجـريدتـين المذكورتين . ثم كذبت فى الأهرام ذلك .

عند انصرافى من الجلسة الأخيرة لدى غورست ، قال لى إن مجلس الشورى قرر أن يكون له الحق فى ضرب ضرائب لمصلحة التعليم ، لا تتجاوز خمسة فى المائة . فقلت : ذلك ماكنا نبغى . وانصرفت .

ثم أخبـرت فتحى باشـا أن يبلغ بطرس مـا اتفقنا عليـه بشـأن الارسالية . وطلبت من عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العمومى ، الـذى حضر فى المـركب لوداعى ــ أن يـوافينى بكتاب عن التـلامذة الموجودين فى لوزان ، وما يشتغلون به . فوعدنى بذلك ، ولكنه لم يُتْبع وعده بالوفاء .

ثم كلفت محمود بك فهمى ، ناظر مدرسة طنطا ، الذى لاقيته بفيشى عند توجهه إلى لوزان فى أواخر يوليو ــ أن يبحث عن جامعتها ، والتلامذة المصريين فيها ، وما يشتغلون به خارجا عنها .

ثم تـوجهت بنفسى اليها فى أوائـل أغسطس ، بعـد أن كاتبت كبتشى ـ المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ـ وكاتبنى فى موضعها .

وتبـين لى[١٠٣] من المعلومات التى اتصلت بى مِّن هـذه الـطرق المختلفـة [ص ٨٦٧] أن ليس بهـذه الجـامعـة درس خـاص بالدكتوراه ، وانما من يريد من الـطلبة الحصـول على هـذه الدرجـة العلميـة ، يلزمـه أن يـدرس بنفسـه العلوم الـلازمـة ، ثم يتقـدم للامتحان . وأن هنـاك نحو الستـة عشر تلميـذا من أبناء السـاكنين بمصر ، منهم ستة مصريون ، والباقون من أجناس مختلفة . وأن لهم

(١٠٣) فى الأصل : « لها » .

جمعية ذات شعار خاص يحملونه عند اجتماعهم وعند الاحتفالات التى يقيمونها ، مجاراة لما يقيمه الحزب الوطنى فى مصر .

فكتبت خطابين : أحدهما لبطرس ، والآخر لسعيد ، بما اتصل بى من هذه المعلومات ، وبأن الافضل ـ بناء على ذلك ـ أن يكون الارسال الى فرانسا فى مدن مختلفة .

فاستأذن بطرس ـ بواسطة « جراهَم » ـ السير إلدن غورست فى ذلك ، وكتب جراهام ، بتاريخ ٢ سبتمبر ، كتابا يبدى له فيه بأن لا معارضة لغورست فى ذلك . ثم أكد لى مضمون هذا الخطاب بعد عودتى .

حضرت الى مصر فى يوم ٧ سبتمبر الى بورسعيد ، واستقبلنى وكيل المحافظة بأمر بطرس . ووجدت اشاعة دائرة على الألسنة بوقوع خلاف بين النظار ، وبأنه سيقع تغيير فيها . وقد أوردَتْ[١٠٤] هذه الاشاعة جريدة المقطم بعدد ٦ منه ، فذكرت أن شفيق باشا سيعَيَّنُ للمعارف ، ويخلفه رشدى بعد أن تتوحد أقلام المعية ، ويخلف رشدى سعيدٌ ، ويتعين ابراهيم نجيب مكان هذا الأخير .

وبعد أن مكثت بمصر ليلتين ، توجهت الى الاسكندرية ، وقابلت بطرس . ودار الكلام على هذه الاشاعات ، وغيرها مما نشرته جريدة « الايجيبسيان جازِت » ـ من كون بعض النظار يدبرون المكائد لرئيسهم ، ومن الاتفاق مع الحزب الوطنى على امتداح الخديوى وترك الطعن فيه ، والحملة على بطرس . فلم أجد لهذه الاشاعات من أثر !

فى صبيحة يوم السبت ١١ سبتمبر ، وردت الأخبار بقيام الخديوى من اسطمبول فى الساعة التاسعة مساء من يوم الجمعة ١٠ منه ، ولكن

(١٠٤) فى الأصل : «وأوردت » .

لم تُعلم الساعة التى يصل فيها . فذهبنا الى سراى رأس التين فى الساعة الخامسة من يوم الأحد لانتظاره .

وكان قيل لنا إننا سنتناول طعام العشاء فيها ، ولكن لم يجرؤ أحد أن يؤكد لنا ذلك الا فى الساعة ٧ مساء ، حيث دعينا للطعام فى غرفة غير غرفة المائدة . وقد كانت مظلمة ، ولا تليق بمقام المدعوين ، وكانت الألوان كذلك غير مناسبة . فأجلسنى [ص ٨٦٨] بطرس عن يساره ، وأجلس اللورد سسل عن يمينه ، قائلا : نجلس هنا ، كما نجلس فى مجلس النظار !. ولا أدرى ان كان تعمّد الخطأ فى ذلك ، أو أخطأ العمْد ! ـ لأنى أجلس فى مجلس النظار على يمين رئيسه ، أو على يسار الخديوى ، والرئيس على يمينه ، ثم المستشار المالى من بعده . ولم تسمح الظروف بالمنازعة فى ذلك ، وكان كل منا حذرا فى كلامه كأنما الخديوى حاضر بيننا ، وخدم السراى يروحون ويغدون بكلمات يتبادلونها سرا مع موظفى المعية ، الذين كانوا يشاركوننا فى الأكل ، ولا يجرأون على أن يطلبوا طلبا الا بعد كثير من التردد .

ثم جاءت البشرى بظهور وابور المحروسة ، فانصرفنا للمقابلة وكان معنا مدير الأوقاف ، فمنعه شفيق من مصاحبتنا ! وكان البرنس محمد على بالسراى ، فلم يشأ أن يَطّلع علينا ، وأكل فى الحرم . ثم أدركَنا فى المرسى ، وسلم علينا ببرود ، ووقفنا من حوله سكونا . ثم نزل فى باخرة صغيرة ، ولم يَدْع أحدا منا للركوب معه ، وجلس بجانب العدة(١٠٥) ، وتخلفنا عنه ، فقال زكى باشا : ألا تنزلون ؟ قال بطرس : إنا ننتظر الأمر ! قال : تفضلوا ! فنزلنا . وأخذنا المجالس الأولى من الباخرة ، فقلت للبرنس : ان هذا محلك ـ مشيرا الى صدر السفينة ـ فانتقل اليه . ولكن البرود كان مستمرا فى المجلس .

---

(١٠٥) هكذا فى الأصل ، ويقصد الموتور .

حتى وصلنا الى المحروسة ، فأصعدنا اليها ، ولمحت وجه امرأة جميلة بأحد النوافذ ، وأدخلنا فى صالون وقفنا به هنيهة ، ثم أصعدنا الى آخر.وهناك خرج علينا الخديوى ، فسلم على أخيه سلاما يميل الى البرود ! وهش لبطرس . ثم أعطى تنبيهات تتعلق بالنزول فى الباخرة الصغيرة ، ونزلنا معه ـ ما عدا حشمت ، فانه نزل مع باقى موظفى المعية فى باخرة أخرى .

ثم تكلم عن مدير الأوقاف ، بما يدل على شدة غضبه عليه(١٠٦) . فقال له بطرس : الأفضل تأجيل المسألة . قال : إن هذا أيضـا من رجال الحكومة حتى أتأخر فى شأنه ؟ انى لا أقابله .

ثم لم يُرِد أن يصعد الى السراى من الطريق المعتاد ، بل دخل من باب الحرم ، قال : لأنى لا أريد أن أقابل فى الطريق البرنس حسين ،

---

(١٠٦) كان مدير الأوقاف فى ذلك الوقت هو مصطفى ماهر باشا ، وقد تلقى تعليمه العالى فى فرنسا ، إذ أرسل فى بعثة على نفقته ليـدرس العلوم التجهيزية بفـرساى فى عـام ١٨٨٦ ، وعاد الى مصـر ليشغل بـعض المناصب حتى عين مديراً للأوقاف ، وعزل فى مارس ١٩١٠ لتقـديمه تقريراً عن حالة ديوان الأوقاف المالية قال فيه بأن الديوان مشرف على الافلاس بسبب كثرة المطلوبات منه (يقصد : من الخديوى والأمراء) وكان المعروف عن هذا الديوان أن أعماله سر من الأسرار التى لايطلع عليها أحد ، الأمر الذى أثار غضب الخديوى عليه ، خصوصاً عندما علم أنه أطلع جورست على حالة الديوان الماليـة قبل نشـر تقريـره . وعندما قدم تقريره أثار انتباه الصحف التى أشار بعضها بوجوب تعيين انجليزى يشرف على أعمال الديوان . فقام الخديـوى بعزلـه ، وعين مكانه أحمد شفيق باشا فى ٢٦ مارس ١٩١٠ . وقد أصبح فيها بعد وزيرا للمعارف فى المدة من أول مارس إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للمعارف .

وَمَن حضـــر[١٠٧] غيرُه من البــرنســات . ثم انصــرفنــا من أودة التشريفات .

وبعد أن قابل البرنسات دعانا ، فجلسنا بحضرته برهة ، تكلم فيها عن اسطمبول ، واستبداد الحكومة فيها ، وتعدد المستبدين بها ـ مما دل عـلى عـدم رضـاه عنهـا . وتكلم عــلى شـاويش[١٠٧م] ، وأنــه [ص ٨٦٩] قابل ـ فى سفره ـ شابين من رجال الحزب الوطنى ، أحدهما يدعى مصطفى عزت المحامى ، وأظهـر امتنانـه من نباهتـه وذكائه . ولما قيل له « إن اللواء » يطعن شديدا على الانجليز ، ضحك كثيرا ! ثم سألنى ـ عند الانصراف ـ عما اذا كان دنلوب حضـر من سفره ؟ وبعد ذلك انصرفنا ، وحجز بطرس لديه .

ثم انعقد مجلس النظار فى اليوم التالى ، وصدق على قانون مجالس المديريات ، وعلى بعض المسائل العادية . ولم يَجْرِ به ما يستحق الذكر ، سوى ما يختص بتعيين شخص يدعى حمدى سيف النصر ، حكمدارا لبوليس مديرية أسيوط ، بماهيـة شهرى ٣٥ جنيهـا ـ حيث اعترض الخديوى على تعيينه بأنه يعرفه ، لأنه كان موظفا عنده ، وكان سلوكه غير حميد ، وقابله فى أوروبا ثلاث مرات ، ينفق باسراف ، وأن تعيينه دون غيره ممن هو أكفأ منه ، وأقدم فى الخدمـة ـ يثبط عزائم ضبـاط الجيش ، ويستجلب سخطهم .

ولم يـدافع سعيـد[١٠٨] بشىء سوى قـولـه : إنَّ « شيتى »[١٠٩]

---

(١٠٧) فى الأصل : « حضر حضر » . .

(١٠٧ م) يقصد : عبد العزيز جاويش .

(١٠٨) محمد سعيد باشا ، ناظر الداخلية .

(١٠٩) أرثرشيتى ، مستشار نظارة الداخلية . (انظر تعريفا له فى الجزء الثانى من المذكرات ، صفحة ٨٣٠) .

يعرفه ! فقلت : إذا كان الأمر كذلك ، لا معنى لتعيينـه ! وعضدنى رشدى . ثم قلت : إذا كان لابد من الانتفاع بـه ، فيلزم أن يكون بصفة انتداب .

لكن بعد أن سمع الخديوى وبـطرس اسم « شيتى » ، ضَعُفَتْ معـارضـة الخـديـوى ! وقـال : الأحسن أن يتعـين حتى يُجـرَّب ، وسترون[١١٠] !

ثم سأل عن مقدار السقوط فى الامتحانات هذا العام ، فقلت : انه كثير ، والسبب فيه أنا تشددنا فى الامتحان حتى يكون الناجحون من أهـل الرقى ، وعـلى تمام الاستعـداد . على أنـه لم يكن[١١١] يتلقى الجـواب بحسن الاصغاء ! ممـا شعـرت معـه أنـه يـريـد الاتهـام لا الاستفهام .

ثم قال بطرس : انى اذا سافرت يكـون رشدى فى الخـارجية ، وسعد فى الرئاسة ـ وكان قطة باشا[١١١م] قد خرج ـ فقال الخديوى : ان خلو النظارة من الناظر والوكيل غير مناسب . وقال : إن عزيز باشا عزت يريد الاستعفاء . وأشار الى أنه مجنون ! ثم انصرفنا على ذلك . وسألنى عما إذا كنت باقيا بالاسكندرية أو راحلاً عنها ؟ فقلت : كما يريد الخديوى ! فقال : وأنتم هنا الآن ؟ قلت : نعم . فقـال : طيب ! وانصرفنا .

---

(١١٠) هذا الموقف يحدد الفرق بين شخصية سعد زغلول وشخصية كل من الخديوى وبـطرس باشـا ؛ فبينما اعتبـر سعد زغلول مسـاندة شيتى ، مستشار الداخلية الانجليزى ، للمرشح كافياً لعدم تعيينه ، وجـدها الخديوى وبطرس باشا كافية للعدول عن رأيهما بشأن عدم تعيينه ! .

(١١١) فى الأصل : « ولم يكن » ، وقد أدخلنا التعديل لسلاسة العبارة .

(١١١ م) قطة باشا هو سكرتير مجلس النظار .

ثم ودعنا بطرس على محطة سيدى جابر ، وكان البرنس حسين عائداً لمصر ، وحضر للوداع سسل ، وجراهام ، واسماعيل أباظة . فقلت لبطرس باشا : هل تريد أن تقول شيئاً قبل سفرك ؟ قال : لا شيء ، وانما يلزم مراقبة رشدى ، وإلا تَحْدُثْ [ص ٨٧٠] حوادث . قلت : طمن خاطرك من هذه الجهة ، فاننا سنجرى على مبدئك[١١٢] ! قال : ما هو ؟ فقلت له: بعدين ! وضحكنا ، ثم سافر .

علمت من سعيد ــ بعد ذلك ــ أن معارضة الخديوى فى سيف النصر ، لأنه كان أحد الضباط الذين أشاعوا بأن الخديوى يُسخرهم فى أشغاله الخصوصية بمريوط ! وانه[١١٣] لم يشأ أن يصادمه فى الجلسة ، اتقاء غضبه . ثم شاع ــ بعد ذلك ــ أن سعيدا[١١٤] عينه لقرب مصاهرته له ،وبوساطة الشيخ على يوسف . وقد تحققتُ من كذب[١١٥] هذه الاشاعة .

سبب غضب الخديوى على مدير الأوقاف ماهر باشا ، ما اتصل به من أنه ألقى الى غورست أن ديوان الأوقاف على شرف الافلاس ، وأنه اشترى أطياناً بأثمان باهظة محاباة لبعض الأمراء . ويظن الناس أن ماهر مدفوع من غورست ، حتى يكون لهم[١١٦] على الخديوى حجة يمسكونها عليه كلما أرادوا الحصول منه على شيء .

جرى الكلام بينى وبين « بُويد كاربنتر » فى شأن عدم مجاوبته على الخطاب ، الذى أرسلته اليه سابقاً ، للاستفهام عن سبب تقديمه

---

(١١٢) فى الأصل : « مبدأك » .

(١١٣) أى سعيد باشا .

(١١٤) فى الأصل : « سعيد » .

(١١٥) أضيفت « من » ليستقيم المعنى .

(١١٦) أى : للانجليز .

الميزانية لبرنار قبل أن يتكلم معى فيها . فأفهمنى أن المستشار ألـزمه بتسليمها قبل عرضها علىّ ، والتزم[١١٧] أن يوضح لى ذلك . ولما ورد خطابى اليه ، توجه به الى المستشار ، وأفهمه أنه هو السبب فى صدور هذا الخطاب ، وأنه هو المسؤول عن هذه المسألة . فتكفل له بنهوها منى . والا.فـانى[١١٨] فى أشد الأسف من هـذه المسألـة ، وكـذلـك سوانسون . ثم تكلم معى سوانسون بهذا المعنى . فأشرت اليهما أن يجيبا على ذلك الخطاب بالاكتفاء بهذه المحادثة ، فكتبا ذلك .

تكلم أباظة معى ، ومع رشدى ، فى شأن البحث عن طريقـة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين ، والانتفاع به ، وفى حمل حزب الأمة على ترك معاداة الخديوى ، والسير فيما ينفع البلاد . وقال : ان الوزراء يجب أن يفتكروا فى هذه المسألة . فقلت : انها مسألة صعبة ، لأنها موقوفة على أمور لا يمكن للوزراء القيام بها .

[ص ٨٧٢]

بلغنى ــ وأنا فى باريس ــ أنهم تكلموا مع الخديوى فى الأستانة بأن يمنح الدستور لبلاده . وأنه توجه لهذه الغاية متنكراً الى لنـدره ، واتفق مع رجال الحل والعقد فيها على إعطاء مصر حق تقرير بعض القوانين التى لا تختص بالمالية ، ولا بالحربية . وأنه اشترى بعشرة آلاف جنيه سهاماً[١١٩] من جريدة « طنين » التركية . وقد كان « المؤيـد » و « الجريدة » أشارتا إلى هذا المعنى ، وأكدته « الجريدة » بعد عودتى بإمضاء حسن صبرى .

---

(١١٧) أى : المستشار . والقصد أنه تعهد بذلك .

(١١٨) أى : بويدكاربنتر .

(١١٩) يقصد : أسهماً .

فتكلمت مع بطرس بشأن ذلك ، فكـذب توجـه الخديـوى إلى لوندرة ، على كيفية تدل على أنها حقيقة ! أو على أنه[١٢٠] كان عَلِمَ بهذه الاشاعة من قبل ! ثم أشار إلىَّ بأنه أقنع غورست بضرورة منح مجلس الشورى حق تقرير القوانين الجزائية . وقال إنه لم يقل بهذا لأحد غيرى ، حتى ولا الخديوى . وأن غورست سيسعى فى ذلك . قلت : إن صح ذلك كانت هذه خدمة عظيمة لبلادنا .

روى لى صديق فى أوربا بأن سعيد تكلم مع شيتى بأنه غير مرتاح فى منصبه ، لأنه لم يقدم لبلاده خدمة تُذكر فتشكر . وأنه مستاء من هذا الوجود العاطل . فبلّغ شيتى هذا إلى غورست . فقال له غورست : وماذا يريد أن يفعله سعيد ؟ فبلّغ شيتى ذلك إلى سعيد ، معتذراً لكونه بلغ غورست حديث سعيد معه بدون استئذانه . فأبدى سعيد رغبته فى منح مجلس الشورى شيئاً من السلطة ، فوعد غورست بذلك .

ويشيع أباظة باشا ــ من عام أول ــ أن السير جراى وعده بشىء من ذلك ، بناء على ما أقنعه به من الحجة الدامغة . وشاع فى هذه الأيام أنه يعد تقريراً ، من ضمن مشتملاته مؤاخذة هذا الوزير عـلى عدم الوفاء بوعده .

[ص ٨٧١]

ويقول البرنس حسين انه استحصل من غورست على وعد بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وانه قسَّم لغورست المسافة،التى يتدرج فيها مجلس الشورى إلى الحكم الذاتى ، إلى ثلاثة مراحل ، فهو الآن فى المرحلة الأولى التى مكث بها زماناً طويلاً ، وقد آن الأوان لأن يرحل عنها إلى المرحلة الثانية .

---

(١٢٠) فى الأصل : « أنها » .

[ص ٨٧٢]

ولا أدرى إذا كان مؤتمر جنيف[١٢١] من شأنه أن يعطل هذه المسألة ، أو يساعد عليها كما قال هــاردى[١٢٢] رئيس حزب العمال ! أخشى أن يكون لما نشره « التان » (Temps)[١٢٣] فى فرنسا ، « وجازِتْ دى كولونى » بألمانيا ــ بايعاز ــ تأثير سىء على ما عساه يكون فى النية من منح بعض الشىء للهيئات النيابية فى مصر .

---

(١٢١) يقصد مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، الذى نظمته لجنة من شباب الوطنيين ، وهم : محمد فهمى ، وعلى الشمسى (باشا) ، ومحمد لطفى جمعة ، و (الدكتور) محمد سامى كمال ، وحامد العلايلى (بك) . والأمير العطار أفندى ، وحلمى مسلم أفندى ، وعثمان فايد أفندى ، و (الدكتور) سيد مرعى . واحتضن الحزب الوطنى هذه الحركة ، وعضدها على صفحات « اللواء » ، وساعد المؤتمر بماله . واشترك فيه من الانجليز : كيرهاردى ، رئيس حزب العمال ، والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون - من أعضاء مجلس العموم . وقد افتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً مدة ثلاثة أيام ، وخطب فيه كيرهاردى ومحمد فريد . وكان المؤتمر مظاهرة ضد الاحتلال البريطانى فى مصر . (انظر : عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ١٩٤١ .

(١٢٢) فى الأصل : « كاردى » ، وهو خطأ ، ويقصد به « جيمس كير هاردى » . James Keir Hardie (١٨٥٦ ــ ١٩١٥) وهو أول زعيم لحزب العمال البريطانى . وكان فى الأصل صبياً فى المناجم فى العاشرة من عمره ، ثم انتخب كأول نائب عمالى مستقل فى مجلس العموم عام ١٨٩٢ ، واشترك فى تكوين حزب العمال البريطانى فى عام ١٩٠٦ .

(١٢٣) جريدة فرنسية .

[ص ٨٧١]

ومن هذا القبيل ، تصريح الصدر الأعظم بأنه لا علاقة لرجال(١٢٤) تركيا بالحزب الوطنى ، وأنها راضية عن الحالة الحاضرة فى مصر ــ وإن كانت لا تشكو من تغييرها إذا رغب المصريون ذلك ! وكان لهذا التصريح وقع شديد على الحزب الوطنى . وعلمت أن تلك الأقوال وهذا التصريح كان بسعى الانجليز .

[ص ٨٧٣]

بالقرب من الناحية التى لحشمت بك(١٢٥) وحرمه أطيان فيها ، بلد فيها صراف له محسوبية على هذه العائلة . وحدث أن وقع بينه وبين عمدة الناحية وأهليها خلاف ، حمل المديرية على أن تطلب نقله إلى بلدة أخرى . فرأى حشمت ، مع رئيس القلم المختص بأمور الصيارف ، ابقاءه ! وتأشر بذلك على الأوراق المتعلقة به .

ولكن صدر بعد ذلك أمر من مدير القلم بنقله ، فقام حشمت لذلك وقعد ، وعين مندوباً لتحقيق ذلك الخلاف ، بعد أن استشار بطرس . ورفع المندوب تقريراً فى صالح الصراف ، غير أن بطرس طلب من المدير أن يطلع على هذا التقرير ويبدى ملحوظاته . ففعل ، وفند بعض ما ورد فيه .

ويظهر أن انجليز نظارة المالية أساءوا الظن بحشمت فى هذه المسألة ، فشدوا أزر المدير ضده ! واشتد الأمر حتى كاد يستعفى كل من المدير والناظر(١٢٦) !

(١٢٤) فى الأصل : « برجال » .

(١٢٥) هو أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية . وقد ورد لقبه « بك » خطأ فى المذكرات ، رغم أنه يحمل لقب « باشا » .

(١٢٦) أى ناظر المالية أحمد حشمت باشا .

وبعد مداولات كثيرة ، رأى بطرس أن يكتب الناظر للمدير خطاباً بأن الصلح تم بين الصراف والعمدة ، ويطلب رأيه فيما إذا كان لا يزال مصراً - بعد ذلك - على نقله ؟ وأن المدير يجاوبه بأنه لا بأس من بقائه ! وتنفذ ذلك .

غير أن عبارة المدير - فى جوابه - جاءت جافية ، ملقية كل المسئولية على النظارة . فغضب لها حشمت ، لكن بطرس أمره بتنفيذ الاتفاق الأول ، فنفذه صاغراً .

فلو أنه لاحظ شيئاً من كرامة نفسه ، لترك مسألة نقل الصراف جانباً ، وتشبث فى تحقيق صدور الأمر من المالية على خلاف ما اتفق عليه مع رئيس القلم ـ لأن الحق من هذه الجهة فى جانبه . ولكنه جبن عن أن يناقش مرؤوسيه الانجليز ، الذين خالفوا أمره ، وسعى فى منازعة المدير ـ الذى يعلم غضب الخديوى عليه ـ ولكنه لم يستطع ـ مع ذلك ـ الوصول إلى بغيته ! ولقد صرحت له بذلك أمام إخوانه .

حكمت لجنة النفى الادارى بالفيوم على شخصين بوضعهما تحت المراقبة مدة خمس سنين ، وتقديم مبلغ جسيم بصفة ضمان . فعدلت هذا الحكم لجنة الاستئناف ، فهال الأمر بعض أهالى الفيوم ، وكتبت لجنة الاتحاد فيها تلغرافات بالاحتجاج على هذا التعديل . وكان المدير ـــ حينئذ ـــ باسكندرية .

فجاء سعيد حاملاً ما ورد إليه من الاحتجاج ، غضباً من المدير ، وهو يقول : إنه هو الذى حرك هذا الاحتجاج ، فإن لم يَعْدل عن هذه الخطة كانت العاقبة وخيمة عليه . واستمر فى تكرار هذا القول .

فقلت لسعيد : [ص ٨٧٤] إن المدير هنا باسكندرية ، ولا يمكن أن يُنسب هذا الاحتجاج إليه فى الظاهر . فالأحسن أن تتحقق من الأمر قبل مباشرة أى عمل ، فإن أظهر التحقيق أن للمدير

دخلا فى هذا الاحتجاج ، كان لك الحق فى مؤاخذته ، وإلا صرفت النظر عنه .

فقال : إنى متحقق من كونه هو المحرك ، وأطلب منك أن تنصحه بالعدول عن هذه الخطة ، وإلا ساءت العاقبة ، لأن الاناء امتلأ منه ! قلت : ما شأنى فى هذه النصيحة ؟ قال : إن لك تأثيرا عليه ! ونظر إلَى حشمت ! فاستغربت من ذلك ! ولكنى لم أقل شيئاً ، وصرفت الكلام إلى موضوع آخر .

أشاعوا أن لهذا التعديل سبباً ، لأن أحد الشخصين المحكوم عليهما منسوب إلى رجل يدعى ( )[١٢٧] من المقربين للمعية ، والثانى محسوب على رجل مالى شهير قيل إنه جاك منشة[١٢٨] . وأشارت إلى ذلك « الديلى بوست » فى بعض أعدادها .

ولكنى علمت أن سعيد ــ فى اللجنة الاستئنافية ــ كان يدافع عن الحكم المستأنف ضد النائب العمومى ورئيس الاستئناف اللذين[١٢٩] كان من رأيهما براءة المتهمين بالمرة . لأن عبد الخالق قال ذلك لفتحى .

---

(١٢٧) اسم غير مقروء ، وقد يقرأ : « دلة » .

(١٢٨) من عائلة « منشة » اليهودية المشهورة فى مصر . وهو ابن باخور دى منشى ، الـذى أنشأ مستشفى « منشى » فى شارع محرم بك فى الاسكندرية على نفقته الخاصة ، كما أنه حفيد البارون يعقوب منشى الذى أنشأ فى الاسكندرية كثيراً من المدارس والمستشفيات . وقد ولد فى القاهرة ، وأقام فى الأسكندرية ، وأسس فيها بنكاً كبيراً له فروع منتشرة فى القطر ، واشترك فى مشروعات كثيرة مثل السكك الحديدية وشركات المياه وشركات الأملاك الثابتة . وقد تولى رئاسة السركل (الدائرة) الخديوية ، وحاز على وسامى العثمانى والمجيدى من الدرجة الأولى . (الياس زخورا : مرآة العصر ص ٥١٥ ــ ٥١٧) .

(١٢٩) فى الأصل : الذين .

ثم علمت أن الخـديوى تكلم مـع سعيد ـ أمـام بـطرس ـ فى خصوص محسوب(   )[١٣٠] فى يـوم حضوره . وأنـه عُرضت عليـه مسألة حشمت مع المدير ، فلام بطرس على أنه لم ينتهز هذه الفرصة لقبول استعفاء المدير والتخلص منه .

فى يوم الأربع ١٥ سبتمبر ، للتبريك بحلول شهر الصـوم ، قال الخديوى :

إن بطرس أحسن بسفره ، لأن الحمل قد ثقل عليه ، خصوصا وقد اشتدت المطاعن ضده من كل الجهات . وقال : لا أدرى[١٣١] لماذا لم يتكلموا عند تعيينه ، ثم انطلقت ألسنتهم الآن ضده ؟

وجرى ذكر القاضى الشرعى ، فقال : إنه محب للنقود ! وإنه يلزم تطهير المحكمة الشرعية مما بها من الأوساخ ، حتى لا يقال إننا نهمل اصلاح ما يتعلق بنا . والتفت الىَّ قائـلا : أليس كذلـك يا فـلان ؟ قلت : نعم كذلك .

وفهمت من كيفية القاء هذا السؤال ، والظروف التى قيل فيها ، أنه يعنى بـذلك رفت بعض القضـاة ـ خصـوصـا الشيـخ عبـد الكـريم سلمان[١٣٢] . وأيد لى ذلك رشدى باشا بطلبه منى أن ألفت الشيخ المذكور لا سترضاء الخديوى .

ثم استأذنته فى السفر لمصر ، فأذن ، وحضرْتُ اليها صبيحة يوم الخميس ، كما حضر رشدى ، ولكن ورد عليه تلغراف[ص ٨٧٥] يستدعيه للعودة الى اسكندرية ، وأخبرنى بأن ذلك للمفاوضة معه فى

---

(١٣٠) اسم غير مقروء ، وهو الذى أشرنا اليه ، وقد يكون دلة .

(١٣١) أضفنا : « وقال » لسلاسة العبارة.

(١٣٢) الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبده ونصيره ، وقد اشترك معه فى تحرير جريدة « الوقائع المصرية » .

كيفية استقبال رؤوف باشا ، المندوب العثمانى العالى ، وأشير علىّ بالبقاء فى مصر لاستقباله . فلم يحضر لغاية يوم الجمعة ، حيث عدت إلى اسكندرية ، وعلمت أنه حصلت عدة اجتماعات فى « المنتزه »[١٣٣] من إخوانى ، ولم أعلم من موضوعها شيئاً ، لأنهم كانوا يقولون إن الكلام جرى فيها على موضوعات عامة .

وطلبت مقابلة جنابه ، فأُجبت ــ بعد مضى عدة ساعات ــ بالمقابلة فى اليوم الثانى الساعة ١١ ، وبقية النظار فى الساعة ٢ بعد الظهر من يوم السبت . فاستقبلنى بهشاشة وبشاشة ، وعرضتُ عليه نتائج الامتحانات المختلفة ، ومسألة الارسالية والتلميذ عباس حلمى ، وتعيين بهجت وهبى بمدرسة الطب . فأظهر استحسانه لما عُرض عليه .

وقال إنه يريد العفو عن عباس حلمى الآن ، لأن الانتظار لحين عودة غورست يُفهم منه أن له دخلاً فيه . فعرضت عليه تشدد غورست فى عدم العفو عنه ، فأخبرنى بأنه سيُنهى المسألة مع جراهام . ولكنه لما أحس منه التردد فى الموافقة ، رغب فى تأخير المسألة لحين عودة غورست .

وقال لى ــ عند الانصراف من تلك الجلسة ــ : إنه دعا[١٣٤] رشدى اليوم للكلام فى مسألة الأزهر ، لأنه اشترك فى وضع قوانينه . واشتكى من شاكر .

ثم دعاهم[١٣٥] مرة أخرى للاجتماع لديه ، إلا سرى باشا . ثم أخبرنى سعيد بأن الخديوى قال : إنه لا يلزم أن سعدا[١٣٥م] يتأثر من

---

(١٣٣) يقصد : قصر المنتزه .

(١٣٤) فى الأصل : « دعى »

(١٣٥) أى دعا النظار .

(١٣٥ م) فى الأصل : « سعد » .

عدم دعوته لهذه الاجتماعات ، لأنها خاصة بالأزهر ، الذى لا أود أن يتداخل فيه لعدم نفور العلماء[١٣٦] ، ولعنايتـه بمدرسـة القضاء التى تنافس الأزهر فى موضوعه ، ولكنى مستعد لأن أفـاوضه فى كـل أمر آخر . وقال له إن أباظة وشى فى حقه بأنه تارك كل الأمور إلى اسماعيل باشا صدقى !

ثم دعـانـا[١٣٧] لـلاجتمـاع جميعـاً عنـده . ودار الكـلام عـلى موضوعات شتى ، أهمها مسألة القرض ، وأظهر لى فيها من الانعطاف ما لا مثيل له ، وقال لى : إنه أبدى ممنونيته منى لـد نلوب ، عندمـا عرض عليه بعض المسائل المتعلقة بنظارة المعارف .

وفى يوم السبت ٩ أكتوبر اجتمعنا بالمنتزه ، فأخبرنا بأن المستشار المالى قابله ، وتكلم معه فى شأن احتقار المصريين للانجليز ، ووجود حزب قوى يسعى ضد غورست فى انجلترا . وبأنـه[١٣٨] طلب منه وقـائع ذلـك . وأنه[١٣٩] أجـاب بأن الأمـر بالعكس ، وأن احتقـار المرؤوسين للرؤساء لم تكن عادة مصرية ، بل اكتسبوها من الانجليز ! قال : ولم أرد أن أضرب له مثلاً بمسألة قيـام التلامـذة ، مع جلوس الأستاذ ، عند دخولك [ص ٨٧٦] الفصل ـ حتى لا أفسد عليك حالك عندهم .

وجرى الكلام على مقتل مأمور سيوه . فشرح لنا أحوال هذه الجهة شرحاً وافياً ، كمن عاشرهم مدة طويلة ! وأشار بتعيين القومسيـون الذى تعين ، ورتب بنفسه كل ما يلزم لهذه الارسالية ، حتى إنه نسى

(١٣٦) يقصد : لتجنب نفور العلماء .
(١٣٧) أى : الخديوى .
(١٣٨) أى : الخديوى .
(١٣٩) أى : الخديوى .

علف الدواب ، فاستدرك نسيانه فى الصباح ، وأخبر به تلفونياً ناظر الداخلية !

وجرى الكلام فى مسألة نجيب بك فهمى ، وتردُّد النيابة ونظارة الحقانية فى رفع الدعوى عليه . ورأيت أن الخديوى يميل نوعاً لعدم اقامتها ، والانجليز كذلك ، لأنها ربما تمس أحد رؤساء المصلحة الانجليز . ثم أبدى سروره من مروره بمديريات الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة ، على غير استعداد.وكان رشدى وسرى ــ عند الكلام على علاقة الموظفين المصريين بالانجليز ــ ساكتين .

وفى ليلة ١١ أكتوبر ، اجتمعنا للاحتفال بليلة القدر بمسجد أبى العباس المرسى . وأظهر الخديوى نحونا من الانعطاف شيئاً كثيراً ، وأخذنى معه فى العربة لرأس التين ،وكان مسروراً من الاحتفاء به . وقال : إن تلامذة المدارس إذا استمروا على الهدوء ــ كما تقول ــ فإنى أزور مدارسهم . قلت : إنها فكرة جميلة .

ثم اجتمعنا فى رأس التين ، وتكلمنا كثيراً فى موضوعات شتى . وقلت له ــ قبل الاجتماع ــ عندما سألنى عن دنلوب : إنه أتعبنى جداً ، ولم أرد أن أصدع خاطرك الشريف بأخباره ، وقد كنت صممت على أن ألتمس الاستقالة من الجناب العالى . قال : متى ذلك ؟ قلت : من زمن . فأطرق رأسه ، وأبدى شيئاً من الكدر . ثم أخذنا معه فى الكشك إلى محطة الرمل ــ وكان فى كل ذلك غاية فى اللطف والمجاملة .

وأخبرنى اسماعيل أباظة بأنه ممنون جداً من حالة المعارف ، وأنه عرف قيمتى ، وأنه يؤيدنى كل التأييد فى كل مطالبى . قلت : إنى لا أبغى غير ذلك ، ولا يهمنى تأييد شخصى ، ولكن هذا التأييد من شأنه أن يشجعنى على خدمة بلادى كما أبتغى

حضر دنلوب ، وطعن فى حق الارسالية المصرية بانجلترا ، وأن تلامذتها يسيرون سيراً غير مرضى نفَّر الانجليز منهم ، وأنه لابد من النظر فى شأنهم . فلم أرد أن أتوسع معه فى الأمر ، ورأيت منه ملاينة ومسايرة ، لكنها ملاينة من يريد التحرز من الوقوع فى مشكلة . ولم يحصل بينى وبينه جديد يستحق الاثبات ، إلا ميله للتضييق ، وميلى للتوسعة فيما يختص بالتعليم .

ولقد اجتمعنا أمس ـ ١٣ أكتوبر سنة ٩٠٩ ـ بمجلس المعارف الأعلى.وقبل افتتاح [ص ٨٧٨] الجلسة ، جرى ذكر مبانى الأشغال ، والاعتراض عليها . فقال دنلوب : إن هذه لم تكن فى جدول الأعمال ! ـ وكان الكلام بينى وبين المستشار المالى ـ فقلت له ـ باستغراب ـ : إن الجلسة لم تفتح بعد ! فامتقع لونه وسكت .

[ص ٨٧٧]

ومما تقرر فى هذه الجلسة إنشاء مدرسة ثانوية بأسيوط ، وإنشاء مدرسة للبنات باسكندرية ، وتجديد بناء مدرستى قنا وبنى سويف .

[ص ٨٧٨]

فى يوم ١١ أكتوبر أخبرنى المستشار بأن الكتاب الانجليزى ، الذى انتخب لدراسة آداب اللغة الانجليزية ، وجد به شىء يمس بالدين الاسلامى . فاتفقنا على الأمر بلمِّه من أيدى التلاميذ .

وقلت : إنه ينبغى أن يضاف لبويد كاربنتر وكروفوت ، المنوطين بانتخاب الكتب الانجليزية ، مسلم تُلقى عليه تبعة مثل هذا الاهمال . فلم يرد أن يوافق على هذا ، وقال : إن مثل ذلك لا يخفى على الانجليز ! قلت : ولكنه خفى بالفعل عليهم ! قال : وهذا رغماً

عن التعليمات التى أعطيتها لهم ، ولو كان عُرض علىّ الكتاب لما انتخب . قلت : إن هذا مما يزيد فى مسؤوليتهم ، ويؤيد ما رأيت ، ولابد من معاقبة المهملين على الأقل ، بدفع قيمة الكتاب ، وللناس حق أن يشتبهوا فينا ، لأن هذه المسألة ليست الأولى من نوعها . فانصرف على ذلك .

فى يوم الأربع ١٣ سبتمبر حضر السير إلدون غورست ، واستقبلناه على المحطة ، وتأخر المستشارون عند قدومه ، والتف النظار حوله إلى أن ركب العربة ، ولم يجر كلام فى هذه البرهة إلا فى أشياء تافهة كالعادة . وكان معنا شفيق باشا من طرف الخديوى ، وجنابه(١٤٠) هو الذى أذننا بالحضور ، وأرسل سعيد ــ الذى كان مقيماً باسكندرية ــ لهذه الغاية .

فى يوم ١٥ سبتمبر ، بجلسة التبريك بقدوم عيد الفطر ، أبدى الجناب العالى امتنانه من النظار ، فقال : إنى ممنون جداً منكم ، ومن أعمالكم ، ومعجب غاية الاعجاب باتحادكم على القيام بواجباتكم . وإنى مؤيدكم فى أعمالكم ، وأتمنى أن نعمل دائماً معاً ، وأن نبقى قلباً واحداً ويداً واحدة فى جميع الأحوال . فدعوت له بالعز والتأييد .

ثم سأل عن حالة السير إلدون غورست . فقلت : إن عليه ــ ظاهراً ــ من جودة الصحة . قال : ولكن الظواهر لا يعوّل عليها .

ثم تكلم معى فى شأن اجتماع فتحى بلطفى السيد ، وقال : إنه لا ينبغى أن يعاشره ! قلت : إنى لا أظن أن هناك اتفاقاً بينهما ! وانصرفت . ثم تكلم مع فتحى فى هذا المعنى .

---

(١٤٠) أى : جناب الخديوى .

وبهذه المناسبة نقول ان سعيد باشا تكلم معى يوم الأربع ١٣ سبتمبر فى حملة الجرائد علَى [ص ٨٧٩] السير إلدون غورست ، والشكوى من السياسة الحاضرة التى ترمى إلى استبدال الانجليز بالوطنيين[١٤٠م] ـ فقال : إنه لا ينبغى لجرائدنا أن تهمل الدفاع عنا فى هذه المسألة . وطلب أن أتكلم مع لطفى فى هذا الخصوص . فأبيت : أولاً ، لما رأيته من إعراض لطفى فى هذا الموضوع ، الذى سبق أن تكلمت معه فيه . وثانياً[١٤١] ، من عدم نشره ما أكلفه بنشره أحياناً .

فألح سعيد فى طلبه . فاستدعيناه وشافهناه فى هذا الموضوع ، فاستحسن رأينا فيه غاية الاستحسان ، ووعد بمتابعة الكلام فيه ، واستملى بعض الأشياء مما يساعده على الدفاع .

ثم استطرد سعيد من هذا الموضوع إلى التكلم معه فى شأن استرضاء الجناب العالى عنه . فأبى أولاً ، ثم وعد بالتفكر فى الأمر ثانياً . ثم حضر فى اليوم التالى مخبراً بأنه رأى ـ بعد التفكر ـ أن يسير على خطته ، ويجرى فى طريقته ، مهما كانت النتيجة ، لما رآه من استحالة الانتفاع بالجناب العالى ، واعوجاج سير أغلب الملتفين

(١٤٠ م) المعنى الوارد فى هذه العبارة هو : احلال الوطنيين محل الانجليز ، وليس العكس كما يشير ظاهر العبارة ـ لأن الباء فى فعل « يستبدل » تدخل على المتروك ، وقد أدخلت الباء فى العبارة خطأ على « الوطنيين » وكان يجب أن تدخل على « الانجليز » .

وهنا نوضح أن المعنى فى عبارة « حملة الجرائد » الوارد فى الفقرة ، ينصرف الى الجرائد الانجليزية ، وليس الجرائد الوطنية . وهو ما سوف يتضح من سياق الكلام التالى . وكانت الجرائد الانجليزية تهاجم سياسة غورست تحت ضغط سعد زغلول فى احلال الوطنيين محل الانجليز .

(١٤١) أضيفت « ثانيا » لسلاسة العبارة .

حوله ، والذين له بهم ثقة . فقلت : هذا شأنك ، ولم يكن الكلام معك فى هذا الغرض إلا عرَضاً .

وأخبرنى بأن البعض من النظار سعوا ـ فى غيبتى ـ أن يحملوا المالية على تقييدى فى أمر الترقيات ، بقيود أطلقت منها جميع النظارات ، وروجوا هذه السعاية بأنى أرقى كثيراً من أقاربى ! ثم انصرف . وقرأت فى جريدته ، بعد ذلك ، مقالة افتتاحية فى رد حملة الجرائد الانجليزية ، بعكس ما اتفقنا عليه ! فاستأت من ذلك جداً ، ووجدت نفس هذا الاستياء عند سعيد .

وردت كثير من وفود العمد والأعيان فى التشريفات ، مع كونها قاصرة على المقيمين فى اسكندرية ! وبلغنى أن حضورهم ـ بهذه الكثرة ـ كان بايعاز ! حتى أكد لى بعضهم أن المدير فى بعض الجهات طلب من بلد واحدة ثلاثين شخصاً !

فى مساء يوم الثلاث حضر عندى الشيخ على يوسف بمصر ، وتكلم فى موضوع سأشرحه فيما بعد عند تمام الأمر فيه .

٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٩

اجتمعت وسعيد ، يوم الأحد ١٧ أكتوبر ، بالجناب العالى فى المنتزة . وجرى كلام طويل فى موضوعات شتى ، منها أن السير إلدن غورست أظهر له عدم اهتمامه بحملة بعض الجرائد الانجليزية عليه ، وقال إنه لا يغير خطته التى كانت أول خطة جرى اللورد كرومر عليها ، وأنه متأثر من جونستون ـ التى كانت ناظرة للمدرسة السنية ـ لسعيها فى انجلترا ضده .

وقال : إن[١٤٢] الملك لم يقابله عند عودته ، وليس فى

(١٤٢) فى الأصل : «قال وان » وقد عدلنا النص لسلاسة العبارة .

[ص ٨٨٠] النية اعطاء شىء لمجلس شورى القوانين الآن . ثم تكلم[١٤٣] عن السير كاسل ، ومعاملته لكبار الرجال ، ومعرفته بكيفية استمالتهم . وأشار لما فعله معه فى مسألة كومبو[١٤٣م] ، وما وعده به فى غيرها . ثم تكلم فى مسألة قنال السويس ، وأن هناك خلافاً بين بعض النظار الانجليز فى شأنها ، وأوصى بالبحث مع الماليين فى أمرها . وأخبره[١٤٤] سعيد بمسألة لطفى السيد وما كتبته الجريدة .

علمت أن بعض حملة أسهم شركة « اللواء » ــ وأظنه على كامل[١٤٥] ـ يريد رهن مقدار عظيم منها ، وأن بعض المقربين ساع فى شرائها .

قال لى ثقة : إن بين الجناب العالى وروبرتسن[١٤٦] علاقة متينة ، وإنه يحركه كيف شاء ، ولذلك أيد السير غورست لدى جراى[١٤٧] ، فتأيد !

جرت مخابرة بين الخديوى والباب العالى بخصوص التصريح لمصر بالاستقراض من غير استئذان الحكومة العثمانية ، فأجاب الصدر

---

(١٤٣) أى : جورست .

(١٤٣ م) يقصد : كوم امبو .

(١٤٤) أى : أخبر سعيد الخديوى .

(١٤٥) على فهمى كامل ، أخو مصطفى كامل . (انظر حاشية ٦١٢ فى ص ٣٩١ من الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول) .

(١٤٦) يقصد : المسترجون روبرتسون ، النائب بمجلس العموم ، ومن الأحرار الراديكاليين الساخطين على سياسة كرومر فى مصر ، وقد تعاطف مع مصر فى حادث دنشواى (لمزيد من التفاصيل : أنظر حاشية ٢٧٨ فى الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ص . ٢٧٠) .

(١٤٧) السير ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد اسمه فى كشاف الجزء الثانى اللورد وليام جراى ـ وهو خطأ .

الأعظم بأن الحكومة العثمانية مستعدة للموافقة على اقتراض ما تحتاج مصر إليه من المال ، إذا تبين مقداره ، وما يُصرف فيه ، وبشرط أن لا يكون متعلقاً بالحربية والبحرية .

وعلمت أن السير كاسل يسعى فى هذه المسألة ليكون الاستقراض منه ، وأنه حمل الملك على التداخل فيها ، واستمالة الحكومة العثمانية للقبول بها . ويظهر أن الخديوى متفق معه على ذلك ، ولكنه يتظاهر بضد ذلك !

وقد كان محمود باشا شكرى[١٤٨] مكلفاً بالمخابرة فى هذا الموضوع ، فقال له الصدر الأعظم أخيراً : إن حل هذه المسألة يتوقف على مجلس المبعوثان ، لأن ما تطلبه مصر إنما هو امتياز يلزم النظر فيه بهذا المجلس ، ولا يظنه يوافق عليه .

غير أن سفير انجلترا بالأستانة ، أرسل للوكالة الانجليزية[١٤٩] بلزوم مجاوبة الصدر الأعظم على خطابه الأخير بالتلغراف[١٥٠] ، فكتبت الوكالة الانجليزية صورة هذا التلغراف ، ومن مقتضاها أنه حصل سوء تفاهم فيما تطلبه مصر ، وأن غرضها الحصول على إذن عام بالاستقراض ، حتى تتمكن ــ عند الحاجة ــ من عقد السلفات التى ربما دعت إليها حاجة ترقية القطر فى الزراعة والصناعة .

وقد حصلت المداولة فى هذا الأمر أمس ، فأبدى محمود باشا شكرى ما سمعه من الصدر الأعظم ، فقلت : إن هذا الكلام وجيه جداً ، ولا غبار عليه ، ومعاودة الطلب لا فائدة منها ، مع وجود ذلك

---

(١٤٨) محمود باشا شكرى ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

(١٤٩) يقصد دار الوكالة البريطانية بالقاهرة .

(١٥٠) تضمن هذا الخطاب ان الدولة العلية توافق على عمل قرض لتنمية ثروة البلاد ، على أن تبين الأوجه لمتى سيصرف فيها القرض .

المانع ، والغالب أن مجلس المبعوثان يرفض الطلب [ص ٨٨١] إذا عُرض عليه . والرأى عندى إخبار غورست برواية محمود شكرى ، فإنها ربما غيرت فكرته . فقال بطرس : إن الأحسن هو إرسال التلغراف بطلب إعادة النظر فى المسألة ، لما فيها من الفائدة لمصر .

وقيل إن سفير انجلترا علق قبول ما عرضه عليه الباب العالى من زيادة الجمارك ، على الرضاء بما تطلبه مصر .

ولم يتكلم أحد من بقية النظار بشىء أصلاً ، بل كل الكلام كان دائراً بين الخديوى وشكرى وبطرس وأنا . وأخيراً تحرر الخطاب الآتى مضمونه :

« نشكركم على عنايتكم بهذه المسألة ، وإنّ تقدُّم مصر فى الزراعة والصناعة والمعارف ربما توقف على اقتراض المال ، وكان فى لزوم الاستئذان ما يفوّت الوقت المناسب . ومن جهة أخرى فإن سبب لزوم الاستئذان قد زال ، ولهذا يكون من المرغوب فيه منح ما كان لمصر من حق عقد القروض بدون استئذان »(١٥١) .

والذى يظهر ويغلب على ظنى ، أن فى النية الاستقراض ، ولكنه يخشى أن لا تقبل الدولة العلية به ، ولذلك حصل السعى فى إزالة مانع الاستئذان ، حتى إذا أُطلقت مصر من هذا القيد ، استلَفتْ بلا حساب لمنفعة الدائنين وسماسرتهم ، لا لمنفعتها ، وازداد بذلك تمكن انجلترا منها . والله كشاف الغيوب ! .

وصل بطرس باشا أمس . ومما تكلم به معى عند العودة من رأس

(١٥١) أورد أحمد شفيق نص هذا الخطاب على النحو الآتى : « ان الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد قرض ، ولكن الحكومة ليس فى نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يُرد إليها ما كان لها ، فى مدة الخديو السابق ، من الحق فى عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان » .

التين ، أنه سمع أن موظفين بالداخلية ـ ذُكرت له أسماؤ هم ـ يحتبون فى الجرائد ، ويدسّون الدسائس . قلت : لا أعلم بذلك . فقال : إن الأولى ترك هذه الجرائد وشأنها ، فإن الاشتغال بها يقرر فى أوهام أربابها أن لها شأناً !

تكلم الخديوى على المائدة أمس فى مسألة سيوه ، وقال : إن الذى جرّأ السيويين على الاستخفاف بسلطة الحكومة ، ما سبق من العفو عن المجرمين منهم ، وتخفيف الضرائب عنهم . وان اللازم إعادة الضرائب كما كانت . قلت : ولكن أغلبهم طائعون ! فأطرق متبسماً تبسم المغلوب !

ثم ذكر البرنس حسين وشكايته من القضاء ، والأحكام التى يصدرها ضده فى قضاياه . وقال إنه يظن[١٥٢م] أن العيب فى محاميه لا فى القضاه .

سألنى الجناب العالى عن كيتنج[١٥٢] ، فقلت : إنه خبيث ، وضع شروطاً صعبة لمن يريد [ص ٨٨٢] أن يكون فى الإرسالية المصرية ، وهى : أن يكون متخرجاً من مدرسة الطب ، وأمضى سنتين بصفة مساعد للتدريس بماهية لا تتجاوز ١٢ جنيهاً ، وعلى شرط أن لا يُؤدى عملاً فى الخارج . وإن كلمته فى صعوبة هذه الشروط ، وأنه يصح أن يقال فيها إنها وضعت لأن تكون مانعاً من الانتظام فى سلك هذه الارسالية ! قال الجناب العالى : نعم ، إنه يشكو ، ويقول : إنك تعرقل مساعيه . قلت : إنه لا يمكننى أن أتركه وشأنه يفعل ما يشاء !

---

(١٥٢) الدكتور كيتنج ، ناظر مدرسة الطب .

(١٥٢ م) يقصد : البرنس حسين .

٢١ أكتوبر سنة ٩٠٩

عدنا أمس جميعاً من اسكندرية ، وجرى حديث عن تعيين العضويين الناقصين بمجلس شورى القوانين . فقلت ــ بناء على اتفاقى مع سعيد من قبل ــ : إن الأليق لهذه الوظيفة هو درويش بك سيد أحمد ، ولبيب بك البتنونى . فعارض كل من بطرس ورشدى فيهما بأن الأول لا يمكنه البحث فى موضوع عام ، والمناقشة فيه ، والدفاع عن رأيه ــ وأن محمود خليل أفضل منه ، لسماجته فى القول (تباتِه !) .

قلت : إن الأمر ليس بالسماجة ! أما حشمت فقال : إن الأفضل تعيين خليل بك إبراهيم . فقلت : إن لدينا ما يكفينا من مرقس سميكة ومقار باشا ، ولا ينبغى أن نزيد الطين بلة بتعيين ثالث لهم ! فسكتَ ، وسكت بطرس معه .

ثم قلت : وإذا كان الأمر كذلك ، فالأفضل تعيين الهلباوى . قال رشدى : إن حسن بك صبرى قال له إنه مرشح لهذه الوظيفة ، ولا يخشى إلا من معارضة البرنس حسين ! وأفتكر أن حشمت عضد[١٥٣] هذا الترشيح . فقلت لرشدى ، وكررت القول : هل قال لك ذلك حسن صبرى ؟ قال : نعم . فلم أبد استحساناً ولا استقباحاً . وقال بطرس : إنا نريد شخصاً يعرف لغة أجنبية ! وفضلَ اسماعيل[١٥٤] البرعى على درويش بك . ويظهر لى أنه قال ذلك ، لا لأنه يعتقد هذا الاعتقاد ، بل لكى يستميل سعيد إلى المعارضة فى درويش بك ـ فيما يظهر !

---

(١٥٣) فى الأصل : « عضض » ، وهو خطأ املائى . ويلاحظ أن سعد زغلول أملى هذه الكراسة .

(١٥٤) يقصد : إسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال (انظر ترجمته فى الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣)

ثم جرى الكلام فى قنال السويس ، فرأيت من بطرس الميل إلى استحسانها . فقلت : أرجو أن تلتفت الى هذه المسألة بنوع خاص ، لأنها دقيقة ، والكلام فيها كثير .

قلت لبطرس ــ وكان دفع الجواب على إفادة الصدارة العظمى بخصوص الاستقراض ، إلى رشدى ليترجمه للغة الفرنسوية ـ : « انى لا أفهم فتح باب هذه المسألة الآن ، مع كون مصر ليست فى حاجة إلى الاستقراض ! قال إنه لا فائدة من ورائها [ص ٨٨٤] والمخابرة فيها نظرية محضة .

وقد استقبله على محطة مصر ، السير إلدون غورست والمستشار المالى(١٥٥) وقليل من الوطنيين وأقاربه . ولوحظ عدم مجىء المحافظ ولا وكيله ، ولا الحكمدار ولا وكيله !

يوم ٢١ أكتوبر(١٥٦) :

زارنى اليوم بطرس فى الساعة واحدة بعد الظهر ، وبيده تلغراف عن وصول الجناب العالى إلى رودس ، واستشارنى فى اعلانه بالجرائد . فقلت : يلزم نشره . ثم سألته عن حال غورست ، فقال : إنه عظيم الاستياء ، وإنه تكلم فى كتابات الجرائد ، ومن يخالط أربابها ــ مما سنتكلم على تفصيله بعد .

ثم قال انه(١٥٦م) تكلم معه ، وكذلك المستشار المالى ، فى مسألة قنال السويس . وحاصلها أنه يراد إعطاء الحكومة من الشركة مبلغ أربعة مليون جنيه ، ثم ثلاثة ونصف فى المائة من أرباح القنال ، ثم

---

(١٥٥) المستشار المالى هو بول هارفى Harvey .

(١٥٦) هكذا فى الأصل ، وتبدأ من هنا كتابة سعد زغلول بخط يده على امتداد صفحات ٨٨٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ (حتى منتصفها تقريباً) .

(١٥٦ م) أى : غورست .

تـزداد هـذه القيمـة إلى ١٢ فى المـائـة ، وذلـك لغـايـة انتهـاء مـدة الامتياز[١٥٧] ـ الذى يلزم اطالته بمقدار ما مضى من مدته[١٥٨] . وفى نهاية هذه المدة تكون[١٥٩] الأرباح مناصفة بين الشركة وبين الحكومة . ولا يكون للحكومـة حق ـ لقاء ذلـك ـ فى الأرباح إلا إذا زادت عن خمسين مليونـا[١٦٠] ، فإذا زادت عن هـذا المبلغ أخذت الـزيادة إلى مائة ، فإن تجاوزت الأرباح مائة مليون قُسمت الزيادة منـاصفة بـين الاثنين[١٦١] .

قـال بطرس : ولقـد عارض المسـاهمون فى أول الأمـر فى هـذه الشـروط ، ولكنهم عادوا فقبلوا . ومن حيث أن مصـر لا يمكنها أن تستقل عنهم ، وأنها[١٦٢] ، لموقعها الجغرافى ، ولسابق تاريخها الدال على أنها كانت على الدوام تابعة ، ولغفلة أهلها ــ فإن هذه الشروط أحسن لها ، وأوفق لفائدتها ، وربما حدثت اختراعات تقلل من أرباح القنال ــ البالغ قدرها فى السنة مـائة وخمسـين مليون [ص ٨٨٥] فرنك فى العام ـ فلهذا يتراءى أن الاتفاق المعروض فى خير مصر . ولقد دفع لى المستشار المالى نسخة منه ، ويراد الفصل فى هذه المسألة على وجه

---

(١٥٧) كانت مدة الامتياز تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ .

(١٥٨) أى إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ . وكان قد مضى على مدة الامتياز أربعون عاماً .

(١٥٩) أى فى فترة مد الامتياز ، وهى أربعون عاماً .

(١٦٠) أى أنه إذا كان صافى الأرباح السنوية ٥٠ مليون فرنك أو أقل ، يكون كل المبلغ للشركـة ، ولا تحصل الحكـومة المصـرية عـلى شىء . وفى الأصل : « مليون » بدلا من « مليونا » .

(١٦١) أى أن المناصفة فى الأرباح فى فترة مد الامتياز لا تتم إلا إذا زاد الربح على مائة مليون فرنك .

(١٦٢) فى الأصل : « انها » .

السرعة ، لأن مجلس الشركة يريد ذلك . وأشار ، فى أثناء حديثه ، إلى أن الشركة لا تريد أن تدفع الآن مبلغ الأربعة مليون جنيه ، لأن ذلك يضايقها ، ويؤثر تأثيراً محسوساً فى فوائد الأسهم[١٦٣] .

قلت : إن المستشار يريد أن يتخذ السرعة فى كل مسألة وسيلة لحلها على حسب ما يراه !

ولقد طلبتُ[١٦٤] منه ـ اذا كان من الممكن ـ أن يطلعنى على الشروط التى دُفعت اليه . فقال : إن المستشار المالى سيحضر لديه غدا ، للمناقشة فيها .

فى ٤ اكتوبر :

أمس ورد علىَّ تقرير المستشار المالى عن قنال السويس ، وقد تضمن أسفه على كون جيل مصر الحالى محروما من التمتع بفوائد

---

(١٦٣) أورد سعد زغلول فى صفحة ٨٨٣ المقابلة لصفحة ٨٨٤ الحسبة الآتية :

المبلغ المتكون بعد ٥٤ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٣٠٠ ألف ٧,٢٠٠,٠٠٠

المبلغ المستهلك بعد ٤٥ سنة بدفعة سنويةمقدارها ٩٠٠ ألف ٢٠,١١٠,٠٠٠

٦٢,٨٠٤,٠٠٠

وقد عملت هذه الحسبة بمعرفة أحد العارفين بفن المحاسبة ، وينتج منها أن ما تتحصل عليه الحكومة بعد ٥٤ سنة من جميع المبالغ التى تدفع إليها ، قيمة تنازلها عن الإيراد مدة خمسة وأربعين ، وعن نصفه إلى ما شاء الله لا يزيد عن مبلغ إثنين وستين مليون (   )* وثمانمائة وأربعة آلاف ، وهو مبلغ زهيد يكاد أن لا يوازى قيمة الإيراد السنوى سبع سنوات ، على أن فائدة هذا المبلغ السنوية باعتبار ٣ ونصف فى المائة .

* كلمة غيرمقروءة ، ويلاحظ أن الاجمالى الذى أورده سعد زغلول خاطىء ، كما أن الرقم الثالث معاد عليه فى الألوف ، وقد يقرأ ١٤٠ الفا او ٧٤٠ الفا .

(١٦٤) أى طلب سعد زغلول من بطرس غالى .

القنال ، مع كونه تحمل جزءا عظيما من نفقاته وأتعابه . وقال إن الاقتصاد يدعو إلى النظر فى طريقة تجعل هذا الجيل يستفيد منه ، ويتقى خطرات المستقبل ، لأنه ربما حدثت اختراعات أبطلت الحاجة الى البحار فى الأسفار ـ مثل الطيارات ـ وكذلك يخشى على مصر ـ وهى ضعيفة ـ اذا عادت إليها ملكية القنال ، أن لا تستطيع الدفاع عنه ، وفى امكان الدول أن يقروها على القبول بحرية المرور فيه . كما أن فى امكان الشركة أن تخفض عوائد المرور تخفيضا باهظا لا تستطيع [ص ٨٨٦] مصر رفعه مِن بَعْدُ . قال : ولذلك حصلت مخابرات فى هذا الخصوص من السنة الفائتة ، ووُضع مشروع ابتدائى من مقتضاه أن تأخذ مصر من الشركة ثلاثة مليون جنيه ، وأن تَقبل مد مدة الامتياز بمقدار المدة الماضية ، ويكون لها فى نظير هذا التمديد ذلك المبلغ ، ثم ٢ فى المائة من أرباح القنال لغاية سنة ٢١ ، ثم أربعة لغاية سنة ٣٠ ، ثم ستة فى المائة لغاية سنة ٤٠ ، ثم ٨ فى المائة لغاية سنة ٥٠ ، ثم ١٠ فى المائة لغاية ستين ، ثم ١٢ فى المائة لغاية سنة ١٩٦٨ . وأن يكون للحكومة بعد ذلك نصف الايراد وللشركة النصف الآخر لغاية سنة ٢٠٠٨ .

وقال إن [١٦٥] الشركة لم تقبل بهذا المشروع ، اذ لم تجد فيه ضمانة كافية لحصولها على المبالغ التى تكون دفعتها . ولذلك وُضع مشروع آخر من مقتضاه أن تدفع الشركة ـ على أربعة أقساط متساوية ـ أربعة ملايين جنيه [١٦٦] للحكومة ، وأن تدفع ـ فوق ذلك ـ اعتبارا من سنة ١٩٢١ المائة أربعة من مجموع أرباح القنال لغاية سنة ١٩٣٠ ، ثم يزاد هذا المبلغ ٢ ٪ لغاية سنة ١٩٤٠ ، ثم يزاد ٢ ٪ لغاية سنة

---

(١٦٥) فى الأصل : « وأن » .
(١٦٦) فى الأصل : جنيها.

١٩٥٠[١٦٧] ، ثم ٢ ٪ لغاية سنة ٦٠ ، ثم ٢ ٪ لغاية سنة ٦٨ ، ثم بعد ذلك تقسم الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ ـ على شرط أن لا يَنقُص نصيب الشركة عن مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فى السنة . ويُظَن أن الشركة تقبل بهذا المشروع ، ويرجو أن مجلس النظار يصدق عليه ، لما فيه من الفائدة لمصر[١٦٨] .

تكلمت الجرائد الأوروبية فى هذا المشروع ، ولكنها لم تنشره تماما . ويظهر أن الذى كان اتصل لعلمها هو المشروع الأول . وتناقلت الحديث فيه الجرائد الوطنية ، فخطأته جرائد الحزب الوطنى ، وطلبت من الحكومة رفضه . وكذلك « الجريدة » . أما « المؤيد » فانه ابتدأ بالاعتراض عليه ، ثم تقهقر . ولا تزال الجرائد تكتب فيه ، والناس يتحدثون به . ولكنهم لم يكونوا عالمين بحقيقته ، ولم يبلغ منهم الاهتمام به الى الساعة الحاضرة (صباح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩) ، ولم يسألنى فى شأنه سائل من تلقاء نفسه ، الا هلباوى بك .

[ص ٨٨٨]

وقد قرأته لأول مرة مع سعيد ، ولم نتمكن من الوقوف على حقيقته تمام الوقوف ! ولم نكن نعلم حاجة مصر الى النقود ! فذهبنا الى رشدى باشا وحشمت باشا فى منازلهما ، ودعوناهما للاجتماع معنا للمداولة فيه . فاجتمعنا مساء أول أمس وأمس ، ورأينا أن حشمت ليس أكثر علما به منا ، ولا رأى له فيه ، ولا علم لديه بالمخابرات التى جرت بشأنه ، وقد وُزع عليه تقرير المستشار كما وزع علينا .

---

(١٦٧) كتبت فى الأصل سنوات : ١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ على النحو الآتى : ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ وهو زلة قلم .

(١٦٨) انتهى هنا الجزء المكتوب بخط سعد زغلول .

ثم وزعت علينا قائمة ببيان الوجوه التى سيُصرف فيها مبلغ الأربعة ملايين جنيه ، فتبينا من هذه القائمة أن السودان سيصُرف عليه من هذا المبلغ اثنين مليون جنيه ونصف ! ومليون لأعمال الرى ، ونصف مليون للسكة الحديد .

أما رشدى فظهر أنه من أنصار المشروع ، وأما حشمت فليس له رأى ، وأما سعيد فانه غير ميال اليه ، ويرى أنه لا يصح الموافقة عليه .

ولقد تكلمت معهم بهذا المعنى ، وأن المشروع ، اذاكان من الجهة المالية غير مضر بمصر ، فانه لا حاجة اليه ، ولا يصح أن تبيع مصر ملكها لصرف ثمنه على مِلْكٍ(١٦٩) ـ إن لم يكن كله لغيرها ، فليس لها فيه الا النصف ! وإن حكومة السودان ، ان كانت محتاجة لنقود ، فما عليها الا أن تستلف النقود باسمها ! واذا احتاجت لضمانة ، فمصر أو انجلترا تضمنها .

ولقد كنا أمس عند بطرس باشا بالخارجية ، وحضر روكاسيرا ، فتكلمت بهذه اللهجة ، فكان جواب بطرس ان على شعراوى تكلم معه فى عدم مناسبة بيع القنال لفائدة السودان ، وأن المادة ١٦ من عقد الامتياز تدل على أن للشركة حق تجديده ـ فانها بعد أن نصت على أن القنال يعود لملكية الحكومة عند انتهاء المدة المحددة للامتياز بشرط أن تدفع للشركة قيمة المواد والأدوات ، قالت : ومع ذلك اذا حفظت الشركة الامتياز ، فنصيب الحكومة فى الأرباح يكون عشرين فى المائة ، ثم يزداد نصيبها خمسة عند كل تجديد ، ولكنه لا يصح أن يتجاوز ٣٥ ٪ .

قال روكاسيرا : ان الشركة لم تتمسك بهذا فى مخابراتها ، [ص ٨٨٧] وان كان له وجه . ولا يبعد أن تحكم المحاكم به .

---

(١٦٩) يقصد السودان .

قلت : ان هـذا وجيه ، ومن المـرجح أن تحكم المحـاكم بمقتضاه ، خصوصا وأن هذه المحاكم تكون ميالة للشركة . ولقد وجدت الاشارة الى هذا المعنى فى التقرير الذى قدمه المستشار المالى ، حيث قال: وربما كان مفيدا استلفات النظر الى أنه ـ عند تحرير العقد الأولى للامتياز ـ لوحظ امكان التجديد ، اذ اشترط أنه « اذا حفظت الشركة الامتياز لمدد متتابعة ، فان حصة الخمسة عشر فى المائة المشروطـة للحكومـة المصرية تبلغ فى المـدة الثانيـة عشرين فى المـائة ، ثم ٢٥ ٪ فى المـدة الثالثة ، وهكذا على هذا المنوال تزداد هذه الحصة خمسة فى المائة لكل مدة من غير أن تتجاوز فى جميع الأحوال ٣٥ ٪ من صافى الأرباح » . ومن العبث أن نقـول إن هذه شـروط يمكن للحكومـة المصـريـة أن لا تقبلها . وبما أن الكلمة الأخيرة فى التجديد لها ، فانها يمكنها أن تعلق القبـول به عـلى ما تـريد من الشـروط ، وللقومبـانية أن تتنـازل عن التجديد ، اذا رأت هذه الشروط غير ملائمة لها .

ولقد أثرت علىّ هذه المسألة تأثيرا عظيما ، وبت أفتكر : لماذا أن الشـركة لم تتمسـك بهذا النص ؟ ولمـاذا أورده المستشار فى تقـريره ؟ فأخذت أبحث فى الاتفاقات التالية ، فعثرت فى المجموعة العموميـة لمسيـو جـلاد ، من سنـة ١٨٤٩ لسنـة ١٩٠٨ ، عـلى اتفـاقيـة [ص ٨٨٩] انعقدت بين اسماعيل باشا ومسيو دولسبس بناريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، وورد فى المادة ١٥ منها ما نصـه : « تقرر بصفـة تفسيرية أنه فى نهاية مـدة التسعة وتسعـين سنة المقـررة لامتياز قنـال السـويس ، وعند عـدم وجود اتفـاق جديـد بين الحكـومة المصـرية والشركة ، ينتهى الامتياز حتما من نفسه » .

[ص ٨٨٨]

قال روكاسيرا(١٧٠) : ان الحكومة لا تريد أن يَعقد السودانُ سلفة باسمه ! فقال رشدى : ان شركة انجلترا فى السودان صورية(١٧٠م) ، جُعل الغرض منها التخلص من الامتيازات الأجنبية . قال بطرس : والدولة العلية لم تقر على هذه الشركة (١٧١)لغاية الآن . ثم انفض المجلس على غير طائل .

وقد أخبرنى سعيد بأن شيتى سأله فيما اذا كان المشروع يصادف استحسان الأمة ، اذا تخصصت المبالغ الناتجة منه لتخفيف الضرائب ؟

[ص ٨٨٧]

وأخبرنى سعيد أن « شيتى » من رأيه أخذ رأى الجمعية العمومية فيه . واستشرنا النصوص ، فوجدنا أن ذلك جائز . ثم تكلم سعيد مع بطرس فى هذا الخصوص ، فسخر بهذه الفكرة !

ثم إنه قال ـ فى جلسة أخرى ـ إن الانجليز ساخطون كلهم على

---

(١٧٠) فى الأصل : « وقال » . والكلام هنا امتداد لكلام روكاسيرا فى اجتماع النظار عند بطرس باشا بالخارجية ، الذى حضره روكاسيرا . وقد قطعه سعد فى الصفحة المقابلة (٨٨٧) بالاضافات التى سلف ذكرها فى المتن .

(١٧٠ م) يقصد : شركة انجلترا لمصر فى حكم السودان .

(١٧١) يقصد أن الدولة العثمانية لم توافق على الاتفاق الثنائى بين مصر وانجلترا فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذى اشتركت به انجلترا فى إدارة السودان .

« شيتى » ، ويقولون إنه هو الذى ألفت فكر سعيد الى الجمعية العمومية . ويتهمون سعيد بترويجها .

[ص ٨٩٠]

وعلمت من بطرس ان المخابرة فى هذا الموضوع جارية من مدة ، وأنه كان يتراسل فيها مع المستشار المالى وهو فى أوروبا . أما الخديوى فانه كان تكلم معنا فى هذا الخصوص ، ورغب الينا بحثه ، وكلف حشمت بوضع تقرير لنا عنه . وأحسسنا منه أنه إن لم يكن غير ميال له ، فانه خالى الذهن منه . ومع ذلك فمن الجائز أن نكون مخطئين فى احساسنا ، وأن يكون متفقا عليه من قبل !

تكلم معى المستشار أمس فى وضع طريقة للأسئلة التى يوجهها مجلس الشورى للنظار ، فقلت : ان هذه المسألة ليست خاصة بالمعارف وحدها ، بل هى عامة لجميع النظارات ، وتتعلق[١٧٢] بعلاقة الحكومة مع مجلس الشورى . ومن المعلوم أنه يلزم الجرى فى هذه المسألة على الطريقة المتبعة فى البلاد الشوروية . وتكلمت مع بطرس فيها ، فقال إنه مشتغل بها .

علمت أن بطرس تكفل بكمّ أفواه الجرائد عن التكلم فى مسألة القنال .

فى يوم الأربع ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩ ، حضر مغربى[١٧٢م] فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقال إنه أخبر المستشار ــ من يومين ــ بما أمرتم به من قبول التلامذة ، الزائد سنهم عن ١٧ سنة ، فى المحلات الخالية .

(١٧٢) فى الأصل : « ويتعلق » .

(١٧٢ م) هو محمد على المغربى ، مدير أقلام عربى نظارة المعارف (أنظر ترجمته فى الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٧١ حاشية ٢٨١ .

ثم تكلم فيها معه أمس ، فدخل عندكم[١٧٣] للكلام عنها . ثم انختمت الجوابات المختصة بها ، وأرسلت للبوستة . قال : فسألنى المستشار عما اذا كان من الممكن سحبها ؟ وأرسلنى الى سعادتكم قائلا : كيف يمكن قبول هؤلاء ، مع أن كلا من بطرس باشا والسير غورست سألاه عما اذا كان قبل بعض التلامذة ممن زاد سنهم عن الحد المقرر ؟ فأكد لهما عدم حصول ذلك . فأمرته بالانصراف . وكان حشمت باشا حاضرا ، غير أنه لم يلتفت جيدا لهذه العبارة .

ثم احضرت[١٧٤] المستشار يوم الخميس ، وتكلمت معه فى هذه المسألة بأنى ــ على ما أتذكر ـ فاتحته فيها ، واتفقت معه عليها ، على أن المسألة مقررة من قبل بما تقرر فى نظيرها ـ فى العام الماضى ــ تقريرا صُدق عليه بهيئة مجلس المعارف الأعلى . فقال : ولكن اذا وضعت قاعدة يلزم اتباعها !

قلت : إن القاعدة متبعة ، وإنك اذا أردت سحب الجوابات من البوستة ، فانى أوقف ارسالها حتى أُنهى هذه المسألة مرة واحدة ، لأن بطرس وغورست اذا كان من رأيهما عدم قبول أحد ممن زاد سنهم عن المقرر ـ مع وجود محلات خالية ـ فانى لا أقبل بهذا الرأى مطلقا ، لما [ص ٨٩١] فيه من تعطيل التعليم ، والتضييق على الناس فيه . واذا سهل عليك أنت أن تفعل ذلك لكونك أجنبيا عن الأمة ، فليس هذا من السهل علىّ ، لأن الضرر فيه عائد على أهلى وأقربائى وأنسبائى وأصدقائى وبنى وطنى . ودعوت مغربى لكتابة[١٧٥] تلغراف بتوقيف الجوابات ! فقال : لا أريد ذلك . قلت : وما الذى تريده بعد هذا ؟

---

(١٧٣) أى : فدخل المستشار عند سعد زغلول .

(١٧٤) فى الأصل : « فأحضرت » .

(١٧٥) فى الأصل : بكتابة .

وطال الكلام على هذا المنوال ، وأخذ ينكر شيئا فشيئاما قاله لمنربى .
ثم انتقلنا للكلام فى موضوع آخر .

وذهبت الى بطرس منفعلا ، وسألته فيما اذا كان سأل حقيقة هذا السؤ ال لدنلوب ؟ فقال : هذا غير حقيقى ، وانما سألته فيما تطعن فيه الجرائد فى قبول المقيدين وغير المقيدين . قال : ومن رأيى قبول من زاد سنهم عن المقرر ما دامت هناك محلات . فحكيت له جميع ما جرى بينى وبين دنلوب بالحرف الواحد .

ثم ذهبت فى اليوم التالى — ٢٨ أكتوبر — الى السير إلدن غورست ، وقصصت عليه كذلك كل ما جرى ، وزدت بأنى مستاء جدا من هذه الحالة ، التى لا أستطيع صبرا عليها. فقال : إن عندك حقا فى الموضوع ، ولكن كان يلزم ـ عند الاستثناء ـ استئذان مجلس المعارف الأعلى واضع هذا القرار !

قلت : إن الانجليز يتهموننا بأننا لا نطبق روح القانون ، وانما نطبق حروفها ، ثم إذا أردنا أن نطبق روحها نتهم بمخالفة نصوصها ! فالقرار ـ الذى اشتركت فى وضعه ـ مبنى على مسألة المحلات . ونفس المجلس ـ الذى وضعه ـ فسره بهذا التفسير . فلم يكن ، بعد هذا التفسير ، من حاجة لعرض هذه المسألة عليه مرة أخرى ، وانما يلزم تطبيق القرار بالمعنى الذى فسره به .

ودفعت له المذكرة ، التى كنت قدمتها لمجلس المعارف الأعلى ، والقرار الصادر منه بالتصديق عليها برمتها ، فقرأهما ، وأمعن النظر فيهما طويلا ، ثم قال : إن الحق معك .

قلت : أما من جهة الطريقة التى جرى عليها فى هذه المسألة ، فسيئة جدا ، ولا يمكن التوفيق بينها وبين قولك لى ـ فى زيارة القدوم ـ : إنك لا تحب أن نكتسب ميل الجمهور الينا بالطعن عليكم ـ

لأن الكلام مع مدير الأقلام ، بالطريقة التى تكلم المستشار بها ، لا يُؤمن معها اشاعة الأمر ، وعند ذلك يرى الناس أنى أجاهد فى نفع أبناء وطنى ، وأن الانجليز ـ الذين يمثلهم دنلوب فى المعارف ـ يعارضون فى ذلك !

ثم قلت(١٧٥م) : وليست هذه المسألة أول ما ارتكبه(١٧٦) من المنغصات ، بل هناك مسائل كثيرة لا يسع الوقت لشرحها ، ولم أرد أن أصدعك بعرضها عليك فى حينها .

[ص ٨٩٢]

ثم حكيت له مسألة بويد كاربنتر وسوانسون ، المختصة بعرض الميزانية علىّ ابتداء قبل عرضها رسميا ـ من أولها الى آخرها ـ ومسألة تجسسه مع السكرتير ، وسؤاله عمن يكتب لى بعض الكتابات الى تتضمن بعض الملحوظات ، ومسألة إعراضه عن الحضور الىّ عندما أرسلت اليه بعض الحجاب فى السنة الماضية !

فقال : إنه رجل لاذوق عنده ، ولكن هذه طبيعته ، والطبع لا يتحول . وكثير من الانجليز يشكون منه أيضا ـ غير أنه على جانب من المعرفة .

قلت : إنه لم يجعل لى فرصة تمكننى من الانتفاع بهذه المعرفة : يريد إلغاء اللجنة العلمية الادارية ، مع أنه هو السبب فى تعطيل أعمالها ، لأنه يمكث الساعتين والثلاثة يتكلم ـ بلا طائل ـ فى موضوع لا يحتاج لأزيد من دقيقة أو دقيقتين ! ويمكنك أن تسأل فى ذلك ولز وكاربنتر . ومن حسن ادارته أن يأتى بالكتبة ـ بعد الانصراف ـ

(١٧٥م) فى الأصل : « قلت » وقد أضفنا « ثم » .
(١٧٦) أى : دانلوب .

لانتظاره ، ولا تريد المالية أن تدفع لهم أجور العربات التى يعودون بها للنظارة ، بحجة أن عودتهم إنما هى لتتميم الأعمال التى كان يلزم تتميمها فى زمن الاشتغال ! على أنهم لا يعودون لتتميم شغل بدءوه[١٧٧] ، وانما ليكونوا تحت تصرف جناب المستشار ورهن اشارته ! فناقش غورست فى استحقاق هؤلاء الكتبة لأجرة العربات من الجهة المالية .

وأخيرا قال : إنى سأكلمه فى هذا الخصوص ، وهذا الكلام يستدعى أن أقول له الوقائع التى سردتها . قلت : وأنا أريد ذلك ، لأنى ضقت صدرا ، ولا يحسن بعد ذلك أن أسكت . وانصرف بعد أن قال لى : إن أبوابى مفتوحة فى كل وقت أمامك ، وكل خلاف عرض أنا مستعد لسماعه . فشكرت له وانصرفت .

وأخبرت بطرس بجميع هذه المفصلات ، فقال : حسنا فعلت . قلت : يلزم الالتفات لهذه المسألة ، لأنى وصلت الى حد لا أستطيع معه الصبر .

انصرفت من عند غورست فى الساعة ١١ وثلث الى نظارة الخارجية ، حيث اجتمع اخواننا ليشرح لهم المستشار المالى مسألة القنال . فأعاد لى ما شرحه عليهم ، ووجهت اليه بعض الأسئلة ، ولكنه تبرم منها ، ولم تكن أجوبته مقنعة. وقال ـ عند توجيه بعض الأسئلة ـ بأنكم تلفتون نظر الجمهور اليها ! فقلت له : ما معنى ذلك ؟ قال بطرس : إن الجمهور هو الذى يُلفتهم الى مثل هذه الاعتراضات . وجاء فى حديثه قوله : ان الخطة التى سلكتموها ، خطة معارضة . قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكنها [ص ٨٩٣] خطة بحث وتنقيب ، وهى خطة يجب أن ترتاح اليها ، لأن قيمة عملك تظهر بها

---

(١٧٧) فى الأصل : « بدأوه » .

أحسن مما تظهر بالتصديق عليه من غير بحث ولا تنقيب .

وفى أثناء ذلك ورد تلغراف بوصول الجناب الخديوى على تخت المحروسة ، فانفضت الجلسة . وسافرنا لمقابلته ، وحصلت مبادلة آراء فى موضوع القنال ، وما قال المستشار ، فسخرت منه كثيرا .

ولما وصلنا الى سيدى جابر ، سألت معاون المحطة عن محل وجود الخديوى ، فقال إنه بالمنتزه ، وإنه هو استلم تلغرافا من أحمد بك صادق يكلفه فيه بأن يخبرنا أن نتوجه للتشرف بالمقابلة غدا صباحا ! وقد كنا غيرنا ملابسنا ظنا بأن المقابلة ستكون عند وصولنا . فوجم بطرس لهذه الطريقة ، وقال : انه يجب علينا التملق أحيانا ! وتكلمت أنا وسعيد فى هذا الشأن ، وتأسفنا منه .

وحصل بينى وبين رشدى مناقشات طويلة جدا فى موضوع المشروع . ورغما عن قوة الحجج التى أقمتها له ضد المشروع ، لم يتحول عن قوله : إنه مشروع مفيد ، ولا شىء فيه ! وكنت أقول له : إن تصلبك ، وعدم تأثرك بهذه الحجج ـ على خلاف عادتك ـ يدل على أن هناك شيئا آخر يحملك على ابداء هذا الرأى ! وأخيرا صرح بأنه ، وان كان يرى المشروع مفيدا ، يوافقنا على رفضه اذا رأيناه .

وقد اجتمعنا بالمنتزه عند الخديوى ، فتكلم عن سفره ، وانه ممنون منه ، وأن الرياح عاكسته فى العودة . ثم قدم له حشمت باشا مذكرة المستشار المالى فى مشروع القنال ، وأخذ بطرس باشا يشرحها له ، بايراد ما يؤيد المشروع وما يناقضه ، بلهجة معتدلة .

وقد شرحتُ بعض الأوجه المفندة له ، وقلت : إنه لا خير فى بيع القنال لمصلحة السودان ! وان هذه طريقة خطرة . وهناك طريقة لا خطر فيها ، يمكننا أن نسلكها اذا كنا محتاجين للنقود ــ وهى طريقة الاقتراض .

وقد تأثر الجناب العالى عندما سمع أن النقود سيُستعمل منها جزء عظيم فى السودان ، ولكنه كان يلوح منه الميل الى الموافقة عليه ، بعد تعديله بحذف ما يضر منه . وكان سعيد يساعدنى فيما أقول .

وقد سأل الجناب العالى حشمت باشا عما اذا كان وضع حسابا عن المسألة ؟ فأجاب بالسلب ! فوقع ذلك وقعا سيئا . ثم حصل الكلام فى شيتى ، وتعيين خلف له عند نهاية الشتاء الحاضر . فمال الجناب العالى لتعيين هنتر ، وتكفل بالكلام مع غورست فى شأنه . ثم(١٧٨) تعيين قاضى جديد خلفا للقديم فى مجلس الشورى ، ثم تعيين عضو [ص ٨٩٥] آخر مكان البكرى ، وبطرس يريد تعيين عفيفى ، لأن صالح باشا رفض .

[ص ٨٩٤]

ونحن بمحطة المنتزة ـ عند العودة ـ فهمت من رشدى أن امرأة قدمت عريضة للنيابة العمومية بأن هناك جمعية سرية ، تألفت من سبع سنوات ، لمعارضة الحكومة الانجليزية ، وتهييج الرأى العام فى انجلترا على ادارتها فى مصر . وأن الخديوى كان مشجعا لهذه الجمعية ، وبعض الانجليز والوطنيين . وأن لدى هذه المرأة أوراقا تؤيد دعواها (١٧٨م) .

وأن فتحى استلم هذه العريضة من النائب العمومى ـ الذى كان مريضا ببيته ـ وترجمها لمكلرث . وأنه هو عرضها على الخديوى الآن ،

---

(١٧٨) أى : ثم دار الكلام حول .

(١٧٨ م) لعل هذه الجمعية السرية هى التى ورد ذكرها فى مذكرات أحمد لطفى السيد المنشورة تحت عنوان : « قصة حياتى » فى كتاب الهلال عدد ١٣١ ص ٢٦٢، وكان الخديو عباس حلمى محركا لها ، وفيها مصطفى كامل ومحمد فريد .

عند الانصراف . قال : ولم يكن ينبغى لفتحى أن يطلع مكلرث عليها قبل احاطة الخديوى بها علما . فقال بطرس : إنه أطلعه عليها لما بين موزلى ـ المتهم فيها ـ وماكلرث من الكراهة . ودافع عن فتحى بقوة . فقلت لرشدى : يلزم التكلم مع فتحى فى هذا الخصوص . ثم فهمت من رشدى أنه قال للخديوى عما فعله فتحى ، ولكنه ـ فيما يقول هو وسعيد ـ كان مضطرا ، لأن الخديوى أراد أن يحجز العريضة عنده ، فقال له رشدى : إن مكلرث عنده علم بها ، حيث ترجمها له فتحى !

[ص٨٩٥]

ثم تغدينا فى كلوب محمد على ، وعدنا الى الأوتيل فى الساعة الرابعة ، واستلم كل منا تلغرافا من على باشا شعراوى وشركاه ، بطلب عرض المشروع على الجمعية العمومية .

ثم اجتمعنا عند الرئيس فى أوتيل آيات . وكان سعيد باشا قد عرض التلغراف ، الوارد اليه ، على الجناب العالى ، وتكلم مع جنابه بمناسبة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، وعدم التساهل فى الأمر فأرسل شفيق الى رئيس النظار ، بأن يتدبر فى العواقب ، ويجتهد فى حل المسألة على وجه مرضى .

فاتفقنا على وجوب العمل على عرضها على الجمعية العمومية . وقال بطرس : إن كل واحد منا يقول لمستشاره إن رئيس النظار عرض المسألة على الخديوى ، بما لها وما عليها ، ولم يظُهر الخديوى شيئا ضد المشروع ، ولكنه يمكن أن يكون أميل الى قبوله من رفضه ، غير أن أقوال الجرائد والتلغرافات المتتالية من الجهات المختلفة أثرت فيه نوعا من التأثير على ما يظهر . وإنه هو سيقابل غورست غدا مساء ، ويجتهد فى اقناعه ، بمناسبة عرض المشروع على الجمعية العمومية .

وكلف سعيد بأن يتخلف لمقابلة الخديوى ، واستمالته لهذا الأمر ، فعاد سعيد الى مصر بوابور الصعيد . وأخبرنى أمس - ٣١ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بأن الخديوى ميال لهذا الأمر .

ثم ورد على بطرس كتاب فى الساعة ٩ مساء أمس من غورست ، يدعوه فيه لمقابلته . فجلس معه نحو ساعة وعشرين دقيقة ، يُقيم له الحجة بعد الحجة على وجوب عرض المسألة على الجمعية العمومية . ومما قاله له : إنه لا يحسن أن الجمعية العمومية للشركة تُستشار فى هذه العملية ولا تستشار الجمعية العمومية للأمة المصرية فيها ! ومن المحتمل القريب أنها ترفض المشروع ، ولكن ذلك أرضى للرأى العام ، وأليق بالحكومة .

فألان هذا الكلام وغيره من تصلبه ، وأدخل التردد فيه ، فوعده بالقبول ، بعد مقابلة المستشار المالى والجناب العالى . وفى الساعة واحدة بعد الظهر حضر المستشار المذكور ، وأخبر بطرس باتفاق غورست معه على عرض المشروع على الجمعية العمومية ، وطلب أن تصدق الحكومة عليه أولا ، وتعلق أمر تنفيذه على تصديق الجمعية العمومية .

فرأينا ــ من جهة ــ أن يسافر سعيد لاخبار الخديوى بذلك ، حتى لا يتمكن غورست من استمالته الى غير ذلك . وخشية أن يظُن الظنون بكثرة تردد سعيد بين مصر واسكندرية ، اتفقنا على أن يظهر أن السبب فى ذلك مرض بنته ! وأنه ــ اذا تم الاتفاق بينه وبين الخديوى ــ [ص ٨٩٦] يرسل الىّ تلغرافا بأن صحة بنته فى تحسن . وقد ورد هذا التلغراف منه فى نحو الساعة العاشرة مساء ، وبلغته لبطرس فى التلفون .

وقد اعترضت على طلب المستشار المالى تصديق الحكومة ابتداء ،

فقلت : إننا نخشى اذا فعلنا ذلك ورفضت اللجنة العمومية ، أن نُلزم بتنفيذ المشروع ، لأننا نكون قد صدَّقنا عليه ، واعتبرناه نافعا لمصر . ولكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الموضوع استشاريا ، فلا محل للارتباط برأيها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان تصديقنا على المشروع يخالف الجارى فى أخذ رأى مجلس الشورى والجمعية العمومية . على أنه يجعل مركزنا حرجا جدا أمام الأمة ، لأننا نكون قبلنا شيئا تعتبره مخالفا لمصلحتها ، وكتبنا ـ بهذا التصديق ـ عهدا على أنفسنا أن ندافع عن المشروع ونُروِّجه ، ونسعى بكل طريقة لدى الجمعية العمومية للتصديق عليه .

فبعد أن استخف بطرس ـ بادىء الأمر ـ بهذا الرأى ، تردد فيه ، وكلف سعيد بأن لا يقول شيئا عنه للخديوى .

ولقد أُعجبت بسير بطرس فى هذه المسألة أخيرا ، وأظهرت له ذلك أمام اخوانى . ثم اجتمعنا فى الساعة ٤ بعد الظهر ، واستمر اجتماعنا الى الساعة ٨ ، نتجادل ونتناقش .

فاتنى أن أذكر أن اسماعيل باشا سرى ـ الذى كان غائبا مع الخديوى ـ حضر أول اجتماع لنا أمس ـ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ـ عند بطرس ، فقال بطرس : إنى معتقد ـ بذمتى ـ أن المشروع نافع ، ولكن الناس لا يشعرون ! فقال سرى : إنه عظيم جدا ! وقال رشدى ما يقرب من ذلك . فقلت : إنى أعتقد العكس على خط مستقيم ، وانه مشروع مضر جدا .

ثم بعد ذلك قلت لسرى : هل قرأت المشروع وتمعنت فيه ؟ فقال : إنى ألقيت عليه نظرة سطحية ! قلت : ولماذا تعجلت بالحكم عليه قبل التمعن فيه ؟ وأبديت له شيئا من مضاره ـ كمسألة تحمل

الديون المنعقدة قبل انتهاء الامتياز الحالى ، وتحمل المعاش . فقال : إنه يلزم تعديل هذا

وفى الجلسة التى انعقدت فى الساعة ٤ ، تناقشنا طويلا ، وامتنع حشمت أن يبدى رأيا ، حتى ألزمنى أن أقول له : إنى متعجب من شدة حذرك ! أليس فيكم غير متبصر غيرى ؟ لماذا أبدى جميع فكرى أمامك ، وتخشى أن تقول شيئا من فكرك لى ؟ فلم يزده هذا الا اصرارا على الاحتراس

أما رشدى ، فكان مناقضا لى على خط مستقيم ، يُظهر الاعتقاد بأن المشروع نافع جدا لمصر ، وأنه لازم للصرف على السودان وغيره من المنافع العامة فى مصر ، وأن المبلغ الذى يصرف على السودان ليس ضائعا ، بل هو فى منفعتها ! [ص ٨٩٧] ويقول : إن الحكومة الانجليزية تسترد جميع المبالغ التى نكون صرفناها على السودان ، بعد إزهاره وإثماره .

ولقد كنا نظن أن ميزانية تفتيش المشروعات - الذى كان فيه اسماعيل باشا سرى قبل تعيينه ناظرا - جزء من الميزانية الاعتيادية ، وأن هذه الميزانية يمكن استعمالها فى الأعمال المقال بلزوم مباشرتها فى الوجه البحرى . فسألنا اسماعيل باشا سرى عن ذلك ، فقال : ان ميزانية هذا التفتيش كانت من الاحتياطى . فكانت هذه العبارة من بواعث الفرح الشديد لدى رشدى ، وكان كمن انتشل من حفرة !

وفى أثناء ذلك حضرت جريدة المؤيد ، فقرأت بها مقالة جاء فيها اعتراض رأيته مهما ، وهو أن ضمانة مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك للقومبانية(١٧٩) كل سنة ، يُسَهل عليها أن تخفض رسوم المرور الى حد

(١٧٩) القومبانية ، وقد ورد ذكرها كثيرا فى المذكرات ، معناها الشركة - أى شركة قنال السويس . وهى تعريب لكلمة Company .

لا تستفيد معه الحكومة شيئا ، وحينئذ نكون وقعنا بذلك فيما فررنا بالمشروع منه ! فتداولنا فى هذا الاعتراض ، وأشبعت الكلام فيه ، فأثر علىَ رشدى وأحرجه .

وقال اسماعيل سرى ـ بعد ذلك ـ إن المشروع يكون عظيما اذا عدل بالكيفية الآتية : وهو حذف ضمان الحكومة لمبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وعدم ملزوميتها بالديون التى تكون انعقدت لغرض تحسين القنال وموانيه قبل سنة ٦٩ ، وعدم ملزوميتها بمعاشات الموظفين . قلت : إنى موافق لك فى هذا ، لأن معناه رفض المشروع فإن الشركة ترفض المشروع ـ اذا لم يُقبل شرط الضمان . وانصرفنا على أن نعود للمداولة هذا اليوم .

أعجبنى من الناس فى هذه المسألة : أولا ، اهتمامهم بها ، وثانيا ، اتحاد الأحزاب المختلفة على العمل فيها بطريقة واحدة . والمؤيد هو أكثر الجرائد علما بها ، وأدقهم ملاحظة .

أخبرنى سعيد بأن الخديوى قال له : إنى أرى سعدا(١٧٩م) مشتدا ، فالأحسن أن تنصحه ، خشية أن يعاكسوه ونُحرم من خدماته ، لأنه يعطى للمداولة روحا . فقال : إنه محترس،ولكنه يشتد أمام جنابكم بأن يبدى كل أفكاره . قال له : لا بأس من ذلك أمامى ، فله أن يقول ما شاء ، ولكن يلزم أن يحترس فى الجهات الأخرى . فقال له سعيد : وهو كذلك .

أخبرنى سعيد بأنهم يشيعون فى اسكندرية أن حشمت باشا فى مقدمة سعد وسعيد المعارضين فى المشروع ، وانه قال لبطرس : إن الذى يصدق على المشروع ناظر مالية آخر غيرى !

(١٧٩ م) فى الأصل : « سعد » .

وقد كان بلغنى أن الخديوى وبطرس ارتشيا فى هذه المسألة ! فأخبرت بطرس بها [ص ٨٩٨] أمام اخوانى ، وقال سعيد : إنها مشاعة فى اسكندرية أيضا ! فقال بطرس : أحب أن تصل هذه الاشاعة الى آذان الانجليز !

كنا عند بطرس عندما حضر المستشار المالى ، فسرعان ماقطعنا الحديث ، وخرجنا فورا ! فقلت لاخوانى : إنكم تفعلون ما لا يليق بكرامتكم ، وترفعون ـ بخروجكم على هذه الصورة ـ المستشار المالى الى مقام أسمى من مقاماتكم ، وكان اللازم أن نتمهل ، ثم نخرج واحدا بعد واحد اذا أردنا الخروج ، وإلا بقينا(١٨٠) . وبعد ذلك قال رشدى : الأحسن أن ننزل ، حتى لا يظهر أن الخروج كان بسبب حضور المستشار المالى !

حضر أمس عندى رشدى باشا ، وبيده مذكرة أرسلها اليه المستشار المالى بتاريخ ٣٠ اكتوبر (أول أمس) ، ليطلع عليها هو وسعيد وأنا ، وأرسل معها خطابا يقول فيه : إن بعض من لا علاقة له بالحكومة ، كتب هذه المذكرة إليه بشأن القنال ، وهو ، وان كان لا يقاسم واضعها فى المبالغات التى اشتملت عليها ، يرى من المفيد أن يعرضها علينا . هذه المذكرة مكتوبة بأسلوب يشبه أسلوب « برُنيوت »(١٨١) ! ولم أفهم معنى مبادرة المستشار المالى ـ فى كتابه ـ الى نفى أن الكاتب موظف بالحكومة ! كما لم نفهم السر فى كتمان المستشار اسم الكاتب ، وفى جعلها بصفة سرية !

---

(١٨٠) أعتقد أن هذه الفقرة تضيف إلى صورة سعد زغلول لمسة أخرى توضح مدى حرصه على كرامته وكرامة الوزراء الوطنيين فى وجه المستشارين الانجليز ، وهى لمسة جديرة بالتنويه .

(١٨١) يقصد : بـ « برونييت » Sir William Brunyate السير وليم برونييت ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .

وغرض الكاتب من هذه المذكرة ، أن يثبت بأن الحكومة المصرية لاحق لها ـ قانونا ـ أن تتحصل على رسوم من القنال بعد عودته اليها ! لأن القانون الدولى ، الذى قضى بأن حرية المرور تستلزم رفع الرسوم ، يمنع من ذلك ، كما أن الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة فى سنة ٥٤ ، ثم الاتفاق الآخر المعقود بينهما سنة ١٨٦٦ ـ يتضمن تنازل الحكومة عن هذا الحق ! فقال رشدى : إنه غير موافق على هذه المذكرة . قلت : إنه يمكنك أن تقول للمستشار إن هذه المذكرة من أسخف السخافات .

٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس قبل الظهر عند بطرس باشا ، وتناقشنا فى كيفية عرض المشروع على الجمعية العمومية : هل يعرض مُصدَّقا عليه من مجلس النظار ، معلقا تنفيذه على الجمعية العمومية ، أو يكون عرضا بسيطا غير مسفر برأى الحكومة فيه ؟

فذهبت الى الثانى ، وتمسكت به . وقلت : إننى لا يمكننى أن أوافق على الأول ، لأن رأيى رفض المشروع ، لكونه مضرا بالبلاد ، وسوف أعتقد[١٨٢] هذا الاعتقاد حتى ولو صدقت عليه الجمعية العمومية ـ [ص ٨٩٩] إلا اذا ظهرت[١٨٣] أدلة توجب تحويل هذا الاعتقاد !

فقال بطرس : إنه لا فرق بين الأمرين ، لأن تحويله من الحكومة على الجمعية العمومية يعد تصديقا عليه ! . وقد صرح اسماعيل باشا سرى بأنه غير موافق على شرط الضمان ، ولا على المادة ،،ولا على مسألة المعاشات .

---

(١٨٢) فى الأصل : « وأعتقد » . وقد أجرينا التعديل لسهولة فهم العبارة .
(١٨٣) فى الأصل : « إلا ظهرت » .

فقلنا : إنا نريد أن نتكلم فى هذه النقط وغيرها مع المستشار المالى . قال بطرس : ان الأحسن أن يتكلم معه فيها رشدى ، لأنه متظاهر بتأييد المشروع ، فيكون كلامه أخف على المستشار من غيره . ولما تلاقينا برشدى أخبرته بذلك ، فقال : إنه لم يفاوض المستشار فى شىء ، ولم يبد له ما يدل على رأيه .

ثم انصرفنا على أن نجتمع عندى فى الساعة ٥ بعد الظهر ، فرأيت أن أدعو المستشار المالى للحضور معنا فى هذا الاجتماع ، فأجاب الدعوة بالتلفون ، وحضر .

وكانت قد دارت المناقشة ـ قبل حضوره ـ فى النقط المذكورة . وقال سرى إن روكاسيرا تكلم معه اليوم فى هذا الموضوع ، وأفهمه بأن الأمر الصادر بعقد الشركة ، يشتمل على نص صريح فى أن رسوم المرور انما تتناولها الشركة بصفة تعويض عن النفقات التى تكبدتها الشركة فى انشاء القنال . وإنه[١٨٤] عرض على روكاسيرا فكرة لغو الضمان ، ولو باطالة مدة التجديد عشر سنوات أو أكثر ، فاستحسنها ، وأخبره بأن لموظفى الشركة صندوق معاش يتناولون من أرباحه معاشاتهم .

فقلت : إن النص ، الذى يرتكن عليه روكاسيرا ، لا يدل على شىء سوى أن الحكومة المصرية ـ صاحبة الحق فى رسوم المرور ـ تنازلت عنه للشركة ، فى مقابلة تلك التكاليف لمدة معينة . فاذا انتهت هذه المدة عاد هذا الحق الى صاحبه . وهو ثابت له ، لأن القنال فى ملكه ، وبانشائه بين البحرين وفر على المراكب زمانا طويلا ومالا طائلا .

ثم حضر رشدى ، وقصصت عليه ما قال سرى . وكان هو أخبرنى ـ من قبل ـ بأن روكاسيرا تكلم معه فى هذا النص ، ولم يخبرنى برأيه فيه . فسألته فى هذا ، فأبدى مثل رأيى فيه .

---

(١٨٤) أى اسماعيل سرى باشا .

ثم حضر المستشار المالى ، وأخذ رشدى يسأله فى موضوع المشروع . فقال عن مسألة الضمان : إن الشركة لا تقبل بدونها ، وإنه لا يمكنها أن نتهاون ـ بسبب هذا الضمان ـ فى عمل كل ما من شأنه زيادة الأرباح ، والامتناع عن[١٨٥] تخفيض الرسوم . وأكد بأن تطويل مدة التجديد لا يستحيلها الى الرضاء بغير الضمان . وعن المادة ٥ ، بأنه تخابر مع الشركة فى شأنها ، وأنه ربما قبلت بألا تقسط الديون التى تعقدها قبل سنة ٦٩ ، لأزيد من ستين سنة . وعن مسألة المعاشات ، بأن رأس مالها لا يتجاوز [ص ٩٠٠] ٦٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة هين عليها أن تقبل بها ، ولا تناقش فى هذا الأمر الجزئى !

فقلت له : إنه لا يصح فى العقود أن يسلم أحد المتعاقدين نفسه لسلامة نية الآخر ، بل لابد أن يحتاط لنفسه ، ثم يعتمد بعد هذا الاحتياط على ذمة صاحبه . وتعهد الشركة بأن لا تأتى أى عمل يضر الحكومة ، ولا يضرها ـ تعهد لم يزد الشركة ارتباطا ، لأنه يجب عليها ذلك ، ولو لم تكتب على نفسها هذا التعهد ! على أن هذه الشركة هى هى ، التى كان التخوف من تخفيضها للرسوم عند دنو أجلها ، من الأسباب التى حملتك على وضع هذا المشروع . فلم يجب بجواب مفيد عن هذا السؤال .

ثم سألته عن سبب كون الحكومة لم تطلب أكثر من ١٥ ٪ من الأرباح ، عن المدة التى بين ١٧ نوفمبر ـ موعد انتهاء أجل الامتياز ـ وأول يناير ـ موعد ابتداء التجديد ـ مع أن القنال لها كله فى هذه المدة ؟ فقال : إن الشركة لم تقبل بذلك . فقلت : إن عدم قبول الشركة لا يصلح سببا لتنازلنا عن حقنا .

ثم قلت : انى أرى أن هذا المشروع جمع بين صفتين : صفة

(١٨٥) فى الأصل : « من » .

سلفة ، وصفة شركة ، وقد استقلّت شركة القنال بمزايا كل من العقدين ، وتركت لمصر مضارهما .

فبصفة كونها مُقرضة ، ضمنت لها الحكومة المصرية مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنويا لمدة ٤٠ سنة - وهو قيمة الأربعة ملايين جنيه التى تدفعها على أربع سنوات[١٨٥م] - ثم المبلغ ، الذى يتراوح من ٤ الى ١٢ ٪ فى المدة ما بين سنة ٢١ وسنة ٦٨ ، وفوائده وفوائد فوائده .

وبصفة كونها شركة ، استحقت أن تقاسم الحكومة الأرباح إن زادت عن ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وحمّلت الحكومة جزءا من مصاريف التحسين - التى كانت تتحملها وحدها لولا هذه الشركة - ومنعت الحكومة من أن تحول فوائد المبالغ التى تستلمها منها ، أو تقوم بسدادها كلها اذا كثر المال ، ونقصت فوائده ، أو فاضت به خزائنها . واكتسبت أن تضع على عاتق الحكومة معاشات الذين انتفعت بخدماتهم ، وأن تأخذ ٨٥ ٪ من أرباح القنال فى المدة السالف ذكرها !

فقال المستشار : هل تظن أن عقد السلفة الخالص أحسن ؟ قلت : نعم ، لأنه عقد يَعْرف الانسان به مقدار ما يستلمه ومقدار ما يدفعه ، ولا منبع للاشكال فيه - بخلاف هذا العقد فانه مملوء بالظلمات ، ومواضع الشبهات .

فقال : ولكن هذه مناقشة أكاديميك[١٨٦] لأن المشروع سيعرض على الجمعية العمومية ، وأظنها لا تقبله . واليوم الذى ترفض فيه أُسر سرورا عظيما ، بصفة كونى انجليزيا !

(١٨٥ م) فى الأصل : أربعة سنوات .

(١٨٦) يقصد : « أكاديمية » - أى : علمية .

قلت : كن متأكدا - من [ص ٩٠١] الآن - أن الجمعية العمومية ترفضه . وفى رأيى أن الرفض له ، تسعون فى المائة . بل - من الاحتجاجات التى ترد علينا ، وكتابات الجرائد التى نقرأها ، والأحاديث التى تدور بيننا وبين المترددين علينا - يمكننى أن أقول : إنه لا يوجد أربعة فى الجمعية العمومية يصدقون على هذا المشروع ! فاعتقِدْ ذلك ، وابن عملك عليه ، وافتكر من الآن فى السلفة ان كان هناك احتياج للنقود .

فنازعنى اخوانى فى ذلك - خصوصا رشدى وسرى - وقالا : إنه يوجد كثيرون يقبلونه ! فقلت : خذنا نحن مثلا : إنى مخالف على خط مستقيم للمشروع ، واسماعيل باشا سرى ليس موافقا عليه ، ورشدى مستصعب لمسألة الضمان . فوافقنى اسماعيل سرى ، وكان فى أثناء الكلام يبدى رأيه بصراحة ضد المشروع . قلت : فاذا كنا نحن ضده ، كيف يمكنا أن نُقنع غيرنا به وبفائدته ؟ فخرج مضطربا مكتئبا .

قبل هذا الاجتماع ، ورد علىَّ من سعيد باشا تلغراف بما يفيد اتفاق الجناب العالى والسير إلدون غورست على تحويل المشروع على الجمعية العمومية .

ودعانا بطرس لديه ، فوجدنا سعيد واسماعيل باشا أباظة ، وتعشينا هناك . فأخذ اسماعيل أباظة يثنى على النظار ، بأن هذا العمل سيكسوهم حلة من الفخار فى العصر الحاضر والآتى . ودار الحديث على موضوعات شتى ، ولكن كان كل حديث ينتهى بالكلام عن المشروع !

وقد نددت بحشمت أمامهم ، وقلت : إنه كان ساكتا ، ومع توالى اجتماعنا لم نعرف رأيه ، لأنه كان فى الأول معنا ، ثم لما سئل عن

رأيه فى جلسة أوتيل آيات[١٨٧] ، قال إنه مع المشروع ، ثم التزم الصمت من ذلك الحين ! ـ مع أنه ناظر المالية ، وكان يلزمه أن يكون معضدا للمشروع أو مخالفا له ، ومرشدا لنا عن أوجه النفع والضرر منه .

وتكلمت فى شأن رشدى أيضا أمامهم ، بأن استحسانه للمشروع كان ناتجا عن الخوف ، وأنه كان من همه البحث عن أدلة تؤيده ، وكان يفرح اذا وجد شيئا منها فرحا شديدا ، ويكتئب اذا وجد ما يضعفها . ثم وفيْتُ بطرس نصيبه من الثناء على اعتداله ، كما استدحت سرى باشا على حريته .

وانصرفنا : رشدى وسعيد وأنا ، الى منزلى . وهناك أخبرنى سعيد بأن الخديوى ارتاح كثيرا لفكرة انعقاد الجمعية ، وأكد بحضورنا[١٨٨] فى وابور الساعة ٣ بعد الظهر ، ومعنا الديكريتو اللازم لامضائه . قال: ومن رأى الخديوى أن يكون التحويل بسيطا ، وإنه غير ممنون من حشمت ، ويوصيك كثيرا بالاحتياط ، وعدم الحدة .

[ص ٩٠٢]

يوم الثلاث ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩[١٩٠]

بعد أن قابل بطرس السير إلدن جورست ، قال انه ينبغى تأخير اصدار الدكريتو بانعقاد الجمعية ، واعلان الجرائد غدا ـ بواسطة قلم المطبوعات ـ بأن مجلس النظار انعقد تحت رئاسة سمو الخديوى أمس (٢ نوفمبر) (لأن النشر سيكون فى ٣ منه) ، وقرر تحويل مشروع القنال على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه ، وكلف قطة باشا بذلك .

(١٨٧) هكذا تقرأ .
(١٨٨) أى : أكد على ضرورة حضورنا .
(١٩٠) من أول هذه الصفحة بخط سعد زغلول .

قلت : ولماذا تأخير اصدار الديكريتو ؟ قال : حتى لا يكون بين صدوره وانعقادها وقت لدسائس الدساسين ، واضلال المضلين . قلت : يمكن تونى ذلك باصدار الدكريتو حالا بانعقاد الجمعية بعد ١٥ يوم من صدوره . فقال : نهايته ! قلت : وهل المستشار المالى سيحضر هذه الجلسة ؟ قال : لا ، وهو موافق على هذا القرار .

فاشتبهت ! وخطر فى بالى أن السر فى هذا التغيير ربما كان لأن الحكومة الانجليزية تريد أن تعْدِلَ عن المشروع من نفسها ، حتى لا تُعرض نفسها أو رجالها للخذلان .

ثم ذهبنا الى اسكندرية ، وقرأت فى جريدة « مصر الفتاة » تحت عنوان : « خبر هام » ، أنه بلغها من مصدر عال أن هناك انقساما بين النظار : فسعد وسعيد ضد المشروع ، والباقى على الحياد ، وبطرس ماسك الرحى من الوسط ! .

فتأسفت لنشر خبر هذا الانقسام ، وألْفتُّ بطرس اليه ، وقلت : سبحان الله ، ان هذا المشروع موضع انقسام الآراء فى وزارة هنا ووزارة لندرة ! قال : ولكن هناك فرقا بين الأمرين ! ولم يزد . وأدخل توا عند الخديوي .

وبعد ساعة تقريبا دُعينا للحضرة الخديوية . فقال الخديوى لحشمت مازحا : كيف ـ وأنت فى الدَّرَكْ[١٩١] ـ لم تقدم لاخوانك المعلومات اللازمة عن مسألة القنال ؟ فقال : يا أفندينا انى لا أعرف شيئا فى الحساب[١٩٢] ! وإن المستشار المالى قدم مذكرة وافية عنه .

(١٩١) أى : « فى الخدمة » ــ أى مسئولا بوصفه ناظراً للمالية .
(١٩٢) أليست هذه أعجب اجابة من وزير للمالية أنه لا يعرف الحساب ؟ .

فقال الجناب العالى : ان اسكوفييه وزوفوداكى[١٩٣] امتدحا له المشروع . وان جمهور الأوروباويين يستحسنه ، وانه يلزمنا التروى وأخذ الأمر بالاحتياط ، لأننا لا نقدر على فعل كل ما نريد . وقال : إن المستشار المالى يلزم أن يحضر فى الجمعية العمومية لعرض المشروع وتأييده - قال ذلك بصفة تحد ! - وإنهم لم يُخبَروا بهذا المشروع إلا أخيرا .

فقلت : وهل لم يخبروا الجناب العالى إلا الآن ؟ فقال : أريد[١٩٤] أنهم لم يخبروكم أنتم ! وأشار إلى أن قرار التحويل وقى الوزارة شر الانتقاد ، وحول المسئولية على غيرها — قال ذلك بعبارة يفهم منها أنه أراد ذلك .

ثم انصرفنا إلى المائدة ، فأسر إلىّ بطرس بأنى أخطأت فى الكلام معه . ولم يبين وجه الخطأ . ثم بينه بعد العشاء بأنه فى سؤال الخديوية عن عدم اخباره . قال : لأن هذا السؤال وضعه فى مركز حرج ، لأنه إما أن يقول : لم أُخْبَرْ إلا أخيراً — فيكذب ! أو أنه أُخبر من قبل — فيكون كاذباً أيضاً فيما أوهمته عبارته .

[ص ٩٠٣]

فأزاد هذا التفسير ما أحدثه ذلك الإيهام من التأثير عندى . وعند الانصراف شكرت له على النصائح التى بلّغها إلى سعيد ، ثم بلّغنى الشيخ على يوسف مثلها .

(١٩٣) يقصد : « زرفوداكى » وهو مالى يونانى صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وقد اقترن اسمه بصفقة تفتيش مشتهر (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٢٥ حاشية ١٥٠) .

(١٩٤) أى : « أقصد » .

ولم يحدث فى يوم الأربعاء شىء يستحق الاثبات ، غير أن الجرائد نشرت بأن الخديوى ــ أثناء التشريفات ــ امتدح اتحاد الأحزاب فى هذه المسألة ، وحث الناس على استعمال الحكمة والروية فيها .

وقد نشرت الجرائد فى يوم ٣ نوفمبر ذلك القرار ، وشكرت الحكومة عليه . ولكن لم يكن الشكر بالمقدار المنتظر عند بطرس .

فى يوم الخميس ٤ نوفمبر ــ ونحن بمحطة اسكندرية ــ كان عثر بطرس ، فى جريدة « النوفيل » ، على ذلك الخبر الهام الذى نشرته جريدة« مصر الفتاة » . فقال : إن نشر مثل ذلك يضر بكم . قلت : إنه لا علاقة لنا بهذه الجريدة . فكرر قوله الأول ! وأعدت ما قلت ، وزدت بأنهم ــ إذا تأولوا بعد ذلك أن لنا دخلاً ــ فلا نعبأ بتأويلهم ، وعلى الله توكلنا .

ومكثنا بحضرة الخديوى من وقت خروجنا من اسكندرية إلى وصولنا مصر ، بحيث لم نفارقه إلا خمس دقائق فقط . وجرى الحديث فى موضوعات شتى ، أهمها : ابداءه(١٩٤م) الاستياء من مصطفى ماهر باشا ومحمد أباظة ، ومن مصلحة السكة الحديد . وأشار إلى التقرير الذى قدم لمؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف ضدها(١٩٥م) ، وذكر أنها أنشأت قنطرة طولها ١٢ متراً ، وأنفقت عليها تسعة آلاف جنيه ، وأنه هو أنشأ قنطرة فى طول أربعين مترا ، ولم يكلفها إلا ثلاثة آلاف جنيه . فقال المستشار المالى ــ وكان الخطاب موجهاً إليه ــ: إنه لا يلزم الحكم ــ بخفة ــ على هذه الأشياء !

فاسترسل الخديوى فى حديثه ، بعد أن نظر الىّ نظرة استغراب

(١٩٤ م) فى الأصل : « ابدأه » .

(١٩٥) أى : ضد السكة الحديد .

من ذلك الجواب ! وأعرض عنه المستشار المالى ناظراً إلى جهة[١٩٦] أخرى . وأبدى عدم استحسانه لتعيين باغوص أغوبيان قاضياً بالمحاكم المختلطة ، واستياءه من سيرة تلامذة الجامعة بـ « ليون » .

وكان يخرج للسلام على المحتفلين بكل محطة ، ويبدو السرور على وجهه عندما يرى الناس مزدحمين بالمحطات . وقد سارت عربتنا خلف عربته إلى عابدين ، فهتف له جمع عظيم عند مروره بقهوة تلامذة الحقوق ، وهتفوا أيضاً لسعد وسعيد . وكنت أقول لاخوانى : إن كثيراً من هذه الجموع المحتشدة يحسدوننا على الوجود فى هذا الموكب ، ويقولون : يا ليتنا كنا مثلهم ! وما شعروا اننا محسودين على ما نحن باكون منه !

فلما سمعت هتاف التلامذة لنا ، استأت ، لأن فيه جرحاً لخواطر إخواننا ، وموجبا للتفريق بيننا ، ومُسَهلاً لإفساد حالنا علينا . وريثما وصلنا إلى السراى ، قال المستشار المالى لسعيد : أسمعتم تلك التحية ؟ قال له سعيد : إن هذه سخافة من السخافات !

ولما استقر بنا المقام عند الخديوى ، أبدى تأسفه من نداء التلامذة بالدستور ، وقال : إنه لم يكن [ص ٩٠٤] هناك من أعماله باعث يدفعهم إلى تغيير خطتهم ، وإنه يحب الدستور ، ولكن له ظروف مخصوصة . ولشدة تأثرى قلت : إنهم مجانين .

ثم عند الانصراف ، أخبرته بما قوبلنا به من الهتاف ، فقال : لا تفتكروا فى ذلك . وأخبرت بطرس به ، فقال منفعلاً : إن هذا يضركم . قلت : إنه لا علاقة لنا فى هذا العمل . وأكدت ذلك مع سعيد بالأيمان[١٩٧] . وقال : إن هذا ربما كان فى حواشيكم ، مثل

---

(١٩٦) انتهى الكلام المكتوب بخط سعد زغلول .

(١٩٧) أى أقسما على ذلك .

عاطف ؟ قلت : إنه لا علاقة له بهذه الجريدة التى نشرت الخلاف . كما أكد سعيد أن اسماعيل صدقى لا يعرف من أمره شيئاً . ثم انصرفنا وكل منا مستاء من هذا التصرف !

ثم اجتمعت مع سعيد ، وتبادلنا الأفكار فى هذا الشأن ، وانحط الرأى على أن نتكلم مع شفيق باشا ، حتى ينصح بطرس بالعدول عن خطته . فتكفل بذلك . ثم أخبرنى بالتلفون أنه تكلم معه طويلاً فى هذا الخصوص ، وأنه غيرَّ ما فى نفسه تقريباً ، وسيظهر لنا شىء من ذلك غداً .

ثم حضر اسماعيل باشا أباظة ، وفهمت منه أنه كان مكلفاً من قبل شفيق بالتكلم فى المسألة مع بطرس . وعلمنا منه أن مسألة القنال لم تنته ، وأنه سيحصل الكلام فيها اليوم ــ السبت ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ ــ على شرط الضمان ، وربما حصل التساهل فيه . وكان سعيد حاضراً . وتكلمنا فى حق بطرس كلاماً طويلاً عريضاً ، حتى ينصحه صديقه بأن يفهم حقيقة مركزه ، ويتأكد أننا لسنا ممن يقبل أن يعيش معه على تلك الحالة ..

وردتنى دعوة من أحمد بك شوقى لوليمة أعدها فى منزله بالمطرية ، احتفالاً بمقدم الخديوى إلى العاصمة . فتوجهت مع سعيد ، ووجدنا أكثر أعيان المدعوين من المنعم عليهم برتب ونياشين : كمحمود أبو حسين ، والسيد أبو حسين ، ومصطفى خليل ، وحسن زايد وغيرهم .

وعند عودتى ، فى منتصف الليل ، وجدت خطاباً من السير إلدن غورست ، يقول فيه : إنى أكون شاكراً إذا قابلتنى غدا بالوكالة البريطانية الساعة ١٠ العاشرة .

فقال : إنى أريد أن أعرف رأيك فى مشروع القنال . قلت : إنى

ضده . قال : ولماذا ؟ قلت : لوجوه كثيرة : الأول ، لشرط الضمان . وأخذت فى بيان الأضرار الناجمة عنه ، وأهمها : أنه يُسهِّل على الشركة خفض الرسوم ، إذ لا يضرها الخفض . فقال : إن الشركة لا يمكنها أن تفعل ذلك ، لأن لها فى [ص ٩٠٦] رفع الرسوم فائدة . قلت : ان فائدتها قليلة بالنسبة للمجهودات التى تبذلها .

فقطع الكلام ، وقال : تعلم أننا نستعين بآراء الوطنيين فيما يتعلق بعاداتهم وأخلاقهم ودينهم . أما فيما عدا ذلك ، فإنه يجب أن يكون لنا الرأى النافذ ، والكلمة العليا ! وإذا كان الوطنيون أهلاً للرأى فى مثل المسألة الحالية ، لم يكن لوجودنا معنى فى هذه البلاد ! ولقد اشتغلت مع المستشار المالى من سنة ونصف فى هذه المسألة ، ولم أكن أجنبياً عن المالية ، لأنى كنت مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ، وقد اجتهدنا حتى وصلنا بالمشروع إلى الحالة التى هو عليها . فيلزمكم أن تثقوا بما فعلناه ، وتعتقدوا بأن فيه الفائدة لمصر ، من غير بحث فى التفصيل ! [ص ٩٠٥] وقد استشرت بطرس والجناب العالى فيه ، فاستحسناه ، وقالا : إن الناس يُسرون به كثيراً ! [ص ٩٠٦]

قلت : إنك طلبت منى معرفة رأيى ، وقد أبديته لك كما هو ، ولا يسعنى ــ بعد الفحص الذى أجريته ــ إلا الاعتقاد بكونه غير صالح . [ص ٩٠٥] ولقد ظهر لك الآن أن الناس غير راضين عنه ، وأن بطرس والخديوى أخطأا فى ظنهما . [ص ٩٠٦] نعم إنى لست حسابياً ، ولكنى اعتمدت جميع الأرقام التى وضعها المستشار المالى ، ولم أتعرض للبحث عن صحتها وفسادها ، بل أخذتها قضية مسلمة . أما الأسباب الأخرى فإنى حاكمتها ، لأنى أرانى أهلاً لإدراكها وفهم حقيقتها كالمستشار المالى سواء بسواء ، فلم يوصلنى البحث إلا إلى ذلك الاعتقاد . ولا يمكننى ، وهذا اعتقادى ، أن أجهر بغيره ، بل يلزمنى أن أبديه جهراً كلما سئلت عنه ، كما لا يسعنى أن

ألغى عقلى ، وأفتكر بعقل المستشار المالى . فإن كان المراد تنفيذ المشروع ، فما عليكم إلا أنِ تأمروا ، فنكون منفذين لأوامركم ، لا منفذين لآرائنا !

فقال : إنى لم أامرك بشىء ، وإنما أردت أن آخذ رأيك ! .

قلت : هذا رأيى ! إن المشروع مضر ، ولا فائدة منه للبلاد . وإنى مستعد للمناقشة معك فيه ، فقل لى على وجوه الفائدة منه ، لأنه لا يصح لى أن أقول فى الجمعية العمومية : إن المشروع حسن مفيد ، لأن المستشار المالى والسير إلدن غورست رأيا ذلك ! بل لابد من إقامة البرهان على فائدته .

قال : إنك لست مكلفاً بتأييده أمام الجمعية العمومية ، وإنما يكون هذا من وظيفة حشمت باشا ، وأنت متضامن معه فى هذا العمل .

قلت : إذا صح الكلام على هذا النسق ، فإن حشمت باشا ليس بأعرف بالمشروع منى . بل يمكننى أن أقول بأنه لا يعرف منه شيئاً ! ولا يمكننى أن أتضامن فى أمر يخالف اعتقادى .

قال : ربما أنك تريد ــ بهذه المخالفة ــ اكتساب ميل الرأى العام إليك !

قلت : إنى لا أبتغى من وراء رأيى أملاً . [ص ٩٠٨]ومبدئى[١٩٨] ، الذى لا أبغى عنه حولاً ، أن أقول الحق مهما كانت عاقبته . فإذا سألتنى عن رأيى فى أمر ، أبديه لك ، بقطع النظر عما إذا كان يرضيك أو يغضبك . على أن الناس يختلفون ــ حتى فى العقائد الدينية ــ ولا حرج على الانسان فى اعتقاده . وربما كانت هذه

(١٩٨) فى الأصل : « ومبدأى » .

الحالة ناشئة من كونى تربيت تربية قضائية ، غَرست فىَّ هذه العادة .

قال : إنك تأتينى فى كثير من الأحيان ، وتطلب منى أن أوافقك على أمر ، بدعوى أن الناس يرغبون فيه ــ وقد يكون سخيفاً لا يصح العمل به ــ فأوافقك عليه .

قلت : إنى إذا قلت إن الناس يرغبون فى كذا ، إنما أحكى حكاية ، لا أبدى رأياً ، وفرق بين الرواية والحكم . قلت : وإنما كل ما يمكنك أن تطلبه منى أن لا أبدى رأيى خارج هيئة النظار . وهذا ما أفعله .

فتنازل كثيراً ، وقال : هذا كل ما أطلبه منك . قلت : ولكن الجرائد تنقل عنا أمورا تُحدث فى ذهن العامة أوهاماً ــ كما حصل أمس ! قال : أعرف ذلك ، وأعرف انك أجنبى عنه(١٩٩) .

ثم انصرفت . ورويت القصة فى الحال على سعيد ، فقال : سيكون قولى ــ إن سُئلت ــ تكراراً لقولك .

[ص ٩٠٧]

ثم دعاه(١٩٩م) بواسطة شيتى يوم الأحد ٧ نوفمبر ، ودار بينهما فى المناقشة ما دار بينى وبينه(٢٠٠) . وطعن على بطرس (٢٠٠م) فى اظهاره عدم الثقة بنا ، فوعده بأن يتكلم فى هذه المسألة معه .

---

(١٩٩) أى : لا صلة لك به ، وأنك لم توعِز به .
(١٩٩ م) أى دعا غورست سعيدا .
(٢٠٠) أى : وبين غورست .
(٢٠٠ م) أى : طعن سعيد على بطرس .

[ص ٩٠٨]

٦ نوفمبر سنة ٩٠٩

كانت مقابلتنا لبطرس مقابلة برود ، وأحجمنا عن الكلام معه حتى يبدأ به . ودَعونا للاجتماع ـ بعد التشريفات ـ عنده ، فلم نسأله عن سببه !

وقال لنا إن الخديوى قال له[٢٠١] إنه نصح لأعضاء الشورى ، الذين زاروه ، باستعمال الروية والحكمة فى درس مشروع القنال ، فقال له بطرس : إن المستشار المالى حضر لديه أمس ، وأفهمه بأنه تخابر مع الشركة فى شرط الضمان ، وربما حصل شىء من التساهل فيه ، وسيحدثنا المستشار المالى عنه بعد التشريفات . قال : حسن !

ثم عرض عليه بطرس أنه وُضع مشروع[٢٠٢] بتوجيه أسئلة من أعضاء الشورى للنظار ، يتضمن لزوم كتابة الأسئلة وتسليمها للرئيس قبل سبعة أيام ، وأن يكون للرئيس حق منع توجيهها إذا رأى فيها ما يخل بالآداب أو يمس الشخصيات . فقال الجناب العالى : ربما كان الأحسن ترك هذا المشروع الآن ، لأنا لا نريد إثارة الخواطر الهادئة ـ خصوصا بالنسبة لك .

قال : إن الأمر نافع لهم ، إذ ليس من حقهم أن يسألوا الا فيما يختص بالمشروعات المعروضة عليهم ، وهذا المشروع يعطيهم الحق فى

(٢٠١) فى الأصل : « وقال لنا الخديوى » ، وقد عدلنا العبارة كما هو فى المتن ليستقيم المعنى .

(٢٠٢) هكذا فى الأصل . وقد أبقيناه على أصله احتمالا لأن يكون نائب فاعل ، ولذلك شكلنا « وضع » ليكون فعلا مبينا للمجهول .

غيرها . ولا عبرة [ص ٩١٠] برضى الناس وسخطهم ، لأن أهل مصر لاثبات لهم !

فقال الخديوى : ومع ذلك فان الأحسن تأجيل هذه المسألة . فوعده بأن يعود اليه بعد الظهر ، ويعرض عليه مشروعها .

وعند الانصراف ، مَسك بيدى وقال : تشجع ولا تكدر خاطرك ، وكن معنا(٢٠٢م) .

ثم اجتمعنا فى نظارة الخارجية ، وحضر المستشار المالى ، فقال [ص ٩٠٩] إنه مما يرتبط بمشروع القنال ، أن يكون للحكومة حق تعيين مدير من الآن ، وتكون ماهيته ٣٠٠٠٠ فرنك . فقال بطرس باشا : أن هذا بمثابة بقشيش ! (وتوضيح ذلك — على ما علمت — أن البرنس حسين يسعى من زمن فى أن يتعين بصفة قومسير فى القنال بدل القومسير الحالى مسيو أوليفييه ، فلما تكلم الانجليز معه فى شأن القنال ، وجد المشروع عظيما ، وسعى ، واشترط لمساعدته عليه انشاء تلك الوظيفة) — قال ذلك بطرس (٢٠٣)على هيئة مزح ، فتكدر المستشار منها ، واحتج عليها .

ثم قال(٢٠٤) : [ص ٩١٠] إنى ، من منذ اجتماعى الأخير معكم ، تفكرت فى شرط الضمانة ، ورأيته صعبا مثلكم ، وافتكرت فى طرق أخرى أعرضها على الشركة . فخطر لى أن يكون الحساب فى آخر سنة ٢٠٠٨ باعتبار ٣½ ٪ سنويا ، عن المبالغ التى تكون الحكومة استولتها قبل سنة ١٩٦٩ ، وأن تحسب هذه المبالغ أقساطا متساوية عن

(٢٠٢ م) هكذا فى الأصل ، والمعنى أن الخديوى هو الذى أمسك بيد بطرس ، ولم يمسك بيد سعد زغلول .

(٢٠٣) أى قال بطرس : إن هذا بمثابة بقشيش !

(٢٠٤) أى المستشار .

مدة التجديد ، ثم يُنظر : إن كان القسط السنوى يـزيد عن نصف صافى أرباح القنال ، دفعت الحكومـة الزيـادة ، وإن نقصت دفعت الشـركة مـا نقص . غير أن فى هـذه الـطريقـة نفس ضمن طـريقـة الضمان ، لأن الشركة يمكنها أن تخفض الرسوم اعتمادا على انها تستولى ما نقص من الحكومة .

وافتكرت فى طريقة أخرى ، وهى أن يكون الربح ـ اعتبارا من سنة ٦٩ ـ مناصفة بين الشركة والحكومة ، بالغا ما بلغ ، ولكن تكون مدة الامتداد ٤٥ سنة ، عوضا عن أربعين . فما رأيكم ؟

فقال الجميع ـ خصوصا رشدى وحشمت وسرى ـ : ان هـذا عظيم جدا !

قلت : إنه لا يمكننا أن نبدى رأيا الآن فيه ، حتى نتدبر الأمر ، لأن هناك مسائل أخرى .

فتكلمنا ـ منها ـ على مسألة الديون التى تنعقد بعد سنة ١٩١١ . فقال : إنه ربما أمكننا أن نشترط على الشركة ألا تمد أقساط الديون ، التى تعقدها بعد سنة ٩١١ ، لأكثر من ٦٠ سنة . قلت : ولكن فى هذا تحميل للحكومة ببعض الديون التى تكون انعقدت قرب انتهاء أجل الامتياز .

ثم حصلت مناقشة فى مسألة المعاش ، فأظهر المستشار صعوبة عظمى فى شأنها . [ص ٩٠٩] ومما اعترض به علينا أنه يُخشى أن الشركة ترفع للموظفين مرتباتهم قبيل انتهاء الامتياز ، حتى تعظم معاشاتهم . كما فعلت الدائرة السنية ، ويفعل الدومين . ـ ويُخشى أيضا أن ترتب معاشات استثنائية . فقال : إن لوائح المعاشات التى وضعتها وسلمَتْها لنا ليس فيها ذلك .

قلت : نريد أن نطلع على هذه اللوائح ! فـامتعض المستشار ،

وقال إنه تصعب المناقشة مع هذه الروح . وجمع أوراقه ، ووضعها فى محفظته ، ثم لفها ، وقام منصرفا . فأشار اليه بطرس بالجلوس ، فجلس . وأعيدت المناقشة .

[ص ٩١٠]

وتكلمت فى مسألة الاكتفاء بالخمس عشرة[٢٠٦] فى المائة من الأرباح عن المدة من ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ - نهاية الامتياز الحالى - وأول يناير سنة ٦٩ - بداية الامتياز الجديد ، فقلت : إن للحكومة كل القنال ، فما معنى الاكتفاء بهذا الجزء منه ؟ على أنه إذا اعتبرت الاتفاقية القديمة ، وكانت هذه المدة من التجديد ، كان لنا عشرون فى المائة من الأرباح - لا ١٥٪ - وإن اعتبرت من المدة الجديدة كان لنا النصف . فقال : إن هذا كلام جرائد . قلت : فليكن ، فما جوابكم عنه ؟ قال : إن الشركة لا تقبل . قلت : إن صح أن يكون هذا جوابا من الشركة ، فلنا أن نقول فى الرد عليه : نحن لا نقبل أيضا !

[ص ٩١١]

وجرى ــ فى أثناء المناقشة ــ كلام بشدة بيني وبينه ، لأن طريقته فى الكلام كانت طريقة تهديد وتسفيه ، حتى ألجأنى أن أقول له : ما هذا ؟ إذا كنت تشتغل أنت لمصر فكذلك نحن نشتغل لمصر ، ولك رأى ولنا رأى آخر ، ولاعيب فى أن تختلف آراؤنا ، وليس لك أن تطلب أن نوافقك على شىء لا نراه صوابا ، وتحمَّل أن يكون بجانب رأيك رأى آخر .

فقال : إذن رأيك رفض المشروع ؟ قلت : نعم إنى أرفضه رفضا

(٢٠٦) فى الأصل : « بالخمس عشر » .

باتا بالحالة التى هو عليها . فسأل الحاضرين ، فقالوا جميعا : رأينا رفضه بالحالة التى هو عليها ، أما إذا لغى شرط الضمان ، فانه يكون مقبولا .

قلت : لا يمكننا أن نقول بقبوله الآن ، لأنه محوّل على الجمعية العمومية ، ومحول عليها لنظره ، فلا يليق بنا أن نتخذ قرارا بشأنه . فانحط الرأى أخيرا على الرفض اذا لم يتعدل شرط الضمان . وانصرف ، على أن يرسل تلغرافا للشركة بذلك .

فأظهر بطرس ــ بعد انصرافه ــ جهله بمسألة المائة ١٥ ، فبينتها له بعد انصراف المستشار . ولا أدرى ان كان ذلك جهلا منه أو تجاهلا !

عندما عرض المستشار لغو شرط الضمان ، كان رشدى وسرى وحشمت يتسابقون إلى الاستحسان ، ويتنافسون فيه . وكلما دارت المناقشة على شرط آخر ، قالوا : إن هذه جزئيات لا أهمية لها ! قلت لرشدى : إن المشروع كل أجزاؤه تلك الجزئيات ، فاذا كانت كل جزئية منها فى غير صالحنا ، هل يمكن أن يكون الكل فى صالحنا ؟

٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

فى مساء يوم ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ حضر عندى حشمت ، وقال انه كان فى المعية ــ لمسألة وَضحها ــ وصادف بطرس باشا هناك ، فكلفه أن يخبرنا بأن نجتمع لديه فى الغد الساعة ١١ صباحا . فقلت : هل تعلم لماذا هذا الاجتماع ؟ قال : لا . قلت : هل لم تقابل مستشارك بعد انفضاض جلسة المناقشة ؟ فتمتم ، ثم قال : رأيته ــ والباب موارب ــ فى أودته ، وقيل لى إن الكونت دى سريون[٢٠٧] عنده .

---

(٢٠٧) الكونت دى سريون ، مدير شركة قنال السويس (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٤٥) .

ولما اجتمعنا أمس عند بطرس ، قال بطرس باشا إن المستشار كان كلّف حشمت باشا أمس أن يخبرنى بأنه يريد الاجتماع معنا ، لاستيفاء الكلام عن القنال ، وتبليغ نتيجة المخابرة مع سريون . ولكنه لم يحضر الآن ، وأرسل خطابا ، مشفوعا بمذكرة تتضمن أجوبة عن الاعتراضات التى توجهت إليه أمس . فاستغربت من حرص حشمت على كتمان هذه الحقائق الغالية ! ولكنى لم أقل له شيئا .

وتتضمن هذه الأجوبة [ص ٩١٣] ما يأتى :

ـ عن مسألة احتساب ١٥ ٪ من أرباح القنال للحكومة ، فى المدة التى ما بين ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ وأول يناير سنة ٦٩ ـ قال :

إن هذه مسألة فنية ، فالشركة أرادت أن تكون حساباتها من أول السنة ، وتجنبا للإشكال فى الحساب جعلت القسمة على ما تضمنه المشروع . والجزء الذى يضيع على الحكومة زهيد ، معوّض عليها فى مبلغ الثمانمائة ألف جنية الزائد فى المشروع الثانى عن المشروع الأول .

ـ عن مسألة اشتراك الحكومة فى دفع حصة من مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده . قال : إن الفرق زهيد ، ولو اشترط عدم تحمل الحكومة شيئا منه لوجب تنقيص مقدار الحصة التى تتناولها من الأرباح فى سنة ١٩٢١ .

وهى أجوبة فى غاية السخافة ! وقد بينت لهم سخافتها . غير أن رشدى واسماعيل سرى لم يكونا يريدان أن يفهما ! وقال اسماعيل سرى : إنا نقبل كل شىء ـ مهما كان ـ اذا ألغى شرط الضمان ! وأحسست ، من شدته فى كلامه عن استحسان المشروع ، أنه حصل كلام معه !

وفى الأثناء ، ورد خطاب من المستشار المالى هرفى على بطرس باشا ، يقول له فيه : ان الأمل قليل فى لغو شرط الضمان ، وإنه يمكن

اعتبار المشروع من الآن ساقطا ، وإن الشركة ستعرض مشروعا آخر يقرره مجلسها الذى سينعقد غدا . فقال بطرس : إننا تحللنا الآن من القيود ، وسننظر ما يكون .

عرض سعيد مسألة بلدية العاصمة ، وهل يكون أعضاء البلدية بالانتخاب ، أو بالتعيين ؟ وهل يكون رأيهم قطعيا أو شوريا ؟ فأنشأ اسماعيل سرى يقول : إن هناك مسألة مهمة جدا ، وهى النظارة التى تتبعها البلدية ، ولابد أن تكون هى نظارة الأشغال ، لأن الأعمال ــ أعمال « المجرور »(٢٠٨) المزمع انشاؤه ــ تستلزم ذلك ! فزيُّفتُ رأيه ، وقلت : ان « المجرور » ليس من عوامل تغيير الاختصاص ، لأن البلديات من خصائص نظارة الداخلية . ثم قال بطرس : إن المسألة تنظر فيها بعد .

[ص ٩١٢]

فى أثناء هذه الجلسة ، ورد خطاب من المستشار المالى ، على رئيس مجلس النظار ، يقول فيه إنه ورد اليه من وكيل الشركة ما يفيد أن ليس هناك أمل بقبول ما عرضته الحكومة ، وربما استلزم الحال أن تعرض الحكومة مشروعا آخر (Contre Projet)(٢٠٩)واستوضحت معنى هذه الكلمة ، فأخذ بطرس يوضحها . ولكن لم تحصل مناقشة فيها .

[ص ٩١٣]

اجتمعنا أمس ــ مساء ــ على وليمة أعدها الشيخ على يوسف بمنزله ، وكان هناك النظار جميعا ــ الا حشمت لحزنه ــ وعزت باشا

(٢٠٨) أى : المجارى .

(٢٠٩) أى : مشروعا مضادا .

العابد وغيرهم من بعض الذوات والموظفين . وكنت قرأت فى المؤ يد ـــ الذى ظهر فى المساء ـــ أن المخابرات جارية بين الحكومة والشركة فى شأن تعديل الشروط . وعلمت من صاحب المؤ يد أنه تلقى هذا الخبر من غورست ، فأَطْلعتُ بطرس على المؤ يد ، وأعلمته بما قال صاحبه عن مصدر خبره . فوجم ، ولم يحر جوابا

[ص ٩١٤]

وكان المغنى ينشد قصيدة أبى فراس التى مطلعها :

« أراك عصى الدمع . . إلى آخره ، فلما وصل إلى قوله :

« وأذللت دمعا من خلائقه الكِبْــرُ »

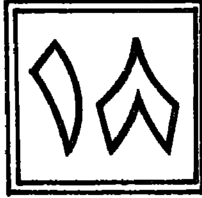
قال بطرس : إن المعنى لا بأس به ، ولكن التعبير قبيح ! قلت : إن هذا التعبير من أحسن ما يكون ! وقال عزت باشا : إن فى هـذا الشعر نوعا من الطباق ، الذى هو أحد أنواع البديع . فأخذ بطرس يبيّن قبح العبارة ، بأن الاذلال لا يكون للدمع ، والكِبرُ ليس بصفة من صفاته . وكان محمد المويلحى يوافقه على هذه الآراء السخيفة !

ثم انصرف بطرس ، فقلت للمويلحى : لو علم الشعراء والأدباء بموافقتك ، لجلدوك ! فقال : وما أظن أن أبا فراس أصيب فى حياته بمصيبة أكبر من انتقاد شعره بهذه الكيفية ! وقلت للشيخ على : قس على ما سمعت رأى المعلم [٢١٠] فى المسائل القانونية ! وانصرفنا .

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى .

(٢١٠) يقصد بالمعلم : بطرس غالى . و« المعلم » من الأوصاف التى يوصف بها الأقباط ، مثل : « المعلم يعقوب » .



الكراسة السادسة عشرة

الكراسة السادسة عشرة

من ص ٨٢٩ إلى ص ٨٤٠

من ٢٢ مايو ١٩٠٩

إلى أول يونيو ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول العلاقة بين نظارة المعارف والجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغول ودنلوب حول ترقيات الانجليز والمصريين فى الميزانية .
- مسألة استقالة البكرى .
- مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين .
- الصراع بين الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة ضعف اقبال الطلبة على مدرسة المهندسخانة .
- مسألة اختلال وسقوط بعض مبانى الحكومة بعد اقامتها .

[ص ٨٢٩]

٢٢ مايو سنة ٩٠٩

زرت البرنس حسين يوم الاثنين ١٧ الجارى ، ولكنى لم أتمكن من الكلام معه ، لوجود زائرين لديه . ولكنه أشار إلى أن البرنس فؤاد متأثر منى ، لعدم مساعدة الجامعة !

وتواعدنا على أن أعود إليه فى الغد ، فقال لى : إن البرنس يتوهم أنك تعارض سير الجامعة ، ويظهر أنه تكلم مع السيرغورست فى هذا الموضوع ، فلم يعطه الاهتمام اللازم ، وأرجأ المسألة إلى ما بعد الأجازات . وقال : إن البرنس المذكور يعمل على هواه ، ويريد أن يكون له مظهر سامٍ . وإنه تكلم معى فى خصوصك ـ لا على أنى أتكلم معك .

فقلت : وسأتكلم مع دولتكم ، لا لتتكلم معه أيضا ، ولكن لأخبرك بالحقيقة . لا حقيقة لأنى أعاكس الجامعة فى سيرها ، بل كنت مساعدا لها ، مهتما بشأنها ، منفذا فى الحال كل ما يطلبه البرنس منى لها متى كان مستطاعا ــ ولكنى رأيته لم يقابل حسن هذه المعاملة بما ينبغى لها ، فتكلمت معه فى شأن الخطبة عند افتتاح الجامعة ، فوعد باستشارة

لجنتها ، ولم يخبرنى بشىء بعد ذلك . ثم اعتذر بأنى ، بعد أن تكلمت معه ، رفعت الأمر للخديوى !

وقد أفهمته(٢١١) خطأ هذا الفهم ، فاعتذر لى . ثم لم ألبث حتى رأيته دَعى دنلوب لزيارة الجامعة ! وكلفه بأن يدعو اسماعيل بك حسنين لالقاء بعض دروس فيها ، وبعض رجال المعارف لا متحان تلامذتها فى العام المقبل . وتخابر دنلوب مع اسماعيل حسنين بك ثم أخبرنى ، فاندهشت من أن البرنس خص بالدعوة دنلوب دونى ! وأنه تكلم معه فى شؤون الجامعة من غير أن يفاتحنى فى شىء منها ، مع تلاقينا فى أغلب الأحيان ! فتأثرت من هذه المعاملة ، ونبهت على اسماعيل حسنين بأن لا يدرس فى الجامعة ، وبأننا ننظر فى مسألة الامتحان فى حينها .

وبلغ ذلك البرنس ، فغضب له ، وقابلنى المقابلة ، التى لاحظتم عليه دولتكم عدم لياقتها . وما كنت لأسلم عليه لولا وجوده بجانب دولتكم . واذا ساغ له أن ينكر وجود ناظر للمعارف لأنه مصرى مسلم ، فما من شىء يُلزم هذا الوزير بمعرفته .

فأظهر الاستغراب من ذلك كله ، ثم تكلم فى موضوعات شتى — على غير نظام كعادته ! — فقال إن الخديوى ، فى اليوم التالى لا نعقاد الجمعية العمومية ، عندما أشعرْتُه بتحفز أعضائها للاعتراض على النظار ، قال : دعهم ينزلون عليهم ، ويوسعونهم طعنا وتقريعا ! وإنه لا يظن أن للخديوى يدا فى حركة البرنس فؤاد ، وإنه يدارى بطرس لموقعه ، ومتحير فى جمع شمل الأعضاء . وانصرفت .

---

(٢١١) فى الأصل : « وأفهمته » .

[ص ٨٣١]

في يوم الأربع تكلم معي المستشار في شأن الميزانية ، وعرض ترقية روبنسن وشوبروج إلى الدرجة التي من ٣٥ إلى ٤٥ ، وروب إلى الدرجة التي من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ، ومثله ستوارت . قال : لأن هؤلاء تعلموا اللغة العربية ، ويجب أن نكافئهم على تعبهم في تعلمها ، وأن نشجع ـ بمكافأتهم ـ غيرهم على متابعتهم .

فاستغربت هذا العرض ، وقلت : في الحقيقة يجب تنشيط كل عامل مجتهد ، سواء كان أجنبيا أو وطنيا ، وسأنظر في هذا الأمر عند بحث الميزانية ومفرداتها . ولكن [٢١٢] من قبيل التشجيعات ، التي يجب ملاحظتها ، تسوية ناظر مدرسة القضاء بغيره من نظار المدارس العالية ، لأنه أظهر كفاءة في العمل ، وأنشأ المدرسة ، واجتاز بها ـ بحسن ادارتها ـ عقبات كثيرة !

فأكمدَّ لونه ، وقال : ولكنه شاب ! قلت : شاب عمل عمل الشيوخ ! تجب له المكافأة مثلهم ـ خصوصا وأن ترقيته لهذه الدرجة تبث في غيره روح النشاط والهمة ! ومع ذلك فان ترقيته إلى الدرجة من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليست كافية لتحقيق المساواة بينه وبين زملائه من نظار المدارس العالية ، لأنه ليس له مسكن مثلهم . فقال ـ بانكسار ـ : انى لست معارضا . وأجلنا النظر في الميزانية إلى أجل آخر .

[ص ٨٣٠]

ثم عاد إلى الكلام في هذا الموضوع ، يوم السبت ٢٢ مايو باسكندرية ، وقال : إن روبنسن وشوبروج يستحقان الدرجة المطلوبة لهما ، ولو لم يعلما باللغة العربية . لأن هناك اعلانا يقضي باستحقاق

(٢١٢) في الأصل : « وس » . وقد عدلنا العبارة كي ينسجم المعنى .

هذه الدرجة لكل من يمضى الامتحان الراقى ، اذا مضى عليه بالخدمة خمس سنوات . قلت : لاعلم لى بهذا الاعلان ، ولابد من مراجعته .

ثم عرض انشاء قلم للامتحان ، يرأسه مستر روب بمرتب من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه فقلت : إنى وجدت أعمال الامتحان عـادية ــ إلا قليـلا منها ــ ولا يحتـاج الحال إلا إلى تعيـين بعض الكتبة فى قلم السجلات المنوط بهذه الأعمال . قال : ولكن اقتراحات المدارس فى شأن اللوائح والنظامات تحتاج لموظف يختص بها . قلت : هذا شىء آخر غير أعمال الامتحان ، ولا مانع من تعيين سكرتير للجنة العلمية الادارية يكون هذا العمل من أخص وظائفه . وإذا كان لابد من ترقية روب ، فالأحسن أن يترقى مكانه .

ثم قلت : إن ترقية ذينك المدرسَين : روبنسن وشوبروج ، فيه جرح كبير لاحساس الوطنيـين الذين يـراقبون دروسهـا بالعـربية ، ويفيدون التلامذة بسهولة أكثر من هذين المدرسين . لأن الواحد منهم لا يتنـاول ــ فى الأكثر ــ أزيـد من ١٦ جنيها . فـان كان لابـد من ترقيتهما ، وجب ترقية هؤلاء الوطنيين مثلهما .

قال : من أين المال ؟ قلت : من الطريق الذى يأتى منه لهـما ! قال : إن الأولى أن تؤخذ الزيادة اللازمة لترقية عاطف بك من وظيفة الناظر بمدرسة المهندسخانـة ! قلت إنه لا منـاسبة بـين المدرستـين ! والمهندسخانة محتاجة لا ستعمال ما يتوفر فيها من الوظائف فى زيـادة مرتبات بعض الوظائف الأخرى . على أنه ليس من الصعب تدبير المال اللازم لتلك الزيادة .

[ص ٨٣١]

ثم تكلمنا فى لائحة الصيدلة :[٢١٣] للصيدلة[٢١٤] مدرسة فى مدرسة الطب بالقصر العينى ، ولها لائحة تشترط أن يكون من يدخلها حاملا لشهادة الدراسة الثانوية ولكن ليس[٢١٥] فيها غير تلميذ واحد ! ولم يكن بها — فى متوسط العشر سنين الماضية — أكثر من ذلك ! فوضع ناظر مدرسة الطب لائحة جديدة لها ، اشترط فيها — فوق ذلك الشرط — أن يقيم طالب الدخول فى هذه المدرسة سنتين كاملتين باحدى الاجزخانات ، وأقرت اللجنة العلمية هذه اللائحة — رغما عن معارضة عاطف بك فى شأنها بسبب عدم وجود تلامذة لها — فأشرت على محضر جلسة اللجنة العلمية الادارية بتأجيل النظر فيها .

ثم تكلمت مع المستشار فى شأنها جملة مرات ، فتارة كان يعتذر بمرض كيتنج ، وأخرى بعدم استيفاء الكلام معه . وأخيرا قال ان كيتنج يقول ان هذه لائحة نافعة ، ومن شأنها جلب التلامذة إلى هذه المدرسة ! قلت : إن هذا غير معقول ، لأنها زادت فى الصعوبة ، ولا يمكننى أن أستند على رأى كيتنج أمام مجلس المعارف الأعلى ، ومجلس شورى القوانين ، بخصوصها .

وكان هذا الأخير حاضرا بالنظارة ، فاستدعيته ، وأقنعته بصواب ما رأيت ، وانحط الرأى على تأجيلها إلى العام المقبل .

[ص ٨٣٢]

كنت تكلمت مع المستشار فى عدم تكلف النظارة بتحصيل كتب الدراسة — على الأقل للمدارس العالية — وترك تلامذتها أحرارا فى

(٢١٣) (٢١٤) فى الأصل : « الصيدلية » .

(٢١٥) فى الأصل : « وليس » .

اقتناء الكتب التى يُبين لهم أساتذتهم فائدة اقتنائها . وأظهر برنار وكاربنتر استحسان هذا الرأى ، كما أظهر المستشار ذلك أيضا .

وبعد مدة طويلة قال المستشار : إن هذه المسألة صعبة ، وتستدعى بحثا طويلا ، ويجب أن تعرض على مجلس المعارف الأعلى ، وما بعد ذلك ! قلت : لا شىء من الصعوبة فيها ، وما أسهل من حصر قيمة الكتب ، واستنزالها من المصاريف الدراسية ، ودرج ذلك فى الميزانية . فوعد بالنظر فى ذلك ، ولكنه وعدُ عُرقوبٍ ![٢١٦]

فى يوم الأربع ــ بعد الظهر ــ سافرنا إلى الاسكندرية ، فوجدت بالصالون المعد للنظار : البرنس حسين باشا ، وبطرس . وتخلف رشدى وسعيد . وكان حشمت وسرى واقفين خارج الصالون . وفارقنا البرنس حسين عند طنطا الى العين المخصصة له . وعندما وصل القطار إلى ايتاى البارود ، أسرع بطرس بالنزول لوداع البرنس ، فاتبعناه . وسألته : لماذا هذا ؟ فقال : هذا نوع من التملق !

وانعقد مجلس النظار فى صبيحة يوم الخميس ، ولم يَحدث فيه ما يهم ذكره . غير أنى اعترضت على ناظر الداخلية ، لكونه قدم خمسة مشروعات قوانين قبل الجلسة بيوم ! وقلت : إنه يهمنا أن ندرس القوانين درسا دقيقا . فأخذ سعيد يعتذر لضيق الوقت ، ولكن لم أر من الآخرين اهتماما بهذا الموضوع . وقال لى رشدى : إنى[٢١٧] أعرف بأن أهم مشروع وصل إليك من مدة غير قليلة . قلت نعم ، ولكن غير هذا المشروع تجب دراسته ، حتى يُعلم ان كان مهما أو غير مهم .

وكنت أريد بهذه الملاحظة أن نبين ــ خصوصاً للمستشار الذى ...

---

(٢١٦) أى : « وعد عُرقوب » ، و « عُرقوب » رجل يضرب به المثل فى الكذب والخُلف بالوعد ، فيقال : « أخلف من عُرقوب ، ومواعيد عُرقوب » .

(٢١٧) فى الأصل : « بأنى » .

أننا لا نستخف بدراسة المسائل ، وأننا نعطيها ما تستحقه من العناية والاهتمام . ولكنى لم أدرك هذا الغرض ، وتصدق على هذه المشروعات بدل تأجيلها ! .

ثم عُرض مشروع عفو عن المحكوم عليهم بثلاثة أشهر فأقل ، نظراً لكثرة المسجونين وضيق السجون . وبحثنا فى التماس مناسبة لهذا العفو ، فقال سعيد : هى سفر الخديوى ! فلاحظ بطرس أن هذا السفر لا يصح أن يكون مناسبة . قلت : عيد الميلاد ! قالوا : ولكن بيننا وبينه شهر . قالوا : الأحسن صرف النظر عن الاتيان بمناسبة .

ثم سأل الخديوى سعيد وحشمت عن الواحات التى زاراها ، فعرضا ما رأياه . وجاء فى كلامهما ذكر للسكة الحديد ، التى أنشئت هناك بمعرفة شركة انجليزية . فاستطرد الجناب العالى من هذه السكة إلى الكلام على سكة حديد مريوط ، والمتاعب التى بذلها فى إنشائها ، والفوائد الناجمة عنها ، والمكاسب التى [ص ٨٣٤]تأتى بها . وأطنب فى ذلك اطناباً طويلاً ، استغرق تقريباً ثلاثة أرباع الساعة ! وأشار إلى قصور المال الذى بيده عن ابلاغ هذه السكة إلى غايتها .

وكان المستشار المالى — فى أثناء هذا الحديث الطويل — واجما ، مكباً على قرطاس يخط فيه كمن يكتب ولا يكتب شيئاً ! حتى انتهى الخديوى فى حديثه إلى ذكر الحاجة إلى انشاء مركز فى بعض النقط فى تلك الجهة ، فزاد تقطب المستشار المالى ، وأبدى نوعا من المعارضة فى انشاء هذا المركز . وبدت على وجه الخديوى علامات التأثر ، ومحاولة اخفائه .

وكنت — أثناء الجلسة — عارضت فى تعيين شخص سورى بمصلحة المبانى ، يدعى اسكندر أفندى كفرونى ، لكونه غير حامل لشهادة أصلا . فقيل إنه يجب تعيينه ، لكونه له المام تام بفن اختزال

الكتابة . فاستلفتُّ نظر الجناب العالى إلى هذه المسألة . فقال[٢١٨] إنه يحسن بنظارة المعارف أن تعلم هذا الفن لعظم فائدته . فوعدته بذلك .

وعند الانصراف ، طلبت من سموه جلسة لعرض بعض الأمور عليه . فذهبت فى الساعة ٤ بعد الظهر ، وعرضت عليه ، أولا ، مسألة التلميذ عباس حلمى . ورأيت منه الميل إلى العفو عنه ، وكلفنى أن أعاود الكلام مع غورست فى شأنه ، وأخبرنى بأنه سيتكلم هو معه . لكنى لما أخبرت بطرس بذلك ، قال لى : الأحسن أن لاتفاتح الآن غورست فى شأنه ، وإنى سأقول ذلك للخديوى .

ثم عرضت عليه[٢١٩] مسألة البرنس فؤاد ، فقال لى : إن البرنس حسين أخبرنى بشىء منها . وأظهر استصوابه لما فعلت . ثم تكلم فى شأن حساب حرمه مع دائرته ، وتداخل بعض الحريمات فى هذه المسألة .

وتكلمت معه فى شأن الزيادة التى يطلبها دنلوب للانجليز ، فقال : لا تتوقف[٢٢٠] ، ولا تعارض [ص ٨٣٣] (قال لى بطرس مثل ذلك أيضا برأس التين عقب المأدبة !) . [ص ٨٣٤] وعُدت إلى الكلام فيها على المائدة — فى اليوم التالى — فكرر على الأمر بعدم المعارضة ، [ص ٨٣٣] وقال[٢٢٠م] :

« لأن الانجليز الآن تغيرت نوعا أحوالهم ، وقد أساء غورست إلى مجلس الشورى بالطعن عليه » . وأشار إلى أن اشتغال التلامذة

---

(٢١٨) فى الأصل : « وقال » .

(٢١٩) أى : على الخديوى .

(٢٢٠) أى : « لا تتعنت » أو : « لا تقف فى وجه الزيادة » .

(٢٢٠ م) فى الأصل : « قال » .

بالسياسة يقويهم فى طريقهم ، ويضعف حجتنا أمامهم . ثم قال[٢٢١] : « والخطر الآن هو فى الجمعيات السرية ، التى يتوالى فى الخفاء اجتماعها » .

وأشرت إلى استعفاء البكرى ـ فى عرض الحديث ـ فمر عليه مرور الحذر من الشىء لا المنصرف عنه . وفهمت من ذلك ، ومن انتقاده على غورست طعنه على مجلس الشورى ـ أنه لا يستقبح هذا الاستعفاء ، بل ربما كان له دخل فيه ! .

[ص ٨٣٤]

وقد أبدى الخديوى[٢٢٢] استحسانه لمسألة الارسالية إلى فرانسا ، وتكلم مع رشدى فى شأن المساعدة عليها ، وقال : يجب أن تتعاونوا على العمل معا .

قبل استقبال قنصل النمسا ، الذى احتفل بوليمة الوداع له يوم أمس ، طلب الخديوى من رشدى تعيين مأذون شرعى فى جهة مريوط ، ومنع الشيخ بخيت من التردد على مصر بحجة التدريس بالأزهر ، ورغب من سعيد الموافقة على منح مصطفى خليفة رتبة ، للخدمات الجليلة التى أداها لنظارة المالية . قال ذلك ، والتفت إلى حشمت وقال : أليس كذلك ياحشمت ؟ فقال : نعم ! .

[ص ٨٣٥]

ذهب رشدى أمس إلى بطرس فى أوتيل آيات لزيارته ، والتكلم معه فى مسألة العريش . وعاد يقول : لا تسافروا صباحاً ، لأن

(٢٢١) فى الأصل : « قال » ، وأضفنا : « ثم » .
(٢٢٢) فى الأصل : « وأبدى » ، وقد عدلناها كما ورد فى المتن .

غورست سيقابل الخديوى الساعة ١٠ عشرة ، وكذا بطرس[٢٢٣] . ولا يتبين سفرنا غدا من عدمه ، إلا بعد هذه المقابلة .

قلت : ليس هناك معنى لهذا ! وما علاقة هذه المقابلات بنا ؟ قال : هكذا قال المعلم ! قلت : إن لم يخطىء ظنى كان المراد أن نكون بمعية الرئيس عند عودته . ثم سألت هذا[٢٢٤] : أيُّ داع لتأخيرنا ؟ فارتبك فى الجواب ، وقال : لا شىء ! قلت : اننا سنقابل الخديوى ، مع غورست أو بدونه ، هذا شىء عادى ! قال : حقيقة ! وتحققت من هيئته صدق ما ظننت . قال : ومع ذلك فلا أدرى أن كنت أنا مسافرا غدا أو بعد غد . فقلت : ومع ذلك ننتظر منك اشارة .

ثم حادثت رشدى فى هذا الموضوع ووجدت عنده هذه الفكرة بعينها ، قال : ومما يؤيد ذلك أنه سألنى عن سبب تخلفى عن الحضور معكم ؟ .

وكنت على المائدة واجما سابحا فى بحار الأفكار . فلاحظ رشدى ذلك ، وسألنى فيه ، قلت : كنت أفتكر فيما إذا كان الوجود فى مثل هذا الاحتفال ، والمشاركة فى التمتع بهذه الأنوار اللامعة والمناظر الرائقة ، والمآكل الشهية ، وفى محادثة الأمير ومؤانسة غيره من أكابر القوم ، مع ما يتناوله الانسان من المرتب الضخم ـ يكافىء ما يقاسيه من المتاعب ، وما يُلم بنفسه من الآلام ، عندما يكلف بامضاء أمر يعتقد فيه الضرر بأمته وبمستقبل أبنائها ؟ .

فلم أجد لهذا الكلام تأثيراً فيه ! فتنهدت ، وصرفت الحديث إلى موضوع آخر .

---

(٢٢٣) فى الأصل : « وبطرس » .

(٢٢٤) أى : رشدى .

٢٣ مايو سنة ٩٠٩

تعين حسين فهمى باشا[٢٢٥] قيما على البرنس سيف الدين ، المحجور عليه لضعف قواه العقلية من بضع سنين ، فانضم ابنه محمود فهمى الى الحزب الوطنى . فأخذ الخديوى يعاكسه[٢٢٦] ، وسلط عليه محمود صدقى باشا ، الذى كان محافظ القاهرة ، للحصول على فصله من وظيفته . وما أسرع أن تقدمت فى حقه شكوى من بعض الناس ، فعين المجلس الحسبى خبراء لفحص قيامته . وانفصل صدقى من وظيفته قبل حسين فهمى باشا ، وخلفه نجيب باشا ، فسار فى طريقه ! .

وقصد الجناب العالى أن يعين مكانه إسماعيل أباظة ، وبذل فى ذلك مساعى كثيرة ــ شاركه فيها بطرس والبرنس حسين ــ ولكنها أخفقت كلها بسبب معارضة عين الحياة هانم ، عمة المحجور عليه (وربما كان للسيرغورست دخل فى هذا الاخفاق) . لكن بطرس ــ الذى كان يسعى ليل نهار فى هذه المسألة ــ لم يتأخر عن أن يقول لى أمس إنه قرر صرف النظر عن تعيين أباظة من ثلاثة أيام . ويقال : ان هذا الأخير يعد احتجاجا شديدا ضد السيرغورست .

[ص ٨٣٦]

نشرت « الايجبسيان جازيت » ــ بعدد أمس ــ جملة زعمت فيها أن سقوط التلامذة فى امتحان الدراسة الثانوية مسبب عن ضعف التعليم باللغة العربية . وأطلعنى بطرس عليها فى القطار ، بحضور بقية النظار ــ الا سعيد .

(٢٢٥) حسين فهمى باشا محام من أسيوط ، وكان يتولى أمور الجمعية الخيرية الاسلامية فيها (أنظر الجزء الأول ، ص ٢٢٥ ، ٤٢٧) .

(٢٢٦) أى : يعاكس حسين فهمى باشا .

فأجبت عنهابأن السقوط حاصل ـ بالنسبة عينها ـ فى القسم الذى يعلّم فيه باللغة الانجليزية أيضا ! فلم أجد عند اخوانى اهتماما بالتهمة ، ولا بالجواب عنها . وقلت لبطرس : ان « الايجبسيان جازيت » أشارت على النظار أن يخطبوا لبيان حقائق الأمور لأمتهم . وسأجيبها الى ما طلبت بخطبة يكون موضوعها تكذيبها فى ما افترته ، أو أن أكذب ذلك رسميا . فقال : الأولى أن يُكذب ذلك بعض الجرائد الحرة .

٣٠ مايو سنة ٩٠٩

أحضر الشيخ شاكر ، وكيل مشيخة الأزهر ، المدرسين فى مدرسة القضاء الشرعى من العلماء ، وخيرهم بين الأزهر والمدرسة . فمنهم من اختار الأزهر ، ومنهم من رفض هذا الخيار ، ومنهم من تردد . وأخبر الرافضين والمترددين بأن هذا بأمر سمو الخديوى . وحجته فى ذلك ايجاد طريقة لرفع ماهيات العلماء ، الذين تقل رواتبهم عن سد حاجاتهم .

ولكونه لم يتعرض لغير هؤلاء المدرسين ، من الموظفين من علماء الأزهر فى المدارس ودوائر القضاء الشرعى ، وعدم معقولية هذه الطريقة ـ استنتجنا من ذلك أن الغرض معاكسة مدرسة القضاء !

ووجدت أن بطرس عنده خبر بهذا المسعى ، وعلم به سعيد ورشدى . فتكلم الأول مع شاكر أمس فى شأنه ، وأدخلنى فى الكلام . فلم أزدد الا يقينا بما تقدم .

وفاتح بطرس الجناب العالى ـ بحضورنا ـ فى الموضوع ، فقال جنابه : إن الغرض ليس المعاكسة ، بل تنظيم أمر المرتبات . قلت : ولكن فى هذا التنظيم حرمان للعلماء العاملين من مرتباتهم فى المدرسة ،

أو حرمان الأزهريين من[٢٢٦م] الانتفاع بعلومهم ! ومادام يمكنهم الجمع بين الاثنين ، فتركهم يتمتعون برواتب الجهتين مما يوجب رضاهم واستمرارهم على الدعاء للجناب العالى . فقال : ان بطرس باشا ينظر فى المسألة ويحلها . وعند انصرافنا قال لى : انى سويت لك المسألة وانتهى . فدعوت له ، وانصرفت .

واخبرت بطرس بما قال ، فقال[٢٢٧] : سأنظر فى المسألة . قلت : أرجو أن لا تشجع شاكر فى سعيه . قال : سأنظر على كيفية أرتب[٢٢٨] فى شأنها .

وكان دنلوب أخبرنى بأن غورست يرغب فى أن يرانى ، فذهبت اليه ، وتكلم معى فى شدة اقبال الطلبة على مدرسة الحقوق والطب ، دون مدرسة المهندسخانة . وفى لزوم تحديد العدد اللازم [ص ٨٣٧] قبوله منهم للأولى والثانية ، والتشجيع على الاقبال على الثالثة .

قلت : أما بالنسبة للحقوق ، فلا نزيد عن المقرر فى السنة الماضية[٢٢٩] . ولا أهمية للتحديد ما دام مشروع تعميم الامتحان ينفذ . ويكفى أن يُقبل فى مدرسة الطب خمسون ، عوضا عن ستين . وسننظر فى طريقة التشجيع على الاقبال على المهندسخانة .

قال : وهلا تزال مصرا على رأيك فى رفض تعيين مستر رودك مدرسا بها ؟ قلت : لم يحدث شيء يوجب تغيير رأيى . قال : ولكنهم يقولون إنه عالم يفيد المدرسة بعلومه أكثر بكثير من أى انجليزى يؤتى به من انجلترا .

(٢٢٦ م) فى الأصل : « مع » .

(٢٢٧) فى الأصل : « وقال » .

(٢٢٨) قراءة ترجيحية .

(٢٢٩) أى : لا نزيد من عدد الطلبة الذى تقرر قبوله فى السنة الماضية .

قلت : قد يجوز أن يكون أعلم العالمين ، وأن تستفيد المدرسة من وجوده فيها فوائد كثيرة ، ولكن قد شاع وذاع وتقرر فى الأذهان أنه هو واضع تصميمات المبانى التى لم تلبث بعد اقامتها حتى اختلت وسقطت . وسيقول الناس إن نظارة المعارف لم تعين رودك فى مدرسة المهندسخانة لتعليم فن البناء ، بل لتعليم فن الهدم وحسب ! ويجدون من الآثار المحسوسة ، وهى مبانى الحكومة ، ما يقنعون به كل مكابر . ولا شك أن هذا يؤثر فى تنفير الناس من المدرسة ، فى الوقت الذى نحن مشتغلون فيه بالترغيب فيها ! فاذا كنت لا تبالى بتعريضى وتعريضك لهذا الانتقاد ، فلا أعارض فى تعيينه . انما أرجو أن تنظر الى المسألة بفرض أن تكون أنت محلى .

فقال : قد أقنعتنى . وحقيقةً إن كنت محلك لا أعينه . قلت : ومع ذلك إذا كان لابد من إيجاد وظيفة له ، فرعاية لخاطرك ، يمكنا أن نُحْدث له أى وظيفة كانت بالنظارة ــ ولكن لا بمدرسة المهندسخانة . قال : لا لا لا ....

ثم تكلم عن الارسالية إلى فرنسا[٢٣٠] ، وأشار الى أنه لا يود أن تكون هذه الارسالية سببا فى تأييد وجود ناظر لها بفرنسا[٢٣١] . قلت : إن هذا الأمر لا أهمية له عندى ، والمهم فى المسألة أن نكوّن معلمين مصريين لمدرسة الحقوق ، وكل ما خرج عن هذا الموضوع ليس له عندى الا المحل الثانى .

قال : وماذا تقول اذا كان الارسال لبلد أخرى غير فرنسا ؟ قلت : لا شىء فى ذلك اذا كانت من بلاد القانون ، كالسويس[٢٣٢] (Suisse) والبلجيك Belgique ــ والأولى البلجيك . قال : يمكنك أن تنظر فى

---

(٢٣٠) (٢٣١) فى الأصل : « فرانسا » . ونحن نتركها فى كثير من الأحيان على هذا الوضع من الكتابة ، لكى يعيش القارىء فى جو كتابة المذكرات .

(٢٣٢) يقصد : سويسرا .

المسألة ، حتى اذا توصلت الى حل لها ترسل واحدا أو اثنين لهذه الغاية . قلت : إن هذا العدد لا يكفى ، ولابد من ارسال خمسة أو أربعة على الأقل . فقال : إن هذا على قدر ما تسمح به الميزانية . قلت : وهى تسمح بأكثر من ذلك .

ثم قال : إن الأحسن ، فى مسألة الاعلان عن وظيفة مدرسة الطب ، الاقتصار فيه على ما حرره كيتنج . قلت : إنى ماكنت أحسب أن هذه المسألة — على تفاهتها — تُعرض عليكم ، وأنا لا أريد أن أتداخل فى وضع الشروط التى يجب توفرها فيمن يرشح نفسه لهذه الوظيفة ، [ص ٨٣٨] ولكنى أريد أن أعلن مايضعه كيتنج من الشروط لها(٢٣٣) .

فقال : ولكن الأحسن ترك الحرية له ، لأنه ربما وضع شرطا ، ووجد أن(٢٣٤) من هو خال منه ، أحسن ممن توفر الشرط فيه ! قلت : فليقتصر على ما يستحيل توفر أهلية المدرس بدونه . واذا كان ناظر المعارف لا يتداخل فى المسائل الفنية المختصة بمدرسة الطب ، ولا فى المسائل الادارية — وعلى الأخص التافه منها مثل هذه المدرسة — فبماذا يشتغل ؟ وبأى شىء يكون مسئولاً ؟ فقال : إن المسألة صغيرة ! قلت : وهى أصغر من أن تعرض عليك ! فاحمر لونه .

وانتقل الى الحديث عن الجامعة ، فقال : إن البرنس فؤاد بريد أن يعين اسماعيل بك حسنين مدرسا بها ، ويشكو من معارضتك ! .

---

(٢٣٣) يريد سعد زغلول أن يتضمن الاعلان عن الوظيفة الشروط التى وضعها كيتنج فيمن يرشح لها ، لكى يلتزم به كيتنج ، بينما يريد كيتنج أن ينشر الاعلان دون هذه الشروط ، حتى يتحرر منها عند الاختيار حسبما يشاء !

(٢٣٤) أضيفت « أن » لسلاسة العبارة .

قلت : إنى لست بطرطور فى نـظارة المعارف . وقصصت عليه القصة من أولها الى آخرها ، وأنى تكلمت فيها مع البرنس حسين ، ومع الجناب العالى . وقلت : إنى لست ضد الجامعة ، ولا يمكن أن أكون ضدها ، لأنى أحد مؤسسيها ، ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرا للمعارف ، وأنه اذا كانت له حاجة لديه ، فليوجه طلبه اليه . قال : لك الحق ، وسأقول له ذلك ، وإنك تلبى طلبه اذا توجه بالطلب اليك . قلت : نعم اذا كان تنفيذه فى امكانى(٢٣٥) .

ثم انتقل الكلام إلى مبانى الأشغال وبهاظة نفقاتها . وضربت له مثلا بالنفقات التى قدروها بعد الاصلاحات اللازمة لمحل النظارة الجديد ، واستلفتُّ نظره الى مدرسة الصنايع باسكندرية ، التى لم تتكلف الا ٢٧٫٠٠٠ جنيه ، بالعدد(٢٣٦) ــ مع أن الحكومة لو كانت بنتها لما قلت نفقاتها عن مائة ألف جنيه ! وبمدرسة دمنهور الصناعية ، واندهاش مستر ولز من فخامة بنائها حتى حمله هذا الاندهاش على أن يظن نفاد المبالغ التى جمعت لانشائها ! وسألت المدير ، فحقق لى أن المصروف عليها لم يتجاوز ١٠٫٠٠٠ جنيه ، وأنه باق من الأموال المجموعة ١٤٫٠٠٠ جنيه تقريبا ! .

فقال : انه يمكنك أن تقنع المستشار المالى بشىء من البراهين ، حتى تتحصل على أن تتولى نظارتك أمور مبانيها ، ويُسهِّل عليك ذلك وجود المهندسين بالمهندسخانة . والى هنا انتهى الحديث ، وانصرفت .

---

(٢٣٥) أعتقد أن الصدام بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول هذه المسألة ، ربما كان عاملا من عوامل الصدام بينه وبين الأمير بعد أن أصبح سلطانا فملكا ، وأنه ترك أثره فى نفس أحمد فؤاد .

(٢٣٦) أى : بالأرقام ، أو بالضبط ، أو بالتحديد .

فى مقابلة الخديوى أمس ، تكلم عن الرتبة التى أعطاها لمصطفى خليفة[٢٣٧] بعد أن حُمل على الاستعفاء من العمدية . واستلفتَ النظر إلى مـارمت « الجريـدة » به الحكـومة من تغيـير التقريـر الذى رفعـه المحققـون إلى نظارة الحقـانية فى قضيـة خليل حمـاده[٢٣٨] ، تمهيـدا لبراءته . وتكلم أيضا فى مدرسة القضاء .

وكان رشدى يوافق الخديوى على الكلام فى « الجريدة » ، فلاحظ لـه سعيد ــ عنـد الانصراف ــ بـأن « الجريـدة » لم تقل إلا حقـا ، ولا ينبغى التعرض لاقامة قضية ، فتكون عاقبتها وخيمة ! .

[ص ٨٣٩]

أول يونيه سنة ٩٠٩

ثم عدنا إلى الاجتماع فى الساعة ٤ من بعد ظهر يوم الأحد ٣٠ مايو سنة ٩٠٩ بالجناب العالى . فلم يتكلم بشىء عن سفره ، وانما تكلم عن تعيين عمدة آخر فى بلدة تلا . وذكر اسم مرسى رسلان ، عـلى أن يتعين عمـدة أو يُرفت ! ــ لا أدرى ! وعـلى كل حـال قـال سعيد : ان شيتى أبى كل الإباء أن يكون فى هذه الناحية عمدتان .

---

(٢٣٧) مصطفى بك خليفـة ، من وجوه الصعيـد (انظر : الجـزء الأول من المذكرات ص ١٨٧ ، الجزء الثانى ص ٨٩٧) .

(٢٣٨) خليل باشا حمادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد أُسند اليه ادارة الأزهر ، واتُهم بضرب الطلبة ، وقدم للتحقيق (انظر الجزء الثانى من المذكرات) ص ٩٠٠ وما بعدها .

1270

ثم حصل الكلام فى الدكتور صبحى ، وكان الخديوى يريد تعيينه فى احدى الوظائف التابعة لمجالس الصحة والقورنتينات ، غير أن بطرس وسعيد عطلا ذلك . هذا أهم ما حصل فى هذه الجلسة(٢٣٩) .

(٢٣٩) أورد سعد زغلول ، بخط ردىء جدا،بعد هذه الصفحة صفحة ٨٤٠ ، وهى لا تعد مذكرات ، وإنما كتب فيها سعد زغلول بعض اللغويات . وقد آثرنا إثباتها بدلا من اهمالها . وهى على الآتى :
التِّناوَه (   )* ترك الدرس واهمال المذاكرة .
التن : المثل والقرين .
تَنْتَن : ترك أصدقاءه وصاحب غيرهم .
حمار : تنَّان (   )*
تهته : تردد فى الأباطيل ، التهاته : الآباطيل . وقعوا فى التهاته : أى، الأباطيل .
(   )* : الأمر الملتبس الملتاث .
غسل فلان : ضربه فأوجع .
(   )* : الأمر بين أمرين .
غُسَان وغُسَّان : أقصى القلب ، وحدة الشباب ، والغَسَّانى : الجميل جدا .
* كلمة أوعبارة غير مقروءة .

١٩

الكراسة الثالثة عشرة

الكراسة الثالثة عشرة

من ص ٦٣٥ إلى ٧٢٠

من ١٥ يوليو ١٩٠٩
لغاية ٣١ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- رأى سعد زغلول فى بطرس باشا
- غضب الخديوى وبطرس باشا من صيحة الدستور والحرية .
- العودة الى مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- فكرة الخلافة العربية .
- معارضة المستشار المالى فى تعيين المنفلوطى لعدم وجود شهادة فى يده .

- مشروع الحكومة بنظام توجيه الأسئلة الى النظار من أعضاء مجلس الشورى .
- تدريس الديانة الاسلامية والنصرانية .
- استعفاء سعد زغلول بسبب خلافه مع كيتنج ودانلوب .
- مشكلة تعيين رئيس قلم قضايا الأوقاف .
- مسألة سلطة عقاب تلامذة المدارس .
- مسألة لائحة المحاكم الشرعية .
- تقرير ميزانية الحكومة من قبل أن يقرأها النظار !
- تقديم بطرس باشا استقالته بسبب الخلاف مع سعد زغلول ومحمد سعيد باشا ، ورفض الخديوى لها .
- سوء معاملة الحكومة العثمانية للخديوى عباس حلمى فى الآستانة .
- أصل الخلاف بين سعد زغلول والخديوى عباس حلمى حول مدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة شركة الملاحات .
- ابطال تدريس كتاب يطعن فى الدين الاسلامى .
- مسألة اطلاق حرية طلبة المدارس العالية فى اختيار الكتب .
- انذار جريدة « مصر » بتهمة التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين .
- مسألة عدم عرض الميزانية التفصيلية على النظار .
- الصراع بين مجلس الشورى والحكومة .
- فكرة إنشاء ملجأ للحجاج بالسويس .
- مسألة تغيب النظار عن حضور جلسات مجلس الشورى .
- العودة إلى مسألة شركة القنال .
- قضية لغة التعليم فى مصر .

ـ مسألة تشكيل مجلس السردار .
ـ مسألة بناء قناطر الريّاح المنوفى .
ـ مسألة انشاء مرشح لمياه القاهرة .
ـ مسألة إلغاء جريدة « القطر المصرى » .
ـ العقوبة البدنية فى المدارس الابتدائية والثانوية .
ـ مسألة زواج الخديو عباس حلمى من أجنبية أعلنت اسلامها .
ـ التعليم فى مدرسة الطب ، وسعى سعد زغلول لرفع مستواه .
ـ مسألة القضاة الشرعيين .

[ص ٦٣٥][244]

١٥ يوليو ٩٠٩

اتخذت قراراً حازماً بأن أدع جانبا كل الأمور التى لا تقع مسئوليتها على عاتقى . وإنى لأجد نفسى فى حالة سكينة ، فقد انقشعت الأفكار السوداء ، واختفت الوساوس من المستقبل . ولكنى أشعر بقليل من الضيق لوجود بعض المصريين هنا ، على الرغم من أنى لا أفعل ــ ولا أنوى أن أفعل ــ شيئا يعرضنى للّوم . ولا أستطيع أن أفسر لنفسى هذا الشعور الذى أوقظه فىَّ مقابلة مواطنى ، اللهم الا بسبب الأثر السىء الذى خلّفَتْه فى نفسى الانتقادات سيئة القصد التى كانت تكتبها الصحف المعادية من ناحية ، وبسبب الحِمل الثقيل الذى أئن تحته فى بلدى من ناحية أخرى .

(٢٤٤)هذه الصفحة والصفحتان التاليتان مكتوبة باللغة الفرنسية ، وقد كتبها سعد فى باريس . وقد قامت السيدة ايزيس راغب بترجمتها ، ولكنى أعدت صياغتها صياغة كاملة ، كما أجريت التصويبات اللازمة .

[ص ٦٣٧]

١٦ يولية ٩٠٩

أشعر اليوم بأن مزاجى معتـدل . لقد جـاء مختص التدليـك فى الساعة ٦ و٤٥ دقيقة ، وقام بعملية التدليك اللازم لى خير قيام فى مدة ٢٥ دقيقة(٢٤٥) . وقد توصلت اليوم إلى مبدأ ألا أغضب أبدا ، لأن الفرد بين أحد أمرين : إمـا أن يستطيـع الوصـول إلى هدفـه ، أولا يستطيع . وفى الحالة الأولى يجب على المرء أن يتخذ كافة الوسائل التى تساعده فى الوصول إلى غـرضه . أمـا فى الحالـة الثانيـة ، فلن يفيد الغضب شيئا على الاطلاق . ومن ثم فان الحكمة تتطلب من الانسان أن يحتفظ بأعصابه باردة . لقد قضيت سهرة أمس عند الأميرة نازلى ، فى فيلاً هنرى بشارع لاكامبانْ ، وكانت هناك امرأة عرافة ، أخذت تتفوه بأشياء سخيفة ومبهمة ولا معنى لها . ولكن الأميرة كانت تريد تصديقها ، وتفسير كل ما تقولـه من حماقـات ــ الأمر الـذى أصابنى بالضيق . واستمر عندى هذا الاحساس بالضيق بعض الوقت بعد أن استأذنت فى الانصراف .

لا أستطيع أن أصف حالتى النفسية . فمنذ أيام وأنا أقضى معظم الوقت مهموماً ومستغرقا فى التفكير ، وما من شىء يجذبنى أو يشدنى ، وكل شىء أمامى مظلم ، وأتساءل فى كثير من الأحيان : لماذا هذه الحياة قصيرة ؟ واذا كان وضع الانسان مؤقتا إلى هذه الدرجة ، فلم ــ اذن ــ الجلبة والترف والتعب ؟ .

---

(٢٤٥) كان التدليك فى عصر سعد زغلول من العادات الشائعة ، يطلبه الفقراء والأغنياء على السواء ، وكان أبناء الشعب يطلبونه فى الحمامات الشعبية العامة ، أما الأغنياء فيطلبونه فى قصورهم أو فى الفنادق .

[ص ٦٣٩]

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ إنعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة الجناب العالى ، وقرر تحويل مبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه من الاحتياطى للميزانية الاعتيادية ، لأجل الاستمرار فى انشاء سكة حديد فى السودان . وأقر قانون البورصة ، وجعله ساريا على الأهلين كما هو على الأجانب . وصدق على تعيين عفيفى(٢٤٦) والقاضى الجديد(٢٤٧) عضوين فى مجلس شورى القوانين . [ص ٦٣٨] وصدق على تحويل حسين يسرى باشا ، سكرتير مجلس شورى القوانين ، على المعاش ، وتكميل معاشه باضافة سنتين له ، وتعيين مصطفى الخولى مكانه .

وكانت المالية متوقفة فى تكميل هاتين السنتين ، غير أنها عادت فقررت ذلك ، وعرض المستشار المالى نفسه هذه المسألة على هذه الجلسة ، من غير أن تكون واردة فى جدول الأعمال ! وما السر فى ذلك الا اشتغال البرنس(٢٤٨) بترويج مشروع القنال . فقد سمعت منه ــ قبل ظهورها ــ مر الشكوى من تصعُّب المستشار معه فى المبالغ اللازمة

(٢٤٦) يقصد : أحمد عفيفى باشا . وقد عين فى ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من السيد محمد توفيق البكرى المستقيل ــ واستعفى فى سنة ١٩١٠ .

(٢٤٧) القاضى الجديد هو نسيب أفندى ، قاضى قضاة مصر ، وقد عين فى ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من يحيى أفندى ، قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية ، الذى كان قد عين فى ١٨ ابريل ١٩٠١ عضوا بالمجلس ، ثم استدعى الى الأستانة فى سنة ١٩٠٩ ، وعين مكانه نسيب أفندى .

(٢٤٨) يقصد : البرنس حسين .

لاعداد محلات الشورى ــ على زهادتها ، وتوقفه فى تكميل معاش يسرى باشا . وبَلَغَنا أنه كان طلب تعيين ستة كتبة بماهية ١٦ جنيه ، فلم يقبل هذا الطلب . ولكنه قبل بعد ذلك ، وتقرر مرتب الواحد منهم ثمانية عشر جنيها .

[ص ٦٣٩]

حصل الكلام على مسألة القنال ، فقال بطرس : إن شرط الضمان غير مقبول ، لأن الناس يجدون صعوبة فيه . واذا لم تقبل الشركة بِلَغْوه سقط المشروع .

فقال المستشار : إنه لا أمل له فى لغو هذا الشرط ، ويخشى أن عِوَض اللغو يكون مجحفا بمصر من الوجهة المالية .

قال الجناب العالى : انه رأى من الكونت سريون رغبة شديدة فى الاتفاق مع الحكومة . وفى مثل هذه المشروعات يجب أن يتساهل كل من الطرفين فى شىء من رغباته حتى يتم الاتفاق . على أن مجلس الشركة اذا لم يقبل لغو شرط الضمان فلا لوم علينا ، بل يكون اللوم على الشركة نفسها . قلت : يظهر أن الشركة مقتنعة بازدياد أرباح القنال عن مائة مليون فرنك . وحينئذ فلا وجه لتمسكها بالضمان ، لأن هذا التمسك يدل على أنها غير واثقة بالمستقبل . فلم يتكلم المستشار بشىء .

وانصرفنا ، فأمسك الجناب العالى بيدى ، وقال : « خل الأمر فى قلبك » ! ــ مرتين أو ثلاثة[٢٤٩] ــ وفهمت من هذه الجملة أنه يريد حملى على التحفظ والاحتياط .

حضر عندى أباظة باشا فى مساء ٨ نوفمبر ، وفهمت منه أنه

---

(٢٤٩) أى قالها مرتين أو ثلاث مرات .

معارض للمشروع كل المعارضة ، وأنه سيتكلم ضده فى الجمعية العمومية ببيان أوجه الضرر فيه ، وبكونه إن كان نافعا من كل وجه ، فلا فائدة لمصر بالرضاء به ، لأنها لا تملك التصرف فى الأموال التى تؤول اليها من هذا الاتفاق . [ص ٦٣٨] قال : ولكنه لا يريد أن يتظاهر بهذا الفكر الآن لأنه لم يقدر أن يعرف ميل الخديوى . وأنه(٢٥٠) أفهم البرنس أنه معه فى فكره ! والبرنس يشتغل ليل نهار فى ترويج المشروع ، ويُعَد من الموافقين له ، وهو يعلم أن أغلبهم ليس من فكره فى شىء .

[ص ٦٣٩]

وقد انتقد سعيد وأنا ــ أمامه ــ بطرس باشا ، انتقادا مرا ، وحكمنا عليه بأنه جبان ، ظنون ، غدار ، قصير النظر فى الكليات ، ويصرف معظم أوقاته فى الجزئيات ، ميال الى تصيد الأخبار الكاشفة عن عيوب الناس ، لم يعاشر الا من هو(٢٥١) أضعف منه حتى ظن أنه أقوى الأقوياء ، وليس له بروجرام ، وغايته الوحيدة أن يحفظ مركزه وما عليه بعد ذلك إن خربت الدنيا أو عمرت ، كذوب ، تشتكى الحقيقة من تشويهها بلسانه ، ناكر للمعروف ، محب لأن ينسب لنفسه من الفضل ما ليس فيه !

ولم نجد من أباظة مدافعا عنه ، وانما قال : إنه أحسن من فخرى باشا ! وانقضت الليلة على ذلك .

[ص ٦٤٠]

فى يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بسراى عابدين ، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالا بعيد الملك . وكان بطرس سبقنا الى الحضرة الخديوية ، فقلت

٢٥٠) غير موجودة فى الأصل .

(٢٥١) فى الأصل : « لم يعاشر إلا » .

لسرى مازحا : إنك استفدت ــ وأنت لا تشعر ــ من مسألة القنال ! فقال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن يسرى تحول على المعاش ، مما سهل لمصطفى أن يخلفه . فقال : إنى لم أفعل ذلك ! قلت : ولكننا نحن فعلناه جميعا . وأشور عليك أن تتساهل مع البرنس فى الأودتين اللتين سبق ان طلبهما منك . فقال رافعا صوته بشدة : أن هذا مستحيل ، ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما بلغت الصورة الاستغناء عنهما .

وفى الأثناء دخل بطرس ، وعلم أن موضوع الكلام الأود المذكورة ، فقال : يلزم اعطاؤهما للبرنس . فخفض اسماعيل من صوته وقال : ننظر فى ذلك ! ثم صعدنا ، فمال نحوى وقال : اذا كان الكتبة الذين فى هذه الأود يرغبون الانتقال ، ماذا أصنع ؟ قلت : تساعدهم فيه ! .

فى أثناء الاستعراض ، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق ــ وكانوا وقوفا تحت شجرة خلف السياج ــ قائلين بالعربية : فليحى الاستقلال ! وبالفرنساوية : فلتعش الحرية ! فتكدر بطرس ، وامتقع لونه ، وعلا شفتيه البياض . وأظهر الخديوى نوعا من الانقباض .

وبعد قليل ، صاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الخديوى ، ليحيى الدستور ! فقال بطرس : إن هذه جريمة لا تغتفر ضد البلاد ! قال الجناب العالى : إن هذا من عمل الحزب الوطنى ، ومن ضعف الناظر ، وطعن عليه كثيرا . وقال بطرس : ان اللواء كان يغريهم أمس بهذه المظاهرة . فقلت : اننا أردنا فى بداية الأمر تأديبهم ــ فما أكملت الجملة حتى قال الجناب العالى : إن المنع كان منا ، ولكننا لم نكن نتصور أن يبلغ بهم الأمر الى هذا الحد ؟ .

ثم سبقنا بطرس الى غورست ، ولحقناه . ودار الكلام على هذه المسألة ، وكان غورست يخفى الاهتمام بها ، ولكن الاستياء منها كان

يبدو خلال كلامه . وقال إنه لا شىء فى المسألة إلا أن هؤلاء التلامذة لا تربية عندهم !

وانصرفنا على أن أحقق الأمر . فعلمت من « هيل » أن المسألة لم تكن ــ فيما يظهر ــ مدبَّرة ، وأنه أحضر جماعة منهم قبل اليوم المذكور ، وألقى عليهم النصائح اللازمة . وأن المحرض لهم تلميذ يدعى محمد محمود الوكيل ، ورغب رفته . فتوقفت ، وأمرته باجراء تحقيق أكمل .

ثم ذهبت إلى الخارجية ، وعرضت النتيجة على بطرس ، فكان يتشاغل بقراءة تلغرافات روتر تارة ، ويجمع ما حوله من الأوراق المنثورة تارة أخرى . وكنت كلما رأيت منه ذلك حولت وجهى عنه ، وقطعت الكلام حتى يستعيده . حصل ذلك نحو ثلاث مرات ، وعندما انتهيت ، نهضت [ص ٦٤١] منصرفا .

زرت أمس البرنسِسْ عين الحياة . وكانت هذه أول زيارة بعد عودتها من السفر ، فاعتذرت لها بكثرة الاشتغال . قالت : أعرف ذلك ، لأن مسألة القنال صرفتكم عن كل عمل آخر . قالت : وانى أحدثك بأمر أرجو أن يبقى دائما بيننا : إن كاسل أنشأ سنديكا[٢٥٢] هنا ، من أعضائها أباظة باشا وعلوى باشا وغيرهم ، وعين لكل منهم مبلغا مخصوصا اذا هم سعوا فى احباط مشروع تمديد مدة الامتياز . ومن جهة أخرى فان الانجليز يتظاهرون بالترغيب فيه ، حتى يحملوا

---

(٢٥٢) السنديكا Syndicat فى الأصل : نقابة . وتطلق على أىّ « تجمع » أو تكتل من أعضاء لخدمة غرض معين ، كما أنها تطلق على بعض أنواع الإحتكارات فى المجتمع الرأسمالى . والمقصود هنا أن السير كاسل كون تكتلا من السياسيين لاحباط مشروع مد إمتياز شركة القنال ــ حسب زعم الأميرة .

الناس على رفضه ، وحينئذ تلتجىء الحكومة المصرية للإقتراض ، والذى يقرضها هو السير كاسل ! ففائدة مصر فى قبول المشروع ، بعد تعديل ما يكون فيه من الشروط ، صعبا . قلت : ولكنهم يريدون أن يُقبل كله ، أو يسقط كله . فقالت : لا ! فاستغربت من هذه العبارة ، ورأيت من اهتمامها بمبادرتى بها[٢٥٣] – على كونها لا تشتغل عادة بمثل هذه السوائل – أن الأمر سرا ستكشفه الأيام .

يدور على ألسنة الناس – من زمن – أن الخديوى وبطرس باشا والبرنس حسين لهم فائدة فى ترويج المشروع . ولم أر الأخير من وقت ظهور المشروع ، ولكن المتواتر أنه مشتغل بترويجه . أما الثانى ، فلم أحس منه فى مبدأ[٢٥٤] الأمر ميلا للمشروع . وأما الأول فكان يعمل جهده فى ترويجه .

اشتد سخط الناس على المشروع أول الأمر ، ولكن كلمات الخديوى فى التشريفات ، ونصحه الناس باستعمال الحكمة والروية فى بحثه وابداء الرأى عنه ، ثم كلام بعض الجرائد – مثل المؤيد – ومساعى مثل البرنس حسين – كل ذلك أضعف من السخط العام ، وربما استمال بعض ضعفاء العقول إلى القبول به .

قابلت هرارى مساء أمس عند غورست ، فقابلنى بفتور – على غير العادة . وسألته عما اذا كان أتم دراسة المشروع ، وكون له رأيا فيه ؟ فقال إنه لم يشتغل به . وانصرف عنى . ففهمت أن فى الأمر شيئا ، لكنى لم أدر ما هو ! ثم تكلمت مع الكونت سريون قليلا .

وبعد ذلك قابلنى رشدى ، فقال : إن هرارى باشا متأثر منك ،

---

(٢٥٣) بمبادرتى بها : أى باحاطتى علماً بالمسألة .
(٢٥٤) فى الأصل : مبدئ .

لأن المستشار المالى أحضره لديه ، وأنبه تأنيبا شديدا على أنه تكلم معك فى المشروع ، وأعطى لك حسابا[٢٥٥] فيه . قال رشدى : وقد أكدت له أنك لم تقل إنك قدمت له حسابا .

فقابلناه فى الحال . وفهمت منه أن المستشار المالى أخبره بأنى قلت : إن هرارى هو الذى عمل لى الحساب . وأعلن بأنه غير موافق على المشروع . فأكدت لهرارى [ص ٦٤٢] أن هذا لم يحصل ، وأنى لم أتكلم فى خصوصه مع المستشار ، ولا أمامه . وكل ما حصل أننا كنا فى جلسة ــ لم يحضر المستشار فيها ــ وتكلمت عن اشتراك الحكومة فى دفع حصة فى مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده ، فقلت : إن الذى ألفتنى إلى هذه المسألة هو حديث جرى مع هرارى باشا ، فالتفتُّ اليها ، وعملت حسابها . فقال بطرس : ومن الذى عمل لك الحساب ؟ فقلت عمله لى شخص من الحاسبين . فقال : أرجو أن تردّ الحقيقة إلى نصابها ، لأن لى علاقة بالمالية ، ولا أود أن تتكدر هذه العلاقة ! . على أنى أرى المشروع موافقا .

فقاطعته قائلا : إذا كنت أنت ، وألف مثلك ، يقولون بفائدة المشروع ، فلا يؤثر ذلك شيئا فى اعتقادى ، لأنى لم أكن مقلدا[٢٥٦] فيه ، بل مؤسسا له على الحجة والبرهان . قلت : وتأكد أنى سمعت اتهامك بأنك من رجال كاسل ، ومن همك اسقاط المشروع ــ قبل أن أتكلم عنك ببعض الأيام !

والذى استنتجته من هذه الحادثة أمران : الأول ، أن المستشار المالى يتشبث بكل وسيلة لمنع النظار من فهم مشروعه ، وكشف حقيقة ما انطوى عليه من المضار ، حتى يسهل التصديق عليه . الثانى : أن

---

(٢٥٥) يقصد : عمليه حسابية عن المشروع .

(٢٥٦) أى : لم أقلد غيرى فيه ، ولم أنسق وراءه .

فينـا من ينقل مجلسنـا للمستشار ! ولا أخـلى حشمت(٢٥٧) من هـذا العار .

علمت من رشدى وسيريون وشفيق ، أنه ورد تلغراف من الشركة بأن ما عرضته الحكومة ، من منح مدة أكثر من أربعين سنة ، فى نظير لغو شرط الضمان ــ غير مقبول . وأن الحكومة ، اذا عرضت تعويضا عن هذا الشرط مناسبا ، وتعهد مجلس النظار بأن يروجه أمام الجمعية العمومية ــ أمكن للشركة قبوله . ويظهر من لهجة هذا التلغراف أنه موضوع فى مصر بمعرفة المستشار المالى وشركائه ! .

ولقد تفاوضت أمس مع سعيد فى هذه المسألة ، ورأيت معه أن هذه طريقة يراد بها ربط الحكومة بمشروع ، يمكن إلزامها بتنفيذه اذا لم تصدق الجمعية العمومية عليه ! وسنرى ماذا يكون .

١١ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنـا أمس بنظارة الخـارجية ، وأطلعنـا بـطرس عـلى نص التلغراف السالف ذكره . فقلت أن ليس لنا أن نعرض شيئا فى هذه المسألة ، لأن المشروع ــ بمقتضى قرارنا السابق ــ أصبح ساقطا . قال سعيد : إنه يراد عكس الحال ، فنصبح عارضين بعد أن كنا معروضا علينا ! فهز بطرس رأسه ، وأمّن على قوله . وكذلك سرى باشا . أما رشدى فاختار السكوت ، وقال أن ليس لنا أن نتخذ الآن قرارا . ولم يتكلم حشمت .

ثم ورد خطاب من المستشارالمالى ، مرفوقا بصورة خطاب ، ورد إليه من سيريون ، بمضمون ما فى التلغراف المذكور ، ونوتة يـرد بها المستشار على ما اعترضت [ص ٦٤٣] به عليه فى مجلس النظار من

(٢٥٧) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

جهة شرطْ الضمان ، وما يدل عليه تمسك الشركة به ، والحاحها فى قبوله .

فأردت أن آخذه لأتأمل فيه ، فعارض بطرس ! فقلت : أعدم ثقة ؟ قال : لا ، ولكن أنظر ما يقولون فى شأن الدوسيه المتعلق بالقنال ، الذى ضاع منك ، وطلَبْتَ من حشمت بدله ! فقال حشمت ــ بعد التمتمة ــ إن المستشار علم بما طلبت ، فأبدى خشيته أن يقع فى يد بعض أرباب الصحف .

قلت : إنى لا أرى معنى لهذه الخشية ، لأن ما فى الدوسية المذكور منشور فى الجرائد ! قال قائل منا ــ لا أتذكر من هو ــ إن فيها مسألة تخصيص مبلغ من مال القنال للسودان . قلت : صحيح ، ولكنى لا أعبأ بمثل هذا الهذيان . وقال(٢٥٨) سعيد : ان هذا تخوين لا يليق !

فقال بطرس : إنهم يتهمونكم بتحريض الناس على كتابة التلغرافات ، والهياج ضد المشروع بواسطة يحيى وأمين ابنه ، وان سعيد قابل محمد فريد وشرع فى استمالته للخديوى .

فاحتج سعيد بشدة على هذا القول ، مصرحا بأنه يقابل كل أرباب الجرائد على السواء ، وان اتهامنا بمثل هذا السعى لم يأت الا من نجيب بك ــ ابن بطرس باشا ــ وان الناس يحققون أنك أنت الذى حرضت على التلغرافات على شعراوى وشركاءه ، فقد كنتَ فى داره مع جماعة من حزبه ، وحرضتَهم على ذلك ، ليمهد لك العذر عند الانجليز ، الذين كنت اتفقت معهم على تنفيذ مشروع القنال . فبهت الذى كفر ، واكمد لونه ، وابيضت شفتاه . وكنت أوافق سعيد على قوله . ثم انصرفنا .

---

(٢٥٨) فى الأصل : قال .

قابل سعيد الجناب العالى أمس فى القبة ، وحكى له طرفا من أحوال بطرس ، ومعاملته لنا . فقال : إنه رجل خرِّف ! وفهم منه أن بطرس ذهب فى اليوم السابق اليه ، وأسرَّه بأن البرنس حسين أبلغه أن يحيى وابنه أكدا له بأن سعيد دفعهما الى السعى ضد المشروع ، ودفع غيرهما ! وأكد على سعيد بأن لا يبوح لأحد بها . وقال له ان بطرس باشا أخبره بأنه سيعارض فى المشروع ، ويعمل جهده فى احباطه . وأوصاه بالتأنى . كما فهم منه أن غورست أخبره بزيارتنا له ، ثم تكلم معه عن خلف شيتى ، وأنه جراهام أو هنتر . وان جراى[٢٥٩] أصبح فى يد روبرتسون[٢٦٠] يُصَرِّفه كيف يشاء . وفى مصطفى ماهر واستمالة غورست الى التخلى عنه ــ وغير ذلك من المسائل التى لا أهمية لاثباتها .

فهمنا من أباظة أمس أن بطرس يريد العمل على احباط المشروع ، أو تأجيله إلى ما بعد عودة الخديوى من الحجاز . وأن الخديوى استدعى بطرس وأخبره بأن الكونت سيريون[٢٦١] رغب اليه [ص ٦٤٤] أن تزاد مدة التجديد ، فكلف الخديوى بطرس بذلك . وأنه هو نصح بطرس أن يسعى ضد المشروع ، وانه هو ضده بكل قواه . فوعده بطرس بذلك . وأكد لنا أن الخديوى ميال للمشروع ، لأنه تورط فيه .

---

(٢٥٩) سير ادوارد جراى Sir Edward Grey ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد فى كشاف الجزء الثانى أن اسمه : اللورد وليام جراى ، وهو خطأ .

(٢٦٠) يقصد جون روبرتسون ، من الأحرار الراديكاليين فى مجلس العموم ، ومن المناصرين للقضية المصرية ، وقد تعاطف مع مصر فى حادث دنشواى ــ (أنظر أيضا : الجزء الأول ، ص ٩٧ ، ٢٧٠) .

(٢٦١) فى الأصل : « سيرون » .

ابنه[٢٦٣] يستحسنان المشروع ويمتدحانه ، بعد أن كانا من أضداده ! ورأيت لهجة الجرائد الافرنجية لهجة استحسان للمشروع . وكذلك تغيرت لهجة « اللواء » و« الأهرام » من التنديد به الى مدحه ! ونشر الأخير ــ فى عدد يوم الخميس ١١ منه ــ حديثا عن موظف كبير مالى[٢٦٣م] ، فيه شىء كثير مما سمعناه من المستشار المالى فى اجتماعاتنا ! .

يوم السبت ١٣ منه

كان الاحتفال بالكسوة الشريفة ، وأخبرنا بطرس بأنه ورد اليه خطاب من المستشار المالى ، ودعانا للاجتماع فى منزله بعد ظهر هذا اليوم ، لاطلاعنا عليه . وأخبرته بأن الاشاعة تقول[٢٦٤] إنه يريد تأجيل المشروع ، حتى تهدأ الأفكار ، وتتم استمالة أعضاء الجمعية العمومية لقبوله . فقال : ان الرجل أحمق ، ويقال انه كان أصيب مرة بالجنون[٢٦٥] !

ولم يحدث فى طريقنا ــ فى الذهاب ولا فى الإياب ــ ما يكدر من المظاهرات . وكنت أقول للخديوى : إن هذا الهدوء [ص ٦٤٦] يدل على ان مظاهرة بعض تلامذة الحقوق يوم ٩ نوفمبر كانت بنت ساعتها ، ولم تحدث عن اتفاق سابق . وكان بطرس يقول بالعكس ،

---

(٢٦٣) أمين يحيى باشا ، مليونير مصرى كما أصبح فيما بعد (اقرأ كتابنا : صراع الطبقات فى مصر) .

(٢٦٣ م) أى : حديثا أدلى به موظف كبير مالى .

(٢٦٤) كلمة : «تقول» غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت لسلاسة العبارة .

(٢٦٥) غير واضح ماذا يقصد بهذا الرجل ، وإن كان يقصد الرجل الذى أطلق الاشاعة .

مستندا على إخبارية البوليس السرى بعزم الطلبة على مباشرتها . قال الخديوى ــ وأعجبنى قوله ووافقته عليه ــ : إن الأحسن أن نلزم جانب السكون بالنسبة لهذه المسألة حتى يتحرك غيرنا ، لأنه يَظهر أن العداء توجه كله نحو الاحتلال لانحونا .

ثم قال(٢٦٥م) إنه سيستصحب المفتى معه فى الحجاز ، أما شاكر(٢٦٦) والجربى فألصقا أنفسهما بالسفر . وتكلم ضد رؤوف باشا ، وميل « هَرفى» لمساعدته . وعدم استحسانه لكون ابراهيم باشا فؤاد(٢٦٧) لم يستأذنه للسفر للحجاز .

ويظهر أن بطرس كان قال له إن هناك اشاعة بأن السفر إلى الحجاز ليس القصد منه الحج ، بل الدعوة الى الخلافة ! ــ فتكلم فى هذا الموضوع كلاما مبهما لم أستطع أن أفهم منه شيئا .

[ص ٦٤٥]

علمت ــ بعد ذلك ــ من بطرس نفسه ، أنَّ الايجبسيان غازِتْ الصادر بتاريخ يوم الجمعة ١٢ نوفمبر ، نقل عن « التيمس » أن أمير الكويت وفيصل وغيرهما من أمراء العرب ، ينوون الحج فى هذا العام ، وأن قصد الخديوى الحج لم يكن الا ظاهريا ، والحقيقة هى أنه يريد الاجتماع بهؤلاء الأمراء ، والنظر فى شأن الخلافة العربية ! .

وحدثنى أباظة باشا أن الشيخ على يوسف يريد أن يسافر مع الخديوى ، وأن(٢٦٨) هذا مضر ، لتحاسد أرباب الصحف ، ولأنهم

(٢٦٥ م) فى الأصل : « قال » .
(٢٦٦) الشيخ شاكر .
(٢٦٧) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية .
(٢٦٨) لا توجد كلمة « أن » فى الأصل .

وجرى كلام فى شأن طلب اطلاعنا على جميع المخابرات ، فوافق الكل عليه ، غير أنه تأجل الى ما بعد عودة المخابرات فى المسألة .
ويظهر على بطرس أنه محروج ، ومتأثر من المستشار المالى ، وحيران لايدرى ماذا يصنع ! .

فى ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٩

زرت البرنس حسين ، وفاتحته فيما رأيته منه ويلغنى عنه من التأثر ، فقال : إنه دلال أحباب ! قلت : أرجو أن يكون كذلك ! وأشار الى ترشيح درويش بك سيد أحمد ، فأفهمته حقيقة الظروف التى حصل فيها ، وأن استشارته انما هى تكون من طرف الخديوى أو رئيس النظار . ثم قلت له إنى علمت بأن سبب هذا التغيير[٢٧٣] أننا نعارض فى مشروع القنال !

وكأننى لمست منه موضع الألم ، فجزع ، وأخذ يدافع عن نفسه ، ويقول إنه ليس موافقا على المشروع بتمامه ، وإنه يريد تعديله من جهة شرط [illegible] فى نظير تمديد أجل التجديد بخمس سنين . وإنه عرض تعيين ثلاثة [illegible]يرين من الآن،وتكلم مع المستشار المالى فى ذلك . ثم أخذ [illegible] [illegible]ته — يتنقل من موضوع إلى موضوع .

[illegible] : إن لى مبدأ لا أحيد عنه ابدا ، وهو أن أجرى على [illegible] [illegible] النتيجة — غضب زيد أو عمرو — لأن الحق [illegible] أكون مخطئا فيه ، ولكن لا تكلّف نفس الا [illegible] بأنه ، اذا حدث بيننا [illegible] ، يفاتحنى فيه قبل كل شىء [illegible] ثم [illegible] .

---

(٢٧٣) أى تغيير شعور البرنس حسين نحو سعد زغلول .

وعلمت [illegible] الحادثة ، ومن غيرها [illegible] مبدأ له ، وأنه يواجه كل انسان بما يستميله اليه ، ولا يميل هو الى [illegible] .

[ص ٦٤٩]

يوم الاثنين ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩

حضرنا الاحتفال باستقبال قنصل جنرال النمسا ، وقدَّمنا له الجناب العالى . وتكلم فى حق « هيل » وضعفه .

وقال بطرس : إنهم يشكون من كون نظارة المعارف تضغط على نظار المدارس ، وتمنعهم من توقيع العقوبات التى يريدونها ، ويودون ازالة هذا الضغط . قلت : إن القوانين التى وضعت – قبل وجودى – توجب ألا تتوقع العقوبات الشديدة الا باذن النظارة . ولا مانع عندى من تعديلها بما تتسع معه سلطتهم ، بشرط أن تعظم مسئوليتهم عما عساه يقع من الحوادث فى مدارسهم . قال بطرس : يمكنك أن تتكلم مع دنلوب فى ذلك .

قال الجناب العالى إنا [illegible] مكاتبة من الآستانة ، يطلبون بها بيان مصارف [illegible] [illegible] الخطاب مخالف للجواب الذى [illegible] تناقض رجال الآستانة فى كلامهم ! .

وفى الأثناء ، دخل [illegible] باشا ومعه [illegible] يريد عرضها ، فأمسى بطرس بالابتسام وأ[illegible] عنا كمن يريد ألا يطلعنا على ما فيها [illegible] نفهمه[٢٧٤] ، فتبينا أنها مختصة بخطاب [illegible] الـ[illegible]

(٢٧٤) أى : نفهم ما فى الورقة

المتحدة [illegible] يستعين للتقريب المتطرفة ، واخبرتهم [illegible] من الحيرة التى هى فيها . ضمان الجناب العالى الى ذلك .

ثم تكلم معه فى شأن بطرس ، وسوء معاملته ، فقال إنه تكلم مع عورست فى هذه المسألة ، واتفق على أن يضعا حداً لها . وأوصاه باستمرار السير فى الطريق الذى سلكه ، وأخبره بأنه كلف حشمت أن يسلكه . وقال ان رشدى ضعيف .

وبلغنا من أباظة باشا أنه تكلم معه فى مسألة القنال بما تكلم به سعيد تقريبا .

انعقدت جلسة مجلس شورى القوانين الساعة ٣ بعد الظهر . وحدث — قبل انعقادها — أن البرنس أمر أن يجلس عفيفى مكان البكرى[٢٧٧] ، فامتعض أكثر الأعضاء ، وأصروا أن يجلس على حسب أقدميته ، أما القاضى فيجلس مكان القاضى لمركزه الدينى[٢٧٨] . وكان حشمت يشير على البرنس بأن يعامل عفيفى والقاضى بطريقة واحدة .

ولكنى أشرت عليه بألا يتبع حكم العادة ، لأن فى الابتداء ما يمس بالاحساسات الدينية من جهة ، ويخالف قواعد الحق من جهة أخرى ، لأن الأعضاء متنازلون للقاضى عن مكانه ، ولكنهم متمسكون بحق أولويتهم على عفيفى .

غير أن هذا الأخير كان يهدد بالاستعفاء ان لم يعامل مثل

---

[٢٧٧] [illegible] مكان السيد محمد توفيق البكرى الذى [illegible]

[illegible]

[٢٧٨] [illegible] القاضى الجديد الذى عين فى مجلس شورى القوانين [illegible] بدلا من يحيى أفندى (أنظر حاشيتنا على صفحة ٦٣٩ من المذكرات) وقد [illegible] مع أحمد عفيفى باشا فى يوم واحد .

القاضى ، أو يعامل القاضى مثله ! ثم انتهت المسألة على ما أراد الأعضاء . ولكن البرنس تأثر من هذا الحادث تأثرا شديدا ، لأن حق الأعضاء [ص ٦٥١] تغلب على أمره .

بعد أن تُليت المكاتبات الواردة من الحكومة ــ ومنها الخطاب الصادر من مجلس النظار بوضع قواعد للأسئلة التى يوجهها أعضاء مجلس الشورى للنظار وأجوبتهم عنها ــ اعترض(٢٧٩) أباظة باشا على الطريقة التى سلكَتها الحكومة فى هذه المسألة ، لأنها لم تصدر أمرا عاليا بها ، وضيقت ــ بالشروط التى وضعتها ــ حق السؤال حتى أضعفته .

فدافعت عن الحكومة ، وتناقش الأعضاء . ثم لما رأيت منهم الميل الى رفض الجواب ، وابداء الاستياء منه ، رغبت إليهم أن يتدبروا فى الأمر ، ويؤجلوا المسألة حتى يترووا فيها . فتقرر ذلك بأغلبية ضعيفة .

ومما يستحق الملاحظة ، أنهم كانوا يفضلون المباغتة بالسؤال ، والمسارعة بالجواب . وذلك لأنهم يتوهمون أن الأجوبة ــ على هذه الطريقة ــ تصدر بما يعلمه الناظر من نفسه ، قبل أن يتعدل برأى مستشاره ! .

فى يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩

أخبرنا أباظة بأنه يريد الكلام فى مدرسة الحقوق . بالنسبة لكفاءة المدرسين ، ولغة التعليم ، والإخلال من تعليم الشريعة الإسلامية ــ وفى مدرسة الزراعة ، بالنسبة لحذف علم حساب المثلثات(٢٧٩م) ، وعدم الالزام بتعلم اللغة العربية .

---

(٢٧٩) فى الأصل : فاعترض .

(٢٧٩ م) فى الأصل المثلاث .

مساء السبت ٢٠ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، فعرضت أحمد قمحة ، ولكنى لم أجد من يخلفه . ووافقنى رشدى . ولا تزال المسألة موقوفة .

حضرت جلسة يوم السبت ٢٠ نوفمبر بمجلس شورى القوانين ، مع بقية النظار الا سعيد . ودارت المناقشة فيه على جواب الحكومة المتضمن لنظام سؤال الأعضاء وجواب النظار . ويستخلص الانسان من هذه المناقشة ــ التى استغرقت ساعتين ونصف تقريبا ــ أولا : أن جميع الأعضاء غير راضين عن الخطاب . ثانيا : أنهم معترضون على شكله المخالف للقوانين . ثالثا : أن رئيس النظار استعمل حيلا دنيئة فى أخذ الآراء ! فانه كان يزيد فى الآراء ، وينقص منها ، بحسب ما يشاء ! واعترض عليه أباظة باشا فى ذلك اعتراضا شديدا . رابعا : أن هذا الرئيس كان يستعمل الشدة [ص ٦٥٤] مع الأعضاء ، حتى قال له أباظة ــ عقب شدة استعملها مع يحيى باشا ــ : إنه لم يبق عليك الا أن تأمر باخراجه !

ولما وجد بطرس باشا مركزه حرجا ، واجماع الآراء على طلب مشروع أمر عال بموضوع الجواب ، مع اختلاف العبارات فى عدم استحسان الخطاب أو السكوت عنه ــ اجتهد فى أن يضيف على هذا الرأى أن أحكام هذا الخطاب يتبعها من يريد السؤال . وكانت الأغلبية التى أقرت على ذلك بزيادة صوتين فقط : ١٤ ضد ١٢ .

أعجبنى جدا أباظة باشا فى انتقاده الجواب ، لأنه وفّى المقام حقه فى الاعتراض عليه ، من جهة شكله وموضوعه . ورأيت فيه حرصاً شديداً على كرامة المجلس ، وميلا لرفعة شأنه ، واحساسا بالتضامن . فانه كان ينفر من كل عمل مخالف للقانون ، ويعترض فى الحال . وعندما يرى الأغلبية فى غير جانبه ، يتنازل عن رأيه ، وينضم الى الرأى الذى يكون أقرب للحكمة والصواب ــ ولو كان رأى عدوه !

ولم تعجبنى خطة على باشا شعراوى ، لأنها خطة رخوة . وبعد أن اعترض على شكل الجواب لم يثبت على رأيه فيه ، وغلبه الحيـاء من بطرس أن يضيّف الى رأيه جملة : العمل بالجواب ــ مع أنها مناقضة له .

ورأيت الملق يبدو من كلام علوى باشا ، فقد قال إنه يعتبر كلام بطرس باشا مثل الدكريتو ! وإنه يعمل بالجواب لحين صدور أمر آخر بمضمونه .

وبـالجملة ، أن مجلس الشورى ، ومجلس النـظار ، ظهرا أمس بأقبح المظاهر : خداع دنىء من النظار ! وضعف ونفاق وعدم احساس بالكرامة وجهل من مجلس شورى القوانين ! وسنرى ما تقول الناس فيهما ! وقد كنت أحيانا أرد بطرس عن التهور والاستمـرار فى الحيل الـدنيئة بقـولى له : إن الجلسـة علنية ، ولا يليق أن تـرى منا هـذه المخالفات ! وكان هذا الكلام يؤثر على رئيس الشورى .

[ص ٦٥٣]

٢١ نوفمبر سنة ٩٠٩

انتقد « اللواء » و « مصر الفتاة » انتقادا مرا خطة رئيس النظار ، وسمـاها الأول : مهـاترة ، ووصف[٢٨٣] خـطة الأعضـاء ، الـذين نصروه ، بالضعف وعدم الأهلية للنيابة العامة . وكثر الحديث فى هذا الموضوع بين الناس ، ولم أسمع الا منتقدا على هذه الخطة وساخـطا منها .

قال البرنس حسين لسعيد هذا اليوم إنه[٢٨٤] كان بين حدة بطرس

---

(٢٨٣) فى الأصل لاتوجد كلمة« ووصف » . وقد أضفناها لتستقيم العبارة .
(٢٨٤) أى البرنس حسين .

بأنه بلغ الباب العالى أن حملة مؤلفة من ثلاثمائة عسكرى ، تحت قيادة فتحى باشا ، متهيئة[٢٨٥] للتوجه الى الحدود ، وأن السنوسى متحرك بحركة يخشى أن تكون عواقبها سيئة على العالم كله . وبعد أن قال ذلك الخديوى ، قال[٢٨٦] : إن هذه الأخبار تذكرنا بالعهد القديم .

ثم جرى الكلام فى مسألة القنال ، فقال الخديوى ــ سائلا المستشار المالى ــ عما اذا كان قد[٢٨٧] رأى الكونت دى سيريون ؟ فقال : إنه سافر ، [ص ٦٥٥] وإن المسألة واقفة عند حد رفض الشركة لعرض الحكومة ، وانتظار عرض جديد يكون مصدقا عليه من مجلس النظار .

فقلت : إننا قررنا رفض المشروع عند عدم رضا الشركة بما عرضته الحكومة . فسكت المستشار . وقال الخديوى : ولكن يجب علينا أن نفتح آذاننا للمناقشة ! قلت : كلنا آذان مفتحة لسماع ما يعرض علينا ، ولكننا لا نبدأ بالعرض .

وعند الانصراف ، سألنى الخديوى عن مصروفات الطالب الذى دخل مدرسة الزراعة ، فقلت له على مقدارها ، وإننا سنقبله مجانا . فقال : أخشى أن يَعُدّوا[٢٨٧م] ذلك عليك ، وأنت أحمالك ثقيلة ! فقلت : ولكنى قوى على حملها برعايتكم . وانصرفت .

فقال بطرس : إنك لم تحسن فى كلامك مع المستشار ، لأن ذلك يزيد السخط عليك منه . قلت : إنهم يريدون أن يمنعونى عن الكلام

---

(٢٨٥) فى الأصل : « متهيأة » .

(٢٨٦) أضيفت « قال » ليستقيم المعنى .

(٢٨٧) أضيفت « قد » لسهولة العبارة .

(٢٨٧ م) أى يحسبوا ذلك عليك ، أو يأخذوا عليك ذلك .

أيضا فى مجلس النظار ، الذى هو محل القيام بوظيفتى ! قال : إن المستشار مجنون ، وساخط عليك سخطا شديدا . قلت : أنا الذى ساخط عليه ! وإذا كان فى نفسه شئ ، فلماذا ملفنى ليلة وليمة الخديوى ، وجاء بمنشيرى فيما عرضته الجمعية الزراعية ، من سن قانون يوجب على المزارعين أن يخرجوا من الأرض حطب التيل والبامية والقطن ؟ ثم انصرفت .

٢١ نوفمبر سنة ٩٠٩

أمرت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية فى وضع نمر لتعليم الديانة الإسلامية بالمدارس — وفقا لما وعدت به الجمعية العمومية . فحاول المستشار كثيرا ، واحتج — تارة — بأنه يريد إحصاء عدد تلامذة كل فصل ليعرف مقدارهم ، وتارة ، بأن كلامى فى الجمعية العمومية يشير إلى أنه يجب وضع النمر للتعليم الدينى — سواء كان إسلاميا أو نصرانيا ! .

قلت : لم أقصد بهذه العبارة إلا الأول ، ولم أقل فى الجمعية العمومية إن السبب فى عدم وضع النمر لأولاد المسلمين ، الرغبة فى ألا يتأخروا عن أولاد النصارى . لم أقل ذلك الا دفاعا عن سياستك فى المعارف — التى لا أوافق عليها — ولا يصح أن تستعمل ضدى ما استعملته لمنفعتك . التعليم النصرانى ليس بالزامى فى المدارس ، ولا يصح لى أن أتحمل ملزومية الالزام به ، لأن هذه مسألة فوق اختصاصى ، وانما إلزامى هو الإسلامى ، فهو الذى وحده يجب وضع النمر له . فامتقع لونه ، وأجاب بالامتثال ، وبأن هذا رأيه .

ثم عرض على قرارا من اللجنة العلمية الادارية ، بالغاء امتحان الثلاثة أشهر ، وجعله مرة واحدة فى المدارس الثانوية والابتدائيــة .

معللا ذلك بأنه كان تقرر قبل تقرير امتحان الشهادة الابتدائية والثانوية .

قلت : إن هذه لا تصلح علة الا لالغاء ذلك الامتحان من السنة الأخيرة من الدراستين . أما السنوات الأخرى فلا علاقة لها بتغير الشهادتين [ص ٦٥٦] المذكورتين . والرأى عندى أن يختص الالغاء بالمدارس الثانوية فقط ، أما المدارس الابتدائية فتبقى كما هى ، لأن تلامذتها فى سن يحتاجون فيه لتعهدهم دائما بما يشوقهم ويحملهم على العمل . فتناقش ، وأخيرا رضخ .

ثم بحثنا فى كيفية تقديم هذا القرار لمجلس المعارف الأعلى . قلت : يمكننا ألا نقدم للمجلس إلا الغاء هذا الامتحان فى المدارس الثانوية ، وأما(٢٨٨) مسألة كيفية تقديمه فلا أهمية لها عندى . وانتهى الكلام على ذلك .

٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد اليوم مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى . وكانت المواد التى تقررت به عادية ، ولم يحدث ما يستحق الاثبات . وعند الانصراف دعانى الخديوى أن أتوجه اليه غدا بالقبة للكلام فى شأن الرجل ! ولم أدر : مَن ذلك الرجل ؟ .

انعقد مجلس شورى القوانين فى الساعة ٤ بعد الظهر ، وحضره بطرس للدفاع عن لائحة المحاكم الشرعية مع ناظر الحقانية . ونُظرت فيها(٢٨٩) التعديلات التى أردنا ادخالها فى بروجرام السنة الأولى والثانية لمدرسة الزراعة . وأبدى علوى باشا بعض ملحوظات تختص بقبول

(٢٨٨) فى الأصل : « وأن » .

(٢٨٩) أى : نظرت فى الجلسة .

التلامذة فى هذه المدرسة . وشرع غيره فى ابداء ملحوظات أخرى . فاستلفت أنظارَهم إلى أن ليس لهم أن يتكلموا إلا فى موضوع التعديل المعروض عليهم ، أما الملحوظات المتعلقة بمسائل أخرى ، فان عليهم إرجاء القول فيها ريثما تنتهى النظارة من تعديل قانون هذه المدرسة كله . فوافقوا على ذلك ، وأقروا التعديل جميعا .

بعد ذلك دارت المناقشة فى لائحة المحاكم الشرعية وكان بطرس يُسكت رشدى مرارا ، ويقاطع على المتكلمين ، وينسب اليهم أغراضا لم يقصدوها . ولضعف حجتهم لم يتمكنوا من ابداء آرائهم كما يريدون ! .

ومما يستحق الذكر ، ان الشيخ حسونة(٢٩٠) طلب أن يكون انتقال

---

(٢٩٠) يقصد : الشيخ حسونة النواوى ، ولد فى قرية « نواى » من أعمال أسيوط بمركز ملوى . وتخرج فى الأزهر . وعين فى وظيفة تدريس الفقه فى جامع محمد على بالقلعة ، وانتدب فى سنة ١٨٩٤ ليكون وكيلا الجامع الأزهر ، لتغيب شيخه الشيخ الانبابى بسبب مرضه ، وبقى فى وظيفته وكيلا مدة من الزمن ، ثم تعين شيخا أصيلا للجامع بدلا من الشيخ الانبابى .

وبتعيينه عادت مشيخة الجامع ثانية للحنفية ، لأنها كانت من قبل للشافعية ، وما تولاها من الحنفية الا الشيخ المهدى والشيخ حسونة ، ولذلك عارض فى تعيينه البعض من العلماء .

وفى عهده وقع صدام كبير بين الحكومة وطلبة الأزهر ، حين تفشى وباء الكوليرا عام ١٨٩٦ ، وأصاب أحد الطلبة ، وأرادت الحكومة نقله من الأزهر خوفا من إصابة بقية الطلبة بالعدوى ، فعارض فريق من الطلبة بسبب الجهل ، وأبوا نقله ، واضطرت الحكومة الى الاستعانة بالجيش لارغام الطلبة العاصين ، وأطلق النار على الطلبة ، حتى خضعوا .

وبعد مرض الشيخ المهدى العباسى ، مفتى الديار المصرية ، عين الشيخ =

المحكمة الكلية للمراكز مثل انتقال محاكم الجنايات . وطلب فتح الله باك بركات أن يكون الانتقال دوريا ــ يعنى فى مدد معينة ــ ولم يكن الشيخ(٢٩٠م) موافقا لذلك.فقيل لهما إن المشروع يقتضى ذلك ، وأفهمنا الشيخ حسونة بهذا الاقتضاء ، فسكت . وأصر فتح الله بك على رأيه . وأرادوا جمع الأصوات على هذين الرأيين ــ مع كونهما متحدين ــ وكانت الأغلبية لرأى الشيخ حسونة .

وكان الرئيس ــ فى أثناء الجلسة ــ مستاء . وعند خروجنا منها ، اصطف أغلب، الأعضاء لوداعنا كما اصطفوا [ص ٦٥٧] لاستقبالنا ، وكان أكثرهم من حزب اليمين(٢٩١) ، وكان لسان حال كل واحد منهم ــ عند السلام على بطرس فى هذه الجلسة ، وفى الجلسة التى قبلها ــ يقول : أنا نصرت رأيك ، وعاونتك على تنفيذ غرضك،فانظر الىّ !

ثم حصل كلام بينى وبين البرنس ، فيما سمعته من دعواه

= حسونه وكيلا له فى منصب الإفتاء.وبعد ذلك انتخب عضوا فى المجلس العالى للمحكمة الشرعية . ثم عين فى عام ١٣١٥هـ مفتيا لعموم الديار المصرية ، مع إبقاء مشيخة الأزهر فى عهدته .(الياس زخورا : مرآة العصر ١٩٠ - ١٩٢ . أنظر أيضا الجزء الأول من المذكرات ص٢٥٦) ! .

(٢٩٠ م) فى الأصل : المشروع . ولكن السياق يفيد كلمة « الشيخ » ، وهو ما أثبتناه فى المتن حرصا على متابعة القارىء للموضوع متابعة سليمة .

(٢٩١) هذه أول مرة يستخدم فيها سعد زغلول فى مذكراته مصطلح : « حزب اليمين » . وقد قصد به المعنى الصحيح للمصطلح ، وهو : حزب الحكومة .
ولكنه خص به حزب بطرس ، أوالمناصرين لبطرس .

انقسام النظار فى الجلسة . وخشّنت له من القول نوعا .

كتب « المؤيد » فصلا عن مجلس شورى القوانين مليحا للغاية ! .

٢٣ نوفمبر سنة ٩٠٩

أخبرنى المستشار أن السير الدن غورست يسأل عن عقاب التلامذة ، الذين اشتركوا فى المظاهرة يوم ٩ نوفمبر بمدرسة الحقوق ، وأنه سيقابل هيل فى المساء ، ويحادثه فى هذا الشأن . فقلت : إنك أخبرتنى بأنك ستعرض على السير إلدن غورست رأى هيل وكيتنج فى عقاب التلميذ المحرض لهم . قال : لم أخبر . وحاول أن يعتذر بما لم يُفهم .

ثم تكلمت معه فى محاولة كيتنج فى انتخاب التلامذة للارسالية ، وامتناع مدير الصحة عن الاجابة على تعيين بهجت وهبى لغاية الآن . فلم يفدنى بشىء فى المسألتين ، وقال : إن كيتنج كان فى ذهنه ــ عند كتابة الجواب ــ التكلم على شروط الانتخاب[٢٩٢] . قلت : انك تقتصر[٢٩٣] فى هذه المسائل على النقل والرواية بينى وبين كيتنج ، ولاتبدى لك رأيا خاصا ! فما رأيك بصفتك مستشار ؟ فلم يقدر أن يجيب بجواب شاف !

ثم ذهبت لغورست ، فلم أجده . وعرضت المسألة على بطرس ، فطلب أن يَسأل دنلوب عنها . فقلت : يلزم أن يكون الكلام بحضورى ، لأنه يكذب ! فتواعدنا أن نحضر معا لديه غدا . ولكنى

(٢٩٢) أى اختيار تلامذة الارسالية .

(٢٩٣) فى الأصل : « يقتصر » .

أخشى أن يجبن وينصر دناوب ـــ خصوصا وان هذه أول مرة نتحاكم فيها اليه .

توجهت للقبة فى الساعة ٣ ، ومكثت بحضرة الخديوى من الساعة ثلاثة وربع لغاية الساعة خمسة ونصف . وفى الساعة ٤ حضر سعيد ، فجرى الكلام معى أولا على المعارف ، فقصصت عليه طرفا من أحوالها ، فاستغرب . وقلت : إن هذه حالة سيئة جدا ، وهم يعملون جهدهم فى تضييق التعليم . فتأثر .

ثم انتقل إلى الحديث فى مسألة القنال . فقال إن المستشار أبدى له أن الأولى تركها الآن ، ولكن غورست يخشى ، اذا سقط المشروع ، استعفاء المستشار المالى ! ويلح علىّ فى معاودة الكلام فيها . وبينٌ ما بين كلام الرجلين من التناقض .

ثم قال(٢٩٤) : وقد قلت له(٢٩٥) : إن انقسام النظار فى هذه المسألة مما لا يصح أن تتأثر منه ، لأنه عنوان الحرية الممنوحة لهم ، ودليل على أنهم [ص ٦٥٩] يشتغلون باستقلال . ولا يضر أن يخالف واحد منهم أو اثنين الأغلبية ، مادام المخالف لم يكن هو المختص بماوقع الخلاف فيه . فشكرت له حسن هذا الدفاع .

قال : والأحسن أن نقول ـــ فى اجتماع غد ـــ إن المستشار ينبغى أن يشتغل بالنظر فى طريقة تجعل المشروع مقبولا ، ثم يعرضها علينا ، فان لم نستحسن ما يعرضه ، عرض غيره ، وهكذا حتى نقر على شىء .

---

(٢٩٤) أى : الخديوى . وفى الأصل : « قال » ، وقد أضفنا « ثم » لسلاسة العبارة .

(٢٩٥) أى لجورست .

قلت : ولكنا نخشى أن نُلزم بالاقرار على شيء غير موافق ، وأن نكلف نحن بعرضه على الشركة ! قال : لا خوف من ذلك كله ! فسكتُّ ، وشعرت — من تلك اللحظة — أن هذا هو الغرض من هذه الجلسة ! .

ثم تكلم فيما وقع بمجلس شورى القوانين ، بمناسبة جواب الحكومة المختص بمجلس النظار . فحكيت له ما وقع — على التفصيل الذى تذكرته — خصوصا ما يختص بالحدة والشدة والمغالطة وتغيير الحقيقة ، وغيرها من الأمور التى صدرت من بطرس .

وامتدحت الخطة التى سلكها أباظة ، وقلت : إن الاجماع كان[٢٩٦] على استحسانها . وكان هو ينتقد عليها بلهجة معتدلة . فقلت : إنى سمعت سموكم تحضون بطرس على أن يأتى فى هذه المسألة[٢٩٧] بما يرضى الأمة وترتاح اليه أنفس نوابها ، وإنى[٢٩٨] خرجت فرحا بهذه العناية السامية ، وتلك الرغبة الجليلة ، ولكنى علمت[٢٩٩] من طرف آخر أن أوامر صدرت من « لندرا »[٢٩٩م] بإعطاء هذه المنحة ! فان كان هناك اتفاق بين سموكم ولندرا على اعطائها ، فلماذا نعطيها بشروط وقيود تذهب بأصل الفائدة المقصودة منها ؟ ألم يكن من الواجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة لاعطائها على وجه مفيد نافع ؟ قال : وهل هى غير نافعة ؟ قلت : نعم . وشرحت له أوجه عدم نفعها .

---

(٢٩٦) « كان » غير موجودة فى الأصل . وقد أضيفت لسلاسة العبارة .

(٢٩٧) يقصد : مسألة مد امتياز شركة القنال .

(٢٩٨) « وانى » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضفناها لسلاسة العبارة .

(٢٩٩) فى الأصل : « وعلمت » . وقد أضفنا : « ولكنى » ليستقيم المعنى

(٢٩٩ م) أى : لندن .

ثم دخل سعيد ، وعاد الكلام على سائر الموضوعات التى تقدمت . فأيد[٣٠٠] فيها ما قلت ، وزاد بأن الناس معتقدون أن معارضة أباظة انما هى تنفيذ لرغبة سموكم ! فارتاح لهذا . وأضاف[٣٠١] إن المظهر الذى ظهر به شعراوى باشا وزملاؤه أبعد الرأى العام عنهم ، وأسخطه عليهم . فقال[٣٠٢] : إن البرنس حسين يريد أن أرضى عنهم[٣٠٣] ، ولكنى لم أر الوقت مناسبا . فقال سعيد : إن فريد تنازل عن فكرته[٣٠٤] الأولى ، ويريد التشرف بمقابلة سموكم . قال : الأحسن إرجاء هذا لما بعد عودتى ، ولكن لا تقطع أمله .

[ص ٦٥٨]

ثم تكلم[٣٠٥] بعدم مناسبة الانقسام ، خيفة أن يتحد بطرس بحزب الأمة فيتقوى به ، ولكى لا يقال إن هناك تحزبات بين رجال الحكومة ! فأظهرنا استعدادنا للاتحاد ، ولكنا نددنا بحالة بطرس وسوء ظنونه وتصرفاته ، مما ينفر منه أحب الناس إليه . فأشار علينا بالتحمل .

ثم ألقينا بعض كلمات فيها يختص بسير البرنس حسين فى المجلس ، فقال : [٣٠٦]انه كان عند غورست اليوم ، وسأتبين غدا

---

(٣٠٠) أى : سعيد .

(٣٠١) كلمة « أضاف » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضفناها ليستقيم المعنى .

(٣٠٢) أى الخديوى .

(٣٠٣) أى : عن شعراوى باشا وزملائه .

(٣٠٤) الأصل « ذكرته » .

(٣٠٥) أى : تكلم الخديوى ، وقد أضفنا « ثم » .

(٣٠٦) أى : البرنس حسين .

نتيجتها . ثم قال إن لسان حال غورست كأنه يقول لى : لماذا الاجتماع مع أباظة ؟ غير أنى لم أظهر الالتفات لهذه المسألة .

[ص ٦٥٩]

ثم عرض عليه تعيين خالد الفوال(٣٠٧) بصفته مستشار قلم قضايا الأوقاف ، واسماعيل صدقى(٣٠٨) بصفته وكيل الداخلية . فطلب(٣٠٩) منه أن يتكلم مع السير إلدن غورست فى هذه الأخيرة .

---

(٣٠٧) خالد الفوال ، مستشار بقلم قضايا الأوقاف،وكان محمد فريد يسىء الظن به ، وقد وصفه بأنه من جواسيس المعية ، وأنه كوفىء على تجسسه بتعيينه فى الأوقاف،وكان « سىء السيرة قبيحها ، مرتكب للدنايا مع حميه شوقى بك الشاعر » . . إلى آخره (انظر الجزء الثانى من المذكرات ٩٦٠ ـ ٩٦١) .

(٣٠٨) اسماعيل صدقى باشا فيما بعد . ولد بالاسكندرية عام ١٨٧٥ ، وحصل على البكالوريا عام ١٨٨٩ ، وأرسله أبوه أحمد شكرى باشا وكيل الداخلية فى بعثة إلى فرنسا عقب نجاحه بتفوق فى ليسانس الحقوق من مدرسة الحقوق الخديوية . وقد تولى وظائف القضاء،والمجالس البلدية . ثم عين وزيرا للزراعة فى ٥ ابريل ١٩١٤ ، والأوقاف العمومية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، والمالية فى أول مارس ١٩٢١ ، والداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ « حيث أسس قاعدة تزييف الانتخابات فى مصر » ثم فى ١٣ مارس ١٩٢٥ و٢٠ يونيه ١٩٣٠ ، و٤ يناير ١٩٣٣ ، و١٧ فبراير ١٩٤٦ . وتولى رياسة الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ ، ثم فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، ثم فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ . وقد لعب دورا مخربا للحياة الليبرالية فى عهد دستور ١٩٢٣ ، وألف دستور ١٩٣٠ الذى ألغاه نضال الشعب المصرى بقيادة حزب الوفد ، كما ألف حزبا هزيلا باسم « حزب الشعب » لقى مصير أحزاب الأقلية الأخرى .

(٣٠٩) أى : فطلب الخديوى من سعيد .

وامتـدحت هذين التعيينـين . ورغب[٣١٠] أن تختاره اللجنـة المكلفة باصلاح قلم قضايا الأوقاف . [ص ٦٦٠] وتكلم فى مسألة الوعظ فى المساجد ، وتعيين مأمور لسيوة ــ وغير ذلك مما لا يهم ذكره .

وعنـد الانصراف ، أخـذ الخديـوى يحكى ما حصـل بينى وبين المستشار المالى يوم السبت الماضى ، وقلّد صوتى فيها ! قال : ولولا أنى تداركت هذه الجملة التى قالها بأنه يجب علينا أن نفتح آذاننا لما يعرض علينا ، لساء وضعها . فتشكرت له ، وانصرفنا .

أخبرنا أباظة بأن شفيق بحث عنه كثيراً ليصلحه مع بطرس ، وأنه لا يصطلح معه لأنه قلت ثقته به ، فإنه كان يؤمل فيه خيرا ، ويعتقد أنه كان يمكنه أن يتحصل ــ فى مسألة سؤال النظار ــ على شىء أوسع وأفيد ، فلم يفعل ، رغماً عن حضه عليه ، والإلحاح برجائه فيه . وإنه لم يطلعه عليه قبل إرساله ، ولم يعلم به منه إلا صدفة أمام الخديوى ، وأقسم له جهد يمينه أن الجواب كان فيه قيود كثيرة مضرة ، وجاهد هو فى فكها ، حتى انفكت . ولكنه[٣١١] عجز عن بيان واحد منها . قال : ولـذلك لا يمكن أن أصـادقه ! وزعم أن الخـديـوى لا يقـدر هـو ، ولا بطرس ، أن يستميلاه لـرأى غير رأيـه ، ولا أن يحولاه عن اعتقاده ، ولكنه معهما كلما كانت مصلحته تتفق مع مصلحتهما ، أما إذا اختلفتا ، فله طريقه ولهما طريقهما . فكلمناه بأن يحسن الظاهر[٣١٣] معه ، فأظهر الاباء .

يوم الأربع ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بعابدين عند الحضرة الخديوية فى الساعة تسعة ونصف

(٣١٠) أى : الخديوى .
(٣١١) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .
(٣١٣) أى يحسن شكل العلاقات معه ، أو يحسن العلاقات الشكلية معه .

صباحاً ، وجرى الحديث فى موضوعات شتى ، أهمها مسألة القنال . تكلم ــ فيها الخديوى بما يدل على أنه يريد فيها أمراً ، وأن غيره(٣١٤) يعرضه . فلم يبد أحد رأياً . ثم انصرفنا .

وحضر لدى ــ بعد برهة ــ سعيد بالنظارة ، وبيده ترجمة خطاب من دنلوب إلى شيتى ، يقول فيه إن ناظر المعارف رفض بتاتاً ضم مبلغ المائتى جنيه ، الذى يتناوله كيتنج بصفة تعويض عن إدارة المستشفى ، إلى ماهيته فى المعارف ، وإنه(٣١٥) اتفق مع المستشار المالى على اعتبار هذا المبلغ ماهية فى ميزانية الصحة ، ويؤشر فى أسفلها أنه مضاف على ميزانية نظارة المعارف ، وبذلك تنتهى المسألة . وقال (٣١٦) : وإنه(٣١٧) أكد للمستشار المالى أن شيتى وناظر الداخلية قابلان بهذه الطريقة .

استغربت هذا الخطاب جداً !

وقال سعيد : إنى رأيت مع شيتى أن قبول هذه الطريقة بدون استشارتك يجرح احساساتك ، فلهذا رأيت أن آخذ رأيك فيه .

واستحسنا أن نتوجه لبطرس . فأشار بأن نعرض الأمر فيه على غورست . وقد كنت مدعوا لدى غورست(٣١٨) فى الساعة الثانية عشرة(٣١٨م) ونصف ، فتكلم معى بشأن عدم [ص ٦٦١] معاقبة تلامذة الحقوق(٣١٩) ، الذين تظاهروا يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩ عند

(٣١٤) أى غير هذا الأمر . والمعنى أنه يظهر غير ما يبطن .

(٣١٥) أى : دنلوب .

(٣١٦) أى : دنلوب .

(٣١٧) أى : دنلوب .

(٣١٨) فى الأصل : « لديه » . (٣١٨ م) فى الأصل : « عشر » .

(٣١٩) يقصد : عدم معاقبة سعد زغلول تلامذة الحقوق .

احتفال جيش الاحتلال بعيد الملك ، خلافا لما طلبه هيل من معاقبة التلميذ المحرض لهم بالرفت . مع أنه[٣٢٠] لم يكن يرى معاقبة أحد — كما قال لنا يوم الحادثة — « لأنك تلت لى إنها لم تحصل أثناء الدروس ! ولكن تبين أنهم ارتكبوا مخالفة نظام المدرسة بالاشتراك فى هذه المظاهرة أثناء الدرس . وإن الخديوى يلقى المسؤولية على هيل ، مع أنه لا مسئولية عليه لعدم قدرته على معاقبة المخالف » .

ثم انتقل من ذلك إلى الكلام فى شأن سلطة نظار المدارس ، ووجوب عدم تداخل النظارة مع التلامذة .

فكان جوابى إنى — عقب الحادثة — اجتمعت مع دنلوب وهيل ، وتداولنا فى المسألة ، فرأينا الأولى ترك العقاب . لأن العقاب بأقل من الرفت قليل ، وبه[٣٢١] يستفظعه الناس ، وربما ترتبت عليه نتائج وخيمة . ورأينا الأحسن أن نفكر فى طريقة أخرى ، كنقل المدرسة من محلها (وتكلمت فى هذا النقل ، لأنى سمعت الخديوى يتألم من مباشرة الاحتفال بميدان عابدين ، ويريد جعل الميدان جنينة ، حتى لا يكون صالحاً لإجراء الحركات العسكرية فيه . فرأيت أن فكرة الانتقال لا يحصل تنفيذها إذا نفذ الخديوى إرادته) . ثم بعد ذلك بيوم أو يومين ، أخبرنى دنلوب بأن هيل وكيتنج اتفقا على وجوب رفت التلميذ المحرض ! فقلت : إنى مستعد للتصديق على الرفت إذا طلبه هيل رسمياً ، على شرط أن يتحمل مسؤولية نتائجه ! فقال دنلوب إنه سيعرض الأمر عليك . فأخطرت بذلك بطرس ، وانتظرت نتيجة رأيك . لكن دنلوب لم يخبرنى بشىء عنها . فإن كان هناك خطأ ، فليس منى ، وانى متأسف لأنى كنت — إذا دعا الأمر لعفو عن تلميذ ،

---

(٣٢٠) أى : جورست . وفى الأصل : « مع وأنه » .

(٣٢١) أى : وبالرفت .

أو إعطاء أى منحة للمدرسة ـ أحْمل هيل على أن يقترحها ، حتى تميل التلامذة إليه ، وإذا اقتضى الحال عقاباً ، أتولى أنا تنفيذ الأمر به حتى لا يصيبه سخطهم . وأنى سأغير هذه الطريقة ، وأجعل له السلطة التى تتكلم عنها . غير أنه يلزم أن يكون مسؤ ولاً عن كـل خلل يقع فى مدرسة .

وتقييد سلطة النظار فى العقاب ، ليست من عملى ، ولكنها فرع عن أصل مقرر فى القانون الصادر قبل وجـودى بالمعـارف . والنظار الذين يشتكون الآن من عـدم وجود سلطة لهم فى العقـاب ، كانـوا يمتنعون عنه أحياناً ــ كما حصل فى مسـألة التـلامذة الـذين كتبوا فى كراريسهم طعناً شديداً على الحكومة عموماً ، وعلى نـظارة المعارف خصوصاً .

وعلى الذين يدَّعون بأن تداخل النظارة مع التلامذة كان له دخل [ص ٦٦٢] فى كل ، أو بعض ، ما حصل من الخلل ، أن يعيِّنوا ذلك تعييناً شافياً ، وإلا فالكلام المبهم لا يصح سماعه ، ولا ينبغى التعويل عليـه ، وإنما يـريد هؤلاء الشـاكون أن يستـروا ضعفهم ، ويعتذروا عن قصورهم بنسبة الخلل لغيرهم .

ولو لم يكن فى هيل ضعف ، وأحسن التصرف ــ لما حصلت تلك المظاهرة ، لأنه وقف بعيداً عنها ، متوارياً عن التلامـذة ، ثم أرسل الضابط إليهم يدعوهم للحضور ! ولـو أنه كلف نفسـه القرب منهم لأبعدهم عن مكان الحادثة . وإنى مشتغل بتوسيع سلطة النظار .

قال : ولكن لا فائدة الآن من العقاب ، لفوات الزمن ــ كما قال الخديوى .

ثم انتقل للكلام عن مسألة « مقدمة القوانين »[٣٢٢] . ورأيت بيده تقريراً مطولاً من هيل فى شأنها . قال : لماذا رفضتَ أن تطبع المعارف كتاب « جودبى » ، مع أنه لا يطلب من الحكومة مكافأة كغيره ، مثل « لمبا » ، « وجران مولان » . ولماذا لم تأمر بترجمة كتاب هالتون فى القانون المدنى ؟

قلت : إن السبب فى ذلك أن هناك « مقدمة للقوانين » مؤلفة بالفرنساوية بقلم عالم فاضل — وهى تدرس بالقسم الفرنساوى — فرايت أن فى ترجمتها فائدة توحيد التعليم فى القسمين[٣٢٣] من جهة ، والانتفاع برأى عالم فى الفن من جهة أخرى . وهذا المبدأ هو الذى جرينا عليه ، تبعاً لإشارتكم فى عدم وضع كتب للرياضة باللغة العربية اكتفاء بما يترجم فيها من الكتب الانجليزية ! .

قال : إن هيل يقول إن هناك فرقاً بين موضوع الكتابين بالخصوص والعموم ! . قلت : لم أبحث ذلك ، وسأبحثه وأعطى للمسألة ما تستحق من الحل . ولكنى أستغرب من هيل ، كيف أنه رفع إليك هذه الملحوظات قبل أن يعرضها علي ؟ فقال : لا تؤاخذه فى ذلك لأنى كنت دعوته بشأن حادثة المظاهرة ، فلما انتهى من الكلام فيها ، سألته عما إذا كان لديه شىء آخر ؟ فتكلم فيها عرضاً . فقلت : لا أريد مؤاخذته ، ولكنى أستغرب هذا الإجراء .

ثم قلت : إن هناك مسألة أريد عرضها عليك قبل سفرك . ثم قصصت عليه ما كان من أمر كيتنج فى شأن الإرسالية ، ومحاولته فى وضع شروطها ، والامتناع عن إفادتى عنها ، رغماً عن تكليفى له شفاهاً وكتابة ، حتى فات الوقت المناسب . وما كان من تصرف دنلوب

---

(٣٢٢) أى : كتاب « مقدمة القوانين » .

(٣٢٣) أى : القسمين الفرنسى والعربى .

المدلول عليه بالخطاب الذى أرسله إلى شيتى . فقال : إن ضم التعويض على الماهية كان عرض علىّ من زمن ، بصفة كونى قنصلا تجب علىّ حماية التبعية الانجليزية(٣٢٤) من الموظفين ، فقبلته . وليس فى المسألة ما يستوجب الاهتمام ، لأنها تافهة ، [ص ٦٦٣] ولا لوم على دنلوب فيها ، لأنه أخبر شيتى بأنك رفضتها ، ولأنه ــ بعد هذا الإخبار ــ يمكنه أن يبدى رأيه ولو كان مخالفاً لرأيك .

قلت : أرجو أن تفيدنى عما يأتى : هل تقبل أنه ــ فى حالة وجود خلاف بين الناظر وأحد الموظفين ــ يسوّغ لمستشار هذا الناظر أن يسعى سراً فى مساعدة ذلك الموظف على أن ينال من الحكومة فائدة ؟ إنى أدّعى ــ بحق أو باطل ــ أن كيتنج يعارض فى تنفيذ البروجرام الذى وضعته لنفسى ، ويسعى فى احباطه ، ويستخف بالأوامر التى أصدرها إليه فى شأنه . وهذه الدعوى معلومة للمستشار ، ومرفوعة أمام رئيس النظار للفصل فيها . هل تقبل أن المستشار ــ فى هذه الحالة ــ يسعى فى الخفاء لأن يحصل على فائدة لهذا الموظف ؟ أرجوك أن تجيبنى عن هذا السؤال ، لأنه يتوقف على الجواب عنه استمرارى فى وظيفتى أو تركها !

فقال : إن المسألة صغيرة . وفى العادة لا يعارض النظار فى زيادة كبار الموظفين من الأجانب . حتى فى زمن رياض باشا لم تحصل معارضة من هذا القبيل ! قلت : هل يزاد هؤلاء الموظفين رغماً عن معارضة النظار ؟ وفى الزمن المذكور(٣٢٥) لم يُقَلْ للنظار : صرحوا بآرائكم ولا تخفوا شيئاً مما تعتقدون . فقال : سأتكلم مع بطرس باشا فى ذلك . فقلت له : عظيم ، سفر سعيد .

---

(٣٢٤) أى : الرعية الانجليزية . وفى الأصل : « التبعة » وقد غيرناها إلى « التبعية » ــ أى أتباع الجنسية الانجليزية .

(٣٢٥) أى : فى زمن رياض باشا .

وانصرفت ، وفكرت فى الاستعفاء ، وكتبت صورته وهى :

« مولاى الأكرم :

أتشرف بأن أرفع لمقامكم السامى أنه أصبح من المتعذر على القيام بواجباتى فى وظيفتى ، وأخصها ترقية التعليم وجعله أهليا ، طبقاً لمقاصدكم الكريمة ، وأمانى رعاياكم المخلصين ـ وذلك بسبب المصاعب التى يقيمها فى طريقى مسترد نلوب مستشار النظارة ، ولهذا ألتمس من المراحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة ، وأدعو الله تعالى أن يمد فى بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص فى ولائكم » .

٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٩ « الأمضاء »

ثم حضر سعيد ، فقصصت عليه القصة ، ورجوته أن يعرض الأمر على الخديوى ، وأن يلتمس منه الاذن بالحضور لرفع استعفائى إليه . فنصحنى أن لا أفعل ، ولكنى ألححت عليه بأن ينفذ ما رجوته فيه . فراح وعاد بعد طويل ، وقال : إن الخديوى لم يوافق ، واستغرب كثيراً ، وقال : أهذه وطنيته؟ أهذا اخلاصه؟ لا يصح له أن يتركنى فى هذه الأحوال . قل له بأن يعدل عن رأيه ، وأن يصبر ، [ص ٦٦٤] ويقتدى بنا فى تحمل المصاعب . ثم أضاف سعيد بأنه لا يحسن بنا ـ إزاء هذه الاحساسات ـ أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركتنى أكون وحدى ، وأتعب كثيراً .

فلطّفَ هذا من حدتى ، ورأيت من الواجب علىّ أن أعْدل عن فكرى هذه المرة،شكراً للخديوى على حسن رعايته . ولكنى أشعر بأنى غير قادر على أن أتحمل صدمة أخرى .

فى يوم الخميس ٢٥ نوفمبر سنة ٩٠٩

توجهت لبطرس فى منزله صباحاً ، وحكيت له ما جرى بينى وبين

غورست بالتفصيل ، ولكنى لم أخبره بشىء آخر . وقلت له : ان هذه الحالة لا يمكن دوامها . قال : إنه يظهر أنهم يريدون تغيير سياستهم ، ويستردوا ما تركوه لنا من السلطة ! قلت : فليفعلوا ما شاؤ وا ! قال : إنى ذاهب إلى غورست .

ثم دعانى إلى منزله فى الساعة ٤ بعد الظهر . وقال إنه تكلم مع غورست بأن دنلوب استعمل الخبث فى هذه المسألة ، لأنه لم يقل لسعد أن غورست قَبِل ذالك الضم وأمر به ، حتى كان لا يلقى منه معارضة فيه . فأظهر غورست الغضب من شيتى لكونه أظهر خطاب دنلوب . وأن الاثنين اتفقا على أن يجمعنى بطرس ودنلوب لإصلاح ذات البين .

وقال(٣٢٦) بطرس إن غورست أخبره بأن الملك وكرومر غير راضين عن سياسته اللينة فى مصر ، ويرغبان أن يسند(٣٢٧) الموظفين الانجليز ، ويشد أزرهم . وأن اللورد كرومر كتب إلى غورست خطاباً يستحسن فيه مشروع القنال ، ويقول إنه كان عرضه على سالزبورى ، فرفضه لكونه رأى فيه ضررا بمصالح انجلترا . ولكن بما أن الحكومة الانجليزية لا ترى مانعاً من تنفيذه، فإنه يجب على مصر انتهاز هذه الفرصة لقبوله .

أخبرنى بطرس ــ فى هذه الجلسة ــ بأن الخديوى فتح مسألة القنال فى الجلسة الأخيرة « لكى أتكلم(٣٢٨) فيها ، وأدعو المستشار لأن يعمل فيها ترضية لهم . فلم أفعل (٣٢٨م) ، ولن أفعل حتى يعود الخديوى من

(٣٢٦) فى الأصل : « قال » .

(٣٢٧) أى : جورست .

(٣٢٨) أى : لكى يتكلم بطرس فيها .

(٣٢٨ م) أى : فلم يفعل بطرس باشا .

حَجِّه » . قال : وتجنبت الكلام فيها مع المستشار أمس ، مع أنه كان يحاول أن أفاتحه فى شأنها ، لأنه حضر مرتين ولم يستطع مقابلتى إلا فى الثانية ، ولم يعرض على إلا أموراً تافهة .

حضر رشدى فى أثناء هذه الجلسة ، وقال لبطرس إنه أراد أن يقابله قبل سفره (كان بطرس عازماً على السفر إلى أبعديِّته ليمكث بها إلى يوم الأحد القابل) فقال بطرس : لماذا ؟ تحاول رشدى فى الجواب [٣٢٩] . فكرر عليه السؤال ، فقال : بخصوص السكة الحديد . ولم يزد ! فلم يطلب منه بطرس زيادة فى البيان ، وصرف الحديث إلى موضوع آخر . فتوهمت أن المراد بسكة الحديد : السكة [ص ٦٦٥] الحجازية ، التى زعمت الجريدةُ أن الخديوى يحج لشرائها لا لله ! وأن البحث جار فى إقامة الدعوى على هذه الجريدة بخصوصها . فقلت : هل يستحق هذا الكلام عقاباً ؟ وهل فى النية رفع دعوى بشأنه ؟ فكان جوابهما سالباً .

وشعرت أنهما[٣٣٠] يريدان الكلام فى غيبتى ! فلم أمكنهما ــ تثاقلا منى واعناتاً لهما ! ــ حتى ذكر الخادم أن اسكندر باشا فهمى بالباب ، ويئسا من انصرافى ، فتكلم فى مسألة نجيب فهمى . وتبين أن رشدى عرضها على غورست فرأى السير فى تحقيقها ، ووافقه مكلرث[٣٣١] . ولما ابتدأ رشدى كلامه فيها ، بدأه بصوت منخفض مضطرب يتخلله شىء من الحشرجة . فقال بطرس : إنى قلت ذلك من قبل !

فدخلت فى الحديث معهما فيها ، وقلت : إن الصعوبة فى المسألة

---

(٣٢٩) يقصد : فتردد رشدى فى الجواب .

(٣٣٠) فى الأصل : « أنه » .

(٣٣١) السير مالكولم ماكلريث Sir Malcolm McIlwraith ، المستشار القضائى . وقد عين فى سنة ١٨٩٨ .

أن التحقيق ، إذا جرى على نجيب ، وقع ، ونجا « هول » الانجليزى[٣٣٢] . مع أن هذا الأخير ــ إن لم يكن الفاعل الأصلى ، فهو شريك مهم فى التهمة . ولو كان الأمر مسلماً لى لما مسست نجيب بسوء ، حتى أتأكد من معاقبة الثانى ! ــ أو لا أمس الاثنين . فارتاح بطرس لهذا الكلام .

وبعد كلام طويل ، وقراءة تقرير النائب العمومى ، قال بطرس لرشدى[٣٣٢م] إنه يمكنك أن تتفق مع سعد باشا على طريقة . وانصرفنا . ولكن رشدى لم يركب معى ، وزعم أنه ذاهب على رجليه لبعض الجهات ! ولكن إذا صح حذرى فإنه يكون قد عاد إلى بطرس ليقول له فى غيبتى ما كتمه فى حضرتى !

أمس حضر هيل ، وتكلم معى فى مسألة « مقدمة القوانين » ، التى يشتغل جودبى بتأليفها . وعرض علىّ مذكرة وضعها بخصوصها ، وهى تشير إلى أن هناك تعصباً ضد الانجليز ، ومحاباة لغيرهم . فأشرت إليه أن يمضيها ، فأمضى أصلها الانجليزى ، وترجمتها العربية . وكلفته بأن يبين لى الفرق ما بين هذه المقدمة ، والمقدمة الموضوعة باللغة الفرنساوى لمسيو هانرى كابيتان ، أستاذ القانون المدنى فى كلية جرينوبل .

٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٩

ورد خطاب من كيتنج ، ومعه مذكرة بالشروط التى ينبغى وضعها لارسالية الطب بأوروبا . وهى تنحصر فى أن يكون الانتخاب من موظفى مصلحة الصحة ، وأن لا تحسب مدة التغرب فى المعاش ،

---

(٣٣٢) فى الأصل : الانجليز .

(٣٣٢ م) أضفنا « رشدى » ليستقيم المعنى .

ولا تمحو المدة التى قبلها ، وأن يُحفظ للمنتخب محله « بالصحة » ، ولا يترقى فيه بعد عودته ، ويخدم الصحة سنة عن كل ستة أشهر من مدة غربته .

شاعت إشاعات بأنه وردت أخبار من الآستانة تشير على الجناب العالى بعدم الحج ! ولم أعرف للآن مبلغها من الصحة .

[ص ٦٦٦]

يوم الأحد ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

لا شىء فيه جدير بالذكر

يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس المعارف الأعلى فى الساعة العاشرة صباحاً ، ونظر فى اللائحة التى وضعتها النظارة لاباحة امتحان مدرسة الحقوق لغير طلبتها من الراغبين . فسأل المسيو روكاسيرا(٣٣٣) عن الباعث على وضع هذه اللائحة ؟ وعما إذا لم يكن فى هذه الاباحة خطر على الفروع الأخرى من العلوم ؟

فأجبت بأن الباعث عليه توفر الرغبات من جهة ، ورعاية العدل من جهة أخرى ، وتعميم النظام الجارى فى المدارس الابتدائية والثانوية ، وأنه لا خطر على الفروع الأخرى ، لأن الطالبين فى الدخول فى مدرسة الطب زادوا على المقرر لها .

فقال دنلوب : ولكن هناك مدرسة المعلمين والمهندسخانة !

قلت : أما الأولى ، ففى الاشتراط على المقبولين مجاناً فى المدارس

---

(٣٣٣) المسيو شارل دى روكاسيرا ، عضو مجلس المعارف الأعلى .

الثانوية بالدخول فيها بعد تمام دراستهم ، ما يكفيها ويزيد عن حاجتها . وأما مدرسة المهندسخانة ، فالنقص فيها قليل . على أن الأولى ترك هذا الأمر لقانون العرض والطلب .

ثم قلت : لقد[٣٣٤] حان الوقت لأن تُرفع الوصاية عن الأمة ، وأن يُترك لكل فرد الحرية لأن يختار لنفسه من الصنائع والحرف ما شاء ، لأن الرغبات فى التعليم كثيرة جداً ، وامتحانات الشهادات الابتدائية والثانوية عامة لكل طالب ، فواجباتنا تقضى علينا أن نسهل على الطالبين طريق اتمام دراستهم ، وترغيبهم فى ترقية معلوماتهم والتمتع بثمراتها.

فقال مرقس سميكة[٣٣٥] ومصطفى باشا ماهر[٣٣٦] : ولكن يُخشى أن يتكون عدد كبير من المحامين الذين لا عدد لهم ! قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! وساعدنى رشدى فى ذلك . وكنت فهمت أن معارضة روكاسيرا والأخيرين ، بسعى من المستشار ! فألفتنى رشدى لأن روكاسيرا يعارض لمصلحة المدرسة الفرنساوية ! وأخيراً تقررت اللائحة ــ ولكن بعبارة أخرى .

ونُظر أيضاً فى جعل امتحان واحد بدل اثنين ، مدة السنة الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية . وكان رشدى معارضاً فيه .

---

(٣٣٤) فى الأصل : « وقد » . وقد عدلنا العبارة لتلائم ابتداء فقرة جديدة ، لأهمية ما قاله سعد زغلول .

(٣٣٥) مرقس سميكة ، عضو مجلس شورى القوانين .

(٣٣٦) مصطفى ماهر باشا ، ولد بالاسكندرية فى سنة ١٨٦٥ ، ودرس الحقوق ، وأصبح مديراً لمديريات بنى سويف والمنيا والدقهلية والغربية ، ثم مديراً للأوقاف ، وكان مشايعاً للخديوى عباس حلمى ، وأنعم عليه برتبة الميرميران (لمزيد من المعلومات انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٤٥٦) .

كان المستشار المالى يظهر اعتدالاً فى المناقشة .

توجهت لبطرس باشا فى الخارجية ، لأنه كان دعانى إلى ذلك ــ من قبل ــ للنظر فى خلافى مع دنلوب بمناسبة كيتنج وهيل . فأطلعنى على مذكرة ، وضعها المستشار المالى ، رداً على حساب وضعه أوربى فى مسألة القنال ، ونشرته بعض الجرائد الوطنية ، وذهب(٣٣٧) فيها إلى أن هذا الحساب مضبوط ، ولكنه لا ينتج أن الحكومة تخسر ــ إذا قبلت مشروع القنال ــ ١٩ مليون جنيه(٣٣٨) . [ص ٦٦٧] بل تربح ــ بالعكس ــ ٦٩ مليون جنيه !

قلت : إن مسألة القنال تتعلق الآن بالتاريخ ، فما فائدة الاشتغال بها ؟ قال بطرس : مِن باب العلم بالشىء ! قلت : إذا أردت أن تعلم بها (٣٣٩) ، فدعنى أقرأها عندى وإلا فلا ! فسلمها إلى ، على أن أعيدها إليه غداً .

وعند الانصراف ، فى الساعة الواحدة بعد الظهر ، سألْنا عما إذا كانت الميزانية تنظر فى جلسة غد ؟ فقال لنا : نعم . وكان رشدى وسعيد حاضرين . قلنا : ولكنها لم توزع ! ــ ثم تبين أنها توزعت فى الساعة عينها على النظارات ! ــ قلت : كيف يمكن النظر فيها غداً مع ضيق الوقت ؟ قالوا : كل منا يعرف ميزانيته ! قلت : ولكنه يلزم ــ أولاً ــ أن يراجع(٣٤٠) بين ماطلبه وما قررته المالية ، خشية التعديل ، وثانياً ، يجب أن يفهم ــ على الأقل ــ كل منا ميزانية الآخر ! ثم انصرفنا .

---

(٣٣٧) أى : المستشار المالى .
(٣٣٨) فى الأصل : جنيها .
(٣٣٩) أى : بالمذكرة .
(٣٤٠) أى : يراجع كل ناظر .

فى الساعة ٤ بعد الظهر ، انعقد مجلس شورى القوانين ، وقدم فيه كل من يحيى باشا وفتح الله بك بركات ومرقس بك سميكة ، اعتراضات على الحساب الختامى للسودان . وقرر المجلس — بالاجماع — أن يطلب من الحكومة أن تأخذ رأيه فيما تريد صرفه من الاحتياطى ، قبل حصول التصرف فيه .

وتكلم حشمت باشا(٣٤١) طويلاً رداً على الاعتراضات ، ومناقشته فى ذلك الطلب ، كلاماً خرج به عن الموضوع ، وقد تحدث(٣٤١م) الناس فيه كثيراً ، ورأى الناس فيه روح التملق للاحتلال بنصرة باطلهم(٣٤٢) على حق الأمة .

يوم الثلاث ٣٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى بعابدين الساعة ١٠ صباحاً ، وتصدق فيه على الميزانية . وتبين أن ما طلبه مجلس الشورى أمس ، وكان يتناقش فيه ناظر المالية مع الأعضاء ، موجود(٣٤٣) فى الميزانية !!

ولو كان هذا الناظر — الذى وقع عليها ، ووزعها — قبل أن يقف فى مجلس الشورى — قرأها ، لكان موقفه فى هذا المجلس أحسن موقف ، إذ كان يقول لهم : إن ما تطلبون مُنَفَّذ ، وعما قريب تجدونه فى الميزانية الجديدة ! ولو كان للنظار وقت لقراءتها ، لكانوا أتوا بهذا الاعلان فى الجلسة !

---

(٣٤١) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

(٣٤١ م) فى الأصل : « وتحدث » .

(٣٤٢) أى : باطل الاحتلال .

(٣٤٣) فى الأصل : « موجودا » .

فمن لى بمنتقد يكشف للأمة هذه الحالة ؟ ويدلها أن ميزانية حكومتها تتقرر من غير أن يعرفها النظار جميعاً ــ حتى ناظر المالية الصادرة باسمه ! ــ ولم أرد أن أطلب تأخير الجلسة لمطالعتها ، لأنى رأيت فى اخوانى ــ فى اليوم السابق ــ عدم المساعدة ، ولأن حالتى الحاضرة تُزيد فى السخط علىَّ ، وللسبب الآتى :

قبل الشروع فى تلاوة الميزانية ، عُرضت لائحة وزارية بخصوص السكة الحديد ، وفيها عقوبات ، [ص ٦٦٨] ولم توزع علينا إلا أمس مع الميزانية ــ فقلت : إنى لم أجد وقتاً لقراءتها ، وأريد تأخيرها . فساعدنى سعيد ، وسكت الباقى ! وعارضنى بطرس والخديوى بأن المجلس سبق أنه اطلع عليها فى غيابى فى الصيف الماضى ، وأخرها للبحث فيما إذا كان يجب تحويلها على مجلس الشورى ، ورأى قلم قضايا عدم التحويل . فقلت : إن مسؤولية مجلس النظار ــ فى هذه الحالة ــ أشد ، فيجب عليه ألا يقر عليها قبل أن يكون على علم تام بها . ولكن الخديوى اشتد فى معارضته ، ولا أدرى لماذا ؟ واستسلم الباقون !

فلم أرد ــ لهذا ــ أن أعارض فى الميزانية . ولقد عنفت الباقين على سكوتهم ، مع أنه كان من الواجب أن يُظهروا نوعاً من التضامن فى هذه المسألة ، حتى لا يساء الظن بهم إذا عُرض من جانب الانجليز عموماً ــ والمستشار المالى خصوصاً ــ ما يستلزم البحث والتدقيق .

قابلت بطرس فى بيته فى اليوم المذكور ، والذى بعده . وكنت تركت له أوراق ارسالية الطب ، والأوراق المختصة بكتاب « جودبى » الذى يريد وضعه فى مقدمة القوانين . فقال : إن كيتنج مجادل[٣٤٤]

(٣٤٤) قد تقرأ : « محاول » ، والأرجح ما أوردناه فى المتن .

ملعون ، ولكن هيل ليس مثله فى اللعنة . وإنه سيتكلم مع دنلوب بأن ما فعله لا يصدر عن جنتلمان .

فى يوم الأربع أول ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس الشورى لنظر الميزانية ، وتكلم حشمت ، كلاماً طويلاً مشوشاً ، فيما يختص بالاعتراضات التى أبداها يحيى وزملاؤه على الحساب الختامى ، وعلى كشف حساب السودان . وأخذ رأى الشورى عن ما يصرف من الاحتياطى . ورد عليه يحيى برد غير مفهوم ، يدل على عدم تعقل الرجل وشدة رغبته فى الظهور بالمعارضة ، وإلا فالموضوع لا يحتمل الرد ، ولا إتعاب[٣٤٥] الحكومة فيه ، إلا من جهة كون الناطق بلسانها لم يحسن التعبير عن قصدها .

ولقد ساعدت حشمت ، ففهم الأعضاء سخافة يحيى !

وانتهى الأمر بتعيين لجنة من تسعة أعضاء لفحص الميزانية . وأراد يحيى وأباظة أن يتنحيا منها ، فعارضهما فتح الله بركات ، وطلب ألا يُقبل من عضو تنحية عن عمل كلف من قبل المجلس به ، إلا بعذر مقبول . وقال : إذا ساغ هذا التنحى ، فلا يمكن الانتفاع بالصالحين من الأعضاء . فاستلفت أباظة ــ بخباثة ــ الأعضاء لهذا الوصف ، لينفرهم من فتح الله ، ويسخطهم عليه . ورأيت أن تنحيهما هو لقصد أن يمتازا بأنفسهما عن غيرهما بالملحوظات التى يريدان إبداءها ! وهذه مقاصد سخيفة لا تصدر ممن يحبون أن يخدموا أمتهم .

ولقد لاحظت [ص ٦٦٩] ذلك لأباظة بعد انقضاء الجلسة ، فاعتذر بأنه لا يريد أن يضحى فكره لمن لا يقدِّرون هذه التضحية

(٣٤٥) فى الأصل : « ولا تعاب » .

قدرها من زملائه . فأصررت على تخطئته . وقلت : إن الحق أحق أن يتبع ، ولا ينبغى لانسان أن يخذله فى أى موطن كان .

أخبرنا أباظة بأنه اجتمع بالخديوى فى اليوم المذكور ، فقص عليه الخديوى حديثاً طويلاً عريضاً ، مضمونه أن بطرس باشا كان قدم استعفاءه ، بحجة أنه يشعر من الخديوى بانصرافه عنه ، وإقباله علينا (سعد وسعيد) . فأكد له(٣٤٦) الخديوى ثقته فيه ، وأزال عنه وهم كوننا ضده ، وأنه كان دعانا فى القبة إليه ليحملنا على الوفاق معه . ثم أكد له بعد هذه المقابلة ألا شىء لدينا ضده ، وأنه سيجد منا ـ مدة غيبته(٣٤٧) فى الحج ـ غاية الوفاق معه .

ثم قال الخديوى إنه(٣٤٩) سمع هذه النغمة بعينها من البرنس حسين ، وتبين له أنه دبرها مع بطرس ، وأنه(٣٥٠) قال له أن يترك النظار ولا يهتم بشأنهم ، لأن أمرهم موكول إليه .

فى يوم الخميس ٢ ديسمبر سنة ٩٠٩

حصل الاحتفال بالمحمل ، وكان الهدوُّ شاملاً أثناء الموكب ، وسمعنا كثيراً من الناس يدعون للخديوى . ولم نجد أثراً لما كان قيل ـ فى اليوم السابق ـ من عزم الساخطين من الأزهريين على القيام بمظاهرة .

وقد تكلم الخديوى ـ أثناء الموكب ـ فى سوء معاملة الحكومة العثمانية له فى الآستانة . وقص علينا أنهم منعوه من الانتفاع بأرض

(٣٤٦) أى : لبطرس باشا .

(٣٤٧) أى : مدة غيبة الخديوى .

(٣٤٩) فى الأصل : « قال الخديوى » . وقد أضفنا « ثم » لبداية الفقرة . والمقصود : قال الخديوى لأباظة باشا .

(٣٥٠) أى : وأن الخديوى .

اشتراها بمائة وخمسين جنيهاً ، ووضعوا فيها قوة من العسكر ، ولم يتركوا للمحاكم الفصل فى النزاع القائم بشأنها . كما أنهم ألزموه بأن يخلى أرضاً من أنقاض ، كان وضعها فيها لتقوية رصيف .

قال بطرس : إن محرر جريدة السربستى[٣٥١] حضر ، ويريد أن يؤذن له باصدار جريدة فى مصر ، وأن الحكومة العثمانية تعارض فى ذلك ! قلت : إنها لم تكن تعارض فى مثل هذا الأمر حتى فى زمن عبد الحميد ! فقال الجناب العالى : ولكن عندنا الآن قانون المطبوعات ، وقد زادت به مسؤ وليتنا عن ذى قبل . قلت : كذلك ! وأعجبت بهذا الجواب !

ثم أشار إلى امتعاض الحكومة العثمانية من النظار للحضور فى وليمة « المؤيد » ، واستخف بهم فيها .

[ص ٦٧٠]

وجرى ذكر ما كتبه اللواء عما جاء فى الكتاب الذى وضعه مستر سكوت ، المدرس بمدرسة الحقوق ، فى الامتيازات الأجنبية ، بمناسبة ما كتبَتْه عنه جريدة اللواء الصادرة أمس من كونه اشتمل على ما يمس بالدين ، ويجرح خواطر الوطنيين . فقال الخديوى : ابحث[٣٥٢] عن هذه المسألة مع التأنى والسكون ثم ارفع الأمر إلىّ ، واحترس ، لأنهم يترسمون خطواتك . قال ذلك أثناء الموكب ، ثم كرره بعد العودة ، وعند الانصراف من عابدين .

[ص ٦٦٩]

وعرض عليه بطرس مضمون مقالة اللواء ــ التى نشرها فى اليوم

(٣٥١) هكذا تقرأ .

(٣٥٢) الكلام موجه الى سعد زغلول .

السابق ــ عن قنال السويس ، وعما ورد فيها من أن بطرس اتفق مع غورست، على أن الأخير يحمل الخديوى على أن يُقهر بطرس بفتح مسألة القنال وقبول مشروعها . فلم يلتفت الخديوى لذلك . واعترض الخديوى لرؤوف باشا على تصرفات حكومته[٣٥٣] .

عارض ماهر باشا فى تعيين خالد الفوال ، وعرض بدله دلبرغلو[٣٥٤] ، أو كالديني ، أو [ص ٦٧١] طلعت ، أو زيور . وطعن فى خالد طعناً شديداً ، رغماً عما أبداه الخديوى من الميل إليه ، والإصرار على تعيينه .

ولذلك امتلأ الخديوى[٣٥٥] منه غيظاً ، واستدعى بطرس وسعيد ورشدى إليه ، وأظهر استياءه من معارضة ماهر ، وأعلنهم أنه لا يمكنه أن يبقيه فى الأوقاف ، وأن لابد من رفته . وعنف رشدى تعنيفاً شديداً على الكيفية التى كتب بها الخطاب الذى عرض فيه تعيين خالد الفوال ، إذ قال فيه : إن اللجنة اختارته لأنها سمعت عنه ثناء جميلاً من سعيد باشا ناظر الداخلية ــ تُوهم بذلك أنها لا تعرفه ، وأن اختيارها له كان بناء على هذه الشهادة !

ورأيت سعيد مهتما كل الاهتمام بهذه المسألة ، فجلسنا نتداول فيها لغاية الساعة أربعة بعد نصف الليل . وكان أباظة باشا حاضراً ، وهو من أنصار ماهر ويريد مساعدته ، ولكنه يسلك فى مساعدته طريق التظاهر بالخوف على الخديوى من تعضيد غورست لماهر !

وفى الساعة الأخيرة ، أبديت لهما الفكرة الآتية : وهى أن اللجنة التى كُلفت بتنظيم قلم قضايا ، مؤلفة من رؤساء رجال القضاء ،

---

(٣٥٣) أى : الحكومة العثمانية .

(٣٥٤) دلبروغلو هو القاضى الذى رأس محكمة الجنايات التى حاكمت ابراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى باشا .

(٣٥٥) أضفنا « الخديوى » لبداية فقرة جديدة .

الذين يجب أن يعرفوا أحوال كل منهم ودرجة كفاءته . وأن خالد الفوال كان من رجال النيابة ، ثم صار من رجال المحاماة . فالذين انتخبوه هم أعرف به من غيرهم . والاصغاء لمعارضة ماهر باشا تحط من كرامتهم ، ولا يمكن تأويلها بغير ضعف الثقة فيهم . فالأحسن أن تظهر اللجنة بهذه المعارضة ، حتى ينحصر الأمر بين اللجنة وبين ماهر ، ويبقى الخديوى فوق الكل .

واستدعينا رشدى فى الصباح ، فتباطأ كثيراً ، ولم يحضر إلا قبيل الظهر . وخاطبناه فى المسألة ، فتردد كثيراً ، وأراد أن يتخلص منها ، غير أنى شدَّدت فى الكلام معه . وأخيراً رضى أن يكتب خطاباً لشفيق بذلك المعنى ، فكتبه بالفرنساوية ، وكتبت غيره بالعربية . ولكنه أبى إلا أن يكون بالفرنسوية ، حتى يطلع غورست عليه ! وكنا ــ عندما نحرجه ــ يقول : إن خالد الفوال غير أهل لهذا المركز ! فكنت أجاوبه بأنك لا تعرف القاضى البلجيكى ، الذى تَعرض تعيينه بدل ويلمور ، وتحملت العار الذى يلحق بأبناء وطنك من هذا التعيين ، فى سبيل ارضاء المحتلين . والآن لا تريد أن تُرضى خديويك بتحمل مسؤولية انتخاب شخص لم يقم دليل على سوء سمعته ! .

فقال : إنكم لا تعرفون الجزئيات ! ــ ويريد بذلك أن لهذه المسألة أسراراً ــ فطلبت منه بشدة أن يبديها لنا ، فلم يبدها . وقال : إن التفصيلات هى عبارة عن كون خالد لم يكن هو الرجل الصالح لهذه الوظيفة . وأصر على كتابة الجواب بالفرنساوية ، وأن(٣٥٦) يعرضه على الخديوى أولاً ، حتى إذا استحسنه أمضاه . فاستهجنا هذه الخطة .

---

(٣٥٦) فى الأصل : «وأنه» .

[ص ٦٧٢]

وأخيراً توجه به ــ مع سعيد ــ بعد الظهر ، ثم أخبرانى بأن الخديوى إرتاح إليه ، وتأفف منه بطرس . والمسألة لا تزال معلقة .

٤ ديسمبر سنة ٩٠٩

أطلعنى مغربى على عريضة مكتوبة من طبيب اسبتالية طنطا إلى مصلحة الصحة ، بتاريخ (   )[٣٥٧] أغسطس سنة ٩٠٩ ، برغبته أن يكون ضمن إرسالية الطب ، ولم ترسلها الصحة إلى الداخلية إلا فى ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، ولم تَرِدْ على نظارة المعارف إلا اليوم !

انعقد الاحتفال بتوزيع إعانة الكتاتيب ، ولم يحضره إلا القليل من المدعوين . ولم أجد فى نفسى رغبة فى الكلام ، فلم أتكلم خلافاً لما جرت به العادة . ثم تكلمت ــ عقب الانصراف من هذا الاحتفال ــ مع ماهر[٣٥٨] فى أن يكف عن المعارضة فى تعيين خالد[٣٥٩] خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأصر على رأيه !

يوم الأحد ٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

اجتمعت بسعيد عند بطرس فى الخارجية . فقال الأول إنه كان عند الخديوى بالقبة ، وفهم أن الغرض من هذه المقابلة[٣٦٠] مسألة القنال ــ إذ يظهر أن المستشار المالى حضر أمراً فيها ، والجناب العالى يريد أن النظار يدرسونه ــ بصفة غير رسمية وسرية ــ ويتفاهموا فيه . فإذا وجدوه صالحاً قبلوه ، وإلا رفضوه . قلت : إذن صدق اللواء فيما قال من أنه يراد إكراهنا بواسطة الخديوى على قبول المشروع المذكور !

(٣٥٧) بياض فى الأصل .
(٣٥٨) مصطفى ماهر .
(٣٥٩) خالد الفوال .
(٣٦٠) من مقابلة الخديوى لسعيد باشا .

ثم عرض سعيد تنقلات فى المديرين . ومما عرضه تعيين محمد صالح مديراً من الدرجة الثانية ، فاعترض بطرس بسيرته فى قضيته مع حافظ رئيس محكمة قنا . وأخيراً سلم .

أخبرنى سعيد بأن الخديوى أبدى تأسفه من عدم إنهاء مسألة معاشات النظار ، ونسب السبب فيها لتوقف بطرس ، وقال[٣٦١] : وقد أصبحت الآن معقدة بسبب مسألة القنال .

ثم قال إن الخديوى[٣٦٢] تكلم معه فى أنى[٣٦٣] خالفت نصيحته ــ التى أبداها لى بواسطه الشيخ شاكر عند تعيينى فى المعارف ــ من عدم الاشتغال بمدرسة القضاء[٣٦٤] . وأنه متأسف على ما مضى

---

(٣٦١) فى الأصل : « قال » .

(٣٦٢) فى الأصل : « وأنه » ، وقد عدلناها الى : « ثم قال إن الخديوى » ــ لبداية فقرة جديدة .

(٣٦٣) أى : سعد زغلول .

(٣٦٤) يقصد : مدرسة القضاء الشرعى . أنظر كشاف الجزء الثانى من المذكرات لتتبع مسألة مدرسة القضاء الشرعى ، خصوصا حاشيتنا رقم (٢٣٨) فى صفحة ٢٥٢ من الجزء الأول .
والمعلومة التى تقدمها هذه اليومية من المذكرات جديدة ، فمن المعروف أن سعد زغلول أنشأمدرسة القضاء الشرعى على الرغم من معارضة الخديوى عباس ، ولكن هذه المعلومة التى يرويها سعد زغلول تفيد أنه كان يعتقد أنها فكرة الخديوى . وأن الشيخ على يوسف هو الذى أوحى اليه بذلك !
على أن هذه الحقيقة الجديدة لا تنفى أن سعد زغلول مضى قدما فى تنفيذ الفكرة بعدما تبين معارضة الخديوى لها ، ولم ينكص على عقبيه !
ومعنى ذلك أن الأساس فى تنفيذ الفكرة هو اقتناع سعد زغلول بصلاحيتها لإصلاح المحاكم الشرعية ، وليس لأنها فكرة الخديوى أوغيره ، وسواء وافق عليها الخديوى أواعترض عليها .

من الخلاف بيننا . فأكدت له بأن هذه النصيحة لم تصلنى . وأن مدرسة القضاء لم أفتكر فيها إلا بعد ذلك ، والذى ألفت ذهنى إليها هو الشيخ على يوسف على أنها فكرة من الخديوى ! وفوق هذا الأساس بنيت ! ولا يعلم إلا الله إلى الآن سبب هذا الانقلاب !

احتفل بالليلة السنوية للجمعية الخيرية الاسلامية(٣٦٥) ، وحضر

---

(٣٦٥) نشأت الجمعية الخيرية الاسلامية فى سبتمبر ١٨٩٢ ، وتعتبر أول عمل اجتماعى فى مصر أنشأه الاحساس بين كبار الملاك بضرورة تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية ومساعدة ذوى الحاجة . وكان الخديوى عباس حلمى قد دعا فى ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ إلى إقامة حفل خيرى يخصص دخله للفقراء المسلمين . وقد اتفقت اللجنة التى أعدت لهذا الحفل على مد نطاق دعوتها بتأليف جمعية استقر الرأى على تسميتها باسم « الجمعية الخيرية الاسلامية » .
وقد صدرت لائحة تُنظم أوجه نشاط الجمعية قدمها سعد زغلول أفندى ، وحددت المادة الثانية الغرض من تأسيسها وهو مساعدة الفقراء المسلمين المصريين والاعانة على تربيتهم ، وحظرت الكلام فى الموضوعات السياسية أو مناقشة الموضوعات الدينية . وجعل مقرها القاهرة تحت رعاية الخديوى عباس حلمى . وفى أول نوفمبر ١٨٩٢ أقرت اللجنة هذه اللائحة الأساسية .
وكان من أعضائها أحمد السيوفى باشا وأحمد حشمت وسعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وحسن بك عاصم ويوسف بك صديق وابراهيم باشا رشدى (الذى رأس الجمعية) . وقد انهالت على الجمعية التبرعات من الأعيان . وفى عام ١٨٩٣ وافق مجلس الادارة على مشروع تقدم به سعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وفتحى زغلول وابراهيم الهلباوى بفتح فروع للجمعية فى المديريات والبنادر والمراكز . وتزايد شأن الجمعية ومشروعاتها مع تزايداالتبرعات والأوقاف التى أوقفت عليها =

الخديوى تشخيص رواية (   )[٣٦٦] فى الأوبرا الخديوية . وكان هناك البرنس حسين ، رئيس الجمعية ، والنظار جميعاً إلا حشمت .

ومما هو جدير بالذكر من حوادثها ، [ص ٦٧٣] ماورد على لسان بعض المشخصين من أن الرتب والنياشين وألقاب الشرف أصبحت تباع بيع السلع ! وكنت عند القاء هذا الكلام ملتفتاً إلى المشخصين ، ولم أرد أن ألتفت لوجه الخديوى ، مع شدة رغبتى فى معرفة تأثير ذلك عليه ! ولكنى التفتّ بعد برهة ، فوجدت وجهه محتقناً .

وأكد لى سعيد ـ الذى كان يواجهه ـ بأن هذه الجملة استفزته وأحرجته كثيراً ، حتى كان يجتهد فى كتمان تأثيرها عليه . وكان البرنس حسين ينتقد التشخيص هو وبطرس . أما الخديوى فإنه كان يقول : إنها خطوة نحو التقدم لا بأس بها !

والحق أن التشخيص كان مملوءاً[٣٦٧] بالتكلف ، خلوا من

= وفى ٧ نوفمبر ١٩٠٠ انتقل الاشراف على الجمعية الى يد الشيخ محمد عبده ، الذى تولى رئاستها حتى وفاته فى عام ١٩٠٥ .

واستمرت هذه الجمعية حتى قيام ثورة يوليو ، وكان من أهم مشروعاتها مستشفى الجمعية بالعجوزة ، الذى استولت عليه القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استولت عليه ثورة يوليو بعد قيامها ، فآل المستشفى بذلك إلى الحكومة .

(أنظر : د . حلمى أحمد شلبى : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الاسلامية ١٨٩٢ ـ ١٩٥٢ ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٦ سنة ١٩٨٨ .

(٣٦٦) كلمة غير مقروءة .

(٣٦٧) فى الأصل : « مملوء » .

الحركات والاشارات التى تمثل الطبيعة ، وكان المشخصون يشبهـون صوراً جامدة يصدر عنها أصوات من غير روح ولا علامـة للحياة . وكنت متألماً من حضوره . ولحسن الحظ لم نستمر لآخر الرواية .

يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ٩٠٩

أخبرنى بطرس باشا بأنه تكلم مـع دنلوب فى خطتـه عمومـاً ، وخصوصاً فى مسألة ماهية كيتنج . وأنه وجده غير مفهوم . واستغرب من كونى أستطيع فهم ما يبديه ! قال : وقد انتهى بأن أكد الوعد بأنه يسير معى كما ينبغى . قلت : أفلح إن صدق ! ولا أظنه يفعل ، لأن ذلك مناف لمأموريته بالمعارف !

وفى أثناء ذلك قيل أنه بالباب ــ وكان سعيد باشا ناظر الداخلية حاضراً ــ فدخل ، وعرض على بطرس أسماء أعضاء اللجنة العلمية التى قررت كتاب سكـوت ، وذكر من أسماء لجنة مـدرسة الحقـوق « قمحة » . وقال : إن مغربى وعاطف يعرفان الانجليزية جيداً .

قلت : إن أعضاء اللجنة العلمية الإدارية لا يقرءون الكتب التى يقررونها ، وقمحة لا يعرف اللغة الانجليزية ، ومستر هيل هو الذى عرض الكتاب واقترح تقريره . وربما كان فيه شىء من الحقائق ، غير أنه مما لا شك فيه أنه يلقى العداوة والبغضاء بين المسلمين وغيرهم . ولو كنت غير مسلم واطلعت عليه لوجدت فى نفسى كراهة شديـدة للمسلمين .

فقال بطرس : الأحسن أن اللجنة العلمية التى قـررته ، تقـرر إبطاله ! فبهت دنلوب واصفر لونه ، وقال : ولكن ربما يقال إن الإبطال نتيجة كلام « اللواء » . قال بطرس : هذا لا يلتفت إليه ، واللازم أن تقـرر اللجنة بـإبطالـه . فلم يزد دنلوب إلا اصفـراراً . ولم يجد منى

معارضة لهذا الرأى ، فامتثل صاغراً ، ثم انصرف والاضطراب يشمله .

فقلت لبطرس : إن هذا القرار سرنى ، وقد فعلتَ ما ينبغى أن يُفعل .

[ص ٦٧٤]

قلت لبطرس : إن إجمال الميزانية عرض علينا فى مجلس النظار ، قبل انعقاده بأقل من أربع وعشرين ساعة ! والتزمنا أن نصدق عليه من غير أن نبحث فيه ! والأدهى من ذلك أن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، ولم تر المالية ــ حتى من اللياقة ــ أن توزع علينا نسخاً منها ! ولم نرها إلا فى أيدى أعضاء مجلس شورى القوانين !

على أنها ربما تشتمل على أحكام تخالف أحكام القانون المالى ، أو غيره من القوانين ، فلا بد من بحث موضوعاتها بحثاً خاصاً ، قبل عرضها على مجلس الشورى ، حتى يصح أن يقال عنها إنها مشروع الحكومة .

فقال : إنى تكلمت فى هذا المعنى كثيراً ! قلت : والنتيجة ؟ قال : إن ذلك يكون فى السنة الآتية ، وسوف تحصل مناقشة فى الميزانية ، ولا يمكننى أن أحضرها ــ لغياب الخديوى ــ ولا ينبغى أن يُترك الأمر فى الدفاع عنها لحشمت . فأريد أن نقرأها جميعاً قبل تلك الجلسة ، وتحضروها حتى تتكلموا جميعاً فيها . فلم أقل شيئاً فى هذا الخصوص وانصرفنا .

يوم الثلاث ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩

تكلمت مع دنلوب فى كتاب سكوت . وقال : الطريقة القانونية

هى أن يؤخذ فيه رأى مجلس ادارة المدرسة . قلت : سأراجع بطرس باشا فى ذلك . ثم قال إنه فهم من بطرس باشا أنى غير راض عنه ! قلت : نعم ، والسبب فى ذلك أنك تسعى ــ خفية ــ فى تعضيد كيتنج ، من كون أن هناك خلافا بينى وبينه فى غاية الأهمية .

فأخذ يقص على قصة طويلة عريضة ، حاصل ما أمكننى أن أفهمه منها ، أن المستشار المالى هو الذى سعى فى ضم تعويض كيتنج على ماهيته ، وأنه هو أبى أن يحصل ذلك بغير رضائى ، وأنه كتب لشيتى ذلك الخطاب بتكليف من المستشار المالى .

ففندت له كلامه وجهاً وجهاً ، وقلت : إن تأكيداتك تخالف الأعمال التى صدرت منك ، اذ لا يمكنك بحال من الأحوال أن تُرجع الى سبب صحيح ، الخطة التى سرتَ عليها فى هذه المسألة ، ولا أن تقنعنى بصوابها . فالأولى أن نترك الماضى بما فيه ، ونعتمد على المستقبل . وانى أصرح لك ــ كما صرحت لغورست وبطرس باشا ، وأصرح به للخديوى عند الاقتضاء ــ أنه يستحيل السير فى المستقبل كالسير فى الماضى ، لأنه لا يمكن أن يوجد رئيسان فى مصلحة ، يشتغل الواحد منهما ــ سرا ــ فى معاكسة ما يفعله الآخر جهرا ! .

فقال : إنى أحتج على كلمة « سرا » . قلت : احتج كيف شئت ، فلا يغير احتجاجك من الحقيقة شيئا . لأنك تألمت لبطرس باشا من كون شيتى أطلعنى على هذا الخطاب ، وخطّأته فى اظهاره ، [ص ٦٧٥] ولأنك لم تخبرنى بتلك المساعى التى كنت تبذلها فى معاكسة[٣٦٨] رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى .

---

(٣٦٨) هكذا فى الأصل . وواضح أنه كان يريد أن يكتبها : « تعضيد » ـ أو كان يقصد أن يكتب : « معاكستى بتعضيد رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى » .

قال : إنى أعدك بأنى أسير فى المستقبل كما تريد . قلت : إنى أسجل عليك ذلك الآن ، وأتعشم أن تؤيد أعمالُك أقوالكَ .

ثم انتقل الكلام إلى كيتنج ، فقلت : إنه ، وجراهم ، من أشد المصريين تعصبا ضد المصريين ، لأنهما يعملان جهدهما فى سد طريق التعلم عليهم . ومن مصائب الزمان أن يُعهد إليهما بتسهيل مشروع يَودَّان من صميم فؤاد هما أن لا ينجح ، ويبدو منهما كل يوم برهان جديد على رغبتهما فى احباطه !

ثم سخرت بالشروط التى وضعاها للارسالية واحدا فواحدا ، ثم قلت : هذه شروط معناها أنه يستحيل على المصريين أن يتكوَّنوا ليكونوا معلمين فى مدرسة الطب ! واذا استمرا على هذه الخطة ، فأحسن طريقة أسير فيها ، هى أن أعلن أبناء وطنى بأن يجتهدوا فى الحصول من مدارس انجلترا على شهادات مثل الشهادات التى بيد المدرسين من الأجانب بمدرسة الطب ، وبموجب هذه الشهادات تعينهم النظارة فى وظائف التدريس بالمدرسة المذكورة ! واذا سئلت عن هذه المدرسة ، فى كل ما قيدنى به القانون ، أعلن على رؤوس الأشهاد أنى غير مسؤول عنها ، لأنى لا أقبل أن يكوّن العمل لغيرى ، والمسؤولية علىّ .

قال : ولكن كيتنج يقول ويصرح بأن مقاصده حسنة ! قلت : هذا أمر طبيعى ، والعبرة بالأعمال لا بالأقوال ! قال : سأتخذ الوسائل اللازمة بشأنه .

ثم انتقل الكلام إلى هيل ، وخروجه ــ فى التقرير الأول ــ عن حد اللياقة . فقلت[٣٧٠] : ذلك جزاء ما فعلته من تأييد هيل فى مركزه ، والاجتهاد فى نسبة الاحسان اليه والاساءة لى . ولكن سوف

---

(٣٧٠)فى الأصل : « وقلت » .

يرى عاقبة نكره ! فقال : إنى لم أطلع على ذلك التقرير ! قلت : إننى معتقد أنه كتُب باشتراكك وباشارتك ! كما اشتركتَ فى جميع أعمال كيتنج ! فأخذ يتبرأ ، وهو يصفر تارة ويَبْيَضّ أخرى ، ثم كرر الوعد بأنه يسير على الصراط المستقيم ، وانصرف .

ثم أخبرت بطرس بحاصل ما جرى . فوافق عليه .

يوم الأربع ٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

عرض دنلوب علىَّ أن اللجنة العلمية تقرر إلغاء كتاب سكوت ، بمناسبة نظرها فيما قرره مجلس ادارة مدرسة الحقوق بخصوص الكتب التى تلغى فى السنة القابلة ، والتى تتقرر . فوافقته على ذلك . وقررَتْ هذا الأمر فعلا اللجنة فى الجلسة التى عقدتها [ص ٦٧٦] آخر النهار ، ولكنها لم تبدسببا للالغاء ، هربا من تجسيم الخطأ عليها .

تكلم معى ولز فيما ينبغى عمله مع تلامذة المهندسخانة فى سنة ١٩١٢ ، لأن التعليم يكون قد تم فى جميع سنوات الدراسة الثانوية(٣٧٠) باللغة العربية ، والتعليم بهذه اللغة فى مدرسة المهندسخانة ــ بالنسبة للمواد الرياضية ــ صعب ، لارتباط هذه المواد بغيرها مما يدرس باللغة الانجليزية ، ولعدم وجود الأكفاء من المدرسين الوطنيين .

قلت : إنه يظهر أنه لا دخل للغة التعليم فى ارتباط العلوم الرياضية بغيرها ، لأن هذه العلوم علوم حقيقية ، لاتختلف حقائقها باختلاف اللغة التى تدل عليها . فالرياضى رياضى سواء تعلم بالعربية أو الانجليزية أو غيرها . وأما الأمر الآخر فسيأتينا فى ذلك الوقت بعض تلامذة الارسالية ، مثل عبد المجيد عمر ، والسيد فهمى .

(٣٧٠ م) فى الأصل : السنوية .

ويمكنك أن تختار من التلامذة ، الذين يدرسون الآن فى أوروبا ، من يستمرون على دراستها زمنا أطول ، ليتكملوا فيها . فوافق على ذلك ، وقال : إنى سأفتكر فى هذا المشروع .

يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

أعلمنى المستشار بما قررته اللجنة العلمية فى شأن كتاب سكوت ، وحاول كثيرا فى تسبيب القرار ، اد لم يكن(٣٧١) يريد تسبيبه . فأقنعته بوجوب ذلك . ولكونه لا يريد أن يثبت بالتسبيب علة الغاء الكتاب ، لم يَرد أن يتضمن القرار بالالغاء سحب الكتاب ، لأن فى سحبه تعيينا للسبب ، ووعد بأن يبحث عن سبب مناسب .

ثم تكلمت مع بطرس والخديوى فى شأن اعلان هذا القرار بالجرائد . فرأيا أن يكتفى الحال بما تذكره(٣٧٢) الجرائد من نفسها عندما يُشرع فى لمّ الكتاب من أيدى الطلبة .

توجهت مع سعيد إلى الخديوى فى القبة ، فقصصت عليه ما رآه بطرس فى مسألة دنلوب ، وفى مسألة الكتاب . فأبدى تأسفه من وجود موظف بمدرسة الحقوق ، يُلقى على تلامذتها تلك التعاليم المفسدة لدينهم وافكارهم . وقال : آتنى(٣٧٣) بهذا الكتاب حتى أستلفت الأنظار فى لندرة اليه .

ثم تكلم فى مسألة مصطفى ماهر ، وأخبره سعيد بأنه كان قابل

---

(٣٧١) فى الأصل : « ولم » . والمعنى أن المستشار حاول كثيرا اقناع سعد زغلول بعدم تسبيب القرار .

(٣٧٢) فى الأصل : « يذكره » .

(٣٧٣) فى الأصل : أاتنى .

بطرس ، ويظهر أنه هو الذى أشار عليه أن يقول للجناب العالى كل ما عنده .

ثم حصل الكلام فى الحزب الوطنى ، وعلاقته باسطامبول ، واشتغاله بدس الدسائس هناك ــ فأعلن أنه لا يمكن أن يرضى عنه مع استمراره على تلك الخطة .

وتكلم فى مسألة [ص ٦٧٧] شركة الملاحات ، وأبدى رغبته فى نهوها على وجه ينفع الشركة ولا يضر بالأهالى : فقلت : إن خالد الفوال يمكنه أن يكون نافعا فى استرضاء هؤلاء .

وعَرَضْنا عليه ما افتكرناه فى اقامة تذكار لحج الخديوى عند عودته ــ بدل الزينات التى يريد الأهالى القيام بها ــ سن بناء ملجأ للحجاج فى السويس واسكندرية ، يكون كتكية لفقرائهم يأوون إليها عند سفرهم وعودتهم ، ويكون هناك موظفون يسهلون على الحجاج السفر ، أشبه بموظفى « كوك »(٣٧٤) ــ فاستحسن ذلك نوعا ، وأبدى ميله أن يساعد الملجأ العباسى أيضا حتى يتم الدور الأول .

ثم تكلم فى مسألة قنال السويس ، وقال : إن هناك مشروعا يضمن للحكومة عشرين فى المائة من الإيراد مهما نقص ، ونصفه اذا بلغ مائة مليون وعشرة فأكثر ، فاذا زاد عن خمسين مليونا ، وكانت هذه الزيادة أكثر من عشرين فى المائة ، كانت للحكومة . وإنه يظهر له أن هذا المشروع أحسن من الأول . ويرغب أن ندرسه ، وأن نكلم بطرس باشا فيه . وبعد بحثه نقرر ما نراه من رفضه أو قبوله . ثم قال إنه سيتكلم هو فيه غدا مع بطرس باشا . ثم كرر وصيته بالاعتدال ، وبأن

---

(٣٧٤) يقصد شركة كوك للنقل والسياحة ، وهى شركة انجليزية أسسها توماس كوك (١٨٠٨ - ١٨٩٢) وبدأت رحلاتها فى انجلترا عام ١٨٤١ ، وفى القارة الأوروبية ١٨٥٥ .

لا أجعل للانجليز حجة علىَّ ، وأن أعمل دائما على كسر أنوفهم باللين والتأنى . وانصرفنا .

ولكنى أحسست بانقباض فى صدرى بالنسبة لمسألتى الملاحات والقنال ، وقلت لسعيد : ما أصعب مركزنا ! لا نكاد نخلص من صعوبة حتى نكاد نقع فى أخرى! فقال إنه لا ينبغى أن يبحث ــ فى معاشرة الملوك ــ عن سلامة الذمم ! فقلت : لو كان الأمر من الجزئيات لسهل احتماله ، ولكنها كليات ، وضررها شامل ! فتأوهنا ، وانقطع الحديث بالتأوه .

ومما حصل الكلام عليه مسألة سيوه . وكان من بين المحكوم عليهم رجل حُكم عليه بالأشغال الشاقة سنة ، أشار الخديوى بتعديله بالسجن .

يوم الجمعة ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

قدمت كتاب سكوت للجناب العالى ، فقال إن كثيرا من العلماء كانوا عنده ، وتكلموا معه فى شأن إبطال تدريسه ، فأخبرهم بأنه تقرر ذلك . قال : وعند ذلك وثب القاضى ، وقال : وماذا جرى لمؤلفه ؟ ألم يُرفت لغاية الآن ؟ قال : وقد تكلمت مع مستر جراهام فى شأنه ، وقلت له : إن ناظر المعارف ورئيس النظار متفقان على رداءته ، وكلفا دنلوب بسحبه . فقال له : إنى لم أعلم بذلك ، وسأبحث فى المسألة . وأشار إليه الخديوى بعدم استحسانه لخطة المؤلف .

[ص ٦٧٩]

أعاد الكلام[٣٧٥] فى مسألة القنال ، بأن الكونت دى سريون

(٣٧٥) فى الأصل : « أعاد القنال » ــ وهى زلة قلم .

سيعـود فى ١٥ الجارى بـالمشروع الـذى كلمتكم عنـه أمس . وسألنى[٣٧٦] : وماذا رأيت فيه ؟ قلت : إنى لم أبحثه جيدا . قال : أليس هو أفيد من الأول ؟ قلت : يمكن ! ولكن العبرة بالتفاصيل . قال : إنى أريد أن نعدل فيه شيئا ، وأنتم تعدلون فيه آخر ، والجمعية العمومية كذلك . غير أنى أقول لك شيئا بيننا ، هو أن بطرس يريد أن يستبدّ بالشىء لنفسه ! قلت : إننا لا نبتغى نسبة شىء إلينا . ونود أن يكـون ما يحصل من التعديـل النافـع منسـوبـا كله لسمـوكم . ثم انصرفت .

ولم أفهم من هذا الكلام الا شيئا واحدا ، وهو أنه[٣٧٧] متفق ـــ طوعا أو كرها ـــ على مسألة القنال . وإن صح حذرى تكون المسألة مدبرة بينه وبين بطرس ، ليخدعنا أو يؤثر علينا ـــ كما قال اللواء . ولو كان هذا الظن صحيحا لكانت سياسة الوفاق شؤما عظيما على البلاد ، وصار من الواجب على كل ذى ذمة أن يتنحى عن الأعمال .

السبت ١١ ديسمبر سنة ٩٠٩

حضر المستشار بمنزلى فى نحو الساعة العاشرة ، وعرض على ورقة تضمنت السبب الذى حدا باللجنة الاداريـة إلى تقريـر إلغاء كتـاب سكوت.، وهو أنه يشتمل عـلى بعض نصوص ، من شـأنها تحريـك البغضاء فى نفوس العناصر المختلفة المكونة للأمة المصرية . قال : وقد أبدى الأعضاء هذا السبب بعد أن دعوتهم للتفكر فيه بحرية تامة . فاستحسنته . كما استحسنه بطرس والخديوى .

[ص ٦٧٨]

جرت تشريفات الوداع للحج . وتكلم ـــ فى أثنائها ـــ بطرس مع

(٣٧٦) أضفنا : « وسألنى » لتستقيم العبارة . (٣٧٧) أى : الخديوى .

الخديوى ، فى موضوع طلبات تقدمت إليه بخصوص إنشاء نظارة للزراعة ، وفرع للجمعية الزراعية بمدينة اسكندرية .

[ص ٦٧٩]

عرض علىّ المستشار عريضة ، مقدمة إلى شل من بعض تلامذة السنة الرابعة ، يطلبون بها كتبا دراسية ــ ومنها كتاب سكوت ! ــ وهى مؤرخة ٣٠ نوفمبر . قلت : وما القصد من اطلاعى على هذه العريضة ؟ قال : للعلم برغبة التلامذة فى الكتاب ! قلت : وهل الطالبون كانوا اطلعوا على هذا الكتاب ، حتى يعد طلبهم له دلالة على الرغبة فيه ؟ قال : لا أدرى ! قلت : هل سبق أن صُرف هذا الكتاب لهم ؟ قال : لا ! قلت : اذن لا يمكننا أن نحمل طلبهم له على رغبتهم فيه بعد العلم بما اشتمل عليه ، بل يحتمل أن يكونوا طلبوه لأنهم سمعوا بنفعه ، أو ليطلعوا على ما جاء فيه مخالفا لدينهم وعقائدهم . على أنه ــ كيفما كان الحال ــ فلا نتخذ الطلبة قدوة لنا فى اختيار الكتب التى يليق توزيعها عليهم .

فبهت ! [ص ٦٨٠] وردّد بعض كلمات غير مفهومات ! قال : إن بويد كاربنتر مخالف لالغاء مثل هذا الكتاب ، وحجته فى ذلك ــ من وجهة التربية ــ أنه ينبغى أن يطلع طلاب العلم فى المدارس العالية على آراء المخالفين ، حتى تتنور أفهامهم ، وتتسع معلوماتهم .

قلت : لو أن هذا الكتاب مشتمل على الاراء المختلفة فى المسألة الواحدة ، لجاز أن يباح للتلامذة استعماله ، ولكنه(٣٧٨) يبدى رأيا واحدا ، هو الرأى الطاعن فى الدين ، والجارح لاحساس المسلمين ، ويؤيده بكل البراهين ! ثم هو ينصح الأجانب بأن لا يفرطوا فى

(٣٧٨) فى الأصل : « ولكن » .

امتيازاتهم ، لكى لا يهضم المسلمون حقوقهم إطاعة لأوامر دينهم ! هل يرضى بويد كاربنتر بكتاب يطعن على الدين المسيحى ، ويكشف عن سوءات المحتلين ، ويبث فى أذهان التلامذة كرههم ، وينفخ فى قلوبهم روح العداوة لهم ؟ إنْ هذا إلا سخافةٌ يُراد ترويجها باسم علم التربية ! فعلينا ـ نحن الرؤساء ـ أن لا نحفل[٣٧٩] بمثل هذه السخافات ، وأن نضرب بها عرض الحائط .

قال : إنى قلت له مثل ذلك ، كما قلت لكروفوت ، الذى هو مصمم ـ إلى الآن ـ على استحسان الكتاب الذى توزع على مدرسة المعلمين الخديوية وأمرتم بابطال استعماله لاشتماله على ما يخالف الدين الاسلامى .

قلت : عجبا لكروفوت ، لأنه قدم الى ـ من بضعة أشهر ـ تقريرا ذهب فيه الى عدم تدريس علم الاخلاق فى المدارس ، بحجة كونه مخالفا للدين ! فكيف ساغ له أن يجيز استعمال كتاب فيه طعن فى الدين ؟ إن هذا التناقض من شأنه أن يضعف الثقة بآراء مثل هؤلاء الرجال .

ثم حصل الكلام فى إبطال تقرير الكتب الدراسية للمدارس العالية ، تخلصا من المسؤولية من جهة ، واطلاقا لحرية الانتخاب والبيع والشراء من جهة أخرى . قال إنه فاتح فى هذه المسألة هيل وكيتنج وكاربنتر ، فاتفقت كلمتهم على عدم استحسان هذا الرأى ، لأن النظارة لا تتخلص من المسؤولية مادام الأساتذة يرشدون الى الكتب التى ينبغى اختيارها .

قلت : إن طلبة العلم فى المدارس العالية بُلَّغ راشدون ، يعرفون النفع والضر ـ فاطلاق [ص ٦٨١] الخيار لهم لا ضرر فيه . وعلى

---

(٣٧٩) فى الأصل : « نحتفل » .

فرض أن أستاذا لم يُحسن إرشادهم ، فان النظارة لا شيء عليها ، لأنهم لا يشترون الكتاب دفعة واحدة ، ولأنهم اذا وجدوا فيه ما يجرحهم نبذوه . ثم إن في ترك الخيار لهم حَمْلا للمؤلفين على استعمال الدقة في تأليفهم ، والحرص على أن لا يأتوا بما من شأنه جرح الخواطر وتكدير النفوس . ولذلك فإني أرى ــ ما رأيته منذ سنتين ــ من ترك الطلبة أحرارا في اختيار الكتب الدراسية بالمدارس العالية .

فقال : إن المسألة دقيقة في ذاتها ، وسنوفيها حقها من البحث .

انتقل الكلام الى ما قررته اللجنة العلمية ، من التصديق على ما اقترحته نظارة المالية ، من ترتيب ستة [٣٨٠] جنيهات للتلامذة الذين يدخلون في الخدمة ، بعد نجاحهم في امتحان القسم الأول للشهادة الثانوية . وأخذ في تأييد هذا القرار ، بما تأكدتُ معه أنه هو المحرك لنظارة المالية الى اقتراحه ــ اذ قال : إننا نقابل بالترحاب كل تساهل تبديه المالية في شأن المال ، وإن رفع هذه المرتبات ينفع تلامذتنا ، ويمكننا أن نلغي معه شهادة السقوط .

قلت : نرحب بتساهل المالية اذا لم يترتب على هذا التساهل انحطاط في التعليم العام ، وصد للتلامذة عن الاستمرار فيه . ويهمنا أن نسير مع رقي الأمة ، ونرفع طبقة الموظفين منها ، كلما تقدمت في الحضارة والعمران . فعِوَض أن[٣٨١] نخرج لها حملة الشهادة الابتدائية ، أو الناجحين في امتحان القسم الأول ــ نخرج حملة الشهادة الثانوية ، فنفيدها بخدماتهم من جهة ، ونفيدهم بترقية معلوماتهم من جهة أخرى . واذا كنتم قررتم شهادة الأهلية لمل‍ء[٣٨٢]

---

(٣٨٠) في الأصل : « ست » .

(٣٨١) أي : « فبدلاً من » ، أو « بدل أن » .

(٣٨٢) في الأصل : « لملأ » .

المدارس الثانوية ، التى كانت فارغة بسبب قلة التلامذة ــ فلا يحسن بنا أن نعيدها ــ على شكل آخر ــ وقد أصبحت مدارسنا تضيق عن قبول كل الراغبين فى الدخول فيها .

قال : إن الاحصاء يدل على أنه لم يدخل فى خدمة الحكومة من حملة الشهادة الأهلية الا نفر قليل .

قلت : لا ينبغى أن نتخذ من هذا الاحصاء حجة ، لأن شهادة الأهلية لم تمكث الا سنة واحدة ثم ألغيت . فمن يدرى ــ اذا كانت استمرت سنتين أو ثلاث ــ ما كانت عاقبتها بالنسبة للاستمرار فى الدراسة ؟ على أنه عندنا كثير من الشهادات ، وما على المصالح الا أن تختار من تجده [ص ٦٨٣] أصلح لخدمتها من حَمَلتها . ثم إن تقرير هذه المرتبات اليوم ، يكون فيه اعادة لشهادة الأهلية تحت صورة أخرى ــ كما أشرت اليه ــ وهو تخبط فى التشريع لا ينبغى لنا أن نتعرض اليه . وانى أعلم أن رفضى لهذا القرار لا يقابل بالاستحسان من الكثيرين ، الذين يأخذون الأمور بظواهرها . ولذلك أرى أن يُرفع الفصل فيه لمجلس المعارف الأعلى ، حتى اذا أيد رأى اللجنة بعد أن يتبين تلك الأوجه ، خلوت من المسؤولية . واذا أيد رأيى ، تحمل انتقاد الظاهرية(٣٨٣) عنى .

تكلم المستشار أيضا فيما طلبته مديرية جرجا ، من أن نظارة المعارف تأخذ على عهدتها ادارة مدرسة ، تريد المديرية بناءها فيها بأموال جمعتها من الأهالى . وقد كنت حولت هذا الطلب على اللجنة العلمية الادارية ، فأجلته من جلسة لأخرى مرات عديدة ، لا لغرض آخر سوى البحث عن التماس عذر لرفض هذا الطلب .

---

(٣٨٣) يقصد « بالظاهرية » ، « السطحية » .

فقلت : الرأى عندى أن يقبل هذا الطلب ، لأنه لا يكلف المعارف الا القليل من المال ، وفيه مساعدة للأهالى على التعليم ، وتشجيع لهم على تنوير أفكارهم بالمعارف ، ودليل على حسن نية النظارة .

قال : فاذا انهدم المكان بعد تسليمه ؟ قلت : لا شيء علينا عند الهدم . غاية ما يمكننا أن نشترطه ، أن تكون مصاريف الترميم ـ عند اقتضائه ـ عليهم لا علينا .

قال : ولكن هناك جهات أكثر سكان من جهة جرجا ، وحاجتها الى المدرسة أشد ! قلت : إن فعل أهلها مثل ما فعل هؤلاء ، تكن لهم منا مثل هذه المعاملة . ونظارة المعارف لا يسعها الا أن تقبل هذا الطلب ، لأنه مضى عليها أكثر من عشرين سنة ولم تُزد فى مدارسها الإبتدائية مدرسة واحدة ! وأكثر من ثلاثة أرباع الموجود منها تابع للمكاتب الأهلية وللأوقاف . على أن عدد سكان القطر نما نموا عظيما حتى كاد يتضاعف ، فليس من الجائز أن تبقى المدارس على عددها الأول . ولهذا نرى أن الأفيد والألزم قبول هذا الطلب .

وقد[٣٨٤] قررته اللجنة العلمية الادارية فى آخر النهار .

١٢ ديسمبر سنة ٩٠٩ (الأحد)

سافرنا من مصر الساعة ٨ صباحا مع الجناب العالى ، لتوصيله الى السويس ، حيث يبحر الى بلاد الحجاز . [ص ٦٨٢] ولم يكن بمحطة مصر الا العلماء والقليل جدا من الموظفين . وكان فيهم دنلوب ، ولكن لم يره الجناب العالى . [ص ٦٨٣] وقد كان النظار كلهم ، والبرنس فؤاد والبرنس[٣٨٤م] كمال الدين ، وعبد الحليم باشا

---

(٣٨٤) أضيفت : « وقد » .　　(٣٨٤ م) أضفنا « البرنس » .

عاصم ، وبعض رجال المعية . وكانت[٣٨٥] المحطات من مصر الى السويس مزينة ، والناس فيها زمرا يهتفون بالدعاء للخديوى ، والنساء يزغرطون .

ووجدنا محطة السويس غاصة بأعضاء الجمعية [ص ٦٨٥] العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، وكثير من وفود الأقاليم . وكان النظام تاما والسكون شاملا فى المسافة التى مر بها من المحطة الى سفينة المحروسة . وصعدنا معه اليها ، وأخذ يستقبل المحتفلين بوداعه طائفة طائفة . وقد تناولنا غداء الظهر على ظهر السفينة ، بينما كان مشتغلا بالمقابلات . وكان المدعوون للمائدة هم الذين حضروا مع جنابه فى القطار . وكان الأكل بسيطا ، وكانت تلوح على وجه الخديوى علامات السرور من الاحتفال به . ولم يرد بطرس باشا أن يفارقه أثناء السير ، حتى لاحظ لى ذلك محمود باشا شكرى . [ص ٦٨٤] وقد تحركت[٣٨٦] السفينة فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، [ص ٦٨٥] وقال عند وداعه : إنى مسافر ، تاركا[٣٨٧] الدرك بين أيديكم ، وأرجو أن تحفظوه . فدعونا له .

وكان ــ أثناء السير ــ يدلنا على الجهات التى نمر منها ، وأسمائها ، وما فيها من الترع والجسور والآبار والجبال ! ووجدناه يعرفها معرفه جيدة أكثر من كل واحد منا ! ولما صعدنا فوق السفينة لتوديعه ، أخذ يرينا عدة[٣٨٨] المحروسة ، ويرشدنا إلى تفاصيلها ، ووظائفها المختلفة . وكان البرنس حسين فرحا فخورا ، يقول لسان

---

(٣٨٥) أضيفت : « وكانت » .
(٣٨٦) أضيفت : « وقد » .
(٣٨٧) فى الأصل : « تارك » .
(٣٨٨) يقصد : « آلات السفينة » .

حاله : إنى جمعت هذه الجموع[٣٨٨م] بقوتى واقتدارى ! ولولاى لم يتم شىء من ذلك .

ولكن تخلف من أعضاء الشورى والجمعية العمومية : على شعراوى ، والدمرداش ، ومحمود عبد الغفار ، ومحمود سليمان . وبلَغَنَا أن البرنس ألح عليه[٣٨٩] إلحاحا شديدا ، فلم يقبل . ولكنه كان يعتذر عنه أمام اخوانه بالمرض سترا لكسوفه ! .

وقد ركب معنا علوى باشا عند العودة ، وترك زملاءه ، فاستغربت ! وتبين أنه كان قدم للرئيس سؤالا يختص بكتاب سكوت ، ليوجهه الى ناظر المعارف ، فأخبر البرنس بطرس بهذا ، فاضطرب ، ورجاه أن يحمل علوى على أن يركب معنا حتى[٣٩٠] يقنعه

(٣٨٨ م) يقصد : جموع المودعين .

(٣٨٩) لم يحدد سعد زغلول من هو الذى كان البرنس حسين يلح عليه من الأسماء المذكورة . ولعله الاسم الأخير ، وهو : محمود سليمان باشا ، وهو المندوب المنتخب فى مجلس شورى القوانين عن أسيوط فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وكان معينا وكيلا للمجلس من ١٣ مارس ١٩٠٢ ، ثم ثبت فى وظيفة وكيل المجلس فى ٨ فبراير سنة ١٩١١ ، واستمر فى وظيفته حتى حل المجلس .

أما بقية الأسماء المذكورة فى المتن ، فهم :

على شعراوى (الجزء الأول ص ٢٤٢)،والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، العضو المنتخب فى الجمعية عن محافظة مصر فى المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . ومحمود عبد الغفار بك عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية فى المدة من ٢٥ فبراير إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وقد توفى سنة ١٩١٠ .

(٣٩٠) فى الأصل : « وحتى » .

بالعدول عن السؤال . فأشار عليه البرنس بـذلك ، فـدعا بـطرس علوى أن يجلس بجانبه على المائدة ، وفاتحه فى السؤال ، وقال له : إن الكتاب تقرر سحبه ، وسيعرض ــ من الآن فصاعدا ــ على مجلس المعـارف الأعلى تقـرير الكتب . وطلب منـه ــ بناء عـلى ذلك ــ أن يسحب سؤاله . فقبل ، ووعد به . ثم ذكر كل ذلك أمامى ، فهزأت بعلوى كثيـرا ، ولكنى احترست فقلت : إن كـان الرئيس قـال لك ذلك ، فلابد من تنفيذه . ثم دعانى بطرس لمقابلته غدا .

يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر سنة ٩٠٩

قابلته ، فقال إنه اتفق مـع علوى ــ أمام سعيـد وزشدى ــ أن يسحب سؤاله المختص بكتاب سكوت ، بعد أن وعدته بأن اللجنة العلمية اذا وجدت شيئا فى الكتب يمس الدين تعرضه عليك ، وإن شئت ترفعه الى مجلس المعارف الأعلى . قلت : إنـه فهم غير ذلـك [ص ٦٨٦] وأكـد لى ــ أمام هـذين الزميلين ــ أن الكتب تنـظر جميعها بمجلس المعارف الأعلى ! فقال : لا ، لم يحصل . ثم انصرفنا .

أخبرنى المستشار بأن بعض المدرسين بمدرسة الحقوق يـرغب أن يدرّس للتلامذة الخارجين عن المدرسة ــ ولكنى أعرف من غورست أنه لا يـرغب فى ذلك . ويـريد هيـل أن يعرف رأى سعـادتك فى هـذه المسألة .

قلت : فليعرضها علىّ رسميا مع رأيه ، وعند ذاك أُبدى رأيى .

تكلمت معه فى شأن العريضة التى قدمها الىّ تلامذة السنة الثالثة فرنساوى فى مدرسة الحقوق ، بطلب إجازة امتحانهم فى المرافعات ، باللغة العربية . وقلت : مادام هذا مباحا للسنة الرابعـة ، فلا معنى لعدم إباحته للسنة الثالثة ! فأيد هيل فى رأيه ، ولكنه لم يستطع أن يعلله بعلة مقبولة ! ووعد بالتفكر فى المسألة .

قال : إن هيل لا يعارض مطلقا فى جمع كتاب سكوت من أيدى التلامذة ، ولكنه يخشى أن بعض المتعصبين من الانجليز ينتقدونه على هذا الجمع ، بعد سنتين أو ثلاثة . فما رأى سعادتكم ؟ قلت : إنى لم اكتب له إلا بتنفيذ قرار اللجنة العلمية الادارية ، القاضى بإلغاء ذلك الكتاب من الان . فإن كان مقتضى هذا جمع الكتاب ، لزم فعله ، وإلا فلا . وإن كان هناك شك فى مقتضى هذا القرار ، فما علينا الا أن نطلب من اللجنة العلمية جلاء هذا الشك .

قال : إن اللجنة لا تريد أن تشتغل بالأمر مرة أخرى . قلت : إن كانت لا تريد العودة للاشتغال به ، فهل ترى سحب الكتاب أو لا ؟ قال : لم نتداول فى هذا الأمر ! قلت : إذن فما معنى إبطاله من الأن ؟ لأن من شأنه إلقاء العداوة بين العناصر المختلفة . قال : طبعا جمعه ! قلت : حينئذ ليس عليك ــ بصفة كونك رئيساً للجنة العلمية الادارية ــ الا أن توضح هذا المعنى لهيل ، بلا مدخلى[٣٩١] . فبهت ، وسكت .

سبق أن سحبنا كتابين لطعنهما فى الدين : أحدهما من المدارس الثانوية ، والأخر من مدرسة المعلمين . وسبق أن قال لى : إن كروفوت وكاربنتر لايريان شيئا فى تقريرهما . ثم كان استفهم منى مغربى عما يجب أن يفعل بهذين الكتابين ، الموجود كثير من نسخهما بالمخزن ، فقلت لدنلوب : إنا نريد أن نأخذ رأى اللجنة الادارية فى هذا الشأن . قال : إن هذه مسألة مالية ، ولا شأن للجنة فيها . قلت : ولكنها يجب أن تنظر فى كل ما يكلفها به ناظر المعارف ! وبما أن هذين [ص ٦٨٧] المفتشين يعارضان فى هذا الأمر ، فالأحسن أن تنظر اللجنة فيه .

---

(٣٩١) أى : بدون تدخلى .

استدعيت شارمن ، ناظر المدرسة السعيدية ، وسألته عن حقيقة ما ينشره على محمد شكرى ، الذى رفت من المدرسة السعيدية لسوء سلوكه واشتغاله بمكاتبة الجرائد ؟ فقال : إنه كان دعا التلامذة ـ قبل فصل الأجازات ـ أن يكتبوا بالانجليزية ـ ما يشهدونه من الوقائع ، وما صدر منهم من الأعمال مدة الأجازات . فكتبوا ، ووجد فى كتابة هذا التلميذ ما يختص بالسياسة ، فأحضره ، ونهاه عن العودة الى مثل ما فعل . ولم يفعل معه شيئا غير ذلك .

قلت : أرجوك أن تكتب مذكرة ، وتبعثها إلىّ مع تلك الكتابة . فقال : إنى كنت رددت الكتابة المذكورة إلى التلميذ عقب نصيحته ! قلت : إنك لم تحسن فى اقتصارك على النصيحة ، لأن هذا من شأنه أن يشجع التلامذة على الاشتغال بما لا يعنيهم ، وانظر : كيف كانت عاقبة هذا التلميذ ؟ فوعد بالالتفات إلى ذلك ، وانصرف . فأخبرت دنلوب بكل ذلك . ولم يقل شيئا .

١٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة بطرس ، بنظارة الخارجية فى الساعة الحادية عشرة(٣٩٢) ونصف . وأهم ما عُرض عليه وفَصل فيه :

أولا : مسألة تقليع جذور القطن لغاية ١٥ ديسمبر من كل عام . أُعد مشروع أمر عال يكلف كل زارع أرض بإقتلاع جذور القطن والبامية والتيل لغاية التاريخ المذكور ، وان لم يفعل ، فعلت الحكومة برجالها على مصاريفه ، وأحرقت الجذور . ولا ندرى من وضع هذا المشروع ، ولا من أشار به ، إلا ما قيل من أن أصله الجمعية الزراعية .

(٣٩٢) فى الأصل : عشر

فاستفهمت عما اذا كان الضرر يمتنع بمجرد التقليع ، أو يلزم معه فعل شىء آخر فى الجذور ـ كإبعادها عن الأرض الزراعية ، أو إحراقها ؟ ــ فلم أتم سؤالى حتى انفعل بطرس ، وقطع الكلام بشدة . فقلت : ما هذا ؟ إنا نسأل سؤالا ، ونريد الجواب عنه . فقال ــ هو وسرى على ما أظن ــ إن مجرد التقليع كاف . ولم يتكلم الباقون بشىء .

ثانياً : مسألة نزع ملكية الأراضى التى يمر بها الخط الحديدى ما بين أشمون والقناطر الخيرية . وجاء فى مذكرّة الأشغال أن هذا الخط مار بمديريتى القليوبية والمنوفية . فقلت : إن هذا يستلزم أخذ رأى الجمعية العمومية ، فهل أخذ ؟ فشرع سرى باشا فى أن ينكر مروره بمديريتين ، ولكنه بهت عندما قُرئت عليه المذكرة المقدمة بذلك ! وكان بطرس يقول : ان المسألة قديمة ! [ص ٦٨٩] وأخيرا تأخرت للاستعلام عن هذه المسألة .

ثالثا : تعيين لجنة ، تحت رئاسة البرنس حسين كامل باشا ، للنظر فى العلة الحقيقية لنقص محصول القطن ، وعلاجه . وهى مؤلفة من ناظر الداخلية والأشغال ، ومستشاره ، واثنين من جمعية المحاصيل باسكندرية ، واثنين من الجمعية الزراعية . ولم يكن لنا سابقة علم بهذا المشروع . وبعد تلاوته ، قال بطرس : ما رأيكم ؟ فلم أجب بشىء . ثم تقرر الأمر . وفهمت من سعيد أنه لم يكن ــ هو أيضا ــ عنده علم به .

رابعا : فتح اعتماد ٣٤٢٠ جنيه للقيام ببعض أعمال لازمة بالخط الحديدى السالف ذكره . فقلت : هل هذه الأعمال تتم قبل أول يناير سنة ٩١٠ ؟ لأنه لا معنى لفتح اعتماد بها فى هذه السنة ، اذا كانت مباشرتها تحصل فى السنة الآتية ! فأكد سرى ــ مرارا ــ أنها تتم فى الخمسة عشر يوما الباقية من هذه السنة ! ومن طريقة تأكيده يمكن الجزم

بأنه لم يقل الحقيقة ! وتقرر ! ــ وان كان هذا القرار مناف لما تقرر فى المسألة الأولى ، غير أنى لم التفت الى هذه المنافاة الا بعد ذلك !

[ص ٦٨٨]

خامسا : انذار جريدة مصر ، بدعوى أنها تعمل على التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين . فقلنا : إنا لم نطلع على أعداد هذه الجريدة التى تشتمل على ما يوجب هذا التفريق . فلم يجب أحد : وتقرر الانذار بمجرد تلاوته فقط ! .

[ص ٦٨٩]

بعد انفضاض الجلسة ، حصل الكلام ــ أمام المستشار المالى ــ فى الميزانية . فقلت : إن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، مع أنه قد يوجد فيها ما يخالف القوانين المعمول بها ، فيعتبر قانونيا مع كونه لم يوضع موضع البحث . وليس من الجائز أن يطلع أعضاء الشورى عليها قبل اطلاع مجلس النظار . قال بطرس ــ بانكماش ــ : نعم ، إن نظارة المالية تتعدى أحيانا ، فتتصرف من نفسها فى بعض الأشياء ، مثل زيادة وكلاء النظارات ــ التى حصلت فى العام الماضى .

قلت : ومثل مسألة الدكتور كيتنج ، التى وضعت فى ميزانية هذا العام ! .

فاحمر وجه المستشار المالى ، واعتذر عما حصل فى زيادة الوكلاء ، وأخذ يردد بعض كلمات فى مسألة كيتنج لم نفهم لها معنى ! قال : وإن الميزانية لم يكن موجودا منها الا النسخ التى توزعت على أعضاء الشورى !

فطعنت فى هذا العذر . وكان الباقون سكوتا ، كأن الأمر لا يعنيهم ! .

وجلست مع سعيد وحشمت ورشدى ــ بعد المجلس ــ فى أودة هـذا الأخير . فلمْتهم لـوما شـديدا عـلى سكوتهم فى المـواضع التى تستدعى كلامهم ، بل احتجاجهم . وقلت ــ فيما قلت : ــ بأى حق نَلزم السكوت فى هذه المواطن ، ثم نطلب من المستشار المالى أن يعرض علينا تفاصيل مشروع القنال ؟ ألا يلزمنا أن نطلب اطلاعنا على الأشياء التى نقـررهـا ، قبـل [ص ٦٩٠] تقـريـرهـا ؟ إن لم يكن قيـامـا بالواجب ، وجريا على المعقول المطبوع ، فلأن نُظهر على الأقل ــ لهذا المستشار ــ أننا نهتم نوعا بالأشياء ! فاعتذر كلٌ باعتذارات غير مقبولة .

فقلت : إنى أشعر أن إحساس التضامن لم يكن موجودا بيننا . والتفريط فى حق واحد منا هو تفريط فى كل حقوقنا .

تكلمت مـع دنلوب فيـما إذا كـان اطلع عـلى خـطاب الصحـة بخصوص الدكتور بهجت ؟ فقال إنه كان يحسب أن اطلاعه عليه كان لغرض احاطة علمه به ! قلت : فما رأيك ــ بصفة مستشار ــ هل تقبل اتهام نظارتك بهذه التهمة ؟ ومع ذلك ، فقد كنت ــ أنت وكيتنج ــ مكلفا بالارسالية ، فينبغى أن اكتب اليكما بالاستفهام عما صدر منكما فيها .

فقص علىَّ قصة طويلة ، مفادها أن جراهام كتب الى كيتنج فى لنـدره بقبـول تعيـين بهجت ، ولكنـه حفظ لنفســه الحق أن يكتب لغورست فيها . وأن جراهام كتب الى وكيله فى مصلحة الصحة بقبول هذا التعيين ! .

قلت : اذن لا شىء عليكما . وإن هى تمحكات من جراهام ، الذى يريد أن يضع طريقة لمخاطبته ، مع أنه إن جاز أن يكون حكيما لا يبارى ، فإنا ننكر عليه أهلية التشريع .

علمت أن البرنس حسين وبطرس باشا والمستشار المالى والكونت

سيريون[٣٩٢م] ، كانوامدعوين اليوم لوليمةلدى مسيو ريبو، قنصل فرنسا ، فاعتذر بطرس عن حضورها . وقد سأل البرنس الكونت سيريون عن السبب فى تعديل عودته ، فقال : لبعض أشغال ! قال البرنس : إنه[٣٩٣] ربما أعد بعض أشياء للقنال ؟ قال سيريون : لم أُعد شيئاً من ذلك . فاحمر وجه المستشار المالى .

فى يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

دعيت إلى نظارة الخارجية ، فوجدت جميع زملائى . فقال بطرس : سينظر مجلس الشورى اليوم الميزانية ، فلا تتوسعوا فى الكلام ، ولا تعدوا بوعد ترتبطون به فى المستقبل ! قلت : انى لا أعلم شيئاً مما سيقال بالنسبة للمعارف !

ثم انتقل الحديث إلى الكلام عن وفاة أدهم باشا ، ووجوب الاحتفال بجنازته ، وقال بطرس : يلزم الاعتناء به ، لأن الجناب العالى عند قومه ، ومحتفَل باكرامه .

ثم جاء الكلام فى مسأله انشاء خط حديدى من أشمون للقناطر الخيرية . قلت : إن المجلس أصدر فيها قرارين متنافيين ، وهما اللذان أشرت إليهما سابقا .

قال بطرس : أعرف ذلك ، غير أن الجمعية العمومية سبق[٣٩٤] أن طلبت إنشاء هذا الخط ! ـ وأطلعنى على الاقتراح الذى بلَّغَته للحكومة.قلت : ولكن الاقتراحات [ص ٦٩١] ـ التى تبلغها

(٣٩٢ م) فى الأصل : سيرون . وقد تكرر هذا الخطأ .

(٣٩٣) أى : سيريون .

(٣٩٤) فى الأصل : « سبقت » .

الجمعية العمومية ــ قد قلتَ عنها إنها بمثابة عرائض لا قرارات ، فلا تغنى عن أخذ الرأى شيئا ؟

فانفعل ، ودارت بيننا مناقشة ، كنت فيها هادئا ، وكان هو شديد الانفعال . ومما قاله فيها : إن الشىء الذى يُعبَّر عنه بكلمتين ، لا يكفيك فى التعبير عنه عشرون كلمة ! قلت : إنك وحدك فى هذا الرأى ! وكل من عرفنى يعرف اقتدارى فى الكلام وإيراد المعانى كما أريد ــ غير أنك تحب أن لا يكون هناك رأى يخالفك ! وهذا مالا يسعنى ، ويمكن أن لا نعارضك ، ولكن لا تطلب منا أن نكون مقتنعين بما لم نقتنع به ! فانهزم .

وانصرفنا بعد أن خضنا فى حديث غيره ، وطلب منى أن أعود إليه اليوم . وكان الكل ــ أثناء ذلك ــ سكوتا لا يتكلمون ، إلا سعيد ، فانه أيدنى فى مسألة اقتراح الجمعية العمومية . غير أنى لما استشهدت بهم على انفعال بطرس فى الجلسة الماضية ، شهدوا بصحة ذلك ــ خلافا لما كان يدعيه هو .

انعقد مجلس الشورى ، وتليت المذكرة ، التى تقدمت من لجنة الميزانية ، مشتملة على ما رأته من وجوه الانتقاد فيها . فرأيتها ركيكة ، والأوجه المذكورة فيها تكاد تكون تافهة ــ إلا ما يختص بالكلام فى المبانى ، والمعارضة فى إنشاء سكة حديد فى السودان بين الخرطوم والأبيض ، وطلب إيضاح من الحكومة عما يختص بالمبالغ التى تريد صرفها من الاحتياطى من جهة الأمور التى تريد الصرف فيها ، والحاجة الداعية اليها ، والفائدة المترتبة عليها .

وبعد تلاوة هذه المذكرة ، أخذ الأعضاء يتناقشون فى وجوهها واحداً فواحدا . وقد أحرج ناظر الاشغال ــ عند المناقشة فى المبانى ــ

مما[٣٩٥] اضطره إلى تصريحات ربما أوخذ عليها ! لأنه اعترف بأن فساد المبانى كان مترتبا – من بعض الوجوه – على جهل بعض العمال ، وأن نظارة الأشغال رفتتهم بسبب ذلك .

ولما طلب منه أن يكون ــ فيمن يتولون أعمال المبانى ــ وطنيون ، قال : أولا ، إنه ليس فى الوطنيين اكفاء ! ثم قال قولا ــ مقرونا باشارة دلت الحاضرين على أن الأمر لو كان بيده ، لاستخدم الكثيرين منهم ، ولكنه ــ مع الأسف ـ مغلوب على أمره !

وحصلت ضجة فى الحاضرين عقب هذا القول ــ كانت ضحكاً من كيفية الاشارة والقول ! وقلت له إنه تجاوز الحد نوعا .

ولقد تكلم حشمت مدافعا عن انشاء سكة حديد السودان ، بكلام يناقض أوله آخره ، ولا تتفق مقدماته مع نتائجه ! فمن ذلك قوله ــ فى بيان وجوب الصرف على إنشاء هذه السكة ــ أن ليس فى البلاد المصرية ماليون ، ولا من فيه الكفاءة لأن يُعد ميزانية ــ حتى لفرد من الأفراد ، فضلا عن الحكومة ! [ص ٦٩٢] بل ليس فيها من يصلح لأن يكون عاملا فى مصرف ، أو فى شركة مالية ! وليس بها مدرسة للتجارة ، ولا يتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة فى المائة .

فقال له الأعضاء : اذن يجب أن نصرف ما يُراد صرفه على السودان فى انشاء المدارس التى تؤهل لهذه الكفاءات ! وكان ينكر الأمر ، فيحتجون عليه باعتراف المندوب عنهم فى لجنة الميزانية ، فيقول : إنه[٣٩٦] مخطىء فيه ! .

---

(٣٩٥) أضيفت : « مما » لتستقيم العبارة .

(٣٩٦) أى : المندوب .

وفى الجملة ، فقد ظهرت الحكومة ــ فى هـذه الجلسة ــ بمظهر لا يليق بكرامتها ، ولا يشجع على الثقة فيها . واذا استمر ، يترتب عليه سقوط هيبتها فى النفوس . غير أن دفاع سعيد ــ فى موضوع مصلحة الرقيق ــ كان مناسبا ، خاليا من الحشو ، مقنعا ، لائقا بمسند الوزراء . فبيّض نوعا وجه الحكومةفى هذه الجلسة .

واعترض أباظة على اصدار أمر عال بتشكيل محكمة فى سينا ، بدون أخذ رأى مجلس شورى القوانين . فأخذ ناظر الحقانية يدافع عن هذا الاعتراض ، بكلام غاية فى السخافة وخفة شديدة ــ فقلت لأباظه : إن لكم الحق فى اعطاء الرأى فى القوانين والأوامر المتعلقة بالادارة العامة . وهذا الأمر العالى خاص بتشكيل محكمة مخصوصة لقضية خاصة فى واقعة معينة ! فلم يقدر أن يجيب عن هذا البيان ، وعدل عنه للمناقشة مع رشدى فى أجوبته .

وكنت مسروراً من مناقشة المجلس ، وقلت : إن استمرار هذه الحالة ، من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب له حسابا فى أعمالها ، ويَسند الوزراء ، الذين يريدون العمل لخير بلادهم ، فى أعمالهم ، ويحملها[٣٩٧] على التروى فى انتخابهم . ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس ، وتعديل طريق الانتخاب له ، حتى يضم اليه الكثير من ذوى الكفاءات[٣٩٨] والاقتدار .

١٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت الجرائد اليوم مشتملة على ملخص ما دار فى مجلس الشورى من المناقشات ، ولم تبد واحدة منها ملاحظة عليها ــ الا

(٣٩٧) أى : يحمل الحكومة .

(٣٩٨) فى الأصل : الكفأات .

« الجريدة » ، فانها نشرت فصلا ، استخلصت فيه منها نتائج ضد الحكومة ، وطلبت أن تلتفت اليها .

شيعت جنازة المرحوم أدهم باشا باحتفال كبير ، حضره خلق كثير من ذوى المقامات المختلفة . ولكن نظام الاحتفال كان مختلا ، وكان السائرون فيه يتكلمون بأصوات مرتفعة ، وأغلبهم يضحكون — وبالأخص ذوى المقامات الرفيعة منهم ! — كأنه فرح لا مأتم ! .

دعانى بطرس ، بعد الجناز ، اليه فى نظارة الخارجية ، فقال : إنى علمت انك تتأثر منى . ولكنى أؤكد لك بأن ما صدر منى لم يكن عن سوء قصد بك ، لأنى احترمك ، وأعتقد — بذمتى وشرفى — فيك [ص ٦٩٣] الصدق فى القول ، والاخلاص فى العمل . وانما — أحيانا — أكون مشغول الفكر ، مشوش البال ، فيصدر عنى من الأقوال مالم يكن فى الحسبان . فأرجو أن لا يكون لذلك من أثر فى نفسك . ثم كرر الأيمان . قلت : إن تكرر مثل ما حصل منك أخيرا دعانى للفكرة بأنك تتقصدنى ! ثم دخل — أثناء ذلك — سعيد ، فانقطع الحديث . وكنت متأثرا جدا ، وأريد أن أبدى كل ما عندى ، غير أنى لم أرد أن أصل حديثا قطعه .

وكان رشدى قد دعانى لأن أمر به عند نزولى ، فقال : إنى قلت لبطرس إنه لم يحسن معك صنعا . وانه كان يريد الكلام معك ، فى هذا الشأن . فحكيت له ما جرى بيننا . وكان سعيد حاضرا ، فلم يقل شيئا ، وخاض فى حديث آخر . وانصرفت .

وكان استفهم بطرس منا عما جرى فى مجلس شورى القوانين ، فقرأت له الأهرام ، وأصلحت — مع سعيد — ما وجد فيه من التحريف .

يوم الثلاث ٢٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار الظهر بالخارجية ، ونظر فى مسألة مشروع الدودة وتقليع شجر القطن . وبعد انتهاء المداولة فيه انفض المجلس ، وانصرف المستشار المالى . فقال بطرس : إن مجلس الشورى خرج عن حده ، وتطاول على الحكومة ، ولا يمكن استمرار هذه الحال . فإن لم يضع[٣٩٩] المجلس حدا لها ، وجب علينا عدم الحضور فيه . وسأتكلم مع رئيسه فى هذا الشأن ، فإن لم يضع فى اللائحة الداخلية أحكاما تمنع ذلك التطاول ، وكثرة الكلام بلا طائل ، وجب علينا الكف عنه .

فقلت : ان التطاول ممنوع ، أما كثرة الكلام فمن الصعب منعها ، وغاية ما يمكن أن يُمنع ، كثرة المرات التى يتكلم العضو فيها . ولا يمكن أن يُمنعوا من انتقاد الحكومة بالأدب والاحتشام ، لأن ذلك وظيفتهم . ثم يجب علينا أن نلاحظ حداثة عهدهم بالشورى ، وأن نأخذهم بالأناة ، لأن فى ذلك خيرا لأمتنا . فالسفه لا نرضاه ، ولكن يجب علينا أن نشجعهم على أداء مأموريتهم ، فإننا نحتاج ــ فى كثير من الأحوال ــ إلى معونتهم[٤٠٠] .

وكان الباقون سكوتا ــ الا حشمت ، فانه أخذ يهول فى شأنهم ، ويشكو من تصرفهم معه .

ثم انصرف بطرس . وجلسنا عند رشدى ، واستمر الحديث ، وكان حشمت منفعلا جدا ، وقال ــ أثناء كلامه الكثير ــ : إنك قلت لى : إنهم لايقصدون بهذه الانتقادات أشخاصنا ، وإنها تقوينا وتشد

---

(٣٩٩) فى الأصل : « يوْضَعْ » ــ بالعامية .

(٤٠٠) هذا الموقف من جانب سعد زغلول يؤكد إيمانه بالديمقراطية والحرية ، وانتماءه للفكر الليبرالى .

أزرنا فى أعمالنا ! ـ أورد ذلك مُظهراً الإمتعاض منه ، وكرره عدة مرات .

فقلت له : هوِّن عليك ، ليس ما قلته لك تهمة أو أمرا جارحا لك . وإن شئت أن تتخذ منه [ص ٦٩٥] ذنبا لى فافعل ! لأن ذلك اعتقادى . ويجب علينا أن نوسع من صدورنا للانتقاد بمقدار ما وسعنا من ذممنا للأعمال . نرتكبُ ما يخالف مصلحة الأمة ، ثم لا نتحمل انتقاد نوابها ؟ أمران لا يجتمعان . واذا غُلبنا على أمرنا(٤٠١) ، فعمِلْنا بما لا نرضاه لبلادنا ، فلا يصح لنا أن نلوم أهلنا على الشكاية من هذه الأعمال ! إن الميزانية ـ التى تدافع أنت عنها ـ قررناها ، ولم ندبر شيئا منها ، ثم صدر الأمر العالى بالتصديق عليها من غير أن نعرفه ، حتى كنا نؤكد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد ! ـ مع أنه كان صادرا ومنشورا فى الجرائد ! ـ فهل نقبل هذه الأحوال ، ثم يكون لنا وجه فى أن نلوم نواب الأمة إذا طعنوا على بعض ما اشتملت عليها(٤٠١م) ؟

فادعى أنه اطلع على الميزانية ، ودرسها قبل تقديمها لمجلس الشورى ، وعرف كل دقائقها ! .

قلت : إنك اخبرتنى بأنه لم يكن عندك نسخة منها ، وجرت أمامك المناقشة بين أعضاء مجلس الشورى فى شأن عرض الاحتياطى عليهم ، ولم تتكلم بشىء ! فانفعل واستمر فى سخافاته ! فأخذته باللين والضحك تارة ، والشدة تارة أخرى ، حتى انتهينا .

---

(٤٠١) أى : اذا غلبنا على أمرنا بواسطة سلطات الاحتلال .

(٤٠١ م) نوجه نظر القارىء الكريم الى هذا النقد الخطير من وزير وطنى للحكومة التى هو وزير فيها ، والذى يوضح تماما أن سعد زغلول فى ذلك الحين كان هو مشروع الزعيم الذى قاد ثورة ١٩١٩ .

ولكنى أخذت من حالته ، أن تلك الأقوال ، التى كان يكررها ، ويظهر الاستياء منها حتى صرح بأنه يود الاستعفاء بسببها ــ ألقاها لبطرس والمستشار المالى ، وطعن علينا بها عندهم ! .

قد كان بطرس شكا لى ــ يوم العيد ــ من مجلس الشورى ، فقلت له : إن عدم حضور النظار ، عقب الحوادث التى جرت ، فيه محل للانتقاد . لأنه أصبح مقررا فى الأفهام ، بعد هذه الحوادث ، أنه انتصر على الحكومة ، وهى انهزمت أمامه ــ فلا يؤول غيابهم عنه إلا بالفرار منه ، والعجز عن مناقشة وتبرير أعمال الحكومة أمامه .

قال : إنى لا أريد أن نتغيب ــ الآن ــ عنه ، ولكن فى المستقبل ! ثم رأيته ــ فى هذه الجلسة ــ مشتدا ، يشير بعدم الحضور من الآن ! وأخبرنى سعيد بأنه لابد أن يكون تلقى تعليمات من غورست فى هذا الشأن ، لأن شيتى رآه(٤٠٢) مستاءًا استياءً(٤٠٣) شديدا من تصرفاته .

يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت فى « الجريدة » مقالة بتاريخ هذا اليوم ، عنوانها : « لابد من تغير الأحوال ! » انتقد فيها على النظار انتقادا مرا لاستسلامهم لأمر السلطة . وقال : إنهم ليسوا الا درعا لبسته السلطة ، لتتقى بها سهام الانتقاد . وإنها(٤٠٤) لا تختلف عن سابقتها الا بعدم الصراحة ! .

[ص ٦٩٦]

انعقد مجلس المعارف الأعلى ، فى الساعة العاشرة من يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٩ ، ونظر المسائل الآتية :

---

(٤٠٣) فى الأصل : « مستأً استياً » .

(٤٠٢) أى : رأى جورست .

(٤٠٤) أى : الحكومة .

أولا : جعل مرتب من ينجح فى امتحان الأول من البكالوريا ستة جنيهات . وقد كنت كلمت ــ قبل الجلسة ــ كثيرا من الأعضاء ، فى أن هـذا المرتب من شـأنـه أن يصـرف التـلامـذة عن الاستمـرار فى الدراسة ، وأن يُخَرِّج للحكومة موظفين ناقصين فى العلم والتربية ــ فاقتنعوا ، ومالوا لرفض هذا الاقتراح . ولما أحس المستشار المالى منهم بهذا الميل ، ورأى أن صدور هذا الاقتـراح من الماليـة فيه من التهم ما فيه ، قال بأنه عدل عنه ، لأنه لم يكن اطلع عليه . فقال الأعضاء بصوت واحد : إنه غير مقبول ! وتقرر رفضه . ولم ينبس دنلوب ببنت شفة .

ثانيا : لائحـة مدرسـة معلمى الكتاتيب . فنـاقش الأعضاء فى وجـوب أن يكون من يـدخلها حـافظا للقـرآن كله . فكان رشـدى والمستشار المالى وروكاسيرا يعارضون فى هذا الوجوب ، بحجة أنه يندر أن يـوجد من يحفظ ــ فى السن المطلوب ــ هذا الكتـاب بتمامـه ! فحاججناهم[٤٠٥] بالاحصاء .

ثم حصلت المناقشة فى جعل مدة الدراسة ثلاث سنين ، عوضا عن سنتين ــ فقال مرقس بك سمكية : إن هذا التمديد يترتب عليه زيادة المصاريف ، ولا يمكن أن يقر على هذه الزيادة مادام أن الحكومة لا تقبل أن تساعد التعليم الدينى المسيحى بمبلغ من المال . ولكن تقرر التمديد رغما عن هذه المناقشة .

ثم طلبت ، عند تلاوة النص القاضى بحرمان الطالب من المرتب اذا سقط فى الامتحـان وأذن له بـالبيات ــ وضـع نص يجيز لنـاظـر المعارف ــ فى أحوال استثنائية ــ أن يقرر استمرار ذلك المرتب . فقال روكاسيرا : إن الأمر ليس محتاجا لهذا النص ، لأن الحرمان لا يكون

---

(٤٠٥) فى الأصل : « فحاجيناهم » .

الا فى حالة ما اذا كان السقوط بسبب فعل الطالب أو باهماله ـــ أما اذا كان بسبب خارج عن ارادته ، فلا محل لهذا الحرمان . قلت : اذا كان الأمر كذلك ، وكان هذا رأى المجلس فى هذه المسألة وأشباهها ، فانى أكتفى باثبات ذلك فى محضر الجلسة ، حتى يكون تفسيرا للنصوص التى من هذا القبيل ، لأن ثلاثة من مدرسة المعلمين قضى عليهم بهذا الحرمان ، ولم نتمكن من معافاتهم بسبب الصيغة ، وكونها واردة بصورة أمر . فتقرر هذا بالاجماع .

ثالثا : وضع نمر لتعليم الديانة الاسلامية فى المدارس الابتدائية . فقال مرقس سميكة إنه يطلب أن يكون هذا الأمر عاما لجميع التلامذة ، على اختلاف أديانهم . وساعده فى ذلك [ص ١٩٧] مصطفى ماهر . فناقشهما رشدى فى ذلك مناقشة شديدة ، وقال : إن الحكومة إسلامية ، ولا يمكن أن توجب تعليم دين آخر غير الدين الإسلامى . وكل ما يمكن أن يطلب منها وتفعله ، هو أن تتسامح فى تعليم الديانات الأخرى .

ولما رأيت أن الأغلبية فى الجلسة للمسيحيين ، وخشيت أن يكون القرار على خلاف ما نريد ، أجلت المسألة للجلسة التالية . وكان كلام مرقس بشدة ، والمسيحيون يرتاحون اليه ـــ وان كانوا يكتمون ارتياحهم !

فى يوم ٣٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظارة بنظارة الخارجية الساعة ١٢ ، ونظر فى المواد التى توزعت على الأعضاء بعد ظهر اليوم السابق ، وكان من بينها : اللائحة الداخلية لمجالس المديريات ، واللائحة المختصة بإجازة الامتحان فى مدرسة الحقوق لغير تلامذتها ، ثم شروط

مخصوصة ،واقتراحات مجلس الشورى فيما يختص بالجامعة ، وبالنشر عن المرشّح اللازم لمياه العاصمة ، وغير ذلك من المواد المهمة .

كلها نظرت ، وتقررت من غير أن نَعرف أغلبها ! لضيق الوقت ما بين توزيعها ونظرها .

ورأى بطرس أن يحول الاقتراح المختص بمساعدة الجامعة على المالية ــ لا المعارف ! فعارضت والمستشار المالى فى ذلك . فأصر على رأيه ، ووافقه الآخرون . ولما سألته عن السبب وعد بايضاحه فيما بعد . ثم انصرف المستشار المالى .

وحصل الكلام بين بطرس وسعيد فيما اقترحته الداخلية على المالية من جعل مرتب مدير الغربية ١٤٠٠ جنيه ، لأهميتها . ويظهر أن بطرس معارض فيها أشد المعارضة ، فأردت أن أدخل فى الكلام لمساعدة سعيد ، فمنعنى بطرس بانفعال شديد . فسكت موسعا صدرى . ثم بعد هنيهة ، خرجت ، فدعانى وقال لى : لماذا تنصرف الآن ؟ قلت : لأنى أريد الغدا مع مصطفى باشا(٤٠٦) بالجزيرة . فاستمهلنى .

ثم استمر فى الكلام مع سعيد ، وقال له : إنهم يقولون بأن كل مَن رجاك فى شىء أجبتَه عنه(٤٠٧) ، وأن هذه الزيادة من هذا القبيل . فانفعل سعيد ، وقال : اذا لم يكن هناك ثقة بى ، فلا يمكننى البقاء . فقال بطرس : انك أكثرت من تكرار هذه العبارة ! فقد قلتها أمس ،وكررتها اليوم ! وإنى أقول لك : إنه ليس بشىء لازم فى هذا العالم ! فان كنت تسير مثل الناس ، فَبها ، وإلا فليس بشىء لازم .

---

(٤٠٦) يقصد : مصطفى فهمى باشا ، حماه .

(٤٠٧) يقصد : لبى رجاءه وحقق له مطلبه .

فقال سعيد : كما تريد ! إن كنت لا تريد بقائى فلا أريده ، وإنى ما بحثت عن هذه الوظيفة .

واستمر الكلام على هذا المنوال هنيهة ، كان يشتد فيها بطرس تارة ، ويلين إلى المصالحة تارة أخرى . ولكنا انصرفنا ، حيث قال بطرس لى : يمكنك أن تنصرف . وتبعنى سعيد ، ثم لحقنا رشدى ، وتخلف حشمت . [ص ٦٩٨] وقال لى رشدى : هدِّئ سعيد !

كان سعيد[٤٠٨] فى أشد حالات الانفعال ، فركبت معه الى الداخلية ، وذهبت الى الجزيرة واعدا بالعودة إليه فى الساعة ثلاثة وربع ، فوجدته يكتب استعفاءً ، فمزقته ، وقلت : لا تفعل ذلك ، ولا تمكن عدوك منك ، واصبر حتى يعودَ الأمير ، لأنه أوصانا أن لانفعل شيئا . فيجب علينا أن نتحمل كل ما نلاقى من الصعوبات ، وأن نوسع صدورنا لكل ما نُرمى به من السهام ، حتى يعود صاحب الأمر[٤٠٩] ، فنعرض كل شىء عليه .

ومازلت معه بهذا الكلام حتى سكن غليانه . واستمررنا معا الى الساعة ١١ مساءً ، وخطر له أن يأخذ أجازة ، فلم أستحسن ، وفضلت التمارض عليها ! — ولكننا رأينا الاستمرار على فكرتنا الأولى ، واظهار الاستخفاف بالأمر المدة الباقية لعودة الخديوى .

أخبر سعيد شيتى بهذه العبارة ، فراح يبحث عن غورست ليكلمه فى شأنها ، فلم يجده ، فألقاها إلى جراهام ليبلغها اليه . ولم يتصل به خبر بعد ذلك .

---

(٤٠٨) فى الأصل : « وقد كان » ، وقد عدلناها إلى : « كان سعيد » لتستقيم العبارة وتتناسب مع بداية الفقرة .

(٤٠٩) فى الأصل : « حتى يعود صاحب الأمر إليه » ، وقد حذفنا « اليه » لأنها زائدة .

يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

زرت غورست فى نحو الساعة الحادية عشرة[٤١٠] ، فقابلنى مع زوجته مسرعا إلى ركوب العربة للسفر ، معتذراً بأزوف الوقت ، واعدا باللقاء يوما آخر . فلم أسأله عن جهة سفره .

وانطلقت إلى زيارة البرنس حسين ، فوجدت بطرس عنده مزرراً الريدنجوت ، جالسا أمامه كما يجلس أمام الخديوى . وكنت لابسا جاكيته ! فقلت : بمثل هذا يستميل الأمير ، ونُنفره[٤١١] ! ووجدته[٤١٢] مكتئبا ، محتقن الوجه جداً ، فمكث هنيهة ثم انصرف .

وجلست مع البرنس مسافة ، تكلم فيها عن موضوعات شتى لا أهمية لها . ومن لطائفه أن أخذ يُفْهمنى بأن الفكرة فى انشاء ملجأ للحجاج بالسويس نبتت أولا فى رأسه عندما كان بالسويس ، فتأملَ فيها ، ولما عاد وضع مشروعها ! فتبسمت ، وهنأته عليها تهنئة طويلة ، وقلت : إن هذه أميرة الفكر ، فلا تصدر إلا عن أمير ! وقال انه سيبذل جهده فى جمع ما لا يقل عن ثلاثين ألف جنيه ، حتى يكون العمل فخيما والثواب جزيلا . قلت : هكذا يُنتَظر من همتك الشمّاء ! وانصرفت !

---

(٤١٠) فى الأصل : « الحادية عشر » .

(٤١١) يقصد سعد زغلول أن بطرس يقابل الأمير حسين كامل لابساً الريدنجوت (الملابس الرسمية) بينما يقابله سعد زغلول لابساً الملابس العادية ، فيستميل بطرس الأمير إليه ، ويُنفر سعد زغلول الأمير منه .

(٤١٢) أى : « وجدت بطرس » .

أول يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس الشورى ، ولم يحضر النظار فيه . وظهرت جرائد أمس ينتقد بعضها ـ مثل الجريدة ، ومصر الفتاة ـ هذا الغياب ، الذى وصفته الجريدة بالاضراب ! ويظهر أن حزب الأمة مرتاح لهذا الاضراب ، لأنه يتوهم أن فيه عقابا لأباظة ، وتنفيرا لبقية الأعضاء منه . وكثير من أفراد هذا الحزب يدافعون عن خطة الحكومة فى مجلس الشورى ، ويرددون أن هناك [ص ٦٩٩] انقساما بين النظار . ولا يبعد أن تكون هذه العبارة نقلت لهم من بطرس باشا ، أو من البرنس مباشرة ، أو بواسطته ـ حتى يكون ذلك تمهيدا للعذر لهم ، أو هو التهمة التى يدبرونها ويريدون إلقاءها علينا . والمستقبل كفيل بكشف الغيب .

يوم الاثنين ٣ يناير سنة ٩١٠

انتقد « اللواء » و« الجريدة » و« الأهرام » و« البيراميد »(٤١٣)

(٤١٣) Les Pyramides صحيفة فرنسية كانت تفسح صدرها للوطنيين . وقد أعلنت نفسها فى عام ١٩٠٩ صحيفة يومية سياسية أدبية اقتصادية مستقلة تماماً . وظلت تصدر فى أربع صفحات حتى يوم ٤ مايو ١٩١٠ . ثم احتجبت عن الصدور من ٥ مايو ١٩١٠ حتى ١٩ أكتوبر ١٩١٣ ، وعادت الى الظهور فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٣ فى أربع صفحات لمدة أربعة أيام فقط . وفى الفترة من ٢٤ أكتوبر حتى ٨ ديسمبر ١٩١٣ أخذت تظهر فى ثمانى صفحات صغيرة . ثم عادت الى حجمها القديم بعد ذلك التاريخ . وظلت تصدر حتى احتجبت نهائياً من العدد ٣٣٧٤ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩١٤ (د . محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣) .

تغيب النظار عن جلسات الشورى . وقال « البيراميد » إن السبب فى هذا الاضراب هو الاحتلال ، وهو لا يتفق مع البرلمانتاريسم[٤١٤] .

انعقد مجلس الشورى ، وتكلم فيه أباظه باشا كلاما طويلا ، رمى فيه الحكومة بالفوضى ، والمالية بعدم الانتظام . واتصل بى أن الرئيس كان يعاكسه ، وأغلب الأعضاء كانوا ضده ، فقرروا حفظ كلامه ، ولم يقبلوا الرأى القائل بطبعه وتوزيعه ـ الذى لم يكن من رأيه سوى ستة أشخاص فقط ! ويظهر أن الطريقة التى كان يستعملها أباظة مع الأعضاء ، عندما كانت له حظوة لدى الحكومة ، استعملت ضده ! ومن الغريب أن أنصار هذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ! ولم يكن له إلا القليل من الأنصار عندما قام يؤيد حق الأمة ! وأكثر مخالفيه فى خذلان الأمة من الذين ينتسبون لحزب الأمة وينادون بسلطتها[٤١٥] .

دعانى بطرس اليوم ، وأدركنى عند الوصول إليه رشدى ، فقال : أن الكونت دى سريون أبلغنى أمس بأن الكونت دالمبرج سيحضر عندى اليوم فى الساعة ١١ ، ليكلمنى فى مسألة القنال ، فأردت أن أحيطكم علما بذلك . وكرر هذه العبارة لسعيد وحشمت ـ اللذين[٤١٥م] حضرا بعد على التعاقب .

---

(٤١٤) يقصد : Parlementarisme باللغة الفرنسية ، أى النظام البرلمانى .

(٤١٥) هذا الرأى لسعد زغلول فى حزب الأمة ، يوضح طبيعة العلاقة بينه وبين الحزب ، فهو ليس مشايعاً له ، وإنما هو يتفق أو يختلف معه حسب موقفه من القضايا الوطنية ، وهو نفس الموقف بعد ثورة ١٩١٩ ، فقد اتفق معه عند تأليف الوفد المصرى ، ثم افترقت الطرق بينهما افتراقاً خطيراً بعد أن نحى سعد زغلول منحى التشدد والتطرف ومعالجة القضية الوطنية ، ونحى رجال حزب الأمة منحى الاعتدال ، وألفوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين .

(٤١٥ م) فى الأصل : « الذين » .

ثم حضر البرنس المذكور ، وانتظرنا نحن فى أودة رشدى . وعقب خروجه ، عدنا لبطرس ، فقال : إنه لم يقل له شيئا عن القنال إلا أن مشروعه نافع لمصر ! وإنه سيكلف رجلا بأن يكلم بطرس فى هذه المسألة يوم ٩ يناير .

فما فهمت سرا لهذه المناورات ! فلم[٤١٦] يكن من المهم أن يستدعينا لإعلامنا باجتماع ذلك البرنس معه ، ثم إذا كان اجتمع معه لغرض الكلام فى القنال ، فلماذا لم يتكلم فيه وضرب للكلام موعدا آخر بواسطة شخص آخر ؟ كل ذلك لم يكن مفهوما ! .

ومما حصل الكلام فيه ــ فى هذه الجلسة ــ المشروع المختص بإدخال العريش فى اختصاص محكمة الزقازيق . فقال بطرس إنه لا حاجة لأخذ رأى الشورى فيه ، لأنه رجوع إلى القانون العام ، وابطال للاستثناء . فقال رشدى ــ بصوت ضعيف خافت ــ : ولكن ما هذا قانون ! فاشتد بطرس [ص ٧٠٠] معه فى القول ! فقال : أنا مسلِّم بأنه لا لزوم لتحويله على مجلس الشورى ، ولكن أريد أن أعرض مسألة أخرى ! فاستغربت ذلك من رشدى ! ولكنى لم أقل شيئا . فقال بطرس : وما رأيك ؟ قلت : أرى أن لا بد من تحويله على مجلس الشورى ، لأن الاستثناء كان بقانون ، ولا يبطل القانون الا بنص قانون آخر ــ كما صرحت بذلك لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ــ فنص القانون المبطل يجب أن يصدر من نفس السلطة ، بالطريقة التى صدر بها القانون المراد الغاؤه . فقال بطرس : نهايته ! يتحول !

ثم جرى الكلام فى تغيب النظار عن مجلس شورى القوانين ، فقلت : إن بعض أعضاء الشورى يبدون استغرابهم من الغياب ، بعد ذلك العتاب الذى تبودلت عبارته فى الجلسة التى قبل الأخيرة ، وبعد

(٤١٦) فى الأصل : « لم » .

عبارات الشكر التى خُتم بها ذلك العتاب بين ناظر المالية وناظر الأشغال من جهة ، والأعضاء من جهة أخرى . قال بطرس : ولكن الغياب كان لسبب آخر أيضا ، وهو امتناعهم عن اطلاع الحكومة على اقتراح أباظة المختص بالمالية ! قلت : لم يجرِ ذكر لذلك الاقتراح فى أسباب الغياب ، فأمّن رشدى وسعيد على ذلك .

قال بطرس : إنك[٤١٨] تكلمت مع حشمت ! قلت : يجوز ! وصار حشمت يتكلم ـ بانفعال ـ ضد أعضاء الشورى ، ويقول إنهم أهانوه كثيرا . قلت : مهما يكن مما حصل منهم ، فانه انحسم بالعتاب والصلح . قال بطرس : ولكن ما الذى يضمن عدم حصول شىء منهم فى المستقبل ، وقد رأينا فى الجلسة الأخيرة عيسى نوار ينسب للحكومة التلاعب ؟ قلت : يجب معاقبة من يطعن على غيره . قال بطرس : لابد أن يضعوا حدا لهذه الحالة ! قلت : ماذا يضعون ؟ وما تشيرون به عليهم ، اذا استشاروكم فى تعيين هذا الحد ؟ قال بطرس : يضعون أحكاما لذلك فى اللائحة الداخلية . وناولنى ورقة مكتوب فيها ما يأتى : « للرئيس أن يُذَكر العضو بالنظام تذكيرا بسيطا ، أو مع اثباته فى المحضر . ويستلزم هذا الاثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما . ويُخرج المجلس ـ بناء على طلب الرئيس ـ العضو من الجلسة ، أو يحرمه من العمل مدة معلومة » .

قلت : إن نتيجة التذكير ـ بالنظام المُثبت بالمحضر ـ لا يقبله الأعضاء ، لأنهم يرونه ماسا بكرامتهم ، وتسليطا للرئيس عليهم ، مع كونه منتخبا منهم ـ فيخشون أن يسلبهم حرية الرأى باستعمال تلك السلطة . فقال بطرس : إنه يمكن حذف تلك النتيجة . قلت :

---

(٤١٨) فى الأصل « إنى » . وضمير كل من المتكلم والمخاطب يعود الى سعد زغلول .

فالباقى ــ حينئذ ــ مقبول ، لأنه مادام الحكم راجعا اليهم فلا يحق لهم رفضه .

ثم ناولنى خطابا ، واردا اليه من سمو الخديوى بامضائه ، يقول فيه ــ تقريبا ــ ما يأتى :

[ص ٧٠١]

« نهنئكم بالنجاة من الخطر عند عودتكم من السويس ، ونرجو أن تكونوا متمتعين ــ مع حضرات النظار ــ بالصحة التامة ، وأن تكون أعمال الحكومة جارية ــ بهمتكم ودرايتكم ــ على ما يرام . وإنه سيسافر باكرا الى المدينة المنورة . وصحته ، ومن معه ، جيدة » .

قال بطرس : هل تستحسن نشر هذا الخطاب ؟ قلت : أستحسن نشر ماعدا صدْره[٤١٩] . قال بطرس : أظنه لا يحسن ، لأن فيه تنويها بنا . قلت : ولهذا التنويه أرى أن ينشر . فلم يوافق ، وتبعه الباقى .

عند عودتنا اليه ، وجدنا لديه شواربى باشا ، وكان يقول : ما سبب هذا الغياب بعد التعاتب وتبادل عبارات الصفاء ؟ فصرفه بطرس بابتسامة ، وطلب منه أن يعود اليه مرة أخرى ! .

٩ يناير سنة ٩١٠

طلب الشيخ محمد زيد ، مدرس الشريعة بمدرسة الحقوق الخديوية ، أن يُؤذن له فى تدريس هذه المادة خارج المدرسة لجماعة طلبوا منه ذلك . فلم يوافق ناظر المدرسة على طلبه ، ولا المستشار ، الذى عرض المسألة على السير إلدن غورست ، فوافقهما على رأيهما بحجة أن فى ذلك إضعافا لقوة الأستاذ من جهة ، وقضاء على المدرسة

(٤١٩) يقصد بصدره : مقدمته .

من جهة أخرى . لأن الطلبة يفضلون أن يدرسوا فى الخارج على أن يدرسوا فى المدرسة ، لقلة المصاريف ، والحرية .

فحادثت السير إلدن غورست فى هذه المسألة ، يوم الخميس الماضى ٦ يناير سنة ٩١٠ ، وقلت له : إن ذلك مخالف لما جرت عليه هذه المدرسة نفسها هذه السنة ، حيث وافقت على الإذن للشيخ سلامه ــ مع كونه أحدث عهدا بالتدريس ، وأقل كفاءة ، وأكثر دروسا فى مدرسة الحقوق . وربما كان فى رفض ذلك الاذن للشيخ زيد جرح لاحساساته . وهو لا يستحق إلا الاكرام والتشجيع لأقدميته وسعة اطلاعه . فقال : ليس المراد الحط من كرامته . واذا كان يكافأ من طريق آخر لا معارضة لنا فى ذلك ، وانما الغرض حفظ شأن المدرسة . قلت : إن المسألة أقل من أن يُتناقش فيها ، وسأبحث له عن طريق مكافأة أخرى .

ثم تكلمت معه فى عدم تحمل نظارة المعارف شراء الكتب الدراسية للتلامذة ، فقلت : ان الأحسن أن تطرح عن نفسها هذا الحمل الثقيل بالنسبة للمدارس العالية ، لأن فيه مسؤولية كبرى . قال : حقيقة ، غير أنه لا يمكن التحرز عن إبداء ما يجرح بعض الخواطر ، حتى إن أشد الناس تحرزاً من هذا الخطأ لا يسلم أن يقع فيه ــ مثل اللورد كرومر .

ثم تكلمنا فى التلامذة ، وسكونهم الآن ، فقلت : إنهم أهدأ من قبل ، ونرجو أن يستمر هدوءهم[٤٢٠] غير أنى أرى أن نكلم الجرائد فى شأنهم . ودخولها بينهم وبين أساتذتهم ونظارهم مضر بتربيتهم وبأفكارهم[٤٢١] ، [ص ٧٠٢] ويا حبذا لو تداخلت الحكومة فى

---

(٤٢٠) فى الأصل : « هدوُّهم » باللغة العامية .

(٤٢١) توجد فى الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠١ عبارة « وزارة المعارف : املاء الباشا على سعيد زغلول » .

هذا الشأن ، فمنعت الجرائد من الكلام عنهم ــ لا أريد أن تمتنع عن الكلام عن التعليم ــ أى علاقة نظارة المعارف بالمدارس والتربية ــ ولكن منعها من التعرض لما بين التلامذة وأساتذتهم . فقال : إن ذلك مما يجب التفكر فيه .

ثم تكلم عن طعن « اللواء » فى الانجليز ، بالنسبة لسياستهم ــ على الخصوص ــ فى الهند ، وقال : إنهم اذا استعملوا هذا اللسان فى بلد محتل بالفرنسويين لما احتملوا منهم هذه المطاعن . ويجب أن ننظر فى هذا الأمر !

قلت : إن اللواء الآن ليس مثل ما كان ! والتعرض له يحمل على الهيجان ، ويكتسب منه اللواء أكثر مما يخسر . واظن أن كثيرا من الناس لا يهتمون بكلامه فى سياسة الحكومة الانجليزية فى الهند . ثم تكلمنا فى موضوعات لا أهمية لها .

يوم الخميس ٦ يناير سنة ٩١٠

حضر رشدى باشا ــ بأمر بطرس ــ لجنة تألفت فى مجلس الشورى ، لدرس مشروع قاضى التحضير ــ بغير علمنا ــ ونشرت الجريدة ، فى عدد يوم الأربع ٥ منه أن النظار لا يحضرون ــ بجمعهم ــ فى مجلس الشورى من الآن فصاعدا ، بل يحضر منهم من يكون لنظارته عمل فيه . ولم نعلم من ذلك شيئا ! .

أشاعت بعض الجرائد عنى وعن سعيد عدم الرضا عن الحالة الحاضرة ، وعقد النية على الاستعفاء عند عودة الجناب العالى .

أبلغنى سعيد ، فى ٨ يناير سنة ٩١٠ ، بأن عفيفى باشا تكلم معه فى أنه انعقد مؤتمران بخصوص قنال السويس فى الأزمان السابقة ، وتقرر فيهما أن امتياز قنال السويس لا يتجدد بعد انتهاء مدته الحالية .

فمشروع القنال مفيد جدا ــ من هذه الجهة ــ لأنه سيعطى مصر حقا ، تقرر فى هذين المؤتمرين حرمانها منه . قلت لسعيد : إن هذه دسيسة ، يطوف بها عفيفى على عقول زملائه ليمهد لقبول المشروع . ولو كان لهذا الاتفاق من أثر لتمسكوا به فى وقت أن كانوا يتمسكون بالأباطيل والأوهام .

فى ظهر يوم ٩ يناير ، اجتمع لدى بطرس الكونت دى سريون ، وسكرتير شركة قنال السويس ، والمستشار المالى ، اجتماعا استمر لغاية الساعة واحدة . وعقب انصرافهم قابلت بطرس ، فدعانى للحضور اليه غدا ، وأخبرنى بأن تلغرافا ورد من الخديوى بتغيير خطة عودته ــ مرتبك العبارة ــ وسأعرضه عليكم غدا(٤٢٢) .

[ص ٧٠٣]

قرأت فى البروجريه ، بتاريخ ١٠ يناير ، مقالة فى موضوع قنال السويس ، ممضاة بحرف H ، تكلم فيها عن عودة مشروع القنال الى البحث ، ويدعو الناس للتبصر فيه وقبوله . ويؤخذ من فحوى كلامه أنه لابد من التصديق عليه ! وقرأت فى الجريدة الصادرة بهذا التاريخ نفسه جملة تشير إلى هذا الموضوع ، والى عرضه على الجمعية العمومية .

[ص ٧٠٤]

فى يوم ١٠ يناير سنة ٩١٠

قال لى بطرس باشا(٤٢٣) إنه حصل كلام فى مسألة القنال ، وإنه

(٤٢٢) فى الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠٢ صورة البطاقة التالية :
« يتشرف بهى الدين بركات باشا وقرينته بدعوة . . . لتناول . . . فى منزلهما بشارع الجيزة رقم ٧ بالجيزة .
الرجا الرد .

(٤٢٣) أضيفت « بطرس باشا » لتستقيم العبارة .

عرض عليهم إلغاء شرط الضمان ، وأن تكون بداية الامتياز الثانى هى فى اليوم التالى لنهاية الامتياز الأول ، وأن يكون الربح بين الشركة والحكومة مناصفة ، وأن لا تتحمل الحكومة معاش الموظفين الا على شرط تقرير حالة لهم قبل انقضاء الامتياز بعشرين سنة .

قلت : إن هذا التعديل مهم ، وربما سهل معه قبول المشروع . قال : ليس لنا دخل ، لأنا سنعرضه على الجمعية العمومية . قلت : ولكن قبل عرضه على الجمعية العمومية ، يراد أن تقر الحكومة عليه ، وأن تروجه فى الناس ، وبين أعضاء هذه الجمعية . ثم سألته فيما اذا كان فى النية أن يعرضوا علينا مشروعا بذلك ؟ قال : نعم سيعرض هذا المشروع .

ثم قال : إن الخديوى كتب لى يستشيرنى فيما اذا كان يحسن العودة من طريق الشام مارا بالعقبة ؟ ففهمت[٤٢٤] انه يريد استشارة غورست أيضا ! فقال لى هذا[٤٢٥] : إنه لا مانع من اتخاذ هذه الطريقة السياسية . فكتبت[٤٢٦] اليه بذلك ، وبأنه يحسن أن يخبر الدولة العلية بهذا المرور ، حتى تعد المعدات لاستقباله هناك . فلم أقل شيئا .

ثم حصل الكلام فى التعديل ، الذى طلب مجلس الشورى إدخاله على مشروع الأمر العالى ، القاضى بجعل لوائح التعليم وبروجراماته فى شكل أوامر عالية ، تصدر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وتصديق مجلس النظار ــ وهو القاضى بجعل لغة التعليم من ضمن المواد التى تتقرر بأوامر عالية .

فقال : إن الأحسن أن يُكتب جواب لمجلس الشورى بأن القاعدة

(٤٢٤) أى : فهم بطرس .
(٤٢٥) أى : جورست .
(٤٢٦) أى كتب بطرس .

أن التعليم فى المدارس هو باللغة العربية ، والتعليم بغيرها استثناءً مؤقت ، وان هذا أقرب إلى مرغوب الشورى من طلبه ، لأن فيه تعهدا بأن التعليم هو باللغة العربية .

قلت : بيننا ، إن التعليم يلزم أن يكون بهذه اللغة ، وهذه هى القاعدة . ولكن هذه القاعدة خولفت ، وحصل التعليم بغيرها من دون علم أحد . فالكلام الآن ليس فى شأن اختيار لغة التعليم ، وانما هو فى جعل التغيير والتبديل فى لغة التعليم بقانون ، يُؤخذ فيه رأى مجلس الشورى كغيره من القوانين ــ يعنى الغرض تقرير مراقبة من الأمة على تطبيق تلك القاعدة .

فقال : لا لا ، إن الجواب أضمن وأدق فى هذا المعنى . ولو صدر أمر عال بأن التعليم يكون بلغة أجنبية ، كان ذلك مضرا جدا . فقلت : ربما كانت فكرتكم أعلى ! وانصرفنا .

قبل الذهاب الى بطرس ، كنت تكلمت مع دنلوب فى هذه المسألة ، ورأيته معارضا . قلت : إن رفض هذا التعديل قد يُتخذ حجة على أن هناك سوء نية عندنا . واذا كان لنا فى السابق وجه[٤٢٧] [ص ٧٠٦] فى عدم أخذ رأى نواب الأمة فى لسان التعليم ، فليس لنا هذا الوجه الآن ، وقد دخل فى اختصاص هذا المجلس بروجرامات التعليم ولوائحه ــ اذ يمكنه أن يقول لنا ــ عند استشارته فى كل بروجرام ــ : إنى لا اصدق عليه إلا بشرط أن يكون تعليمه باللغة العربية .

فعنده الان من الفرص ، ومن الوسائل ، ما يمكنه من إبداء رأيه فى هذه المسألة ، ويحملنا على احترامه . لهذا ، إن الرفض ــ فضلا عن كونه غير نافع ــ يسىء الظنون بنا .

---

(٤٢٧) يقصد : عذر .

فقال : سأتكلم فى هذه المسألة مع السير الدن غورست .

قلت : سننتظر ما يكون من أمره .

تكلمت مع المستشار المذكور فى شأن الدكتور جورجى صبحى ، الذى منعه المرض من اتمام دروسه فى انجلترا ، حيث حضر عندى ، وأخبرنى بأن كتنج لايريد أن يجعله فى الدرجة من ٢٤ الى ٣٢ ، إلا اذا امتنع عن مباشرة مهنته فى الخارج ، وإلا فتكون درجته من ١٢ إلى ١٦ ــ كما كان فى السابق . ورجانى فى أن أساعده لوفاة أبيه ، ولأنه أصبح عميد عائلته . فدلتنى المحادثة مع المستشار فى شأنه ، أن حضوره عندى كان تمهيدا لمساعدته .

[ص ٧٠٥]

فى يوم ١١ يناير سنة ٩١٠ ، عاد المستشار من لدن غورست ، حيث عرض عليه ما أبديته بشأن لغة التعليم . فقال : إن غورست لا يرى مانعا من إجابة طلب الشورى ، ولكنه يريد أن يتكلم مع بطرس فى المسألة .

فذهبت الى هذا[٤٢٨] ، وأخبرته بالقصة ، وقلت : أرجوك أن لا تتوقف ، لأن فى توقفنا محلا لسوء الظن بنا . ولقد كان التعليم باللغة العربية فتغير الى الانجليزية ، فاذا لم يكن هناك مراقبة على لغة التعليم ، ربما ساءت العاقبة ــ خصوصا أننا لسنا خالدين فى وظائفنا . فقال : أرضى ، على شرط أن يكون الغرض من ذلك استشارة الشورى فيما إذا خولفت القاعدة وأريد التعليم بلغة أجنبية . قلت : فى الحقيقة إن هذا هو المقصود .

ثم قال لى إن غورست تكلم معه فى شأن تداخل الجرائد بين

---

(٤٢٨) أى : إلى بطرس .

التلامذة والأساتذة . فشرحته له ، وحكيت ما دار بينى وبين غورست من الحديث فى الموضوعات الأخرى . فلم يستحسن كل الاستحسان مسألة الجرائد للعجز عن تقرير أمر نافع .

ورأيت ــ عند دخولى لديه ــ محمد محمود مدير الفيوم يتسامران .

وأخبرنى الشيخ على يوسف أن بطرس تفاوض اليوم مليا مع على شعراوى والبرنس حسين . ويظن أن موضوع التفاوض مسألة القنال .

فى يــوم ١٣ أخبــرنى بــطرس أن غــورست كـلمــه فى تلك المسألة[٤٢٩] ، وأنه سيحول طلب التعديل على نظارة المعارف ، لأكتب لمجلس النظار بذلك المعنى الآنف بيانه .

[ص ٧٠٦]

فى يوم ١٢ يناير سنة ٩١٠ .

انعقد مجلس النظار بنظارة الخارجية وقت الظهر ، ولم يحضر فيه سرى لسفره بالسودان ، ولا رشدى لسفره باسكندرية . ومما يستحق الذكر من المسائل التى نظرت به :

أولاً : اتفاق مع الدولة الانجليزية بتشكيل مجلس للسردار .

قال المستشار المالى إن الغرض أن يكون السردار مقيدا[٤٣٠] بنوع من التقييد فى ادارة البلاد . قلت : ولكنه تقييد معلق عـلى ارادته ! وأشرت ــ فضلا عن ذلك ــ الى ما فى ترجمة هذا الاتفاق[٤٣١] الى العربية من الركاكة والتعقيد . فتأجل لتصليح عبارته .

(٤٢٩) يقصد : مسألة لغة التعليم .
(٤٣٠) فى الأصل : مقيد .
(٤٣١) فى الأصل : « الوفاق » ــ وهو خطأ .

ثانياً : مسألة بناء قناطر الرَّيَّاح المنوفى .

حيث عرض المستشار المالى إعطاءها[٤٣٢] لمقاول انجليزى يدعى « أرد »[٤٣٣] ، الذى بنى قناطر إسنا ، وأن تكون القيمة ١٣٠,٠٠٠ جنيه . قال : وهذا بطريق الممارسة ، اذ ليس فى الوقت سعة لاشهار المزاد ، اذ يتحتم تمام البناء فى ظرف ستة أشهر ، وليس فى مصر مقاول يضارعه . فأشار سعيد إلى مسيو (   )[٤٣٤] بانى رصيف اسكندرية .

وقد ترتب[٤٣٥] على هذه الملاحظة استدعاء مستر ديوى ، مستشار الأشغال ، فأيد المقاول الأول ، وقال : إن القيمة معقولة ومقبولة ، والضرورة قاضية بمباشرة العمل حالا . قلت : مادامت هناك ضرورة [ص ٧٠٨] وجب أن يتم الأمر لذلك المقاول . وانتهت المسألة على ذلك . وقلت لسعيد ــ عند الانصراف ــ انه لا فائدة من المعارضة ! .

انعقد مجلس شورى القوانين يوم الأربع ١٢ يناير سنة ٩١٠ ، فى جلسة خصوصية ، بدعوى المداولة فى اللائحة الداخلية . ثم طلب طلبة سعودى باشا معاقبة « اللواء » على طعنه فى بعض الأعضاء ، بمناسبة خطبة أباظه باشا . وعضده على شعراوى ، وبقية حزب الأمة . وطلب أباظه أن يكون العقاب غير قاصر على « اللواء » وحده ، بل على كل ما نحا نحوه من الجرائد . وكان البرنس ميالاً للعقاب . وحصل جدال عنيف لم ينته بطائل . وتأجل الأمر ليوم الثلاث القابل .

---

(٤٣٢) فى الأصل : « اعطاؤ ها » .

(٤٣٣) هكذا تقرأ .

(٤٣٤) بياض فى الأصل .

(٤٣٥) فى الأصل : « وترتب » .

فى يوم ١٣ يناير ظهر « اللواء » و« مصر الفتاة » ساخطين على أولئك الأعضاء الذين طلبوا العقاب ، وفصلوا المسألة تفصيلا . وقال « اللواء » إن خصومه فى المجلس محرَّضون من قبل الحكومة . واستدل على ذلك بمقابلة على شعراوى مع بطرس .

يوم ١٧ منه وجدت عند بطرس باشا روكسيرا والمستشار المالى فلم أرد أن انتظر طويلا وانصرفت معتذرا بأن عندى أشغالا[٤٣٥م] .

يوم ١٩ يناير سنة ٩١٠

استدعانى بطرس[ص ٧٠٧] وقال إنه لم يجدْ شىء فى مسألة القنال ، لأن الشركة لم تجبنى على طلباتى الى الآن . قلت : وهل طلبتَ منها طلبات ؟ فنظر الى مستغربا ، وقال : ألم أقل لك ؟ قلت[٤٣٦] : نعم ، قلت لى إنك تكلمت ، لا إنك طلبت طلبات ! قال : إنى طلبت إلغاء الضمان والمعاشات والمدة . ومن الغريب أن بعض الجرائد ـ وأولها المؤيد ـ زعمت أن الشركة أجابت مطالب الحكومة ! قلت : ولكنى فهمت أنها متساهلة ! قال : إنها أظهرت التساهل ! .

[ص ٧٠٨]

ثم ناولنى نوتة[٤٣٦م]، فهمت أنها مرفوعة من المستشار المالى عن مرشح مياه القاهرة ، وتتضمن أن الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، يقضى بأنه فى حالة العودة لاستعمال مياه النيل ، تستعمل الشركة مرشح العباسية ، وقيمته ٢٥٠٠٠ جنيه . وأن الصحة تستلزم العدول عن هذا المرشح الى غيره مما اخترع حديثا ، وجاء وافيا بالغرض ـ ومن

(٤٣٥ م) هذان السطران بخط سعد زغلول .

(٤٣٦) كلمة « قلت » غير موجودة بالأصل .

(٤٣٦ م) يقصد : مذكرة .

هـذا النوع مـرشحان : مـرشح شَپـال[٤٣٧] ، ومـرشـح چـاڤـل . والأول[٤٣٨] لا يكلف الحكومة الا نيفا[٤٣٩] وخمسين ألف جنيه ، أما الثانى فيكلفها مائة وأربعين ألف جنيه . غير أن مصلحة الصحة تفضل الثانى على الأول ، لأنها اختبرته فى اسكندرية ودمنهور والمنصورة . وان شركة المياه التزمت أن تخفض ثمن المياه ــ التى تصرف للحكومة ــ من ١٥ مليم الى ٨ المتر ، وأن تدفع ثلث قيمة مرشح چاڤل . ناولنى هذه المذكرة ، وطلب أن اعود اليه فى اليوم الثانى لأبدى له رأيى فيها .

[ص ٧٠٩]

١٩ يناير سنة ٩١٠

فى مساء هذا اليوم ، أخبرنى سعيد بأن بطرس دعاه اليه فى منزله أول امس ــ يعنى يوم ١٧ منه ــ وتكلم معه فى شأن الانقسام الحاصل . وفهم منه أن السبب فى منع النظار عن الحضور الى مجلس الشورى ، أنى كنت أتغامز معه على من يتكلم من اخواننا ، مظهرين علامات الاستخفاف به ، والضحك من كلامه . وأن هذا ، وأمثاله ، جرّأ أعضاء الشورى على الحكومة ــ وغير ذلك من السفاسف ! وأن سعيدا[٤٤٠] دافع دفاعا شديدا ، محتجا بأنا لم نجتمع معا فى الجلسات الأخيرة لمجلس الشورى إلا فى جلسة الميزانية ! .

ثم قال سعيد إنه[٤٤١] تقابل مع غورست أمس ، وسمع منه شيئا

(٤٣٧) هكذا تقرأ . وهو ماركة المرشح .
(٤٣٨) فى الأصل : « فالأول » .
(٤٣٩) فى الأصل : « نيف » .
(٤٤٠) فى الأصل : « سعيد » .
(٤٤١) فى الأصل : « قال سعيد وانه » .

من ذلك ، وان الانجليز لا يريدون التساهل الآن حتى لا يصاب رجال الحكومة بتخمة من التساهل لهم !

فعجبت من هذه السخافات ! لأنى كنت أنتظر أن تكون التهم التى توجه على الوزراء[٤٤٢] تناسب مقاماتهم ، والأعمال التى هم مكلفون باتمامها . ولم أفهم سبب كون سعيد لم يخبرنى بهذه المحادثات عقب حصولها ، مع أن موضوعها يهمنا معا ! واخبارى بها كان عرضا لا قصدا ! ولم أفهم السبب لأنه توجه لغورست فى اليوم التالى لمقابلة بطرس !

يوم ٢٢ يناير سنة ٩١٠

قد بين لى[٤٤٣] السبب فى ذلك ، بأنه كان قد اتفق ـ قبل استدعاء بطرس له ـ مع شيتى ، أن يتقابل مع غورست يوم الثلاث . وفهمت ـ من التفصيلات التى أبداها عن المقابلتين ـ أن غرض بطرس من هذا الاستدعاء استمالة سعيد اليه ، وأن غرض[٤٤٤] غورست من مفاتحته بذلك الكلام ، إفهامه السياسة التى يلزم الجرى عليها .

وقد تكلم معه سعيد فى اجراءات[٤٤٥] بطرس ، واستئثاره بالسلطة وحده ، وانفراده بالعمل دون استشارتنا . وفاتحه غورست فى مسألة خالد الفوال ، فأنكر أنه كان المرشّح له ، وقال إن الترشيح كان من الخديوى .

---

(٤٤٢) هكذا فى الأصل .
(٤٤٣) يقصد : « بينّ سعيد لى » .
(٤٤٤) فى الأصل : « وغرض » .
(٤٤٥) فى الأصل : « اجرأات » .

[ص ٧١٠]

عدت إلى بطرس(٤٤٦) فى يوم ٢٠ يناير ، وحضر رشدى وسعيد ، وتكلمنا فى هذه المسألة(٤٤٧) بحضور بطرس ، ثم بغير حضوره . وملت ـ أنا وسعيد ـ لتعيين قومسيون طبى لفحصها .

ومما حصل الكلام فيه ، مسألة « القطر المصرى »(٤٤٨) ، اذ تقرر بيننا لغوه ، لتعرضه للأعراض ، وعودته للطعن على الخديوى . غير أن القرار لم يصدر بعد رسميا ، لاستيفاء بعض الاستعلامات . وكان حصل الكلام مع غورست ، وهو خابر حكومته ، فقبِلَتْ .

٢١ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست ، وحصل الكلام فيما يأتى :

أولا : فى مدرس انجليزى يسمى منكتوش ، بمدرسة السعيدية ، نُسب اليه أنه خطب فى الاجتماع الذى انعقد تحت رئاسة أحمد لطفى

---

(٤٤٦) فى الأصل : « عدت إليه » وقد عدلنا العبارة لتتفق مع المقصود ، لأن سعد زغلول كان قد قطع كلامه عن بطرس ، بكلامه عن سعيد ، الذى سجله فى ص ٧٠٩ .

(٤٤٧) يقصد : مسألة مذكرة المستشار المالى بخصوص الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، والبت فى اختيار أحد مرشحى المياه المعروضين ، وهما : مرشح شَپال ، مرشح چاڤل . وكان بطرس باشا قد طلب من سعد زغلول إبداء رأيه (انظر : ص ٧٠٨ من المذكرات) .

(٤٤٨) يقصد : جريدة « القطر المصرى » لصحابها أحمد حلمى (طالع كشاف الجزء الثانى لمتابعة الموضوع) .

المحامى(٤٤٩) ، للاحتفال بأول السنة الهجرية ـ فهمٌ(٤٥٠) بالدفاع عنه ، وما كنت أريد اتهامه وانما الاشارة اليه ! قال : إن الأمر فى شأنه يتوقف على الكلام الذى ألقاه ، وكيفية إلقائه ، وغير ذلك . قلت : ان التفاصيل لم تتصل بى بعد . وانتقل الى الكلام فى تلميذ يدعى محمد كامل ، من المدرسة الخديوية ، جاء فى أخبار البوليس عنه أنه ألقى خطبة فى ذلك الاحتفال ضد الاحتلال . فوعدته بالنظر فى شأنه .

ثانيا : فيما(٤٥١) عرضه بويد كاربنتر من تقرير العقوبة البدنية لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية . قلت : إنى أميل لهذا الرأى شخصيا ، وقد أمرت مرة بالعقوبة البدنية فى إحدى المدارس ـ غير أنى أخشى أن لا يرتاح الجمهور إليه ، وأن يصادف معارضة شديدة ، ويثير سوء الظنون . فقال:اذا كان الأمر كذلك ، فالأولى اهماله .

ثالثا : فى شأن ارسالية الطب ، وتوقف جراهام عن الاذن لكيتنج لمخابرة من يرغب من موظفى الصحة فى أن(٤٥٢) يكون من تلامذتها ـ الا إذا سُلكت فى مخابراته طرق مخصوصة . فقلت : إن جراهام يتشبث(٤٥٣) كثيرا بالأشكال(٤٥٤) ، ورأيتُ أن الجرى على رغبته يضيع الوقت ، فأهملت المسألة .

---

(٤٤٩) انظر عن أحمد لطفى المحامى ، ص ٨٦٩ ـ ٨٧٠ من الجزء الثانى ، عن أحداث اعتصاب طلبة الأزهر .

(٤٥٠) أى : هم غورست .

(٤٥١) فى الأصل : فى ما .

(٤٥٢) لا توجد « فى » فى الأصل .

(٤٥٣) فى الأصل : « يتشبس » . ويلاحظ أن الكراسة بغير خط سعد زغلول .

(٤٥٤) يقصد : بالشكليات .

قال : لا ينبغى اهمالها ، والواجب أن يُؤخذ رأى جراهام ، بعد تمام المخابرات مع الشخص ، عند ارساله . واذا كان من اللازم أخذُ رأيه ورأى كيتنج فى التلامذة ، فذلك لأنهم يُعَدُّون لأن يكونوا مدرسين ، ولا يتعين المدرسون فى هذه المدرسة إلا بناء على انتخابهما . فالواجب أن يبديا رأيهما فى شأن تكوينهم . [ص ٧١١] قلت : كذلك(٤٥٥) . قال : سأتكلم مع كيتنج فى هذا الموضوع .

رابعاً : فى علاقة مجالس المديريات بنظارة المعارف من جهة التعليم . فأبدى أن نظارة المعارف تستمر على اجراء تفتيش الكتاتيب ، ومساعدة المستحق منها للاعانة . كما تفعل فى مدارس الصناعة والزراعة ــ أيضا ــ بواسطة ادارتها . واذا بدت للمجالس ملحوظات فى سير التعليم تَنظر فيها نظارة المعارف بما تستحقه من العناية .

قلت : إن هذا الرأى يعجبنى . وينبغى أن نساعد هذه المدارس ، بقبول انتخاب من تَرى ضمَّه اليها من موظفى المعارف . وإن المفتشين بالنظارة ، يمكنهم أن يوقفوها على الملحوظات التى تبدو لهم فى الكتاتيب أثناء تفتيشهم . وتم الاتفاق على ذلك .

٢٢ يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار فى نظارة الخارجية،وتقرر فيه إلغاء جريدة « القطر المصرى » . فسأل المستشار المالى فيما اذا كان ما نسب الى الجريدة المذكورة يعد من التعدى على الآداب ؟ فقلت : إنه لايعد تعديا على الآداب ، وانما يعتبر طعنا فى الأعراض . لأن التعدى على

(٤٥٥) يُكثر سعد زغلول من إيراد هذه الكلمة : « كذلك » ، عند الموافقة على شىء ما . وهى ما تحول إلى تعبير : « وهو كذلك ! » الحالى ، والذى يعادل تعبير : O.K باللغة الانجليزية .

الآداب عبارة عن الإتيان بصورة أو بعبارة مخلة بـالحياء ، أو مـوجبة لاستحسان أمر قبيح . والمقالات التى تنشر فى « القطر المصرى » ليست من هذا القبيل ، وإنما هى تقذف بعض أشخاص ، وتندد ، بالاشارة إليهم لمخالفتهم الآداب ، وتهتكهم . فهى تزعم أنها تخدم الآداب بهذا الطعن وهذا الانتقاد ، وأن الأشخاص ـ المطعون فيهم ـ هم الذين ينتهكون حرماتها . وأرى أن فى تطبيق هذه المادة على تلك الجريدة ، نوعا من التكلف .

فعارض رشدى أشد المعارضة ، وقال : إن هذه الكتابات ، من شأنها تحريض المطعون فيهم على ارتكاب الجرائم ضد محرر الجريدة . ولهذا كان من اللازم منع هذا الخطر . فأظهر المستشار المالى الميل الى رشدى ، وانحط القرار على الالغاء .

قبل انعقاد مجلس النظار ، وجدت روكاسيرا والمستشار المالى بغرفة بطرس الأولى ، يتحادثان ، وبينهما أوراق منثورة أخذ يجمعها المستشار المالى . ثم غيّر موضوع الحـديث الى الكلام فى سبب انعقـاد مجلس النظار . قلت : لعل ذلك للمداولة فى مسألة [ص ٧١٢] مرشح القاهرة . فسألت عما اذا كـانت شركـة المياه تُنقص قيمـة ما تـأخذه الحكومة ومصالحها من المياه ، فى حالة قبولها لمرشح چاڤال فقط أو فى أى حالة كانت ؟ فقال المستشار المالى : فى الحالة الأولى فقط . وعارضه فى ذلك روكاسيرا . قلت : إن فلتر شاپال مستعمل فى الاسماعيلية ، فلماذا لم تحصل تجربته ؟ قال روكاسيرا : الأدهى أن بيتر رفض تجربته بخطاب منه(٤٥٦) عند استدعـاء الشركـة له ! فتمتم المستشـار المالى وهمهم ببعض كلمات ، وخفض رأسه ، ودار فى الغرفة دورة ! قلت : إن المسألة مهمة ، وينبغى أن تُفحص بمعرفة قومسيون(٤٥٧) .

---

(٤٥٦) أى : من المستشار المالى .

(٤٥٧) أى : لجنة .

وعند ذلك دُعى روكاسيرا الى بطرس ، فقال المستشـار المالى : ولكن جراهام يستعفى فى هذه الحالة ! قلت : إن المسألة ليست مسألة ثقة ، فالمريض اذا استشار عدة من الأطباء ليطْمئن قلبُه عـلى حالـة مرضه ، لا يغضب طبيبه الخاص . ثم استدعاه بطرس .

وتقابلت مع الشيخ على يوسف ، فأخبرنى ــ أنا وسعيد ــ أنه علم بـأن الكونتيس ، صفية[٤٥٨] الخديوى ، أعلنت اسلامها ، وصدر إعلام شرعى بذلك ، بسعى شوقى بك ، وانعقد احتفال أمس ، تُلى فيـه القرآن ، وذُبحت الذبائح . ولا شك أن هذه مقـدمة لإشهـار زواج الخديوى بها ، فتكون هذه ضربة قاضية على الخديوى ، وعلى الحكومة المصرية . واذا كان رجال الصرب ثاروا على أمير أمرائهم بتزوجه بغير أهل له ، فيجمل بكم أن تجمعوا أمركم على منع هذا الأمر . وكان منفعلا أشد الانفعال .

فلم يقل سعيد شيئا . وتأثرت لهذا القول ، وقلت : إن هذا أمر جلل ! .

وراح الشيخ على يوسف فأخبر بطرس به . وبعد انفضاض مجلس النظار أعاده بطرس لنا ، ولم يعقب عليه بشىء . ثم انحاز بطرس إلى جهة مع الشيخ على يوسف . واستمر الكلام بيننا فى هذا الموضوع ، فاستحسنه رشدى وحشمت ، ولم أر أن أبدى شيئا أمامهم .

ثم عاد الشيخ على ، وأخبرنى أن بطرس تأثر من هذا الأمـر . قلت : ولكن بقية إخواننا مرتاحون اليه . ثم تأكد الخبر ــ بعد ذلك ــ من مصادر أخرى .

والذى يخشى منه :

---

(٤٥٨) أى : صديقة ، أو عشيقة .

أولا : امتناع نساء مصر عن زيارتها .

ثانيا : ترفّع نساء الأوروبيات عن معاشرتها .

وهل يبلغ ذلك الى حد أن يتداخل أجنبى فيه ؟

أمر مغيّب ! .

ثالثا : أن يكون له سوء وقع فى الآستانة .

[ص ٧١٣]

ويلوح لى أن العلماء ، ومن حذا حذوهم من بسطاء المسلمين ، يصدهم إسلامهم عن انتقاد هذا العمل ، ويفضلونه على عيشة الرفق(٤٥٩) . وأن المنافقين ــ وهم كثيرون ــ يحسّنونه ويجهدون قرائحهم فى بيان ما ينتج عنه من الثمرات . وأنه يفتح بابا للجرائد المعادية للخديوى ــ مثل « الجريدة » ــ للحط من مقامه ، والتنغيص عليه . ويتبعها فى ذلك العقلاء ، والذين يسخطون على الخديوى لضرر لحقهم منه ، أو لمنفعة حرمهم منها .

ولكن ، هل تقوى هذه الجرائد على تعييب هذا الأمر وتزييفه ، مع وجود تلك الكمامة فى فمها ؟ وهل إذا قويت على ذلك ، تُقدم عليه ، ثم تستمر فيه ؟ أمور أشك فيها ، وأترك الحكم فى شأنها للأيام .

فى يوم ٢٣ يناير سنة ٩١٠

توجهنا إلى(٤٦٠) اسكندرية لاستقبال الجناب العالى ، الذى يُنتظر حضوره غدا . ولكن التلغرافات الواردة منه كانت مضطربة ، وبعضها

(٤٥٩) بالعامية : أى المعاشرة غير الزوجية .

(٤٦٠) « إلى » غير موجودة فى الأصل .

غـير مفهوم ! وكـان الناس فى شـك من عودتـه بـطريق بـور سعيـد أو اسكندرية . ومن العجيب أن المراسلة فى هذه الموضوعـات كانت بالشفرة ، مع أنه لا داعى للابهام فى هذا المقام ! .

امتلأت اسكندرية بوفود المستقبلين من الأقاليم المختلفة ، حتى ضاقت بهم نُزُلها . ولم تتسع لهم سراى رأس التين ، فوقف كثير منهم برحبائها . وفى الساعة الخامسة من يوم ٢٤ يناير بعد الظهر ، وصلت السفينة مياه الاسكندرية . وكان معنا السير إلدن غورست .

ولما وصل الخديوى[٤٦١] الى السراى ، أخذ فى استقبال الوفـود وفدا وفدا ، وطيب خاطر كلٍّ بكلمة . وبلغنا أنه ، فى أثناء استقبال الوفود ، كان يستفسر من رجاله ، الذين تخلفوا هنا ، عن الأحوال . وأوقفه شوقى على كثير منها ، وأنه استلفتـه ــ بالأخص ــ الى حـالة البرنس حسين ، وإقبال الناس عليه ، واتخاذهم منزله كعبـة يولـون وجوههم شطرها ! .

وقد ركب مع سعيـد ، حيث زار دار البلدية ، التى أعـدت له احتفالا فخيما فى قليل من الزمن . وألقى بين يديـه رئيسها المحـافظ خطابا بالترحاب .

وفى الساعة ٨ من اليوم التالى ، عاد من رأس التين الى مصر ، وكنا بصحبته ، غـير أنى كنت تعبا جـدا ، وأحس بشىء من الدوار زهدنى فى الفكر والكلام ، واستمررت على هذه الحال حتى وصلت الى مصر . وكنا نجلس بحضرته حينا ، وحينا نغيب كلنا أو بعضنا .

وقد فُتحت مسألة القنال ــ بغير حضورى ــ وقرر عرضهـا على الجمعية العمومية .

---

(٤٦١) « الخديوى » غير موجودة فى الأصل .

وكان احتفال الأهالى فى المحطات عظيما ، وكذلك فى مصر[٤٦٢] ـ غير أنه كان فى المحطات ذا معنى أكثر منه فى [ص ٧١٤] مصر ، فان الناس كانوا يهتفون له بالدعاء ، ويظهرون الفرح بعودته من الحجاز ـ خصوصا الطبقة السافلة منهم ، والنساء .

أما فى مصر ، فكانت الجموع كثيرة جدا ، ولكنها كانت جموع متفرجين لا محتفلين ! وقد أقامت لجنة الاحتفال زينة فخيمة ، وزين كثير من الناس منازلهم ، ورفعوا فوقها الأعلام . وحياه بعض طلبة الحقوق بالحج المبرور ومنح الدستور ! وأخبرنى سعيد أنه أوقفه على كثير من التفاصيل ، التى تأسف لبعضها . وقد خرج مساءً ، وشاهد بعض الزينات ، وعطف على لجنة الاحتفال ، وألقى بين يديه رئيسها ، عثمان مرتضى ، خطابا بالترحاب ، فرده بالشكر . وأوفد بعض رجال معيته إلى كثير ممن زينوا منازلهم ليشكروهم .

يوم ٢٧ يناير سنة ٩١٠

جرت التشريفات بسراى عابدين ، وتكلم بطرس مع الخديوى فى شأن القنال ، وعقد الجمعية العمومية بخصوصه فى ١٠ فبراير . فأشار الخديوى أن يكون اجتماعُها فى ٩ ، ليكون عندهم من الزمن سعة للمداولة . وفهمت ، من المناقشة بينهما ، أن شركة القنال تريد أن تأخذ الأراضى التى تتكشف المياه عنها فى بور سعيد ! ـ وهو شىء لم أسمع به من قبل . وكان بطرس يجتنب محادثتى .

وفى اليوم السابق ، دعا رشدى وسعيد اليه ، وأطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القنال ، فسألاه عنى ؟ فقال : إنى عالم بها ! ـ ولم أكن أعلم شيئا عنها إلا ما سبق اتيانه فى غير هذا المحل ! .

---

(٤٦٢) أى : فى القاهرة .

انعقد مجلس النظار فى الساعة ٣ ونصف بعد الظهر . وأهم ما نظر فيه مسألة مرشح مياه العاصمة . فقال سرى باشا : إنا نريد أن تُبحث هذه المسألة بواسطة قومسيون(٤٦٣) يتألف من ذوى خبرة . لأن المسألة مبهمة ، ولا يصح الاعتماد فيها على رأى رجال الصحة ، الذين سقونا مياها غير صالحة مدة مديدة من الزمان .

فأخذ بطرس والمستشار المالى يدافعان عن مرشح جَقْل . وعضد الخديوى ــ تقريبا ــ سرى فى رأيه . وقال رشدى : إن مسألة النقود لاتهمنا ، لأن الصحة فوق المال ــ وهو يؤيد بذلك رأى المستشار المالى .

وأخيراً انحط الرأى على استشارة الدكتور روفر ، رئيس مجلس الصحة والقورنتينات ، فى هذا الموضوع . ولم أتكلم أنا وسعيد بكلمة فى هذا الموضوع أصلا .

ثم جاء دور مسألة القنال ، وكانت فى جدول الأعمال ، من غير أن توزع المذكرة الموضوعة لها علينا ، ولا مشروع الاتفاق نفسه . فأمر بطرس بتلاوة المذكرة .

وهى تتضمن أن مجلس النظار رأى أن توزع الأرباح مناصفة ، وأن تكون بداية الامتداد فى اليوم [ص ٧١٥] التالى لنهاية الامتياز الحالى ، وأن تحصل المخابرة مع القومبانية فى شأن المعاش ، والأراضى التى يتكشف البحر عنها .

وبعد تلاوتها ، سألنا بطرس ــ واحدا واحدا ــ عن رأينا ؟ فكلهم وافقوا . غير أنى قلت بأن المشروع الآن مقبول ، ويمكننا أن نشكر

---

(٤٦٣) أى : لجنة .

الذين اجتهدوا فى الوصول به الى هذا الحد . قال بطرس والمستشار المالى : ولكن القومبانية للآن لم تقبل به ! .

قلت : اذا كان الأمر كذلك ، فلا أوافق عليه . لأنه كأننا نعرض ملكنا على الشركة لتشتريه ! والحال ليس كذلك . وكأننا ، بسلوكنا هذا الطريق ، نفذنا قرار مجلس ادارة الشركة ، الذى قضى بـرفض ما عرضته الحكومة من حذف شرط الضمان ، وبأنه يمكن أن يعود الى المخابرة اذا عرضت الحكومة شروطا ، وصدق عليها مجلس النظار ، وتعهد بالدفاع عنها أمام الجمعية العمومية . ونكون سلمنا[٤٦٤] أمرنا الى الشركة : إن شاءت قبلت ، وإن شاءت رفضت — وهو ما لا أوافق عليه .

فانفعل بطرس ، وقال : إنا سنقول للجمعية العمومية : إن هذه الشروط اذا قررتيها ، وقبلتها الشركة ، تكون نافعة . قال الجناب العالى : إن الشركة قابلة بهذه الشروط كلها ، وكان عندى سريون فى الساعة ٣ بعد الظهر ، وأخبرنى بأنها قابلة — حتى بمسألة الأراضى — فكيف القول بأنها لم تقبل حتى الآن ؟ وفيماذا قضيتم خمسين يوما اذا لم تكونوا قد تخابرتم مع الشركة ؟ .

فقال المستشار المالى : إن القبول بالأراضى خاص بالتى اكتشف منها ، لا بما سيكتشف ! ثم قال : إن رفض المشروع لعدم قبول مبلغ الخمسة وثلاثين ألف جنيه فيه مسؤولية كبرى ! وكرر ذلك عدة مرات .

فقال الخديوى لى — بينى وبينه — : ما هذا الرجل يصعب الأمر وهو سهل ؟ وقال لى بطرس : ما هذه المعاكسة ؟ قلت : إنى لا أعاكس فى شىء ! وابتعد عنى بمثل هذا الكلام .

---

(٤٦٤) فى الأصل : « وسلمنا » ، وقد أجرينا التعديل لتوضيح العبارة .

فقلت : إن أهمية المسألة فى شرط الضمان ، فما دام الغاؤه[٤٦٥] مقبولا ، فالمسائل الأخرى ثانوية . وليس لى اعتراض على موضوع ما تقرر ، أما الشكل فقضية أخرى .

وقد حصل اضطراب فى أثناء هذه الحركة ، ثم سكن . وتقرر انعقاد الجعمية العمومية فى ٩ فبراير .

وعند الانصراف أبدى لى الخديوى امتنانه من خطتى ، وقال : هكذا ينبغى أن يكون ! فاستمر على ما أنت فيه .

وقال لى بطرس : إنك دائما تعاكس ، وقد كادت المسألة تنعكس . إن الذى قلته أنت قلته أنا ! قلت : انك لم تقل شيئا ! قال : إنى عالجت هذه المسألة مدة مديدة من الزمان ، حتى وصلتُ الى هذا الحد ، وكنت أجاهد ألا يُفتح الباب الذى فتحته . قلت : إنى لا أعلم شيئاً من مجاهدتك ولا معالجتك ! وانصرفنا .

[ص ٧١٦]

٢٨ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست فى نحو الساعة ١١ صباحا ، وأخبرته بأن التلميذ محمد كامل ، المتهم بأنه ألقى خطبة ضد الاحتلال فى اجتماع أول السنة الهجرية ، لم يكن من مدارسنا .

ثم انتقل الكلام إلى ارسالية الطب ، فقال : إنى فحصت هذه المسألة ، وتبينت أن لاحق لك فيها ، لأن طلب جراهام أن تكاتب الداخلية والمالية فى شأن الشروط الموضوعة لقبول الطلبة فيها ، فى محله . أما بالنسبة للداخلية ، فلأن سعيد باشا يود أن تكون مخابرة

(٤٦٥) فى الأصل : « لغوه » ، وقد عدلناها إلى : « الغاؤه » منعاً للالتباس .

الصحة مع المصالح الأخرى بواسطته ، ويسوؤه ــ كما يسوءك ويسوء كل رئيس ــ أن يتخابر مرؤوسه مع الغير بدون علمه . وأما المالية ، فلأن من ضمن هذه الشروط حفظ وظيفة الطالب له ، الى أن يعود ــ فلهذا كان جراهام مصيبا فيما فعل ، ولم يكن ذلك منه بسوء نية . وأطال القول فى هذا الموضوع بشدة وعنف .

ومما قاله : إنا لانريد أن ينحط التعليم فى مدرسة الطب ، بتولية وظائف التدريس من لم يكن أهلا له . واذا تسامحنا فى عدم كفاءة معلمى الرياضة ، فلأن[٤٦٦] سوء تعليمها لا يترتب عليه ضرر كما يترتب على سوء تعليم الطب ، لأن ذلك يمس بصحة الناس وأرواحهم . فلا يمكننا أن نتساهل فى مدرسة الطب ، ولابد أن يُتّبع فيها أقوال الاختصاصيين وأراؤهم . أظنك لا تخالفنى فى أن ذوى الكفاءة فى الطب نادرون ، فمن يداويك اذا مرضت ؟ أوطنى أم أجنبى ؟ قلت : أجنبى . قال : لماذا ؟ قلت : لعدم وجود أطباء مهرة من الوطنيين . قال : ولماذا ؟ قلت : لأنهم لم يكوِّنوا أطباء الى الآن ، ولذلك كان واجبنا عظيما نحو تكوين مدرسين صالحين .

ثم قلت : إن ما قدمه جراهام أو كيتنج إنما هى معاذير لا حقائق ، لأن سعيد لا يتأثر من كون مدير الصحة يأذن لناظر مدرسة الطب أن يعرض شروط الارسالية على موظفيه ــ لتفاهة هذا الأمر جدا . وأنا كفيل بذلك . وأما استشارة المالية ، فلا دخل لجراهام فيها ، بل هذا أمر يخصنى .

قال : إنى لم أهتم بهذه المسألة ــ على تفاهتها وكثرة أشغالى ــ الا لأنك قلت لى بأن هناك سوء نية من طرف كيتنج وجراهام . وإنى أؤكد لك أنهما حسنا النية ، ويودان خدمة المصريين .

---

(٤٦٦) فى الأصل : « لأن » .

قلت : إنى ماكنت اتصور ذلك ــ خصوصا بعد التقـرير الـذى قدمه كيتنج ، وأقر عليه جراهام ، بأن المصريين غير صالحين للتعليم ! ولكن بما أنك تؤكد الآن غير هذه الفكرة ، فلا يسعنى إلا تصديقك .

قال : كن على ثقة بأنى [ص ٧١٨] ــ أنا ومواطنى ــ نسعى فى الخير لمصر ما استطعنا ، مثلك . قلت : أما بالنسبة اليـك وكثير من مواطنيك ، فكذلك ــ ولكن يوجد فيهم من لم تكن هذه صفته . على أنى لا أبخسهم أشياءهم ، وأتغاضى عن هفواتهم فى أغلب الأحيان . وأقرب مثل على ذلك أنى زوّدت هيل زيادة استثنائية ، مع كونى أظهرت لك عدم رضائى عنه ، بالنسبة للتقرير الذى قدمه فى كتاب جودبى .

فهز رأسه ، ولم يقل شيئا . وبعد ذلك انصرفت ، وهو يشكر لى زيارتى له .

[ص ٧١٧]

٢٩ يناير سنة ٩١٠

دعينا للاجتماع بعابدين ، فابتـدأ الخديـوى يتكلم عن القضاة الشرعيين ، وأن فيهم من ليس بيده شهادة عالم ، فهم لا يستحقون البقـاء فى مناصبهم بمقتضى النـظام الجـديـد . فيلزم تخييـرهم بـين الرفت ، وجعلهم فى درجات مرتباتها أقل من مرتباتهم بقليل . وكان رشدى وبطرس يوافقانه على ذلك .

ثم سألنى رأيى ، فقلت : أظن أن هذا يكـون صعبا عليهم ، ومضرا بحقوقهم المكتسبة . وانتهى الأمر على النظر فى شأنهم .

ثم وجه الخديوى الخطاب الى المستشار المالى فى شأن القنال ؟ فقال المستشار : إنهم يظهرون صعوبة فى قبول المشروع . قال بطرس : إن لوران متعصب ضده ، والبرنس يميل اليه . وقال المستشار المالى : إن الباقى لا يوافقون عليه . وقال الخديو شيئا من هذا القبيل .

وتداول الكلام بين الثلاثة على هـذا النحو، بحيث فهمت أن الغرض من هذا الاجتماع ، هو إفهامنا عدم ميل أغلبية ذوى الشأن فى القنال الى ما قرره مجلس النظار . ولم يقل واحد منا ــ نحن الباقين ــ شيئا .

وعند الانصراف ، قال لى الخديوى : إنى سأبعث اليك لنجلس جلسة خاصة ، نصفى فيها الحساب . قلت : إنى منتظر الأمر . وكان تخلّف سعيد عن هذا الاجتماع ، فلم يحضر الا آخره ..

ظهرت الجرائد حاملة للمذكرة التى وضعها مجلس النظار ، المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير ، وأعدها للجمعية العمـومية ، وهى تتضمن أمرين خطيرين :

الأول ، أن مجلس النظار قرر فى هذه الجلسة رفض مشروع القنال بالحالة التى هو عليها ــ مع أن مجلس النظار لم يقرر هذا الرفض فى هذه الجلسة مطلقا ، ولم يبحث فى موضوع ذلك المشروع ، وإنما كان قرر ــ من قبل ــ رفض المشروع إن لم يلغ شرط الضمان . وقد رفض مجلس ادارة الشركة هذا الطلب فى أوائل نوفمبر الماضى ..

والثانى ، أن لغو شرط الضمان ، وعدم جعل المعاشات على عاتق الحكومة ، وغير ذلك ، أمور ستعرض على الشركة بعد تقريرهـا من الجمعية العمومية ــ مع أن الذى كان مفهوما ومعقولا أن المخابـرة جرت بين الحكومة والشركة فى شأن هذه المسائل ، وانتهى الأمر بينهما فيها .

فهل لى بمن يقول : إن الحكومة ، مادامت رفضت المشروع ، لماذا عدلته وعقدت الجمعية العمومية لاستشارتها فى هذا التعديل ، قبل أن يكون مقبولا من الشركة ؟ لماذا ترتكب الحكـومة ذلـك التزويـر ، وتقرر

ما(٤٦٧) قررت من رفض المشروع فى جلسة ٢٧ يناير سنة ٩١٠ ، معلنة بذلك أن جميع المخابرات ــ التى حصلت بينها وبين الشركة لغاية ٢٧ يناير ــ لم تنتج الا نتيجة واحدة ، وهى(٤٦٨) رفض المشروع الأول ــ مع أن هذا كذب صريح ؟ .

وكيف [ص ٧١٩] تعرض الحكومة تعديلا على الجمعية العمومية ، قبل أن تعرضه على الشركة ؟ هذه معميات لا نفهم لها غاية ولا معنى . غير أن الجرائد لم تلاحظ شيئا من ذلك .

حضر لطفى بك السيد مستاء جدا من قرار مجلس النظار إدخال التعديلات التى رآها على مشروع القنال ، بدون قبول الشركة . وقال : اسمح لى أن اقول إن هذا القرار نتيجة ارتشاء ! قلت : إن التعديلات موافقة ، ولكن مسألة قبول الشركة وعدمها يمكنك أن تتكلم فيها مع رئيس النظار .

يوم ٣٠ يناير سنة ٩١٠

نشرت « الجريدة » فصلا تحت إمضاء لطفى بك ، تصف الطريقة التى صدر بها هذا القرار بالحكمة والشرف ! .

ظهر المؤيد حاملا بحملة كلها انتقاد على صنيع الحكومة . وقد استغربت(٤٦٨م) صنيع الجريدتين !

دعانا بطرس ، فأطلعنا على نشرة من وكالة شركة القنال ، بأنه يُخشى أن لا يصدق مجلس ادارة الشركة على تعديلات الحكومة ، اذا

---

(٤٦٧) فى الأصل : « بما » .
(٤٦٨) فى الأصل : وهو .
(٤٦٨ م) فى الأصل : « واستغربت » .

١٤٠٥

رفضت تحويرها . وقال بطرس : إن المراد تحويرها فيها يختص بمسألة الأراضى ، لأن الشركة تريد أن تأخذ الثلثين ، ونحن نريد أن يكون الأمر فى هذه الأراضى مناصفة كما هو الحال الآن .

ثم تناقشنا فى شكل القرار ، فاعترضت عليه ، وقلت إنه لا معنى لأن نعرض تعديلا أعلنتنا الشركة من قبل أنه مرفوض ! وإنه لا صحة لما قيل ــ فى مقدمته ــ من أن مجلس النظار قرر رفض المشروع اليوم .

وأخذ بطرس يدافع عنه على طريقته من تسفيه رأى مناظره وتزييفه . وكان الكل سكوتا ، ولكن رشدى كان يعضده ، ويقول : إن الحكومة تقرر المشروع اذا رفض المجلس البحث فيه بناء على هذا السبب .

وأخيرا علمنا من بطرس أن الشركة موافقة على كل التعديلات ، ولا مناقشة لها إلا فى مسألة الأراضى . فقلت : إنها مسألة ثانوية .

حضر روفر ، وقال إنه يظن أن مرشح چاڤل هو الأنفع ، وان رأيه سيكون ذلك بعد الاطلاع على الأوراق . وكان قد رأى المستشار المالى قبل حضوره ! .

أخبرنى سعيد بأنه كان عند الخديوى بالقبة ، وكلفه أن يخبرنى بأنه كان فى نيته أن يدعونى معه فى هذا اليوم ، غير أن ما حدث بمجلس شورى القوانين أمس منعه(٤٦٩) من ذلك ، خشية أن يُظن أن يكون هناك تدبير بيننا وبين أباظة .

يظهر أن مجلس الشورى ، بجلسة يوم السبت ٢٩ يناير سنة ٩١٠ ، تناقش فى كون الجلسة الخصوصية [ص ٧٢٠] تعتبر

---

(٤٦٩) فى الأصل : منعنى

رسمية ، ويكون لها محضر أو لا . وانفضت على غير صورة بعد نزاع شديد بين أباظة وحزب الأمة .

٣١ يناير سنة ٩١٠

انعقدت[٤٧٠] جلسة رسمية فى هذا اليوم ، وأعلن فيها على شعراوى ورفاقه غض النظر عن مسألة الصحافة ، واتفق الكل على ذلك . وقد كانت الجريدة ـ قبل انعقاد الجلسة ـ نشرت فصلا تدعو فيه الى السلم ! وعلمت من سعيد أن هذا الصلح بعد الخصام ، ترتب على أن الخديوى تكلم مع بطرس فى هذا الخصوص بشدة ، وأوعز اليه أن يعمل على حسم الخصام القائم بين أعضاء المجلس . فيظهر أنه تكلم مع البرنس ومع على شعراوى ، وكانت النتيجة ما ذكرنا .

خطة مرقس بك سميكة فى الجلسة ، ومتابعة كثير من الأعضاء له ، تدلان على استمرار الدسائس فى المجلس ، ولكن المروجين[٤٧١] لها يختلفون باختلاف الظروف والأحوال .

اجتمعنا بعابدين فى الصباح ، وحصل الكلام فى مسألة القضاة الشرعيين وترتيبهم . فأصر الخديوى على فكره الأول من رفت من ليس لديه شهادة بالعالمية منهم ، ولم تكن له سيرة حميدة ، أما من حسنت سيرته ، ولم يكن بيده هذه الشهادة ، فيبقى على مُرتّبه . وعارض فى تعيين بخيت مفتشا أول[٤٧٢] لنظارة الحقانية . ولكن بطرس ورشدى كانا يعضدان هذا الترشيح .

ثم انتقل الكلام فى مسألة القنال ، وانحصر فيها أخبرت الشركة به

---

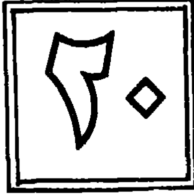
(٤٧٠) فى الأصل : « ثم انعقدت » . وقد حذفنا « ثم » لزيادتها .
(٤٧١) فى الأصل : « والمروجين » .
(٤٧٢) فى الأصل : « أولا » .

من خشية التردد فى قبول مشروع الحكومة ، إن لم تقبل باعطاء الشركة ثلثى الأراضى التى يتركها البحر فى بور سعيد .

ثم ناوله سعيد ورقة تحتوى على بعض تنقلات فى المديرين ، ولم نعلم ما فيها . ولم يحضر هذه الجلسة المستشار المالى لمرضه .

أخبرنى سعيد بأنه تقابل مع الخديوى بعد الظهر ، وتكلم معه فى سوء معاملة بطرس لاخوانه . وقال : إنه سيدعوك اليه بعد ظهر غد . ثم قال[٤٧٣] إن الشيخ على يوسف أخبره بأن البرنس حسين تكلم فى حقى كلاما شديدا للخديوى ، حتى مس فيه سيرتى الشخصية ! وأن الخديوى لم يحفل بهذه الدسيسة ورغب أن يلفتنى الشيخ على يوسف اليها من بعد .

(٤٧٣) أضيفت « ثم قال » لسلاسة العبارة .



الكراسة الثامنة عشرة

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الثانى

من ص ٩١٥ إلى ص ٩٤٩

من ١ فبراير ١٩١٠
إلى ٢ يولية ١٩١٠

محتويات الكراسة

ـ مناقشة مشروع مد امتياز قنال السويس فى الجمعية العمومية .
ـ حادثة اغتيال بطرس غالى باشا
ـ صدى الاغتيال بين المسلمين والأقباط
ـ تحذير سعد زغلول من قبول رئاسة الوزارة
ـ تشكيل الوزارة برياسة محمد سعيد باشا
ـ الخديوى عباس يطلب من سعد زغلول الدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قنال السويس أمام الجمعية العمومية ، وسعد زغلول يشترط أن يكون رأيها قطعيا !
ـ خطاب سعد زغلول فى الجمعية ومناورات خصومه .
ـ التحقيق فى مقتل بطرس غالى باشا ·
ـ محاكمة الوردانى .
ـ تيودور روزفلت يهاجم مصر فى خطبه ، والرأى العام يثور ضده .
ـ الخلاف حول مدرسة القضاء الشرعى .
ـ قضية جريده « البهلول » .

[ص ٩١٥]

فى أول فبراير سنة ٩١٠ توجهت مع سعيد ، فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، الى القبة . فأخذ الخديوى يمدحنا ـ أنا وسعيد ـ عموما ، ويقول : إنى كنت أسمع عنك ـ وأنت فى القضاء ـ أموراً أوجبتنى الاعجاب بك ، غير أنها كانت شعاعا ، ثم صارت نورا بعد معرفتى بك ، واختبارك فى العمل . ولقد حفظتَ فى خطبتك فى الوليمة التى أعدها المحامون لك ، مركزك فيهم ، ورغبت أن يكون اسمك موضوعا بجانب أسمائهم ، حتى ترجع الى صفوفهم اذا مست الحاجة . وكنت أفضل أن تكون خارج الحكومة ، فتخدمنى ـ أنت وسعيد ـ أنفع مما تخدمان الآن عشر مرات . غير أنى لا أرى من يمكننى أن أعول عليه غيركما ، فلى بكما الثقة التامة . ولذلك أرجو أن تتحملا كل ضغط ، وألا يؤثر فيكما أى مؤثر . وعليكما أن تعرضا علىّ كل ما يسيئكما ، وأنا الكفيل بوقايتكما منه . وإنى أعد الدفاع عنكما قبل الهجوم عليكما ، فاتحدا معا ، ولنكن كلنا يدا واحدة فى خدمة البلاد ، واقتديا بى فى التحمل ، فقد مضى علىّ ثمانية عشر عاما ، مر بى فيها من الحوادث ما يصعب إحتماله ، ولكنى تجلدت وصبرت وتغلبت بالصبر على كثير منها . فشكرنا له حسن عنايته .

ثم قال : إنه يؤخذ عليكما أمران : الأول ، مكاشفة الصحف بما يدور بينكم من المداولات . والثانى ، أن سعيد باشا لا يعرض على بطرس باشا أمور التنقلات وغيرها قبل تقريرها .

ثم لمح بطرس مقبلا ، فقال : يظهر أن المعلم قابل ! فاستدعاه ، وأمرنا بالانصراف حتى يخرج . فقابلَنا[٤٧٤] بوجه عابس مكفهر ، تعلوه صفرة الحقد ، ولم ينبس ببنت كلمة عند اللقاء ، ومكث بحضرته نحو خمسين دقيقة ، ثم خرج . وقابلنى وأنا صاعد على السلم وهو نازل منه ، فزام مبتسما ، وزُمت كذلك ! .

ثم عدنا الى الجناب العالى ، وعاد الكلام الى موضوعه . فقال إنه[٤٧٥] أخبرنى الآن بأنك كتبتَ فصلا فى المؤيد ــ أو استكتبته ــ فيما يختص بالقنال ، لأن الكلام الذى فيه ، سمعه منك قبل نشره ! ولأن رشدى باشا أخبره بأن الشيخ على يوسف بلَّغه بأنك أنت الذى أدليت اليه[٤٧٥م] بهذه الفكرة .

فكذبت هذا ، وقلت : هذا كذب واختلاق ، لأنى لم أر الشيخ على يوسف من قبل نشر هذه المقالة لغاية الآن ! وأكد له ذلك سعيد ، بناء على إخبار الشيخ على له[٤٧٦] بأنه لم يرنى وأنه يود أن يرانى . وأود أن أفندينا يسأل الشيخ على نفسه ، لأنى أرى المسألة مهمة ، وأود أن لا تُترك .

ثم طعنت على رشدى ، وقلت : كنت أفهم فيه الضعف أمام

---

(٤٧٤) أى : قابَلَنَا بطرس .
(٤٧٥) أى : بطرس .
(٤٧٥ م) فى الأصل : « إليك » .
(٤٧٦) أضفنا « له » لتستقيم العبارة .

بطرس ، لا الكذب ــ خصوصا على الأصدقاء . قال الجناب العالى : وإن بطرس يقول إنه لم يبد للآن شيئا ضدنا ، لأنه ينتظر انتهاء مسأله القنال . وإن الخديوى أظهر له عدم امكانه سماع أى شىء ، ووجوب [ص ٩١٧] نهو كل المسائل من الآن ، [ص ٩١٦] وإنه قال له : انك[٤٧٧] بلغت من الكبر عتيا ، ولا يكون لك فضل اذا انقضت مدتك بدون أن تربى رجلا يخلفك . فاعمل على هذا ، حتى يكون لك أثر دائم .

ثم قال : إن بطرس ، وان كانت له مهارة فى الكتابة ولفها ، ولكن المهارة فى هذا النوع لها زمن ، ونحن الآن فى زمن آخر يحتاج إلى مهارات كثيرة أخرى . ولقد منعوك[٤٧٨] فى الصيف الماضى عن التوجه الى لوندره ، ولكنهم إن منعوك مرة فلا يستطيعون منعك مرة أخرى . وعندما تكون فيها فلا يكون همك التفرج ، بل استطلاع الأحوال والتعرف بالرجال .

ثم قال ــ لمناسبة مسألة مصطفى ماهر ــ إنه تكلم مع غورست فيها ، وأخبره أنه يفضل عودة مصطفى باشا فهمى ، على الرضا ببقاء ماهر فى منصبه ! ورفض أن يتعين وكيلا للداخلية . وكان يراد تعيين اسماعيل صدقى فيها ، غير أن غورست معارض . ولا تزال المسألة معلقة .

انعقد مجلس شورى القوانين ، وخطب فى آخر الجلسة البرنس حسين خطبة كلها تملق وتزلف للصحافة ، والمتأمل فيها يرى أنها صادرة عن نفس سافلة خداعة !

---

(٤٧٧) فى الأصل : « بأنك » .

(٤٧٨) مخاطباً سعد زغلول .

[ص ٩١٧]

قلت للخديوى إن بطرس باشا مُكتفٍ[٤٧٩] بالبرنس حسين ، فانه يمهد الطريق أمامه بما يلقيه فى حقنا من الدسائس . وطعنت عليه[٤٨٠] طعنا شديدا . فوافقنى الخديوى ، ووجدته متبرما منه ، ويقول إنه يلزم قص جناحيه حتى لا يطير . وكان قد علم أن بطرس يقول ـ فى أثناء كلامه للواحد منا ـ : إن هذا عبط ، أو أنت عبيط ! فسأله فى ذلك ، فقال : إنه من باب المزح ! فقلت للخديوى : إذن لا حرج علينا فى أن نمزح معه بمثل ذلك ! فضحك كثيرا .

قال : وانكما ستمران عليه[٤٨١] عند عودتكما ، وتتفاهمان معه فى هذه المسائل ، وعلى سعيد ثلاثة أرباع الكلام ، وعليك الربع الباقى . فقلت : لم يكن فى نيتنا المرور به ، ولا يتأتى أن نسعى اليه بقلوبنا ، ولا أن نخفض له هذا الجناح ، إلا اذا كنا مأمورين بذلك منك . فقال : نعم ، وهى مأمورية منى .

فمررنا به . وبعد المقابلة حصل سكوت أخذ يتهيأ سعيد فيه للكلام ، فقال بطرس : والله ما اشتكيتكما ، وما كنت أريد أن أقول عنكما شيئاً ، ولكن أمرا ـ لا أدرى ما هو ؟ ـ أخرجنى عن الحد ، لأنى عشت مدى عمرى الطويل لم تلحقنى اهانة ، ولم يمسسنى صغار ، وإنى ضائق من كل شىء ، وزاهد فى كل شىء .

(٤٧٩) فى الأصل : « قلت إنه مكتف »، وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد فى المتن ، نظرا لأن سعد زغلول كان قد أضاف ما ورد فى ص ٩١٦ ، فتطلب استئناف الكلام هذا التعديل .

(٤٨٠) أى على بطرس باشا .

(٤٨١) أى : على بطرس باشا .

ثم عتب على سعيد فى عدم إخباره بالتنقلات قبل الاتفاق عليها مع الخديوى والانجليز ، حتى لا يكون مركزه حرجا اذا أراد تعديل شيء فيها . فقال له سعيد انه لم يفعل ذلك قصدا ، وإنه فات عليه هذا الأمر .

ثم انتقل الكلام لمسألة « المؤيد » . فكذبتها إليه كما كذبتها للخديوى ، وقلت : يلزم أن تصدقنى فيما أقول ، وان اتفاق الخواطر غير ممنوع . وأشرت اليه إلى ما كتبه « المقطم » فى هذا الخصوص ، وإلى ما كتبته « الجريدة » عن عدم اجتماع النظار فى مجلس الشورى ، ولزوم حضورهم من الآن فصاعدا واحدا واحدا ، وأنه هو الذى أخبر بذلك .

ثم حصل الكلام فى مجلس الشورى وأسباب الامتناع عنه ، وفى التضامن بيننا ، وفى المعاملة التى يعاملنا بها ، وما شاكل ذلك — فأخذ يتنصل منه ، ويعتذر بأعذار باردة .

ومما قلته له : إنه يظهر أنك تستاء من مناقشتنا ، ولكن ينبغى لك أن تُسر بها ، لأنها ترشد فى كثير من الأحيان إلى الصواب . ولا ينبغى لك أن تعول على الذين يجلسون بين يديك ، ليصدقوا بأفواههم ما تنكره قلوبهم منك ! وأنحيت على رشدى وحشمت ، وأنه لا يصح له أن يعتز بهما . وذكرت له أمثلة صدقه فيها رشدى وحشمت ، وهى آراء باطلة ، وبينت بطلانها .

وأخيرا انتهت الجلسة على حسن التفاهم — فيما يظهر — وطلبت منه أن يخبرنا بكل ما يستاء منه قبل إخباره به أحدا . ولما زعم أنه لم يشكُ لأحد ، [ص ٩١٩] أشرت إليه أنه مكتف بالبرنس حسين ، لأنه كافيك شر السعى ضدنا ، وهو يتكلم فى حقى فى كل مكان ، وذنبى عنده اجتماعى بأباظه . على أنه لا يصح له أن يطعن الآن فى أباظة ، بعد أن أوصله إلى هذا المركز .

٢ فبراير سنة ٩١٠

اجتمع رشدي وسعيد عند الخديوى ، فأكد لهما رشدى بأنه لم يخبر بطرس باشا بشيء عن المؤيد . وطلب أن تحصل مواجهة ببطرس باشا ، حتى يكذب ذلك صريحا فى وجهه ! وأيد هذا الطلب سعيد . غير أن الخديوى قال : يكفى العلم بالحقيقة .[ص ٩١٨] وتكلم مع رشدى ومع اسماعيل سرى(٤٨٢) بلزوم الاتحاد والارتباط ، وطلب منى أن أزور حشمت .

[ص ٩١٩]

اجتمعنا بعابدين عند الخديوى ، ولم يحصل شيء فى هذه الجلسة يستحق الاثبات .

٣ فبراير سنة ٩١٠

أطلعنى بطرس على الخطاب الذى سيلقيه الجناب العالى على الجمعية العمومية عند افتتاحها ، فوجدته يتضمن أنه حصلت مخابرة بين الحكومة وبين الشركة ، انتهت ـ بعد الجهد الجهيد ـ بوضع المشروع المعروض على الجمعية . وأن التعديلات ، التى أدخلها مجلس النظار عليه ، هى نهاية ما يمكن الوصول اليه . وأن النظار مستعدون لاعطاء البيانات والايضاحات التى يحتاج أعضاء الجمعية العمومية اليها ، ولاقناعهم بفوائد المشروع ومزاياه وأنه يجب على الأعضاء أن يتذكروا ـ عند النظر فى المشروع ـ العواقب ، ويتدبروا فى المسؤولية التى تعود عليهم من الفصل فى مشروع بحثته الحكومة بحثا دقيقا ، ورأته موافقا تمام الموافقة لصالح البلاد .

---

(٤٨٢) فى الأصل : « وقال ان الخديوى تكلم مع رشدى ومع اسماعيل سرى » . وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد فى المتن ليستقيم المعنى .

فقلت : إذا كان لى رأى فى الأمر ، أرى أن الأولى تغيير أسلوب هذا الخطاب بما يجعل الخديوى فوق الآراء كلها ، بحيث لا يُشعر الخطاب باستحسان ولا استقباح له(٤٨٣) لأن ذلك يعرضه لطعن الطاعنين ، ويجلب السخط عليه ، وربما حمل الساخطين على معارضته ، فيكون فى هذا خيبة له . فلم يوافقنى على ذلك .

ثم فاتحته فى مسألة المؤيد ، وقلت : إن المقطم نشر فى يوم ٢٨ يناير مضمون ما قلتَه أنت فى مجلس النظار . ونشرت « الجريدة » مضمون مقالة « المؤيد » فى نفس اليوم الذى ظهرت فيه تلك المقالة — وهو يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ٩١٠ . فلم يستطع أن يجيب بجواب شاف .

وقلت : ما كنت أتوهم أن تشكونى للخديوى قبل أن تخبرنى بالأمر ! فقال : إنى كنت متأثرا ، لأنى ظننت — من كتابة المؤيد — أن الخديوى يلعب فى مسألة القنال .

أخبرنى محمود باشا شكرى بأن الخديوى أظهر للبرنس حسين عدم رضائه عن خطته بالنسبة لنا ، وأشار عليه بعدم التداخل بيننا . فخرج من لدنه مكتئبا . وتأثر من ذلك بطرس ، الذى حضر على أثره ، [ص ٩٢٠] وسمع من الخديوى ما قاله للبرنس.

٤ فبراير سنة ٩١٠

حضر اسماعيل باشا سرى ، وأخبرنى بأنه يريد أن يدعونا لوليمة يوم الجمعة القادم ، فى باخرة نيلية ، نتبادل الصفاء فيها ، لأن الخديوى أخبره بذلك ، وقال له إنه مستاء من الانقسامات الحاصلة ،

---

(٤٨٣) أى : استحسان واستقباح الخديوى .

وإنه لا يود أن يحدث أي تغيير فى وزارة شكلها هو بنفسه ، وعلق عليها آمالا واسعة .

أخبرنى الشيخ على يوسف بكثير من الدسائس ، دبرها بطرس والبرنس حسين ، وكادت تنجح مع غورست لولا أن تداركها الخديوى بحكمته .

٥ فبراير سنة ٩١٠

استدعاني بطرس ، وأخبرنى بالتوجه لمجلس شورى القوانين فى الساعة ٦ السادسة — اذا أردت — للنظر فى مشروع قبول غير تلامذة الحقوق فى امتحاناتها . وأن البرنس سيكتب لى بذلك . فقلت : سأتوجه ، ولكن لا يحسن أن يكون الإخبار فى يوم انعقاد الجلسة .

ثم أطلعنى على الخطاب الذي سيلقيه الجناب العالى فى الجمعية العمومية ، وقد(٤٨٣م) عدّله عما كان عليه من قبل نوعا ، بأن حذف بعض العبارات التي تفيد استحسان الخديوى له ، وتحريض الجمعية على قبوله ، وأبقى الجملة الأخيرة — وهى التي ذكرنا مضمونها قبل .

فأظهرت له أنى غير راض عنها ، وقلت : إن كون الخطاب يغفل جميع الحوادث التي مرت فى هذا العام ، وينحصر موضوعه فى مسألة القنال ، ربما لم يكن من اللياقة . فقال : لم يحدث شىء يستحق الذكر سوى قانون مجالس المديريات ! قال روكاسيرا : وحادثة الحج ! — وكثر الأخذ والرد فى هذا ، ولكن لم ننته على طائل . وكنت أبدى الرأى ، وإذا عورض لا أسنده .

ثم وجدت خطابا من البرنس حسين ، يبين فيه أن المجلس سينظر

(٤٨٣ م) أضيفت : « وقد » .

فى اللائحة الداخلية ، ثم ينظر ذلك المشروع فى نحو الساعة السادسة . ففهمت من تحديد الساعة ، أولا بمعرفة بطرس ، وثانيا فى هذا الخطاب ــ أن يكون القصد الحضور فى المشروع دون سواه .

ذهبت فى الساعة المذكورة ، ونُظر المشروع ، واعترض الشيخ حسونة عليه بأنه مضر بمدرسة الحقوق ، ويترتب عليه وجود كثير من الحقوقيين لا عمل لهم . فرددت عليه طويلا . وقُبل المشروع باجماع الآراء الا رأيه ، وطلب الأعضاء فقط جعل رسوم الامتحان ثمانية جنيه ، بدل عشرة . وقام بعد ذلك حسن بكرى ، وشكر ناظر المعارف ، ودعا . فأمَّن الحاضرون .

وجمعت ورقى ، وأردت القيام ، فأخذ الكاتب يتلو اقتراحا من حسن بك مدكور . وكان علوى استوفز[٤٨٤] للكلام ، فقال لى البرنس : إنه يريد الكلام عن غرق باريس ! [ص ٩٢١] وأظن أنه لا يحسن حصول هذا الكلام بحضورك . فقلت : إنى أريد الانصراف من قبل ذلك وبدون هذا الملحوظ . غير أنى لم أرد قطع التلاوة . ثم سلمت عليه ، وانصرفت .

يوم الاحد ٦ فبراير سنة ٩١٠

حملنى سعيد أن أتوجه إلى بطرس ، وأخبره بما حصل فى مجلس الشورى ، حتى لا يكون له سبيل فى اتهام بتقصير . فرضيت ، لأنى رأيت فى إخباره كيدا له ! فقصصت عليه ما جرى بالمجلس ، وأن المسألة انتهت بالشكر والدعاء . فاكتأب ، ولم يجب بغير الزّوم !

وقلت : إن البرنس يظهر أن لا يريد أن يحضر الناظر فى غير

(٤٨٤) فى الأصل : « استوفذ » بالذال ، وصحتها كما هو بالمتن ، ومعناها : تهيأ ، أو « توثب » . وهى غير مستخدمة حاليا.

المشروع المختص به ! فتمتم ولم يجب . ثم قال : إن فتحى باشا أخبرنى أن حزب الأمة يريد رفض المشروع ! فقلت : إن الشائع فى البلد أنه يتظاهر بذلك ، حتى يقبله فيما بعد ! وصدق سعيد على ذلك ، ثم قال هو[٤٨٥] إنه لم يتداخل فى أمر القنال ، وإنه أشار على الخديوى بعدم التداخل .

٧ فبراير سنة ٩١٠

اجتمعنا بعابدين الساعة ٩ ونصف ، وتلا[٤٨٥م] الخديوى الخطاب المزمع القاؤه فى الجمعية العمومية . فوجدته محذوفا منه ما أردت حذفه فى المرة الأخيرة واستحسنه[٤٨٦] الخديوى . وقال المستشار المالى : يظهر أن الشركة تميل إلى قبول تعديل مجلس النظار .

ثم حصل الكلام فى المظاهرات المزمع اقامتها ضد المشروع ، والاحتجاجات التى تتوالى بشأنه . فلاحظ الخديوى أن المحتجين أناس غير معروفين ! ثم حصل الكلام فى بعض موضوعات لا أهمية لها .

وأخبرنى بطرس أنه هو الذى عدّل الخطاب بالحالة التى هو عليها ــ خلافا لرغبة الخديوى . فقلت له : أحسنت .

يوم ٨ فبراير سنة ٩١٠

وجدت شفيق[٤٨٧] عند بطرس . فقال هذا[٤٨٨] : إن شفيق

---

(٤٨٥) أى : سعيد .

(٤٨٥ م) فى الأصل : « وتلى » .

(٤٨٦) فى الأصل : « فاستحسنه » .

(٤٨٧) أى : أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى ، ومؤلف : «حوليات مصر السياسية » (٩ أجزاء) و« مذكراتى فى نصف قرن» (انظر كشاف الجزء الثانى لمزيد من المعلومات) .

(٤٨٨) أى : بطرس .

أصلح خطاب[٤٨٩] الخديوى حتى صار بهذا التصليح حسنا . وقرأه علىّ ، فوجدت محذوفا منه كل ما[٤٩٠] عارضت فيه من الجمل . فقلت : عظيم جدا ! ثم أخبرنى محمود باشا شكرى[٤٩١] بأنه هو الذى جعله على هذه الصورة ، لأنى كنت تكلمت معه فى ذلك من قبل .

[ص ٩٢٢]

خطب الشيخ على يوسف يوم ٨ خطبة بنادى حزب الاصلاح ، شدد الوطأة فيها على مشروع القنال ، وانتقد المستشار المالى انتقادا مرا ، وود أن لو طلبت الجمعية العمومية تأجيل النظر فى مشروع القنال ، حتى تُمنح البلاد مجلسا نيابيا . وكان الحاضرون كثيرا من طبقات مختلفة . وقال الخديوى ـ بقاعة الانتظار بمجلس شورى القوانين ـ إن الشيخ على يوسف لم يتعرض لشىء فى الخطبة ! فقلت كيف ؟ وقد تعرض لكل شىء فيها ؟ فأدبر متشاغلا بشىء آخر ! وزعم بطرس أنه لم يرها !

[ص ٩٢١]

٩ فبراير سنة ٩١٠

افتتح الجناب العالى الجمعية العمومية ، بالخطاب المنشور فى جرائد اليوم . فصاح البرنس حسين ، وتبعه الحاضرون ، ثلاثا : يحيى الخديوى ! وانصرف ـ كما حضر ـ مع بطرس . وكان البرنس مكتئبا جدا ، لأنه اتصل به أن الأعضاء مجمعون على رفض المشروع .

(٤٨٩) فى الأصل : الخطاب .
(٤٩٠) فى الأصل : « كلما » .
(٤٩١) محمود باشا شكرى ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

وعقب انصراف الجناب العالى ، توجه جميع الأعضاء لعابدين . فخاطبهم الخديوى بما مضمونه أنه يتعشم أن يراهم مجتمعين كل عام ، وأنهم يبحثون المشروع بما يستحقه من العناية والاهتمام ، لأن الموضوع خطير ، والأنظار من كل جهات العالم شاخصة اليهم ، وموضوعه يهم الدول جميعا . ورد عليه [ص ٩٢٣] البرنس ببعض كلمات خفيفة ، ثم انصرفوا . فقال لبطرس : هذا غاية جهدى ، وليس لك أن تطلب منى شيئا وراء ذلك ! فقال له بطرس : قد صنعت أكثر مما يلزم .

ثم بُلغ الأعضاء ــ شفاها ــ أن الجمعية تنعقد فى الساعة ٤ أربعة بعد الظهر . وانعقدت فعلا ، وعقب تلاوة الأوراق المختصة بالمشروع ، طلب شواربى تحويله على لجنة . وأيده أمين الشمسى ، وخالفهما أباظة وصوفانى،وطلبا تأجيل النظر لغد . فعارضهما البرنس . ولكن أباظه بيّن أن التأجيل لازم للتأمل فى الخطاب الخديوى وتدبر معانيه ــ خصوصا ما جاء فيه من الاشارة إلى استشارة آل خبرة فى مسألة القنال ــ فاضطرب بطرس وارتعشت يده ، وابيض لون البرنْس . وصاح الأعضاء بالتأجيل . فتأجلت الجلسة إلى الغد .

وقُدم مشروع لائحة العلانية للجمعية العمومية ، فلم يُرد الرئيس أن ينظهرها ، وأراد أن يؤجلها للجلسة القادمة . فألح أباظة ، وعارضه سميكة ، وانتهى الأمر بتلاوتها ، والتصديق عليها ، ووجوب العمل بها اعتبارا من الجلسة التالية ، ونشرها بالجريدة الرسمية .

وانفضت الجلسة وقد أخذت الكآبة من الرئيسين مأخذها ، وكان الحاضر يحس بأن هناك قوة متماسكة ضد المشروع ، وضد كل تعد يحصل من جانب الرئاسة أو الحكومة . ولم يند من الحكومة أدنى كلمة فى هذه الجلسة .

دعا « اللواء » وجرائد الحزب الوطنى الى القيام بمظاهرة حول الجمعية العمومية ، عند اجتماعها . غير أن المتظاهرين لم يكونوا كثيرين ، وقد استعمل البوليس الشدة نوعا ، فبددهم قبل اجتماعهم . وقال الخديوى لنا أمام شوقى : إن هذا يقول بأن رجال البوليس كانوا أكثر عددا من المتظاهرين ! وتغيب عدد غير قليل من تلامذة الحقوق وغيرها فى ذاك الوقت . وكانت وفود من الطلبة تدور على منازل أعضاء الجمعية العمومية لتدعوهم إلى رفض المشروع .

والأفكار الآن تكاد تكون مجمعة على رفضه ، فقد كثرت إقامة الحفلات فى مصر وفى الأقاليم ، التى خطب فيها الخطباء باستقباح المشروع والدعوة إلى رفضه . ولكن هل يستمر هذا التيار ؟ شىء نترك الحكم فيه للمستقبل .

يوم ١٠ فبراير سنة ٩١٠

عاد انعقاد الجمعية فى الساعة ٤ بعد الظهر . ولم يكن يريد أن يجعلها الرئيس علانية ، ولكن أباظة اتخذ احتياطه ، حيث طلب من الصباح بعض تذاكر دخول ، فأعطاه السكرتير إياها بغير اذن البرنس ، الذى تكدر من ذلك . وبعد الانتهاء من تلاوة محضر الجلسة الماضية ، قرر الأعضاء ــ بعد مناقشة ــ تحويل المشروع على لجنة يكون عددها [ص ٩٢٤] ١٩ ، وقدم الرمالى قائمة بأسمائهم ، ووافقته الأغلبية عليها . غير أن علوى باشا طلب اقالته من اللجنة لكثرة أشغاله ، فعرض فتح الله بركات مكانه عبد الحميد عمار . ثم طلب عفيفى باشا إقالته لعدم كفاءته ، فعارضها طُلْبه سعودى ، فقررت الأغلبية اقتصار اللجنة على ١٧ . فطلب طُلْبه سعودى إقالته أيضا . وعلى أثر كلمة فاه بها حسن بك بكرى استعفى سميكة ، رغما عن

تفسيرها بما لا يمسه شخصيا . فتقرر أن يكون العدد ١٥ ، تحت رئاسة محمود باشا سليمان .

وكان البرنس الرئيس أثناء ذلك منفعلاً جدا ، ويخاطب من يتكلم من الأعضاء ، الذين يظهر كونهم ضد مشروع القنال ــ بعنف بلغ حد التعدى . وكان يقول ــ عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته ــ إن هذه طبخة مطبوخة . وأخذ يقول الى سعيد وسرى ــ بصوت عال ــ : إننا نحن قلعنا عيوننا بأصابعنا لتحويلنا المشروع على الجمعية العمومية !

وطلب أباظة ــ بتعضيد صوفانى ــ أن تبين الحكومة ما إذا كان قرار الجمعية فى مسألة القنال قطعيا أو استشاريا ؟ فأحال بطرس باشا ذلك على النطق السامى . وجرت بينه وبين السائلين مناقشة ــ مفسَّرة فى جرائد اليوم التالى ــ فأسرع الرئيس بانفضاض الجلسة ! وحصل لذلك تأثير سىء فى نفوس الأعضاء والعامة ، أبدته الجرائد .

وقد ارتبكت الحكومة فى أمرها ، فإنها رأت أن الاجماع تقريبا على رفض المشروع . وقد بذل بطرس قواه فى التأثير على الخديوى بواسطة غورست ، أن يسعى فى استمالة المقربين اليه من الأعضاء إلى قبول المشروع ، أو رفضه بناء على سبب لا يمنع الحكومة من قبوله ! وأفهم(٤٩٢) الخديوى بأنه لا يشتغل فى المشروع من النظار الا بطرس ــ فتأثر الجناب العالى من هذه المساعى ، وأخذ يستميل الأعضاء . ولكن يظهر أن ذلك ضد رغبته الحقيقية .

يوم ١١ فبراير سنة ٩١٠

تقابلت مع السير إلدن غورست فى الظهر ــ وكان عائدا من عابدين ــ

(٤٩٢) أى : أفهم بطرس الخديوى .

فوجدته مكتئبا ، وقال : إن الحالة رديئة ، لأن الأعضاء متعصبون على الرفض ، وإن الذين استعفوا لم يحملهم على الإستعفاء الا تحالف[٤٩٣] بقية أعضاء اللجنة بالطلاق على الرفض !

فاستبعدت له ذلك ، وقلت : إن سير الحكومة والبرنس أثرا فى الأعضاء ، لأنها قدمت المشروع جافا بدون أن تُصحبه ببيان فوائده ومزاياه ، وبذلك تركت الأعضاء تحت تأثير أقوال المعارضين وكتاباتهم . والجرائد المتشيعة للمشروع يبغض الوطنيون العربى منها ، ولا يقرأون الأجنبى ! ولأن البرنس استعمل الشدة مع الأعضاء ، وتظاهر بممالأة الحكومة ضدهم .

فلم [ص ٩٢٥] يعترض غورست على ذلك . وتكلم قليلا فى فوائد المشروع ، وأشار إلى أن كَسِل معارضٌ فيه حتى تلتجىء مصر إلى الاستدانة منه . والى أن المعارضة توجب حرمان المصريين من الحكم الذاتى ! فلم أجاره على ذلك .

وخضنا فى حديث علاقة مجالس المديريات بنظارة المعارف ــ فأبدى ميله إلى مساعدتها . وتواعدنا على أن نعود إلى الكلام فى فرصة أخرى ، بعد ايفاء الموضوع حقه من البحث .

يوم ١٢ فبراير سنة ٩١٠

عُرضت علىَّ مكاتبة من كورييت ، ناظر الارسالية المصرية بلوندره ، يطلب فيها الأمر تلغرافيا بارجاع طالبين من الطلبة المقيمين فى ريدنج ، وهما : نصار والفقى . فأجلت النظر فيها إلى الغد .

يوم الأحد ١٣ فبراير سنة ٩١٠

انحرفت صحتى ، فلزمت البيت إلى يوم الأحد التالى الواقع فى

(٤٩٣) أى : حلفهم فيما بينهم اليمين .

٢٠ فبراير سنة ٩١٠ . وفى أثنائها ، أرسل الىّ الخديوى ــ مع الشيخ على يوسف ومع سعيد باشا ــ أن أسعى فى المشروع . فقلت : إن بطرس أتم ما أتم فيه بالبعد عنى ، واحترس أن يشركنى فى أعماله فيه . وكنت عرضت عليه أن أدافع عن المشروع أمام اللجنة ، فلم يقبل .

وكنا ــ لما أحسسنا من الخديوى تأثير بطرس وغورست عليه فى استمالة الأعضاء ــ سعينا فى إفهامه أن المشروع اذا نجح ، ينسب النجاح فيه للبرنس حسين ، فيعظم شأنه فى عين انجلترا ، ولا تؤمن عاقبته ! وألقى اليه كل ما حصل من البرنس مما استاء الناس له . فتأثر من ذلك ــ بعد أن تحققه ــ وعزم على رفع البرنس من منصبه ، وأصبح ذلك فى حكم المقرر .

ثم حصل الاتفاق بين غورست والخديوى وبطرس على أن يدافع النظار جميعا عن المشروع . وصرح أباظة بأنه لا يعدل عن خطة المعارضة . وأظهرت أنه لا يمكن استمالة أحد من الأعضاء ، حتى فتح الله بك بركات ! ثم علمت أن الخديوى يُظهر المساعدة على قبول المشروع ، ولكنه يبطن الخلاف .

فى يوم الأحد ٢٠ فبراير

أحسست بالعافية ، فخرجت إلى الديوان ، ومكثت به الى الساعة ١٢ ونصف ، وتكلم معى[٤٩٤] المستشار فى مسألة الفقى ونصار ، وقال : إن غورست يرى رفتهما . فتأثرت من ذلك جدا ، وأظهرت عدم الموافقة عليه . فطلب أن يراجع الأوراق مرة أخرى ! .

وهيجت هذه العبارة أشجانى ، فاضطربت أعصابى ، ونزلت من الديوان

(٤٩٤) فى الأصل : مع .

مفكرا فى الاستعفاء والخلاص من هذه الحالة . ولم آكل(٤٩٤م) إلا قليلا .

ثم خلعت ثيابى للاستراحة ، وإذا بخبر حادثة بطرس وإصابته فى نظارة الخارجية قد وصل ، فلبست ، وتوجهت إلى مكان الحادثة ، فوجدتهم [ص ٩٢٦] يضعونه فى عربة نقل . وسرت خلفها إلى اسبتالية ملتن ، فوضع فى غرفة على سرير ، وعاد إليه صوابه ، وكان يتأوه . وأصيب عدة اصابات : فى جنبه ، ورأسه ، وبين كتفيه .

فطيروا الخبر إلى الخديوى ، وحضر ، وزاره . كما حضر السير إلدن غورست . ولم يكن يتكلم الا ببعض جمل متقطعة . وأجريت له عملية ، ثم توفى فى الساعة الثامنة من اليوم التالى(٤٩٥) .

واستولى على الناس الهلع والجزع ، وقبض على الجانى ابراهيم الوردانى الصيدلى ، وأقر بفعلته ، وأنه ارتكبها لخيانته للوطن : بتصديقه على اتفاقية السودان ، ونشر قانون المطبوعات ، وترؤس(٤٩٦) محكمة دنشواى ، وترويج مشروع قنال السويس .

ووُجِدت معه ، وفى صيدليته ومنزله ، بعض الأوراق ، دلت على

(٤٩٤ م) فى الأصل : « أاكل » .

(٤٩٥) فى كل هذه الرواية نلاحظ أن سعد زغلول لم يُبد أى تأثر ، لا للحادث ولا للوفاة ـــ على العكس مما أبدى عندما سمع بوفاة صديقه قاسم أمين . ونعتقد أن موقف بطرس المؤيد لمد امتياز شركة القنال ، وموقف سعد زغلول المعارض ، والصراع الذى دار بين الرجلين على نحو ما أوضحته المذكرات ، كان له تأثيره فى سلبية موقف سعد زغلول من الحادث . وعلى كل حال فان رأى سعد زغلول فى بطرس باشا لم يكن مما يسبب له حزنا على مصرعه . ويمكن للقارىء الاطلاع على هذا الرأى فيما سبق (ص ٦٣٩ من الكراسة ١٣) .

(٤٩٦) فى الأصل : « وترأس » .

أن هناك جمعية سرية من قصدها إعطاء مصر للمصريين واستقلالها ، ولو مع استعمال القوة . وعثر على عقد تشكيل الجمعية وقانونها . وألقى القبض على كثيرين من أعضائها . ولا يزال التحقيق جاريا .

وتوجهت الأنظار – من أول الأمر – الى تفتيش منازل زعماء الحزب الوطنى ، غير أن سعيد باشا عارض فى ذلك معارضة وافقته عليها . ثم حصل التفتيش بعد ذلك ، لأن المحقق ظن أنه ربما كان مفيدا .

وقد شيعت جنازته باحتفال عظيم جدا ، حضره خلق كثير ، ولكن على غير انتظام . وصحب كثير من المشيعين النعش إلى القبر ، وفى مقدمتهم البرنس حسين والسير إلدن غورست .

وقد فرح المسلمون فرحا عظيما بهذه الحادثة ، واستبشروا بها خيرا ، وتناجوا باستحسان فعل القاتل ، وود الكثير منهم لو يفلت من العقاب ! – أما المسيحيون ، فتأثروا من الحادثة ، وخصوصا الانجليز منهم ، وعلى الأخص الأقباط . وأظهروا العداوة والبغضاء للمسلمين ، وامتلأت جرائدهم بالطعن عليهم ، وأخذوا يرسلون التلغرافات تارة بالتماس أن يكون رئيس الوزارة منهم ، وتارة بأن يكون لهم على الأقل عضو فى الوزارة .

أما الجناب العالى ، فقد تأثر ، ولكنه كان يحاول كتمان تأثره وخوفه . وقال – عقب الحادثة – : إنه يلزم وضع الأحكام العرفية . وكان المستشار المالى حاضرا .

وشاع – عقب الوفاة – تعيينى رئيسا للنظار ! غير أنى ما كنت أجد من نفسى رغبة فى ذلك ، لصعوبة مركز الوزارة فى الظروف الحاضرة ، فان الرئيس بين ثلاث قوى متضادة : الخديوى ، والأمة ، والاحتلال . والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال ،

ومالأه إحداها على الباقيتين إما خطر وإما اضرار بالبلاد .

وقابلني محمود باشا شكرى(٤٩٧) ، فقال : أرجوك ، اذا عرضت الرئاسة عليك ، لا [ص ٩٢٧] تقبلها ، لأن الحالة صعبة ، ولا أتمناها لك . فوافقت ، وفهمت القصد . ثم فاتحنى مرة أخرى عما اذا كنت أرى شيئا فى تعيين أحد زملائى ؟ فقلت : لا أرى بأسا من ذلك ، إن كان هو سعيد(٤٩٨) ، لأن مبادئنا واحدة ، وأعتبره كأخ لى . غير أنه اذا كان من الضرورى بقائى فى الوزارة ، فلابد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف ، وإنى أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فيها . فعاد الىّ فى آخر النهار ، وقال إن الخديوى قبل ذلك .

ثم حضر سعيد ، وأخبرنى بأن الخديوى كلفه بتشكيل وزارة ، فعلق قبوله على استشارتى ، وقبولى العمل معه . فقلت : إنى قابل ، وافتكرت أن أكون فى الداخلية تخفيفا للحمل عنه ، أو نقل فتحى إليها . فرأيت منه الميل إلى بقائه فيها مع اسماعيل صدقى . فلم أشدد . وتقرر أن يتعين فتحى وكيلا للمعارف .

غير أن ذلك لم يتم ، لأن حشمت وسرى لم يقبلا المعارف بهذه الكيفية ــ أى أن يكون لهم الاسم ولغيرهم الفعل ــ وتوجه سعيد إلى غورست ، فقال(٤٩٨م) له : إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعيينك ، غير أنك مشهور بالميل للخديوى وتنفيذ رغائبه ، وهى قد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال ! فأجابه بالسير على حسب ما تقتضيه المصلحة .

---

(٤٩٧) محمود باشا شكرى ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

(٤٩٨) أى : إذا كان المعين محمد سعيد .

(٤٩٨ م) أى : قال غورست .

وكان غورست عرض على الخديوى ــ فيما أخبرنى به شكرى وسعيد ــ اسماعيل سرى ثم رشدى[٤٩٩] ، فلم يقبل الخديوى ، وعرض أن يكون الاختيار بين سعد وسعيد ، فتخوف غورست من سعد وشدته ، وحصل الاتفاق على سعيد .

ثم تكلم معى الخديوى كلاما مملوءا بالانعطاف ، فشكرته عليه .

وقد اجتمعنا ــ قبل التأليف الرسمى ــ فى بيت سعيد ، واستدعى سابا باشا ، فأخذ[٥٠٠] يلقى أسئلة عن خطة الوزارة الجديدة بالنسبة للدستور ، وتسكين الأفكار ، والعمل فى الحكومة . وأظهر أنه لا يود أن يكون ناظرا بالاسم دون الفعل . وكان يسأل السؤال ولا يستوفى الجواب عنه ، وينتقل إلى غيره ! وتبين لى أن كل هذا رياء فى رياء ، وأنه فى الحقيقة قابل ، ولكن يريد الظهور أمامنا بمظهر أبىّ النفس . فأبان له سعيد بعض الشىء ، ووضحت له الباقى .

ثم توجهنا ــ بعد الظهر ــ إلى الحضرة الخديوية ، فهنأتنا ، وقالت إن أقصى أمانيها أن نشتغل بالاتحاد ، ونعمل على كتمان مداولاتنا حتى لا تتناقلها العامة .

ثم توجهنا ــ بناء على رغبته ــ إلى البرنس حسين ، فأظهر عدم الرغبة فى بقائه فى مسنده ، لنفور أعضاء المجلس والجمعية منه ، وامتناع أغلبهم عن زيارته ، وتكلم الجرائد فى حقه . فراجعه سعيد مرارا . ولم أفه ببنت شفة [ص ٩٢٨] رغما عن توجيه أغلب الخطاب الىّ . فسألنى عن سبب سكوتى ؟ قلت : إكتفاء بكلام الرئيس ! .

---

(٤٩٩) أى عرض اسماعيل سرى ثم رشدى لرئاسة النظار .

(٥٠٠) أى : أخذ سابا باشا .

ثم توجهنا إلى السير إلدن غورست ، فقال ــ بعد أن أبدى تأسفه على وفاة بطرس باشا ــ إنه مسرور من تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وإن الاحتلال يرسم خطة الأعمال العامة لمصلحة البلاد ، وإنه ينبغى أن تحافظ الوزارة على كتمان مداولاتها ، وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب بالتى هى أحسن ، وإنه لا أغلبية فى مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع .

وكان الكلام بتكلف ولا حرارة فيه ، فلم أتلقه بالارتياح ، وقلت ــ عند الانصراف ــ لسعيد ورشدى : إن هذا الكلام يشبه أن يكون درسا لأطفال ، لا بيانا لخطة حكومة ! ثم زرنا والدة خديوى ، ثم الحرم ، وتقابلنا مع الحضرة الخديوية فى القبة ، ولم يحصل فى هذه الجلسة ما يستحق الاثبات .

أصر البرنس حسين على الاستعفاء ، فقُبل ، فأبديت رغبتى أن أتعين مكانه ، ولو بغير مقابل ، لأنى رأيت أن هذا المركز مهم ، ويمكننى أن أخدم فيه بلادى خدمة نافعة . فتوقف سعيد وقال : إن خرجت من الوزارة فلا أبقى فيها . فلما رأيت منه هذا الانعطاف الشديد ، عدلت . ثم عُرضت الرئاسة على فخرى باشا ، فرفض بتاتا . ولمحّ له غورست ــ بعد الرفض ــ بالمرتب ! فاستاء من هذا التلميح ، وزاده اصرارا . ورفض عدلى أيضا . ثم طلب مظلوم أن يكون له مرتب مساو لمرتبه السالف[٥٠١] . فلم يقبل المستشار المالى .

وحينئذ عاودت الكلام فى ترشيحى ، فاقتنع سعيد . ولكن يظهر أن أباظة أضعف اقتناعه . ومع ذلك فقد عرض الأمر على الخديوى ، فأبى ، وقال له : إن خروج سعد من الوزارة يكشفك ، ويعرضك

---

(٥٠١) هكذا فى الأصل : وقد تكون العبارة : « لمرتب السالف » ــ أى للمرتب الذى كان يتقاضاه البرنس حسين .

لمسؤولية لا يمكنك تحملها . فلا تفرط فيه . وأما غورست فقد رفض بتاتا ، ولم يقبل أن يتناقش فى الموضوع ، فعرضوها على عزيز عزت وسرهنك ، فرفضا . واشترط عزيز عزت توسيع اختصاصات الشورى ، وتعديل طريقة الانتخاب ، فتعين محمود باشا فهمى .

وقد اجتمع مجلس النظار يوم الاثنين الماضى ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ تحت رئاسة الجناب العالى . وأهم ما تقرر فيه : اختيار « فلتر چقل » لترشيح مياه القاهرة . وقد كنا متوقفين فى اختياره ، غير أن غورست اسر إلى سعيد بأنه يرجو منه ألا نتوقف فى الأمر ، لأنه [ص ٩٢٩] فرط منه — فى محادثته مع مسيو ريبو قنصل فرنسا — أنه لا يمكن قبول « فلتر شاپال » . فلذلك لا يمكن العدول عن هذا . قال سعيد : إنى لا يمكنى أن أخفى ذلك عن اخوانى ، بل لابد أن أوقفهم عليه ، لأن ذلك مبدئى(٥٠٢) . وبناء عليه تقرر قبول « فلتر چقل » .

وعارض الخديوى كثيراً فى اعطاء عزيز باشا عزت النيشان المجيدى الأول ، لمناسبة استعفائه . ولكنه ارتاح لمنح رتبة فريق لسرهنك باشا . وأظهر امتعاضه من تعيين محمد محمود محافظا للقنال ، وقال إنه كان يتوهم أنه محافظ لبور سعيد دون الاسماعيلية والقنال . وكاد يسقط التعيين ، ولكنه عدل بعد اظهار عدم الارتياح .

ثم اجتمعنا — مرتين — بمنزل سعيد ، لقراءة أجوبة الحكومة على رغبات الجمعية العمومية التى أبدتها العام الماضى . وحضر المستشار المالى فى أولاها ، وحصل الكلام فى مسألة القنال ، وهل الأحسن ارجاؤها أو سحب المشروع ؟ فلم نستحسن السحب ولا الارجاء .

ثم حصل الكلام فى عرض ما يصرف من الاحتياطى — أثناء

---

(٥٠٢) فى الأصل : « مبدأى » .

السنة ــ على مجلس الشورى ، قبل صرفه . فكان سابا وحشمت يحاولان عدم صحة عرضه ، غير أنى تغلبت ــ مع رشدى ــ عليهما . وانتهى الأمر بمراجعة الجارى فى المجالس الأوروباوية .

ثم اجتمعنا أمس ــ ٥ مارس سنة ٩١٠ ــ عندى ، وأخبرنى سعيد بأن الخديوى متأثر من جواب السير جراى فى مجلس النواب بأنه لا يعلم إن كان للخديوى أسهم فى شركة القنال ! قال سعيد : وإن الخديوى يريد أن نسعى لدى أعضاء الشورى فى حملهم على اتخاذ قرار يلطف الرفض ، ويفتح للحكومة بابا فيها بعد .

فتداولنا فى هذا الأمر طويلا ، واتفقنا على أن الأمر أصبح الآن متعذراً ، وأن الخطة التى جرت عليها الحكومة فى هذه المسألة أولا ، ثم قتل بطرس بسببها ، وجواب السير جراى المشار اليه ــ كل ذلك جعل من المستحيل حمل الأعضاء على قرار غير الرفض . وأن سعيد باشا يجب عليه أن يُفهم الخديوى وغورست هذه الحقيقة ، كما ينبغى له أن يفهم منهما ما هى تلك الطريقة التى يريدان من المجلس سلوكها ؟ وما هى الغاية منها ؟

ومع كونى عالما بالصعوبة ، ومتحققا من أن كل سعى منا لا يفيد ، بل يعرضنا لنقد الناقدين ــ فانى سأجس نبض بعضهم مرة أخرى ، ليعلم الخديوى وغورست مقدار ما فى نفوسهم من التحمس ، وما فى قلوبهم من شدة البغض للمشروع ، واستحالة قبولهم اياه .

ثم قررنا أن نجتمع هنا فى الساعة السادسة مساء من كل يوم . [ص ٩٣٠] ثم حصلت عدة اجتماعات بشأن المشروع ، أظهر فيها سابا باشا استحسانه له ، وامتناعه عن تعضيده فى مجلس الشورى لعدم إلمامه بجميع أطرافه ، والتمس من الجناب العالى معافاته من ذلك .

وطلب منى الجناب العالى ــ غير مرة ــ أن أدافع عنه أمام الجمعية العمومية ، فأظهرت الاباء حتى أقتنع بفائدته .

وقد قرر القومسيون للجمعية العمومية وجوب رفضه ، لأن فيه غبنا بالحكومة المصرية ، ولعدم ضرورة انجازه فى هذا الوقت .

وقد كان ألح غورست على سعيد بأن يتكلم هو وأنا أمام الجمعية العمومية فى صالح المشروع ، فقلت ــ فى اجتماع بمنزل سعيد حضره النظار جميعا ــ : إنى مستعد للدفاع عنه اذا وعدت الحكومة باحترام قرارها(٥٠٣) . على أنى لا اكتفى بهذا الوعد ، لأنهم قد يبذلونه ثم يخلفونه ، ولا نجد ــ اذ ذاك ــ وسيلة لالزامهم بالوفاء به . فاللازم أن يُؤذن لنا بأن نصرح للجمعية العمومية أن قرارها سيكون قطعيا فى الموضوع . فان فعلنا ذلك ، آمنا الخلف فى الوعد ، وأدينا خدمة جليلة لأنفسنا وبلادنا .

فترددوا أولا فى قبول هذا الرأى ، فمازلت بهم حتى استحسنوه ، وجمعت كلمتهم على السعى فى تنفيذه .

ثم اجتمعنا ــ بنظارة الداخلية ــ مع المستشار المالى ومسيو روكاسيرا ، اللذين كانا يعارضان هذه الفكرة . غير انى أقنعتهما بصوابها ، فاقتنعا ، وذهب المستشار المالى فأقنع بها السير إلدن غورست ، وأخبر بذلك تلفونيا سعيد باشا . فسررنا لهذا النبأ ، ووعدنى كل من الزملاء بوليمة احتفالا بهذه الفكرة المفيدة(٥٠٤) .

---

(٥٠٣) أى : قرار الجمعية العمومية .

(٥٠٤) حتى نعرف أهمية فكرة سعد زغلول فى جعل قرار الجمعية العمومية قطعياً فى مسألة قنال السويس ، يجب أن نتذكر أن الجمعية العمومية لم تكن لها من سلطة تشريعية غير التصديق على ضرائب جديدة . فإذا حصلت الجمعية العمومية على حق الرأى القاطع فى مسألة خطيرة مثل مسألة مد امتياز شركة قنال السويس ، فإن هذا القرار يعد قراراً ثورياً .

ثم اجتمعنا بمنزل سابا باشا ــ بعد أن ودعنا البرنس محمد على يوم سفره إلى سوريا ــ وجرى ذكر كيفية الدفاع عن مشروع القنال أمام الجمعية العمومية ، فقال رشدى : إن سعيد باشا يبدأ الكلام باعلان الجمعية ان قرارها سيكون قطعيا . ثم تتولى أنت الدفاع .

فشعرت ــ من هذا ــ أن بينهم وبين سعيد اتفاقا على ذلك ، فعارضت فيه ، وقلت : إن الألزم أن أباشر أنا الاعلان ، لأنى محتاج لعطف الجمهور علىّ بواسطته ــ وكنت عند ابداء ذلك متأثرا ــ فقال سعيد : إنى الرئيس ، ولى الحق فى ذلك ، ولا أود أن أكون فى الجمعية صفرا .

قلت : لك أن تتولى جميع الكلام ، ولكن ليس لك أن تجزئه على هذه الكيفية ! وإنى لا أريد نفعا من الاعلان ، بل دفعا لضرر السخط علىّ بسبب الدفاع عن مشروع يكرهه الجمهور ، ثم انصرفنا على غير طائل .

وبعد ذلك حضر عندى أباظه ، وقد كان فاتحه سعيد فى الأمر ، وأظهر له تأثره منه . وكنت متأثرا أيضا ، ومصرا على عدم الكلام بالمرة ، لأن ذلك ليس من خصائصى ، بل من اختصاص [ص ٩٣١] ناظر المالية وناظر النظار . فألح علىّ بالعدول عن هذه الفكرة رعاية لخاطر سعيد . فقبلت ، بشرط أن نتقاسم الدفاع عن المشروع .

واجتمعنا فعلا ، وقسمناه كما يأتى :

يعلن الرئيس أن القرار قطعى ، ثم أتكلم أنا عن الغبن ، ويتكلم اسماعيل باشا سرى عن الحاجة للمال[٥٠٥] ووجوه صرفه ، ورشدى

(٥٠٥) فى الأصل : « الحالة للمال » ــ وهى سقطة قلم .

عن المخاوف التى تهددنا اذا لم يُقبل المشروع ، وحشمت عن قرارات مجلس ادارة شركة القنال فيما يتعلق بعوائد المرور ، وسابا باشا فيما يختص بضمان صرف مبلغ النقود الناتج من المشروع فى الأوجه المخصصة له .

وقد كان المستشار المالى أعد ردا ، فتلوناه جميعا ، وعدلنا فيه ما عدلناه . وقد بحثته جيدا ، وطالعت كثيرا من الكتب فى القانون الدولى ، ورأيت العلماء يكادون أن يكونوا مجمعين على أن هذا القنال لا يعود إلى ملكية مصر بعد نهاية مدة امتيازه . وأخبرت بذلك أباظة .

ثم انعقدت الجمعية العمومية . فأحسست من أعضائها سوء ظن بنا ، فاننا عرضنا عليهم ــ فى الجلسة الأولى ــ أن يأذنوا بطبع تقرير اللجنة المعينة منه ، حتى لا يطول الوقت على النظر فيه ــ فرفضوا ذلك ، مع أنه كان نافعا لهم . ثم ــ فى الجلسة التى انعقدت للنظر فى المشروع ــ تلا[٥٠٦] الرئيس مقالا وجيزا ضمنه ذلك الاعلان ــ ولم يكن قد أطلعنى من قبل عليه ــ فصفق الحاضرون لهذا الاعلان ، وصاحوا بالدعاء للوزارة الحاضرة .

ثم تكلمت ــ غير أنى استوفيت الكلام عن الموضوع كله ، ولم أشعر بتذمر[٥٠٧] من دفاعى عن المشروع ، بل صفق الناس لآخره . وأرادوا المداولة فى الحال ، واصدار القرار ، ولكن البعض عارض . وتأجلت المسألة الى جلسة أخرى ، بعد أن رد أباظة عليَّ ردا دل بعضه على أنه لم يفهم جيدا بعض النقط التى تكلمت عليها .

ثم حضر عندى فى اليوم التالى ، وطلب منى أن لا أتكلم اذا

---

(٥٠٦) فى الأصل : « تلى » ، وصححتها « تلا » .

(٥٠٧) فى الأصل : « بتزمر » .

تكلموا ! قلت : اذا كان فى الكلام شىء يغاير الحقيقة وجب علينا الرد عنه ، أما اذا لم يكن هناك شىء جديد يستحق الرد فلا كلام . ثم جَمَعنا سعيد باشا عنده ، وعرض علينا فكرة عدم الكلام . ومال الجميع لرأيه .

وكنت ساكتا ، فقلت : إننا تحصلنا على الإذن بذلك الاعلان ، فى مقابلة الدفاع عن المشروع . وفى عدم الرد على ما يستحق الرد إخلال بما وعدنا به . ثم هو لا ضرر فيه ، لأن الكلمة الأخيرة للجمعية العمومية . فالرأى أن نرد على ما يستحق الرد ، حتى لا نُرمى بتقصير أو ممالأة . فعدل الكل عن رأيهم ، واستحسنوا هذا الرأى .

ثم انعقدت الجمعية العمومية(٥٠٨) ، وقدم أباظة وبعض زملائه ردا مطولا [ص ٩٣٢] تلى فى الجلسة . فأردت الرد عليه ، فعارض أباظة معارضة شديدة . وحصلت بينى وبينه مناقشة طويلة ــ من ضمن ما قلته فيها : إن الأحسن ــ لصالحكم ــ أن تسمعوا ردى ، لأنه ليس فيه ما يضركم ، ولكن فى منعى عن الكلام ضررا بالحرية التى تريدونها . فلا تعملوا لنقض ما تسعون لاتمامه .

فقرروا بمنعى من الرد . ولم يتكلم أحد من اخوانى بكلمة . ثم تداولوا فى المشروع ، ورفضوه بالاجماع تقريبا ــ كل ذلك وما فهمت شيئا من سكوت اخوانى ولا من الحاح أباظة بالمنع من الكلام ! ولما خرجنا لم أر من إخوانى شيئا من علامات التأثر ، وقلت لهم : هل يصح أن تسكتوا ، وأن لا يساعد واحد منكم بكلمة ؟ فلم يحروا جوابا .

وشاعت إشاعات ــ بعد ذلك ــ بأن أباظه أفهم كثيرا من الأعضاء ــ قبل الدخول فى الجلسة ــ بأن النظار على غير رأيى فى الكلام ، وأن عندى أمورا لو تركوا لى التكلم بها لأضرت بالبلاد ضررا

---

(٥٠٨) فى يوم ٤ ابريل ١٩١٠ .

كبيرا ، لذلك وجبت معارضتى . ونشرت بعض الجرائد ــ كالعلم ومصر الفتاة ــ أقوالا تقرب من هذا المعنى ، ومنها الاشارة لأنى كنت أسعى لدى كثير من أعضاء الجمعية العمومية فى قبول المشروع ! ــ مع أنى لم أقابل منهم أحدا فى مدة نظر المشروع الا أباظه ــ وحاله معروف ــ وفتح الله بك بركات ، وكان من أشد خصوم المشروع مع أنه من أقرب الناس الى .

ولقد أخذت من كل ذلك أن فى الأمر سرا تكشفه الأيام . وقد دعانى ــ عقب ذلك ــ الخديوى للقبة ، وتكلم معى فى موضوعات شتى ، منها موضوع القنال . ولم أفهم منه شيئا ، ولا ما كان الغرض من هذه المحادثة .

وانقطعت الصلة بينى وبين أباظه ، ولكنه ابتدأ يتردد على الجناب العالى ، واستمرت الحالة بينه وبين سعيد على ما كانت من قبل عليه[٥٠٩] .

صار التحقيق فى قضية قتل بطرس باشا بمباشرة عبد الخالق ثروت ، واتهم كثيرٌ بالاشتراك مع الوردانى فى الجريمة ، لأنه عثر على أوراق تدل على أن هناك جمعية سرية ــ من أهم أعضائها الوردانى ــ غايتها جعل مصر للمصريين بوسائل كثيرة ، منها القوة . ولم يوجد بالقانون المصرى نص يعاقب المؤامرات السرية ــ الا فى أحوال مخصوصة ، ليست حال أولئك المتهمين منها ــ فرأى النائب العمومى عدم ادانة أولئك المتهمين ! .

وقد استحسنت ــ مع سعيد ــ أن نعرض الأمر على لجنة من

---

(٥٠٩) كتب سعد زغلول فى الكراسة ٢٠ عن هذه النقطة يقول : « وقد استمر أباظة ملازماً لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعا » .

مستشارى الحكومة الخديويين ، حتى لا يكون للأقبـاط ـ والانجليز خصوصا ـ وجه لانتقاد إخلاء سبيل أولئك المتهمين .

ولم تكن النيابة بحثت ـ فى التحقيقات التى أجرتها ـ عما اذا كان الاشتـراك عـلى عقـد الجمعيـة السـريـة ، يمكن أن يتخـذ دليـلا [ص ٩٣٣] على اشتراك أعضائها فيما يرتكبه أحدهم من الجنايات تنفيذاً لأغراضها ـ كما ذهب اليه جارو وغوستان هيلى . فاتفقت الآراء على أنه وإن كان القاضى لا يحكم بالادانة على أولئك المتهمين ، ولكن الأولى تقديمهم لقاضى الاحـالة ، لأنـه هو الـذى يمكنه أن يفحص التحقيق جيدا ، ويسمع ما يشاء من الأقوال ، ثم يفصل فى الدعوى بالاحالة أو بالحفظ . وكان النائب العمومى من هذا الرأى أيضا .

تقدمت القضية لقاضى الاحالة ، ثم ضُبط جواب وارد لأحمـد فؤاد ، التلميذ بمدرسة الطب ، من تلميـذ تابـع لارساليـة الجامعـة المصرية بليون ، يدعى محمّد كمال ، يدل على أنه هناك مخابرة فى شأن استعمال الارهاب وسيلة لانقاذ مصر من الاحتلال . وكان قدم هذا الخطاب صاحب جريدة « مصر » للسير إلدن غورست ، وهو سلمه للنايب العمومى ، الذى قال لى وللمستشار : إنه أصبح يرى أن قاضى الاحالة يحيل المتهمين حتما على محكمة الجنايات بسبب هذا الخطاب .

ثم صدر أمر القاضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى عليهم . وحصل الكلام بين الخديوى والسير غورست وسعيـد باشـا بشأن رفتهم من المـدارس والحكومـة . وتكليف النايب العمـومى بتقديم تقـريـر الى النظارات التابعين لها عن تهمتهم . فقدم التقريـر لنظارة الحقـانية ، وهى أرسلته للأشغال والمعارف ، فقرر مجلس النظار رفت الموظفين ، وقررت نظارة المعارف رفت التلامذة وحرمانهم من الامتحان .

فتكلمت فى مجلس النظار بشأن شدة عقوبة التلامذة ! فعارضنى

سعيد ورشدى ـــ ابتداءً ـــ بأن ذلك ليس من خصائص مجلس النظار .
ثم عدلا عن هذا الرأى ، وتقرر ـــ بطريقة غير رسمية ـــ الاكتفاء بالرفت والحرمان مدة سنتين فقط . غير أن نظارة المعارف ـــ بعد أن اتفق ناظرها معنا على هذا القرار ـــ أصرت على رأيها الأول ، ونفذته .
ولما علمت بذلك من الجرائد ، كلمت فيه رئيس النظار ، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا ، لأن نظارة المعارف انتصرت لجورست الذى أيدها .

هذه الحادثة ألفتت الذهن الى أن فى القوانين المصرية نقصا بالنسبة للجمعيات السرية يجب سده ، فكُلف مسيو برنيوت(٥١٠) بأن يضع مشروعا لتكميل هذا النقص ـــ وميل هذا المستشار لكثرة التشريع ! ـــ فوضع مشروعا بتعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، من ذلك تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعدى على الحضرة الخديوية ، حيث جعله جناية لا جنحة . ووضع نصا جديدا لمعاقبة من يتعدى بالطعن على الاحتلال . ونصا آخر يعاقب [ص ٩٣٤] على « الشروع » فى الجنح كما فى الجنايات . ثم نصا يعاقب من يكتب كتابة فى قضية مرفوعة للقضاء ، أو تكاد ترفع اليه ، بقصد التأثير على القضاة . ثم النصوص المختصة بالاتفاقات الجنائية ومسؤولية أرباب الصحف والتهديد . وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنايات .

فعارضت فى الأول والثانى والثالث ، وعارض سعيد فى الرابع .

فأماالأول ، فلأن الأحكام الصادرة فى التعدى على الخديوى لم تصل بالعقوبة إلى أقصاها ، فلا يمكن الحكم بعدم كفايتها وضرورة

(٥١٠) Sir William Brunyate ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .

التعديل . على أن فى هذا التعديل إشارة لكون الخديوى مهددا ــ مع ان الأمر ليس كذلك .

وأما الثانى ، فلا حاجة إليه ، لأن التعدى على الاحتلال إما أن يكون فى شخص الموظفين الانجليز ــ والطعن عليهم معاقب عليه بالنصوص التى تعاقب الطعن على الموظفين ــ وإن لم يكن فى أشخاصهم ، فقانون المطبوعات الادارى كفيل بالعقاب .

وأما الثالث ، فلأن « الشروع » فى الجنح لا أهمية له ، ولذلك لم يعاقب عليه فى الشرائع الأخرى ، ولم يظهر أن هناك ضررا فى ترك معاقبته .

وأما الرابع ، فإنى كنت مستحسنه ، لأنه لا ينبغى التأثير على القضاء بحال من الأحوال ، وانما تجب مراقبته ، ويصح انتقاده بعد الحكم لاقبله .

ولكن سعيد ــ مع موافقته على ذلك ــ رأى أن فى إمضاء المشروع فى الظروف الحاضرة ، إثارة للسخط العام . فطلب من غورست ارجاءه . فأرجىء .

أما التعديلات الأخرى ، فكلنا أقررناها ، وقرأتها مع سعيد وراسم فى منزل الأول .

فأما مسؤولية أرباب الصحف ، والتهديد ، واحالة محاكمة الصحافة على محاكم الجنايات ــ فلأنى كنت أرى ذلك من زمان مديد ، وكنت أندد بشارع[٥١١] سنة ٩٠٤ لالغائه المواد المختصة بتلك المسئولية وبالتهديد ، وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنايات الحق وحدها فى الفصل فى قضايا الصحافة .

---

(٥١١) أى : بتشريع .

وبعد أن أقر هذه المشروعات مجلس النظار ، تحولت على مجلس الشورى ، فقامت قيامة الجرائد ، وعدوها تقييدا للحرية ، وأنحوا باللائمة الشديدة على الحكومة ــ خصوصا فيما يتعلق بمشروع تغيير الاختصاص ــ وعدوه مقيدا للحرية . فتركهم ينتقدونه .

تكلم غورست مع رشدى ــ بصفة كونه ناظرا للخارجية ــ فى شأن أرض واسعة كانت تابعة للسودان ، وأجرتها الحكومة الانجليزية إجارة مؤبدة للبلجيك ، فى نظير أن هذه أجرت لتلك قطعة أرض من أملاكها على التأبيد أيضا . وطلب منه أن تتنازل الحكومة المصرية عن تلك القطعة نهائيا ! فتداولنا الأمر ، وقررنا أن لا نتنازل ، وأن الحكومة الانجليزية [ص ٩٣٥] تتصرف بدون دخل الحكومة المصرية . واتفق سعيد مع غورست على ذلك .

بعد أن رُفض مشروع القنال ، تكلم غورست والمستشار المالى مع سعيد ، فى شأن احتياج السودان لمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، ووجوب اقتراضه ! وفى أثناء جريان المخابرات فى هذه المسألة ، طلب المستشار المالى أن يقابل سعيد فى جلسة خصوصية ، وأسرَّه فيها بأنه يراد تعديل قانون المعاشات بالنسبة لمسبرو (٥١٢) لأنه زاد عمره عن الخمسة وستين سنة ، ويجب حتما أن يفارق الخدمة مع شدة الحاجة اليه .

وأنه ــ بهذه المناسبة ــ يحسن تعديل نصوص القانون بالنسبة للنظار على احدى طريقتين : إما أن يكون الحد الأقصى ألف جنيه ، والماهية التى يربط المعاش عليها ٣٠٠٠ جنيه ــ أو يكون الحد الأقصى ١٢٠٠ جنيه ، والماهية المذكورة ٢٤٠٠ جنيه .

وقد حصل كلام فى هذه المسألة زمن بطرس باشا ، لكنه عارض فيها بشدة ، لأنه لم يكن مستفيدا منها ! ولكن الخديوى كان وعد بها من

---

(٥١٢) هكذا تقرأ . وهو عالم الآثار المعروف ، وله شارع بالقاهرة باسمه .

نفسه . وبعد أخذ ورد ، تقررت الطريقة الثانية ، وهي مفيدة للأشخاص الآتية أسمائهم على الترتيب الآتى : سابا ، سعيد ، سرى ، حشمت ، سعد ، رشدى . ويظهر أن المستفيدين من هذه الطريقة أكثر ، سعوا فيها . ولكنى لا أجزم بذلك .

وُضع المشروع بهذا المعنى ، فقلت لهم جميعا : الأحسن تأخيره الآن ، لأن الظروف غير مساعدة على اظهاره . فسيقولون فينا إننا رضينا بتلك السلفة للسودان ، وبمشروعات القوانين الجديدة ، فى نظير تحسين معاشنا . ويكون لهذا الانتقاد وجه من القبول عند العامة وخصومنا .

فلم يحفلوا بهذا النصح ، حتى قلت لهم : ليتنى لم أكن معكم !

تحولت تلك المشروعات على لجنة من مجلس الشورى ، فرأت أن تنتدب وفدا منها للتكلم مع غورست ، ثم مع الحكومة ، فى شأن تلطيفها . فقابل الوفد الأول(٥١٣) ، فلم يظفر منه بنائل(٥١٤) ، حيث قال لهم : فلينظر المجلس فى المشروعات ، وبعد ذلك نرى ما يكون .

وقابلوا سعيد فلم يكونوا معه أسعد حظا ، وانتهز هذه الفرصة وفاتحهم فى مشروع المعاش ــ كما أخبرنى هو به ــ وقال لهم : إن كنتم تترددون فيه فلا أرسله لكم . فوعدوه بتأييده .

وانصرفوا إلىّ ، فلم أعدهم بشىء . ولكنهم طلبوا منى أن أفتكر فى جعل الاتفاقات الجنائية قاصرة على الجمعيات والعصابات والجنح والجنايات السياسية . فوضعت نصا بهذا المعنى ، وعرضته عليهم ، فلم يقبلوه .

---

(٥١٣) أى : قابل غورست .

(٥١٤) أى : لم ينل منه شيئا .

ثم قررت اللجنة ، بأغلبية خمسة آراء ضد ثلاثة ، بقبول مشروع تغيير الاختصاص ـ لا بناءً على الأسباب التى أبدتها الحقانية ، لأنهم اعتبروها جارحة لخواطر القضاة [ص ٩٣٦] الابتدائيين ، وغاضة من كرامتهم . ولكنهم لم يبدوا أسبابا أخرى .

وقد حصلت مناقشة بينى وبين أباظة بالمجلس بخصوصه ، انتهت برفض هذا المشروع . ثم عدلت اللجنة ـ وبعدها المجلس ـ مشروع الاتفاقات الجنائية ، بأن جعلوه قاصرا على الجمعيات والعصابات ، وغيرها من الاتفاقات ، التى يكون المشتركون فيها خمسة أشخاص فأكثر ، وموضوعها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الحكومة أو أحد موظفيها . ولم أشأ أن أناقشهم فيما عدلوه خشية أن يرفضوه . وكان تعديل اللجنة قاصرا على الجمعيات والعصابات ، ولكنى أشرت عليهم بعدم كفاية ذلك ، فأضافوا « الاتفاقات الأخرى » . ورأيت أن أشكر اللجنة على اهتمامها بالمسألة ، والمجلس على اشتراكه فى الشعور بنقص القانون ووجوب سد ذلك النقص .

ولكثرة بحثى فى موضوع المادة ٤٧ ، ومطالعتى لموضوعها فى الكتب المختلفة ، تبين لى أن المشروع معيب من الأوجه الآتية :

أولا : لأنه يعاقب الاتفاقات التى يكون موضوعها فعلا جنائيا واحدا ولو كان جنحة ، مع أن القوانين الأخرى ـ خصوصا القانون الفرنساوى ـ لا يعاقب الاتفاق الا اذا كان القصد منه ارتكاب جملة أفعال جنائية . وهذا هو الصواب ، لأن الاتفاق على فعل واحد لا يهدد الهيئة الاجتماعية ، ولكنه يهدد موضوع هذا الفعل وحده ، ولا يدل على تشرر[٥١٥] المتفقين ، ولكن يدل على أن هناك باعثا حملهم على هذا

(٥١٥) هكذا فى الأصل : أى لا يدل على أن المتفقين أشرار .

الاتفاق ـ وقد يكون هذا الباعث محمودا ـ ولا يلتئم مع مبدأ : عدم عقوبة الأعمال المحضّرة ولا الشروع ، اذا خاب العمل أو لم يتم بارادة الفاعل .

ثانيا : لأن المشروع يعاقب الجنح والجنايات ، ولو كانت لفكرة غير فوضوية . على أن القانون الفرنساوى لا يعاقب إلا على سلسلة الأعمال الفوضوية . نعم إن النص فيه[٥١٦] عام ـ ولكن اتفقت كلمة الشراح على اختصاصه بذلك النوع من الأعمال .

ثالثا : لأن المشروع لا يعاقب فقط التصميم والنية المنعقدة ، بل الفكرة الحائمة التى لم تَقِرّ ولم تبلغ درجة التصميم . ولم يقتصر كذلك فى العقاب على التصميم أو الفكرة المنجزة ، بل على المشروطة أيضا . وهو قلب لمبدأ قانون العقوبات ، الذى لا سيطرة له على الخواطر والنيات ، ولا يعاقب على ما فى السرائر ، بل على الأعمال الظاهرة ذات الأثر فى الخارج .

[ص ٩٣٨]

ولما تفطنت لهذه العيوب ، أردت تعديله بما يجرده عنها ، فتكلمت مع المستشار ، فلم يقبل ، ووضع نوتة[٥١٧] بما فى تعديل الشورى من الاعتراضات . ثم سافرت الى الاسكندرية ، وكان سعيد أخبرنى - بالتلفون - بأن غورست يريد مقابلتى ، ثم قال[٥١٨] لى إن ماكلرث كتب اليه عن رأيك[٥١٩] فى المشروعات ، وإنه[٥٢٠] أوقف الكلام معه لما بعد مقابلتى .

---

(٥١٦) أى : فى المشروع .

(٥١٧) أى : مذكرة .

(٥١٨) أى : قال سعيد .

(٥١٩) أى : رأى سعد زغلول .

(٥٢٠) أى : سعيد .

فبسطت له فكرى ، وقلت : إنك اذا كنت مستعدا لتعضيد رأيى ، فانى استمر فيه . فقال لى : إن الظروف لا تساعدنى على ذلك . والأحسن أن ندفع بالتى هى أحسن ، فإن لم نجد بدا من الفبول ، قبلنا .

فذهبت إلى غورست ، وأبديت إليه ترددى فى المشروع ، وأسفى على عدم ملاحظة ذلك من قبل . فقال : إن ما تقوله وجيه ، ولكن سبق السيف العزل ، لأنى كتبت إلى حكومتى ، ويصعب التغيير بعد ذلك . ويلزم أن نتدبر فى خطاب لمجلس الشورى يكون مطمئنا(٥٢٠م) . وقال : إن ماكلرث استشار فتحى ورروكاسيرا وغيرهما ، فوجدهم على غير رأيك .

ولكن المستشار لم يكن أخبرنى بشىء من هذه الاستشارة ! فعدت إلى سعيد ، وأخبرته بالنتيجة .

[ص ٩٣٧]

ثم عدت إلى مصر ، وعاد الكلام فى المشروعات مع المستشار ، حيث قصصت عليه ما دار بينى وبين غورست ، فقال : إنك كنت راضيا عن المادة ٤٧ . قلت : نعم ، واشتركت فى وضعها . غير أنه تبين لى بعد ذلك ضررها بالحالة التى هى عليها ، وكثيرا ما يحصل أن يتغير فكر الانسان فى الشىء الوحيد ــ كما حصل لك فى نفس هذا المشروع ، فإنه كان لك فيه كل يوم رأى جديد .

وقد كان وضع مذكرة يرد فيها على تعديل الشورى ، وورد فيها أن القانون الفرنساوى يعاقب الاتحاد اذا كان موضوعه جناية واحدة ، واذا كانت الجناية غير سياسية . فأفهمته خطأه فى ذلك ، وأطلعته على

(٥٢٠ م) فى الأصل : « مطمنا » ـ بالعامية .

ما كنت اطّلعت عليه من شُرّاح القانون الفرنساوى ، فاقتنع .

ثم وقع الاتفاق على أن يُكتب لمجلس الشورى خطاب يتضمن عدم تطبيق المادة ٤٧ ، إلا فى الأحوال التى تهدد الأمن العام حقيقة ، لأنى كنت أقول له إن الاتفاق على جناية واحدة ، أو على عدة جنايات فردية من الجنايات العادية ، التى لا يُقصد بها ترويج مبدأ مضر بالهيئة الاجتماعية ـ ليس مهددا للأمن العام ، ولذلك لا يمكن أن يعد جنائيا يستحق العقاب . وإن القانون الفرنساوى ـ باتفاق جميع شراحه ـ لم يوضع الا بالنظر للجنايات المتسلسلة التى يقصد بها ترويج مبدأ الفوضوية .

وبناء على هذا تحرر ذلك الخطاب ، وعُرض على السير إلدن غورست يوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، فأقره بعد تعديل خفيف فيه . وسيكون أساساً لخطاب من رئيس النظار لمجلس الشورى ، وبه يصبح نص المادة ٤٧ قاصرا على الأحوال المهمة ، التى يكون فيها خطر على الأمن العام .

[ص ٩٣٨]

وقد كان حشمت قابل غورست بعدى ، وتكلم معه فى شأن موضوع المواظبة والسلوك ، وجاء يقص علينا نتيجة الحديث بأنه عضد مشروع نظارة المعارف أمام غورست ، وأقنعه بفائدته ، وبعدم إمكان قبول تعديل الشورى . فاغتاظ من ذلك سعيد ، لأنه مخالف لاتفاق سابق بينهما على قبول ذلك التعديل .

ثم ذهب سعيد إلى غورست ، وتكلم معه فى هذا الشأن ، فلم يتمكن من اقناعه ، وغاية ما تساهل فيه أن لا يسرى هذا المشروع على من كان سنه من تلامذة المدارس الابتدائية اثنى عشر سنة فأقل ـ وهو

ما كان حشمت عرضه على مجلس الشورى أثناء المناقشة فى المشروع .

تحولت محاكمة الوردانى على محكمة الجنايات . وقد اتخذ الأقباط هذه المسألة لتحريك البغضاء بينهم وبين المسلمين ، وقامت جرائدهم تنسب القتل للتعصب الدينى ، وتجسم أمر الحادثة ، وتبالغ فى الحوادث التى ترتبط بها ولا يخلو من وقوعها بلد من البلدان . وتختلق الحوادث الأخرى للدلالة على وجود ذلك التعصب .

فلما أحس المسلمون بذلك ، نقموا[٥٢١] وعطفوا على الوردانى ، وتمنوا لو خلص من العقاب . وانبث هذا الميل خصوصا فى العامة والنساء والأطفال ، وتمكن من أفراد الحزب الوطنى . بل عمل الكثير منهم على تمكينه فى النفوس ، وسعوا جهدهم فى تلطيف العقاب ، واستعملوا لذلك كثيرا من الوسائل .

ووردت كثير من كتب التهديد [ص ٩٣٩] على الخديوى والنظار وبعض رجال الاحتلال ، محذرة من عواقب الحكم على الوردانى ، ومنذرة بالقصاص إن مُسّ بسوء . وورد كثير منها على قضاة الاستئناف الذين تعينوا للحكم . ويُظن ان كثيرا من هذه التهديدات صادر عن بعض الأقباط ، بقصد تشويش الأفكار ، واتخاذ ما يحدث عنها من الأثر دليلا على الاضطراب واختلال الأحوال .

وأثر ذلك فى ولاة الأمور ، حتى بالغوا فى الاحتياط فى الجلسات التى انعقدت بمحكمة الاستئناف للمحاكمة . ولم يكتفوا بحصر حضورها فى مَنْ بيدهم تذاكر ، بل قفلوا جميع الأبواب الا بابا واحداً ، ووضعوا الأرصاد على كل باب ، ولم يؤذن لحامل التذكرة بالدخول الا بعد التحقق منه .

---

(٥٢١) هكذا تقرأ . وقد تقرأ « نفروا » .

وعين المتهم ثلاثة[٥٢١] محامين عنه : أحمد لطفى ومحمود أبو النصر والهلباوى . واشترط فى قبول تعيين هـذا الأخير أن يتكلم فى مسـألة دنشواى بالانتقاد عليها ، فقبل هذا الشرط لأنه كان يريد أن يغسل ــ بمرافعته ــ أحزان ما اقترفه فى مسألة دنشواى .

ولكن مسيو دلبروجلو ، رئيس محكمة الجنايات ، امتنع أن يقبل الثلاثة ، وأصر على أن لا يقبل منهم سوى اثنين ! وأصر المحامون على الاضـراب عن المـرافعـة ان لم يُقبلوا جميعـا . فتكلم معـه مستشـار الحقانية ــ بطريقة ودية ــ فى أن يقبل الثلاثة ، وأخبرنى بأنه لم يقبل . ثم علمت بأن السير إلدن غورست تكلم معه ، وتظاهر بالتباعد عن المسألة قائلا[٥٢٢] : إن الأحسن ترك دلبروغلو وشأنه لأنـه عنيد ! ، ولكنا رأيناه ــ عقب ذلك ــ قد قبل الثلاثة بلا معارضة ! .

بعد أن فرغت المحكمة من سماع شهود الاثبات والنفى ، قررت بتعيين ثلاثة من آل الخبرة ليبحثوا أقوال الشهود ، ثم يُبدوا رأيهم فيما إذا كانت وفاة بطرس باشا مسببة عن الضربات التى أصابته أو عن العملية التى أجريت له ؟ وهؤلاء الخبراء هم الدكتور مادن وهاملتون وعـلى لبيب ، ولكن هـذا بعد أن قبـل استعفى ، وتعين بـدلـه الـدكتـور بهجت[٥٢٣] وهبى .

(٥٢١ م) فى الأصل : « ثلاث » .

(٥٢٢) فى الأصل : « وقال » .

(٥٢٣) كان قرار المحكمة فى البداية هو تـأليف لجنة من الـدكاتـرة : نولن ، الطبيب الشرعى ، ومـادن الجراح ، وعـلى بك لبيب ، لتجيب عـلى السؤالين الآتيين :

١ - هل الجروح الناشئة عن الاصابة كانت فى ذاتها مميتة ، بدون دخل للعملية ، أو كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية ؟ =

وعلمت (٥٢٤) أن الأولين اجتهدا كثيرا في إخفاء الحقيقة ، وأنهما على جانب عظيم من الجهل بفنهما ، وأن همهما كان منحصرا في تبرير أعمال الدكتور ملتون(٥٢٥) دفاعا عنه من جهة ، ومساعدة للاتهام من جهة أخرى .

ومع كون المحكمة أظهرت — في الحكم الصادر بتعيينهم — عجزها عن البت فيما انتدبتهم للفصل فيه بفنهم ، ومع كونهم اختلفوا فيه ، ومع كون الرأي ، المرجح لسبب الوفاة عن الإصابة ، مبنيا على وقائع لم تثبت الذي أصحابه ثبوتا كافيا(٥٢٦) — فان المحكمة حكمت بالاعدام ! .

= ٧ — على أجريت العملية مع اتخاذ الاحتياطات الطبية المقررة فنياً ؟

وقد أدى ذلك إلى تأجيل القضية إلى جلسة ١٢ مايو .

على أن علي لبيب اعتذر عن عدم قبول عضوية اللجنة بعد ذلك ، فعدلت المحكمة بعد ذلك قرارها ، وشكلت اللجنة من كل من : مادن ، ونامليتون ، وبهجت بك وهبي — وهي الأسماء التي أوردها سعد زغلول . (انظر في متابعة القضية كتاب د . محمد عبد الرحمن برج : دراسة في الحركة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالي ، ١٩٠٨ — ١٩١٠) .

(٥٢٤) أي : من الدكتور بهجت وهبي .

(٥٢٥) هو صاحب « مستشفى الدكتور ملتون » .

(٥٢٦) جاء في تقرير اللجنة الذي قدمته للمحكمة ، « إن عدم تشريح الجثة يمنعنا من اعطاء جواب قطعي — إيجابي أو سلبي — عن السؤال الموجه الينا . ولكن نظراً للاحتمالات الكثيرة التي يجوز أن تُحدث الوفاة ، فإننا نظن بأن لنا الحق في إبداء رأينا بأن الجروح التي حصلت كانت في ذاتها مميتة ، وأنه لم يكن يمكنه أن يعيش بدون العملية .

أما حضرة الدكتور وهبي ، فقد خالفنا في الاستنتاج عن هذه النقطة ، حيث قال بأننا نظرنا إلى كل اصابة على حدتها ، وأبدينا رأينا =

ولا انتقد هذا الحكم فى ذاته ، ولكن الطريقة التى انتهت به !
ولقد كان السير إلدن غورست متخوفا من المسألة ، ويخشى أن لا يحكم بالاعدام فيها . وأظهر لى هذه الخشية خصوصا [ص ١٤٤٩] بعد الحكم التمهيدى .

وفى اليوم التالى لصدور الحكم بالاعدام ، ورد على نظارة الحقانية خطاب من رئيس محكمة الاستئناف ، بأن المستشارين[٥٢٧] ، الذين جلسوا فى قضية الوردانى ، يطلبون الراحة من عناء الأعمال ، وأنه لذلك وضع ترتيبا يعفيهم من الأشتغال مدة تقرب من شهرين ! .

فلم أفهم هذه الحالة ، ووقعت عندى موقعا سيئا ، كما وقعت عند المستشار ، وصممنا على رفض ذلك . واستدعيت يحيى باشا ، وتكلمت معه فى هذا الخصوص ، فاعتذر بأن بوند[٥٢٨] كتب اليه بذلك ، وهو نفذ رغبته ، وربما كان هناك اتفاق بين بوند وبين المحلات العالية[٥٢٩] على ذلك ! فلم ألتفت لهذه الاشارة .

= عن أهميتها ، وأن مجموع هذه الاصابات ـ باشتراكه مع سن المصاب ـ يحدث حالة كلينيكية خطيرة جداً ، يجوز أن تسبب عنها الوفاة ، ولكن ليس من الضرورى أنها تحدث الوفاة . . .

وفى نهاية التقرير قالت اللجنة : « وفى النهاية نقول بأنه نظرا لعدم عمل الصفة التشريحية ، فقد فقدنا الوسائط التى بها يمكننا أن نحكم على نتائج العملية . ونظراً لقلة البيانات التى جاءت بأقوال الشهود ، فلا نستطيع كلية أن نعطى جواباً مرضياً على السؤال الموجه إلينا ، وهو : « هل العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنياً ؟ » . (المرجع السابق الذكر) .

(٥٢٧) كانت المحكمة مشكلة برئاسة المستر د لبروتلو وعضوية أمين بك وعبد الحميد رضا بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٨) المستر بوند هو نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٩) يقصد بالمحلات العالية ، الجهات العليا .

وعلمت ــ بعد ذلك ــ من المستشار ، أن بوند اتفق مع السير غورست على هذه المسألة ! ولم يكن فى وسعنا الا تنفيذ هذا الاتفاق ، مع الأسف على عدم احاطتنا به . ثم أطلعنى على خطاب من السير غورست يزعم فيه أنه نسى أن يخبرنى بذلك ! ثم تقابلت معه ، فاعتذر لى عن هذا النسيان .

غير أن المسألة ليست نسيانا ، لأنه ــ بعد أن أبدى الىَّ تخوفه من عدم الحكم بالاعدام ــ جرت بيننا محادثة فى هذا الشأن ، قلت فى أثنائها : إن الظاهر ، من الروايات عن القضاة ، أنهم يميلون بالحكم بالاعدام ! فتكلم بما يفيد بأنه يعتقد فى استقلال دلبروغلو . ووجدت عنده نوعا من الاطمئنان شعرت وقتئذ أنه نتيجة اتفاق ! وما تقدم أيد لى هذا الشعور . وأيده أيضا ما علمت من أن بوند كان ــ يوم الحكم ــ ملازما للمحكمة ، من وقت انعقادها لانصرافها ! .

رفع المحكوم عليه طلب نقض وابرام للحكم الصادر عليه . ولم يشترك الهلباوى مع زميليه فى رفعه . وكان من ضمن أوجه النقض[٥٣٠] أن الدخول للجلسة لم يكن مباحا الا لحملة التذاكر ، مما يضر بعلانية الجلسة .

وقد أمر بوند ألا يؤذن بالدخول لجلسة النقض والابرام ، إلا لمن كان حاملا لتذكرة خاصة . فاتخذ المحامون ذلك[٥٣١] سببا لرده ، وأضافوا[٥٣٢] اليه بأنه كان عضوا بمحكمة دنشواى ، التى كان للحكم الصادر منها تأثير فى الجناية المنسوبة للمتهم . ولكن المحكمة حكمت

(٥٣٠) فى الأصل : « النقد » ، ويبدو أن سكرتير سعد زغلول سمعها منه خطأ أثناء املاء هذه الكراسة .

(٥٣١) فى الأصل : « لذلك » .

(٥٣٢) فى الأصل : « أضافوا » .

يـوم السبت ١١ يونيـة سنـة ٩١٠ بـرفض الـرد ، ثم بـرفض طلب النقض .

[ص ٩٤٠]

وقد اطلعت على حكم النقض والابـرام ، فرأيتـه وضع بغـاية الاعتناء وحسن الترتيب والتنسيق ، غير أنه يؤخـذ من تكلفه فى رد بعض الأوجه الوجيهة ، أن للغرض تأثيرا فى صدوره . فقد ورد فيه ـ دفعـا للوجه المختص بعـدم استيفـاء شـرط العـلانيـة فى الجلسـة ، لتخصيص الحضور فيها بحملة التذاكر ـ أن رافع النقض والابرام لم يطعن بالتزوير فيما ثبت بمحضر الجلسة من كونها عـلانية ، ولـذلك لا يكون هذا الوجه مقبولا ـ مع أن الغرض من هذا الـوجه لم يكن إنكار العلانية بالمرة ، بل حصولها على غير المقصود منها ـ أو بعبـارة أخرى ، عدم استيفاء الشروط اللازمة لوفائها بالغـرض المقصود من حصولها .

كثرت الشكوى من قبطى يدعى نجيب بك فهمى ، وكيل إدارة البضائع فى السكة الحديد ، واتهمه الكثير بالرشوة ، ولم تر الحكومة بدا من التحقيق ضـده بعد كثـير من التردد ، وكـان يساعـده الرؤسـاء الانجليز بهذه المصلحة ، وترددوا كثيرا فى ايقافـه عن وظائفـه عقب الشروع فى التحقيق ضده . وحاول بطرس باشا كثيرا أن يساعده ، فلم يفلح .

وأبيت التعرض لمسألتـه ، وجعلت القول الفصـل فيها للنـائب العمومى . ولم أقبل ما عرضه من الاستعفاء ، والتجاوز عن حقه فى المعاش ، اذا تركت التهمة . فقدمته النيابة لقاضى التحقيق ، وهـو أصدر أمرا مسببا باحالته على محكمة الجنايات . فـاشتغلت به تسـع

١٤٥٦
جلسات ، وكانت مؤلفة من : عزيز بك كحيل رئيسا(٥٣٣) ، ومارشال ومحرز أعضاء .

وأظهر الرئيس انعطافا على المتهم أثناء المرافعة ، واشتد على النيابة . وكان المترافع عنها ضعيفا ، فانطلق لسان الدفاع بالتنديد عليها ، ولم يجد منها مقاومة ، وانتهت المرافعة بتبرئة المتهم ! فكان لذلك وقع سيء في النفوس ، وعده المسلمون خذلانا لهم ، كما عده الأقباط انتصارا ، وأعد الكثير منهم مظاهرة لمن تبرأ .

وقد ذهب(٥٣٤) الناس في أسباب البراءة مذاهب شتى ، ولكن الحقيقي منها غير معلوم . ويظهر لي أن نجيب بك مرتكبٌ حقيقة ، ولكن(٥٣٥) خصومه لم يكتفوا بالاستعانة عليه بالحقائق ، بل لفقوا عليه أمورا شوهت تلك الحقائق ! وكان لضعف المحقق دخل كبير في اختلاطها . ولا أجزم بأن هذا كان السبب في البراءة ، ولكنه ــ بلا شك ــ ساعد القضاة على قصد التبرئة .

[ص ٩٤١]

على كل حال ، ففيما بين الحكمين اللذين صدرا في قضية الورداني(٥٣٦) بذلت مساع كثيرة من الحزب الوطني وغيره ، لالتماس

---

(٥٣٣) في الأصل : « رئيس » .

(٥٣٤) في الأصل : « وذهب » .

(٥٣٥) في الأصل : « وأن » .

(٥٣٦) في الأصل : « بين الحكمين » . وقد عدلنا العبارة كما ورد في المتن ، نظراً لأن سعد زغلول كان قد قطع الكلام عن قضية الورداني بالكلام الذي ورد في صفحة ٩٤٥ ، والذي تناول فيه نقطتين : قراءته لحكم النقض ، وقضية نجيب بك فهمي . فكان من الضروري تغيير العبارة=

العفو عن الورداني . وكتبت في ذلك الجرائد ، خصوصا الافرنجية منها . واهتم به نزلاء الأوروباويين ـ خصوصا بالاسكندرية ـ وكُتبت عرايض العفو ، ووقّع عليها الكثير من ذوى الوجاهة والاعتبار ـ وعلى الأخص من نزلاء الأوروباويين بالاسكندرية .

ولكن بعد أن قامت هذه الحركة بشدة ، سكنت [ص ٩٤٢] فورا ، ولم يعد يُرى لها أثر ، لا في الجرائد التي كانت متشيعة لها ، ولا في ألسنة الناس الذين كانوا قائمين بها ! وعلمت ـ من مصدر ثقة ـ أن غورست سعى لدى قناصل الدول في أن يبذلوا جهدهم في إطفاء هذه الحركة ، وأن العريضة التي كانت قد أعدت(٥٣٧) لالتماس العفو ، اختلست(٥٣٨) من محل استين باسكندرية ، بعد أن وقع عليها الكثيرون . وأخبرني سعيد باشا بأنهم يبلغون ثلاثة آلاف نفس ، وأفهمني أن له دخلا في اختلاسها ! وأن سكون الحركة ناتج عن هذا الاختلاس ! .

ولكني لم أركن لهذا ، لأني كنت عالما بما بذله غورست من المساعي لثني الناس عن التماس العفو . وإذا صحت رواية الاختلاس ، كان المختلس لها(٥٣٩) هو الشخص الذي كانت عنده ! فعل ذلك عندما تغير فكره وفكر اخوانه بسبب تلك المساعي .

تكلم معي الدكتور بهجت بأن جماعة من الألبانيين حضروا

= كما ورد في المتن حتى نعود بالقارىء إلى النقطة التي قطع سعد زغلول عندها كلامه .

(٥٣٧) في الأصل : « أعدت » ، وقد أضفنا إليها : « كانت قد » ليستقيم المعنى .

(٥٣٨) أختلست بمعنى سرقت .

(٥٣٩) في الأصل : « له » .

مصر ، وصمموا على الفتك بالقضاة إن هم مسـوا الوردانى بسـوء ! وسمعت مثل ذلك من على بك جـلال ، صهر العـائلة الخديـوية . وكانت البرنسس نَزلى هانم من مـروجى هذا التهـديد . ويـظهر أن رؤوف باشا ، المندوب العثمانى ، كان له سعى مثل ذلك .

وأخبـرنى على جـلال ــ قبل الحكم ــ بـأنه لابـد من العفو عن الوردانى ، وأنه من السهل استمالة عائلة بطرس باشا نفسها لالتماس العفو عنه ، وأنه تكلم مع الخديوى فى هذا الشأن .

واتصل بجورست شيء من هذه المساعى ، فقابلها بالرفض . وسألنى الخديوى مرة عن ميل غورست ورأيه فى العفو ، فأخبرتـه بما تقدم . وتكلم غورست فى تنفيذ الحكم قبل مضى الأربعة عشر يوما القانونية ، فقلت له : إن العادة لم تجر بذلك ، ولا يَقبل الخديوى أن يفعل هذا ــ خصوصا فى القضية الحاضرة ! . وقال لـه سعيد مثـل ذلك . وتم الاتفاق على انتظار مضى المدة القانونية للتنفيذ .

زار الكولونيل روزفلت(٥٤٠) ، رئيس جمهورية امريكا السابق ،

---

(٥٤٠) Theodore Roosevelt (١٨٥٨ ــ ١٩١٩) الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة (١٩٠١ ــ ١٩٠٩) . ولد فى نيويورك ، وتعلم فى هارفارد ، وكان من أكثر رؤساء الولايات المتحدة شعبية فى بلده . وكان نائباً للرئيس ماكنلى ، وخلفه فى ١٩٠١/٩/١٤ بعد اغتياله .

وهو شخصية فريدة ، فقـد جمع فى فتـرات مختلفة بـين المحافـظة والتقدمية ، ومع أنه كان من أنصار توسع الولايات المتحـدة ، كما فى مسألة قنال بناما ــ إلا أنه كسب جائزة نـوبل فى عـام ١٩٠٦ لقيامـه بالوساطة فى الحرب الروسية اليابانية . ولكن حين فكرت بعض الدول الأوروبية فى احتلال جزيرة سانتو دومينجو ، سارع روزفلت الى احياء مبدأ مونرو الذى يعطى الولايات المتحدة دور رجل البوليس فى العالم الجديد .

السودان ثم مصر ، وخطب فيها خطبتين ، أظهر فى الأولى الميل والانعطاف للمسيحيين ، وأثنى على الحكم الانجليزى فيها . وأشار فى الثانية ، التى ألقاها بمحل الجامعة المصرية ، الى عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ، وأنه يلزمهم زمان طويل حتى يصلحوا له .

فامتعض الناس منه امتعاضا شديدا . وأظهر الخديوى سخطه عليه بعد خطبته الأولى وقبل خطبته الثانية ، وحاول كثيرا أن لا يحتفل به ، ولكنه ـ رعاية لغورست ـ رأى أن يدعوه للغداء دعوة بسيطة . وبذلت مساعٍ للوقوف على خطبته ـ قبل إلقائها فى الجامعة ـ فلم تأت بفائدة . وهمّ بعض أعضاء الشورى بإيلام[٥٤١] وليمة له ، ولكن الخديوى [ص ٩٤٣] ثناهم عنها من جهة ، ولم يجد روزفلت وقتا لديه يسعه .

ولقد أثرت خطبته الثانية تأثيرا سيئا ـ خصوصا فى الطبقة المتعلمة ـ وأعد الحزب الوطنى مظاهرة ضده ، علا فيها صياح المتظاهرين بالدعاء عليه بالسقوط ـ فعلوا ذلك عند النُزُل الذى كان نازلا فيه ، وعند نزوله إلى الباخرة .

غير أن كثيرا من شبان الأقباط تظاهروا له ، وشيعوه بهتاف التبجيل والتعظيم ، لأنه أظهر العطف على المسيحيين ، وامتدح بطرس باشا ، وأنحى باللعنات على قاتله ، ولأن المسلمين أظهروا السخط عليه .

ولقد خطب فى باريس بجامعة السربون ، وتعرض بعض طلبة

---

(٥٤١) فى الأصل : « بالام » ـ والطريف أنها كتبت أولاً « بإيلام » ثم شطبت وكتب فوقها « بالام » . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأخطاء الإملائية لسكرتير سعد زغلول ، حيث أن هذه الكراسة مملاة وليست بخط سعد زغلول .

مصريين للرد عليه ، والتصفير له . ولما وصل إلى انجلترا لتشييع جنازة ملكها ادوارد السابع ، خطب خطبة فى « جلد هول »[٥٤٢] امتدح فيها الانجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة ، ولامهم[٥٤٣] على سياسة اللين التى اتبعوها فى الأيام الأخيرة ، ونصحهم باستعمال الشدة ، أو يخرجوا منها ويتركوا الحكم لغيرهم ممن يعرفون كيف يحكمونهم حكما يناسب أخلاقهم المنحطة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء .

فكان لهذه الخطبة وقع أسوأ[٥٤٤] من سابقتيها فى جميع القلوب المصرية ، وعدها بعض الجرائد الانجليزية خروجا عن حد اللياقة ورسوم الضيافة . ولكن الاتحاديين من الانجليز والمحافظين هللوا لها وكبروا ، كما فرح لها أغلب الانجليز النازلين بمصر . ولقد اتفقت كلمة الجرائد المصرية ، وكثير من الجرائد الأجنبية التى تطبع فى مصر على استقباحها ، وكتب الكثير منهم الفصول الطوال فى ذم الخطيب وهجائه ، ومن بينها فصل وضعه صاحب المؤيد للرد عليه فى الخطبتين الأوليين ، غاية فى الإحكام ، ونشرته بعض الجرائد الأميركية .

وطعنت فيه جريدة هزلية (المسامير) طعنا فاحشا ، مملوءاً بالسب والشتم ، فشكا منه قنصل امريكا ، وكتبت محافظة مصر لنظارة الداخلية تستلفت نظرها اليه ، وتكلم السير غورست مع سعيد باشا فى شأن لزوم معاقبته اداريا أو قضائيا . فتكلم معى سعيد فى ذلك ، كما تكلم مع النائب العمومى .

---

(٥٤٢) Guildhall.

(٥٤٣) فى الأصل : « ولكنه لامهم » ، وقد حذفنا « ولكنه » لأن الكلام الذى لام روزفلت الانجليز عليه لا يتعارض مع زعمه تأسيسهم فى مصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة .

(٥٤٤) فى الأصل : أسوء .

فقلت : إنه لا يمكن معاقبة هذا الجرنال بأى طريقة من الطريقتين : الادارية والقضائية[٥٤٥] .

أما الادارية ، فلأن مانشر فى تلك الجريدة لا ينطبق على نص المادة ١٣ من قانون المطبوعات ، اذ ليس فيه ما يمس النظام العام ، ولا الدين ، ولا الآداب العمومية .

وأما الطريقة القضائية ، فلأن القاعدة التى جرت عليها النيابة من منذ زمان طويل ، واستعارتها من القانون الفرنساوى ـ أن لا تقيم دعوى القذف والسب الا اذا اشتكى المقذوف [ص ٩٤٤] والمسبوب . وقد تغالت[٥٤٦] فى السنين الأخيرة فى الأمر ، حيث لم تكتف بمجرد الشكوى ، بل طلبت أن يقيم الشاكى نفسه مدعيا بحقوق مدنية .

ولأنه يُخشى أن القاضى يرأف بالمتهم رأفة واسعة ، بناء على أن روزفلت تعدى على المصريين ، وطعن عليهم فى شعورهم واخلاقهم ، فحرضهم بذلك على قذفه وسبه ، فحينئذ[٥٤٧] تكون نتيجة الحكم لوما رسميا لروزفلت !

وفوق ذلك ، فان معاقبة تلك الجريدة بعقوبة ادارية أو قضائية ، يقع عند الناس موقعا سيئا جدا ، ويُزيد فى سخط الأمة على الحكومة ، ويبعث الناس على سوء الظن بها ، وعلى الاعتقاد بأن كلام روزفلت فى الأمة المصرية أمر متفق عليه بينه وبين الاحتلال ـ ولهذا يكون ضرر العقوبة أشد بكثير من ضرر اهمالها .

---

(٥٤٥) أضفنا : « الادارية والقضائية » لسلاسة العبارة .

(٥٤٦) فى الأصل : « وتغالت » .

(٥٤٧) فى الأصل : « وحينئذ » .

فارتاح سعيد باشا لهذه الأسباب ، وطلب أن اقنع بها غورست . فذهبت اليه اليوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، ووجدته مريضا ، فأفهمت ذلك كله إلى سكرتيره ، فاقتنع ، واكتفى بأن نظارة الداخلية تنبه تنبيها شفهيا على صاحب تلك الجريدة بالكف عن الطعن . وقد تنفذ ذلك .

١٤ يونية سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار بنزل زيزينيا تحت رئاسة سعيد باشا . وأهم ما تقرر فيه مشروعات القوانين الجديدة ، وتعديل قانون المعاشات — خصوصا فيما يختص بالنظار — ومشروع المعارف — فيما يختص بالمواظبة والسلوك — وحدثت بخصوصه مجادلة عنيفة — على الأخص بين رشدى وحشمت باشا .

فقد وضعت نظارة المعارف مواد ذلك المشروع على طريقة توهم أنها تساهلت مع الشورى ، وفى الحقيقة لم تتساهل إلا فى أمر صغير جدا لم يدخل فى حساب الشورى ، ولم يلتفت اليه . ويرجع ذلك إلى عدم رفت التلميذ ، الذى يقل سنه عن ١٢ سنة ، الا فى آخر السنة التالية للسنة التى لم ينل فيها الدرجة المطلوبة بالنسبة للمواظبة والسلوك — بخلاف من تجاوز هذا السن ، فإنه يرفت فى أى وقت من السنة المذكورة .

وأصر حشمت على ما عرضته نظارته ، فعرض رشدى تعديلا خفيفا جدا فى هذا الحكم ، ولكنى رأيت أن الأحسن الأخذ بتعديل مجلس الشورى . فأقرت الأغلبية على رأى رشدى . ولكن لم يلتفت — لا هو ولا سعيد — إلى المعنى الآتى — الذى ألفتهم اليه فيما بعد — وهو أن تعديل مجلس النظار بمعنى لا يتفق مع مطلوب الشورى ، ولا يختلف مع غرض نظارة المعارف الا فى نقطة ضعيفة جدا لا أهمية لها — ينقل المسؤولية من نظارة المعارف إلى مجلس النظار ! بخلاف مالو صدقوا

على تعديل الشورى ، أو على تعديل نظارة المعارف ــ فان المسئولية تبقى على [ص ٩٤٦] عاتق هذه الأخيرة .

مع استمرار المناقشة فى هذا الموضوع مدة طويلة ، فان سرى باشا لم يتداخل فيها ، إلا بكلمة أو بكلمتين ! أما سابا باشا ، فإنه مكث صامتا ساكتا طول الجلسة كلها ، حتى لم يسعنى الا أن أقول له فى آخرها ــ بالفرنساوية ــ ما معناه : إنى معجب بسكوتك الطويل ، حتى كأن الأمر لا يهمك فى شىء ! فقال : نعم لا يهمنى !

وقد اجتمعت معه وعبد الخالق باشا ثروت فى العشاء ــ وكان وردت تلغرافات بتصريحات للسير جراى فى مجلس نواب الانجليز ــ فأخذ سابا يقول : يلزم الرد على هذه التصريحات ، وأن يقوم عقلاء القوم للدفاع عن صوالح البلد ، فانه لا يحسن بهم السكوت ، ولابد من فعل شىء . قال ذلك وكرره مرارا ! فلم يسعنى الا أن رددت عليه بما أظهر له أن هذا القول لا يلتئم مع السكون الذى التزمه فى مجلس النظار ــ خصوصا فيما يختص بالمسائل الحيوية ! .

قبض الجناب العالى ــ قبيل سفره ــ يده عن التداخل الظاهرى فى الأعمال ، حتى ما كان منها متعلقا به ، كمسألة الأزهر ، وما كان يعده من مظاهر سلطانه ، كالترؤس(٥٤٨) على مجلس النظار . فترك أمر الأولى لسعيد باشا ، يتصرف فيها باشارة السير إلدن غورست ، وتكلم مع العلماء ــ فى يوم وداعه ــ بما يدل على عدم ارتياحه من الخطة ، التى جرى الكثير منهم عليها ، فى الاعتصاب وتشجيع الطلبة على الاضراب عن الدروس .

وترك سعيد باشا يترأس مجلس النظار ، وكانت به مسائل يهتم

---

(٥٤٨) فى الأصل : « كالترأس » .

بمثلها كثيرا ، وصرح له إنه يريد ترك الأمور للانجليز يتصرفون فيها ، لأن الـوطنيـين يكـرهـون تـداخله ، والانجليـز يـودون الاستقـلال بالأعمال .

وكان عرض عليه سعيد تأجيل مسألة معاشات النظار إلى وقت آخر ، فلم يقبل ـ كما أخبرنى سعيد ـ وأصر على تنفيذها فى الحال ، قائلا له : إنه لا يعلم الا الله بمصير الأحوال ! .

[ص ٩٤٥]

ورد أمس ـ ١٤ يونية سنة ٩١٠ ـ تلغرافات من لوندرة ، تشير إلى أن ناظر الخارجية صدق على أقوال روزفلت ، وأنه متفق مع رؤ ساء الأحزاب على اعتبار حالة مصر موجبة للاهتمام ، وداعية إلى استعمال الصرامة فى المراقبة ، وأنه يستحيل منح مصر حكومة ذاتية مادام الحزب الوطنى يناوىء الانجليز العداء ، وأن هذا الحكم لم يصبح أبعد عن مصر مثل ما هو بعيد الآن ، بسبب الخطة التى جرى عليها الحـزب المذكور ، وأن الحكومة واثقة كل الثقة بالسير إلدن غورست ، وليس أمهر منه فى تنفيذ سياسة الحكومة الانجليزية .

وأشار اللورد كرومر إلى خطارة الحالة ، وسهولة حلهـا إذا نظر بالعقل النير إلى الأسباب الحقيقية فى سوء الحالة . قال : وإن وجود هذه الأسباب يمنع ـ من باب أولى ـ تعيين مندوب سام . ولعله يشير بذلك إلى الخديوى . وستنكشف الحالة عندما ترد التفاصيل .

[ص ٩٤٦]

١٦ يونية سنة ٩١٠

انتقد « العلم » وجريدة « مصر الفتاة » الوزارة على التصديق على

القوانين الجديدة . ونشروا جواب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار ، وهو ما قصد به تخصيص الأحوال ـــ التى تنطبق عليها مادة ٤٧ عقوبات مكررة ـــ بما كان منها مهددا للأمن العام بما يجعله على خطر ، وبما لا يضر فى حال من الأحوال بالحرية الشخصية .

وعوضا عن أن تسجلاه[٥٤٩] ، ليكون دلالة على قصد الشارع ، ومانعا للقضاة من أخذ النص على عمومه ، وتطبيقه على غير المقصود منه ـــ صرحتا بأنه لا يفيد شيئا ، ولا يضمن تقييد القضاة بالغرض منه . مع أن صدور هذا الخطاب من النظارة[٥٥٠] [ص ٩٤٧] التى حضرت المشروع إلى مجلس النظار ، الذى بنى عليه تقرير المشروع والأمر بتنفيذه ، ثم مخاطبة مجلس النظار لمجلس شورى القوانين بمضمونه ـــ كل ذلك يقيد معنى نص تلك المادة تقييدا لا يسوغ للقاضى أن يتوسع فيه ، وإلا كان حكمه مخالفا لمعنى القانون ، وحق على محكمة النقض والابرام أن تلغى حكمه .

نشرت جريدة « التيمس » عدة مقالات لمحررها المسيو شارل ، عقب أن زار مصر واجتمع ببعض رجالها ـــ ومنهم سعيد باشا رئيس النظار ـ حمل فيها حملة منكرة على الحالة الحاضرة لمصر ، وأشار بالشدة فى معاملة المصريين ، وانتقد رئيس النظار ـــ خصوصا فى سكوته عن تأبين بطرس باشا ، وعن اطفاء الحركة الوطنية المتهورة . وأشركنى فى اللوم من جهة هذا السكوت . وانتقد كذلك الانجليز فى نظارة المعارف ، وقال إن دنلوب لا يستحق أن يمثل الحكومة الانجليزية فيها ، وأشار باستبداله .

---

(٥٤٩) أى : عوضا عن أن تسجل الجريدتان خطاب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار . وفى الأصل : « يسجلاه » وقد عدلناه إلى « تسجلاه » .
(٥٥٠) فى الأصل : « من نظارة » .

وكان هذا المحرر تقدم إلى سعيد باشا ، بواسطة السير إلدن غورست ، الذي طلب إلى سعيد باشا أن لا يخشى منه شيئا ، وأن يقول له كل ما يريد ، لأنه لا ينشر منه فى جريدته الا ما يأذن هو بنشره . ومن ضمن ما سأله فيه : ما إذا كان يود أن يعمل بالاشتراك مع الانجليز فى ادارة الحكومة المصرية ؟ — فقال له : إنه لا يود هذا الاشتراك ، وإنه يتمنى ان يكون منفرداً فى العمل . والظاهر ان هذا الجواب ، ومثله ، قرر فى ذهن هذا المحرر ، وأكد له أن رئيس النظار من أركان الحزب الوطنى ! .

ولقد فاتح سعيد باشا غورست ، يوم الخميس ٣٠ يونية ، فى هذا الخصوص ، فلم يبد أسفا من تلك المعاملة ، وقال : إننا أردنا أن نوسع عليكم الأمر ، فلم تفهموا ، ولذلك يلزمنا أن نشدد الوطأة ، وأن يكون الأمر أمرنا فى هذه البلاد ! فقال له سعيد : إننا لم نر أننا نلنا شيئا عظيما ، ولم ننفرد بالرأى ، بل الأمر حاصل بالاشتراك ، ولا يمكننى أن أغير خطتى . ويظهر أن المناقشة كانت حادة بينهما .

ومن هذا تأكد لى صحة ماروته « الايجبسيان جازت » من أن غورست هو الذى أوحى بمعانى تلك المقالات إلى ذلك المحرر .

[ص ٩٤٨]

قدم حشمت باشا مذكرة لمجلس المعارف الأعلى ، فى آخر جلسة عقدها فى ٢٨ يونية سنة ٩١٠ ، ضد مدرسة القضاء ، بأنها تعلم أزيد من العدد اللازم ، وتتساهل فى امتحان القبول والانتقال ، وأن لجنتها طوع إرادة ناظرها ، والمدرسين فيها غير أكفاء . وكان غرضه عدم الاقرار على زيادة فصولها .

فعارضه رشدى معارضة انتهت بعدوله مؤقتا عنها . وكان موافقا لحشمت مصطفى باشا ماهر . ووضع عاطف بك ردا على تلك

المذكرة ، وسُلم لسعيد باشا . ولم يجد حشمت ما يعتذر به لمن يلومه على هذا العداء الا أن ناظر المدرسة غير معتنى به ، وأن اعضاء اللجنة مستخفون به ، وأنى وفتحى نغرى ناظر المدرسة بعرقلة مساعيه(٥٥١)

[ص ٩٤٧]

قابلت غورست يوم الجمعة أول يولية سنة ٩١٠ ، وكان فى دور النقاهة من مرضه ، ولم يجر الكلام على شىء مهم . وفهمت — من خلال كلامه — عدم صحة الأشاعة التى جرت بنقله ، لأنه كان يقول : إنى سأستريح مدة الأجازة ، وبعد العودة ننظر فى المسائل الموقوفة .

ثم جرى الكلام فى مدرسة القضاء ، وفهمت منه أنه تكلم مع حشمت بخصوصها ، وبأنه رغب إليه أن لا يُحدث بها [ص ٩٤٩] تغييرا حتى يعرضه عليه . وفهمت من كلامه أن حشمت شكا إليه تداخلى فى هذه المدرسة ! فقلت : إنى لم أتداخل فيها ، ولكن يهمنى أمرها ، لأنى أنا الذى أنشأتها ، وتحملت الصعاب فى إنشائها . ولأنى — بصفة كونى ناظرا للحقانية — أريد أن يكون نظامها كافلا لتكوين قضاة حائزين للصفات المطلوبة . ثم تكلمنا فى الأزهر ببعض كلمات ، وانصرفت .

ويلغنى من سعيد أن غورست شدد الكلام مع حشمت فى مدرسة القضاء ، وأن حشمت وعد أن يدرس حالتها درسا أوفى ، ويضع بشأنها تقريرا بعد انتهاء الصيف .

انعقد مجلس النظار بسراى زيزينيا يوم ٢ يولية سنة ٩١٠ ، تحت رئاسة سعيد باشا ، وحضره اللورد سِسِل بالنيابة عن المستشار المالى .

(٥٥١) أى : مساعى حشمت باشا ، ناظر المعارف الذى خلف سعد زغلول .

وأهم ما تقرر فيه : لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ، والغاء جريدة البهلول بحجة أنها مضرة بالآداب ! .

وكنت معارضا فى هذا القرار :

أولا : لأن ما اشتملت عليه رموز لم تكن مفهومة تماما ، وأقبح ما يفهم منها أنها تقذف أشخاصا معينين ، ولكن للقذف عقوبة مقررة فى قانون العقوبات .

ثانيا : لشدة العقوبة بالالغاء ، من غير أن يكون ذلك مسبوقا بانذار أو توبيخ . وقلت لاخوانى : إنه يلزم ألا نندفع فى معاقبة الجرائد ، وألا نتساهل(٥٥٢) فى شأنها ، لأن الالغاء قد يكون فيه خسارة لرأس مال عظيم ، [ص ٩٤٨] ولأن التساهل قد يجر الى أن يُطلب منا إلغاء بعض الجرائد المهمة لمثل ذلك السبب . [ص ٩٤٩] والأولى التدرج فى العقوبات ، لا الابتداء بأشدها . ولكنهم لم يحفلوا بهذا ، واتفقوا على الالغاء(٥٥٣) .

---

(٥٥٢) فى الأصل : « ونتساهل » ، وقد أضفنا : « وألا » لتوضيح العبارة .

(٥٥٣) تعتبر هذه الصفحة النهاية الفعلية للكراسة ١٨ ، لأن صفحة ٩٥٠ وما بعدها حتى ص ٩٥٣ تحتوى على ما كتبه سعد زغلول عند استقالة مصطفى فهمى باشا وتعيين بطرس غالى باشا رئيساً للنظار .

وفيما يبدو أن سعد زغلول كتب تلك الصفحات فى آخر الكراس ، ثم تركها . وعندما أراد املاء يومياته ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٠ تناول سكرتيره هذه الكراسة دون أن يدرى بأن الصفحات الأخيرة منها مكتوبة بالفعل عن موضوع قديم .

وقد اعتبرنا هذه الصفحات هى الجزء الأول من الكراسة ١٨ ، وصدرنا بها هذا الجزء الثالث من المذكرات .

ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

ابراهيم مصطفى الوليلى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤)

أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى (القاهرة ١٩٥٧)

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول والقسم الثانى (مطبعة مصر ١٩٣٦)

أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)

أحمد فهمى حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)

الياس زخوره : السوريون فى مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
الياس زخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)
اميل فهمى شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧)
أمين سامى باشا : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
أنور الجندى : عبد العزيز جاويش (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسى فى مصر الى جانب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
حسن الشيحة : عبد العزيز جاويش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
حلمى أحمد شلبى ، الدكتور : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، (سلسلة تاريخ المصريين ١٦)
زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)
سعيد اسماعيل على ، الدكتور : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
صبرى أبو المجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية ٢٣)
طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ ــ ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ .

عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ١٩٤١)
عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (الفاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)
فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى ، (القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٤٩)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الـوطنية فى مصـر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الافريقية الصادرة عن اليونسكو)
عبد العظيم رمضان ، الدكتـور : مذكـرات سعد زغلول ، الجـزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)
عبده حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيتـه (دار الكتاب اللبنـانى ـــ بيروت)
عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم فى مصر ، وأبـرز انجازاتهم ١٨٣٧ ـــ ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠)
فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصريـة (مركـز وثائق وتـاريخ مصـر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)
قلينى فهمى باشا : مذكرات قلينى فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)
ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)
ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)
محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)
محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)

محمد توفيق خفاجي : أضواء على تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)
محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)
محمد خيرى حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم فى مصر فى القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
محمد عبد الرحمن برج ، الدكتور : الحركة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ ــ ١٩١٠ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨٥)
محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ ــ ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
محمد نجيب أبو الليل: الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ ــ ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا فى أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الجريدة ١٩٠٨ | المؤيد ١٩٠٨ | الوفد ١٩٨٧
اللواء ١٩٠٨ | المقطم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨

مراجع أجنبية

1 - **Cromer, The Earle of,** Abbas II (Londn, Macmillan & Co. 1915)

2 - **Cromer, The Earle of,** Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3 - **Milner, Sir Alfred,** England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4 - **Marshall, J. E.,** The Egytian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928)

Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)
The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)

الكشافات *

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامى عـزيز فرج ومصطفى الغاياتى والسيدة استيرة غالى .

الكشافات

١ - كشاف الاعلام

(أ)

(خ)

(د)

(ر)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

٢ - كشاف الهيئات

٣ - كشاف البلاد والأماكن

٤ - كشاف الحوادث

٥ – كشاف الدوريات

من أهم أعمال المحقق

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ــ ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ــ ١٩٤٨) ــ مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .
٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ــ ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقاتِ فى مصر (١٨٣٧ ــ ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ــ ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
١٦ - مصر فى عصر الســـادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة ــ الهيئـة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصربة العامة للكتاب ١٩٨٩) .

مع آخرين :

١ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
٢ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
٣ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرست

الموضوع	الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب ١٨٤٦/ ١٩٩٠

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٤٢ - ٠

٦٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب